

المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب

علميـة - دوريـة - محكّمـة

في هـذا العـدد

السنة ١٢

المجلد ١٢ العدد ٢٤ رجب ١٤١٨هـ تصدر عن أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

قواعـــد النشـــر

تهتم المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب بصفة عامة بنشر البحوث والمقالات والتقارير العلمية والدراسات في مجال العلوم الأمنية والتدريب، كما تهتم بتزويد المشتغلين في الميادين الأمنية بالحقائق العلمية والتقنيات الحديثة واستخدامها

وتحقيقاً لهذا تتضمن المجلة:

١ ـ البحوث والمقالات المتعلقة بالأمن والتدريب

٢ ـ مرجعات الكتب.

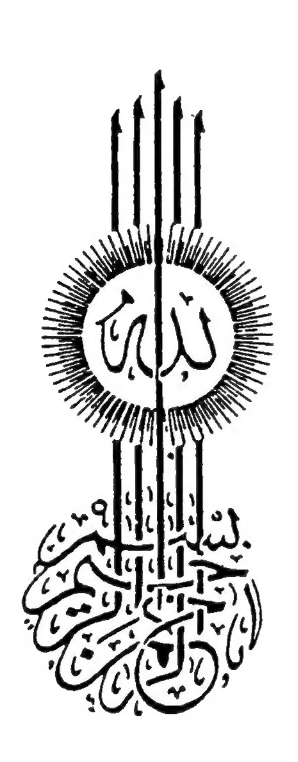
٣ ـ التقارير العلمية عن المؤتمرات والندوات والحلقات العلميه والدورات التدريبية

تعليمـــات عامـــة:

* يقدم الأصل المطلوب نشره مطبوعاً من نسختين. ويجوز نشر المقالات أو بحوث باللغة الانجليزية أو الفرنسية، وفي هذه الحالة يرفق بالبحث ملخص باللغةالعربية.
* يراعى ألأ يزيد عدد صفحات البحث أو المقال على ثلاثين صفحة من القطع المتوسط وألأ يكون قد سبق نشره أو قدم إلى جهة ناشرة وأن تكون مراجعات الكتب وتقييمها في حدود عشر صفحات والتقارير العلمية في حدود خمس صفحات من القطع المتوسط. ويحمل كل بحث أو مقال عنوان واسم الباحث أو الخبير ونبذة عن مؤهلاته وخبراته العلمية
* لا ترد أصول البحوث أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير العلمية إلى أصحابها سواء قبلت للنشر، أم لم تقبل
* يخطر صاحب البحث أو المقال أو المراجعة أو التقرير العلمي بقبول النشر، أورفضه وتصرف له مكافأة في حالة النشر
* تعبر البحوث أوالمقالات أو المراجعات أو التقارير العلمية عن أراء كاتبيها وليس بالضرورة عن رأي أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
* يجب أن يكون البحث أو المقال سليماً من ناحية منهجه العلمي موثقاً توثيقاً علمياً سليماً. وأن يتسم بالجدة في المضمون، أو العرض مع التأصيل وأن يكون معداً خلال السنوات الخمس السابقة على تقديمه للنشر.
* تعطى الأولوية في النشر للبحوث أو المقالات حسب تاريخ ورودها للمجلة
* ترسل البحوث والمقالات والمراجعات التقييمية والتقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات والحلقات العلمية والدورات التدريبية المقدمة للنشر بالمجلة إلى: سكرتير تحرير المجلة على العنوان التالي:

أكاديمية نايف العربيةللعلوم الأمنية ـ سكرتير تحرير المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب

ص.ب. ٦٨٣٠ ـ الرياض: ١١٤٥٢ ـ هاتف: ٢٤٦٣٤٤٤/ ١٤٦١ـ١١٧٣ فاكس: ٢٤٦٤٧١٣


بسم الله الرحمن الرحيم

المجلة العربية
للدراسات الأمنية والتدريب

علمية - دورية - محكّمة

العدد الرابع والعشرون رجب ١٤١٨هـ
الموافق نوفمبر ١٩٩٧م

تصدر عن أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
ص.ب: ٦٨٣٠ الرياض: ١١٤٥٢ المملكة العربية السعودية

المجلة العربية
للدراسات الأمنية والتدريب

علمية - دورية - محكّمة

المحتويـــــات

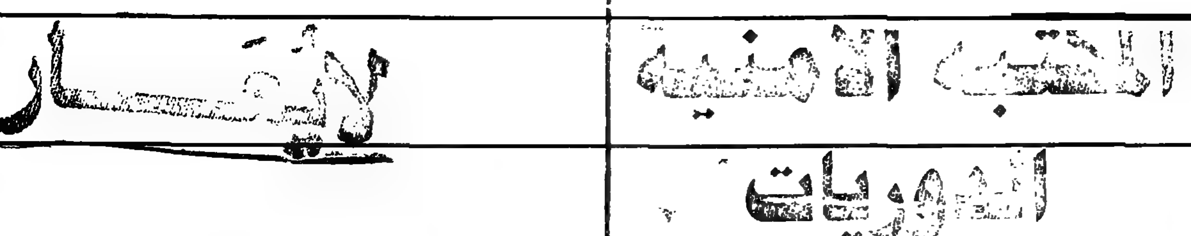
■ **البحوث والمقالات :**

■ **مراجعات الكتب :**

■ **التقارير العلمية :**

■ **ملخص البحوث باللغة الانجليزية :**

□ البحوث والمقالات



الإعذار في القضاء، وأثره في منع تجدد الخصومات

د. محمد عبدالله ولد محمدن(*)

تهدف الشريعة الإسلامية إلى بث روح الأمن والاطمئنان بين الناس حتى يعيشوا في جو من العدل يضمن لهم للمحافظة على الضروريات الخمس التي جاءت الشرائع السماوية كلها آمرة بحفظها مقررة ضمانها لجميع الأفراد.

ولقد خلق اللّه الخلق متباينة أخلاقهم وطباعهم متفاضلين في الرزق، ولذلك كان وقوع الظلم والتخاصم بينهم من سنن اللّه فيهم؛ كما قال الشاعر(١):

والظلم من شيم النفوس فإن تجد ذا عفة فلعلة لا يظلم

فاحتيج للوسائل التي بواسطتها تحفظ حقوقهم من الضياع حتى يعيشوا بسعادة وأمان على أنفسهم ودينهم وأعراضهم وعقولهم وأمولهم التي أمرهم اللّه بحفظها. . .

وتحقيقا لإقامة العدل بين الناس جاءت الشريعة بنظام القضاء ووضعت له الضوابط والوسائل التي تضمن سيره حسب مستجدات العصور.

فالغاية الأساسية من القضاء هي فصل الخصومات بإعادة الحق إلى صاحبه وردع الظالم عن ظلمه، لذلك لم يكن منصب القضاء من المناصب

(*) عضو الهيئة العلمية بمعهد الدراسات العليا بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ورئيس قسم النشر بمركز الدراسات والبحوث بالأكاديمية

١ ـ المتنبي، أحمد أبو الطيب. ديوان المتنبي، ص: ٥٧١.

ثم إن القاضي إذا وفق في التمييز بينهما لم تقف مهمته عند ذلك الحد بل إن عملية جمع الأدلة من طرفي الخصومة، والاجتهاد في هذه الأدلة لمعرفة المقبول منها من المردود أمر يأخذ حيزا لا يستهان به من جهده ووقته، لأن الهدف من القضاء ليس قطع المنازعة في الحال بصفة مؤقتة وبقاءها قابلة للاستئناف من جديد، وإنما يهدف القضاء إلى إنهاء الخصومة وقطعها على الإطلاق، وإلى إيصال الحقوق إلى أصحابها وإبراء الذمم بصفة نهائيه. . . ولتحقيق هذا الهدف شرع الإعذار إلى من توجه إليه الحكم، كما شرع التلوم والإنظار لمن أعذر إليه، ثم التعجيز وهو الأثر المترتب على الإعذار والتلوم، والمراد به قطع الحجة وفي العمل بهذا المبدإ إنهاء للخصومة وقطعها بشكل نهائي.

وبالإجابة عن الأسئلة الآتية يتضح أثر العمل بهذا المبدإ في حسم النزاع ومنع تجدده.

١ ـ ما حقيقة الإعذار؟

٢ ـ ما درجة مشروعية الإعذار؟ هل هو شرط لصحة الحكم إذا لم يتقدمه كان باطلا فينقض أو هو مستحب وأدب من آداب القضاء لا يصل إلى الوجوب والاشتراط لصحة الحكم؟

٣ ـ هل الإعذار يكون قبل الحكم أو بعده؟

٤ ـ ما الأمور التي لا يعذر فيها؟

٥ ـ ما حقيقة التلوم (التأجيل)؟

٦ ـ ما مقدار الأجل الذي يمنح لمن أعذر إليه؟

٧ ـ ما حقيقة التعجيز؟

٨ ـ هل تسمع البينة بعد التلوم والتعجيز؟

وبيان ذلك في المبحثين الآتيين

المبحث الأول: الإعذار

- تعريفه
- حكمه
- محله
- مالا إعذار فيه

المطلب الأول في تعريف الإعذار في اللغة والاصطلاح:

أولاً: الإعذار في اللغة:

من تتبع مادة عذر وجدها مستعملة في اللغة استعمالات كثيرة متباينة المعاني، قال ابن فارس[١] «العين والذال والراء بناء صحيح، ما جعل اللّه تعالى فيه وجه قياس بتة، بل كل منها على نحو وجهتها مفردة»[٢]

ثم ذكر عشرة معان، المناسب منها للإعذار الذي نحن بصدد بحثه «العذر» وهو أن يروم الإنسان إصلاح ما أنكر عليه بكلام، يقال عذرته عذراً بالفتح، والاسم العذر بالضم[٣]

وفي المثل «أعذر من أنذر» يقال لمن حذر أمراً يخاف، أي قد بالغ في قطع العذر من تقدم إليك فأنذرك، ومصدره الإعذار[٤]

١ ـ هو أحمد بن زكريا بن فارس اللغوي كنيته أبو الحسين كان إماما في النحو واللغة فقيهاً مالكياً أديباً شاعراً توفي سنة ٣٩٥هـ «الديباج المذهب ص ٣٥، الأعلام ١/ ١٩٣»

٢ ـ معجم مقاييس اللغة له ٤/ ٢٥٣ «عذر»

٣ ـ المرجع السابق، وانظر لسان العرب ٤/ ٥٤٥ «عذر»

٤ ـ أساس البلاغة ص ٢٩٥ «عذر» المصباح المنير ص ١٥١ «عذر»

ثانيا: الإعذار في الاصطلاح:

من تتبع كلام الفقهاء على طريق الحكم وصفته، وآداب القاضي التي يسير عليها في الحكم، علم أنهم غير مختلفين في مبدأ مشروعية الإعذار في القضاء[١] وإن كانوا لم يذكروه جميعاً بهذا الاسم «الإعذار» ثم إن الذين ذكروه لم يتفقوا على معناه.

فنجد بعض فقهاء الحنفية ذكر الإعذار بمعنى «تنبيه القاضي للخصم عند ما يطلب إحضاره أنه سيحكم عليه إذا لم يحضر في وقت التخاصم بحيث لم يبق له عذراً إذا تخلف عن الحضور من غير عذر»[٢]

كما نجد ابن القاص [٣] من قضاة الشافعية يذكره أيضاً بهذا المعنى حيث قال: «وكل من وجب عليه الحضور عند القاضي، فأبى وتغيب بعث القاضي إليه ثقة ينادي على بابه ثلاثاً، وأعذر إليه في النداء أنه إن لم يحضر المجلس سمر على بابه أو ختم عليه، وحسن أن يجمع المنادي أماثل جيرانه ويشهد على إعذاره»[٤].

بيما ذكره المالكية بمعنى آخر أعم من المعنى السالف، وبحثوه وفصلوا

---

١ ـ بدائع الصنائع ٧/ ١٣، المدونة ٤/ ٦٩، أدب القضاء لابن أبي الدم ص: ١٤١، المغني ٩/ ٨٧

٢ ـ الفواكه البدرية في البحث عن أطراف القضايا الحكمية ص ١٧٠.

٣ ـ هو الفقيه أبوالعباس أحمد بن أبي أحمد القاص الشافعي الطبري ـ نسبة إلى طبرستان توفي سنة ٣٣٥هـ بطرسوس «سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٧١، طبقات السبكي ٣/ ٢٥٣».

٤ ـ أدب القاضي لابن القاص ١/ ٢٠٣

كثيراً من أحكامه، فعرفوه بأنه . «سؤال الحاكم من توجه عليه حكم هل له ما يسقطه»[1] .

ولعل هذا التعريف أقرب إلى الصواب من غيره، لأن معناه معمول به عند أصحاب المذاهب الأخرى

- شرح التعريف

يبدو أن المعنى الاصطلاحي مأخوذ من المعنى اللغوي الذي هو قطع العذر، لأن القاضي يعذر إلى من ثبت عليه الحق حتى لا يبقى له ما يعتذر به فيما بعد من عدم إتاحة الفرصة للدفع .

- قولهم . سؤال الحاكم . . من إضافة المصدر إلى فاعله؛ أي أن يسأل الحاكم من توجه عليه الحكم

- قولهم من توجه عليه . . . الخ هو المفعول به، والعبارة تشمل المدعي والمدعى عليه، كما يفيد عمومها إطلاق موجب الحكم . سواء كان بينة أو يميناً .

- قولهم: هل له ما يسقطه . وذلك أن يقول له : أبقيت لك حجة؟ أو هل لك ما يدفع الحجة عنك؟[2] .

وليكون التعريف جامعاً يزاد فيه «وقطع العذر عليه» أي عدم قبول العذر من الخصم بعد المبالغة في قطع الحجة عليه .

فيكون التعريف المختار للإعذار «قطع العذر على الخصم بحثّه على جمع الحجج أو دفعها، وإعلامه بتوجه الحكم عليه قبل صدوره»

---

١ - تبصرة الحكام ١/ ١٦٦ ، البهجة في شرح التحفة ١/ ٦٤، التاج والإكليل ٦/ ١٣١ .

٢ - حاشية الدسوقي ٤/ ١٤٨، الخرشي ٧/ ١٥٨

المطلب الثاني : حكم الإعذار :

اعتنى فقهاء المالكية بالإعذار عناية تجلت في اشتراطهم له لصحة الحكم، وكونه ينقض إذا لم يعذر فيه، وفي اشتراط الإشهاد عليه، وإيجابه ـ في حالة تزكية الشهود ـ في المزكّي والمزكّى، فقالوا . إن القاضي يجب عليه أن يعذر إلى من توجه عليه الحَكم بقوله له أبقيت لك حجة؟ أو . هل لك ما يحقق دعواك؟ . . . سواء كان الحكم متوجهاً على المدعي أم على المدعى عليه، وله أن يخاطبهما معاً بقوله : أبقيت لكما حجة؟ أو غير ذلك من العبارات المفيدة للمبالغة في قطع الحجة، ولا بد أن يشهد على ذلك وقالوا إن الحكم إذا خلا من الإعذار بما ذكر يعتبر باطلاً. جاء في فصول الأحكام للباجي[1] «ولا تتم قضية القاضي إلا بعد الإعذار للمحكوم عليه»[2].

وأشار ابن عاصم[3] في تحفته إلى وجوبه واشتراط الإشهاد عليه بقوله :

---

١ ـ هو أبوالوليد سليمان القاضي بن خلف الباجي من أئمة المالكية، أخذ عن أبي الأصبغ وعن أبي محمد مكي وغيرهما، رحل إلى الحجاز وإلى بغداد وإلى الشام، وتفقه عليه خلق كثير منهم الطرطوشي وغيره، كان يؤجر نفسه ليستعين بذلك على نفقته، له تآليف كثيرة منها : «الاستيفاء» في شرح الموطأ واختصره بـ«المنتقي» وغيرهما توفي ٤٩٤هـ «الديباج المذهب ص ١٢٠ـ ١٢٢، شجرة النور الزكية ص : ١٢٠، ١٢١».

٢ ـ ص : ١٧٩، وانظر المدونة ٤/ ٦٩، مختصر خليل ص ٢٦١، تبصرة الحكام ١/ ١٧٠، مواهب الجليل ٦/ ١٣١، حاشية الدسوقي ٤/ ١٤٨

٣ ـ هو أبوبكر محمد بن محمد بن عاصم الأندلسي الغرناطي، قاضي الجماعة، أصولي فقيه محدث، أخذ عن أبي إسحاق الشاطبي، والشريف التلمساني وغيرهما. له تآليف منها : «التحفة»، و«منبع الوصول»، و«اختصار الموافقات» وكلها أراجيز، وغيرها توفي سنة ٨٢٩هـ «نيل الابتهاج ص : ٢٨٩، شجرة النور الزكية ص : ٢٤٧».

وقبل حكم يثبت الإعذار بشاهدي عدل وذا المختار [1]

وقال شارحه التسولي .[2] «فيستفاد منه أن الحكم من غير تقدم إعذار بما ذكر باطل ، وهو كذلك ؛ لأنه شرط صحة فيه على المذهب لحق اللّه تعالى»[3] .

وقد بالغ قضاة المالكية في استحسان الإعذار والأخذ به .

ومستندهم فيه مع الاستحسان جملة آيات من القرآن هي

١ ـ قول اللّه تعالى في قصة الهدهد ﴿ لأعذبنه عذابا شديدا أو لأذبحنه أو ليأتيني بسلطان مبين﴾[4] .

٢ ـ وقوله . ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾[5]

٣ ـ وقوله · ﴿ولو أنا أهلكناهم بعذاب من قبله لقالوا رَبَّنَا لَوْلاَ أَرْسَلْتَ إلينا رسولا ﴾[6] .

٤ ـ وقوله : ﴿لئلا يكون للناس على اللّه حجة بعد الرسل﴾[7]

---

١ ـ متن العاصمية المسمى بتحفة الحكام ص . ٧

٢ ـ هو أبوالحسن علي بن عبدالسلام التسولي أصلا ومنشأ ، الفاسي داراً وقراراً ، فقيه مالكي ، من تصانيفه «البهجة في شرح التحفة» ، وله «حاشية على الزقاقية» و«شرح الشامل» توفي سنة ١٢٥٨ هـ «معجم المؤلفين ٧/ ١٢٢ ، الأعلام ٤/ ٣٩٩»

٣ ـ البهجة في شرح التحفة ١/ ٦٤ ، ٦٥

٤ ـ سورة النمل ، الآية ٢١

٥ ـ سورة الإسراء ، من الآية : ١٥

٦ ـ سورة طَهَ ، من الآية ١٣٤

٧ ـ سورة النساء ، من الآية ١٦٥

فقالوا : إن عموم هذه النصوص يدل على أصل الإعذار في الشريعة[١] .

أما الاستحسان فأكد ابن فرحون اعتمادهم عليه ـ مشيراً إلى عدولهم في الإعدار عن عموم الأدلة الموجبة للحكم بعد ثبوته ـ بقوله : «وقد ثبت عنه ﷺ أنه قال : (إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع)[٢] .

وهذا الحديث هو أم القضايا، ولا إعذار فيه وكذلك كتاب عمر بن الخطاب[٣] إلى أبي عبيدة بن الجراح[٤]، وإلى أبي موسى الأشعري[٥] ـ رضي

١ ـ فصول الأحكام ص : ١٨٠ . تبصرة الحكام ١/ ١٦٦ ، البهجة في شرح التحفة ١/ ٦٤ .

٢ ـ أخرجه الستة ومالك وأحمد «انظر صحيح البخاري مع الفتح ١٣/ ٨٤ كتاب الأحكام، صحيح مسلم ٥/ ١٢٩ كتاب الأقضية، سنن ابن ماجه ٢/ ٧٧٦، سنن أبي داود ٤/ ١٢ رقم ٣٥٨٣ ، سنن الترمذي ٣/ ٦٢٤ رقم ١٣٣٩ ، سنن النسائي ٨/ ٢٤٧ ، الموطأ ٢/ ٧١٩ كتاب الأقضية، الفتح الرباني بترتيب المسند ١٥/ ٢١٤».

٣ ـ روى كتاب عمر هذا وكيع، والدارقطني، وابن حزم، والبيهقي، وابن القيم من عدة طرق في بعضها مقال إلا أن بعضها يؤيد بعضا . «أخبار القضاة لوكيع ١/ ٧٠، سنن الدارقطني ٤/ ٢٠٦ ، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٧/ ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، السنن الكبرى للبيهقي ١٠/ ١٥٠ ، أعلام الموقعين لابن القيم ١/ ٨٥».

٤ ـ هو أبو عبيدة بن الجراح قيل اسمه عامر بن عبدالله، وقيل عبدالله بن عامر، والأول أصح، قرشي فهري، أحد العشرة المبشرين بالجنة، شهد بدراً وأحداً والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيه النبي ـ ﷺ ـ . «لكل أمة أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح» قيل هو الذي نزل فيه قول الله تعالى : ﴿لاَ تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللهَ وَرَسُولَهُ﴾ الآية، وذلك عند قتله لوالده الكافر يوم بدر، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم عدة أحاديث توفي سنة ١٨ هـ «أسد الغابة ٥/ ٢٤٩ ، الإصابة ٢/ ٢٥٢ ـ ٢٥٤»

٥ ـ هو عبدالله بن قيس أبو موسى الأشعري صاحب رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وكان عامله على زبيد وعدن، واستعمله عمر ـ رضي الله ـ على البصرة، ثم أقره =

الله عنهم ـ وهما أيضا ملاذ الحكام في الأحكام ولا إعذار فيهما، ولا إقالة من حجة ولا كلمة، غير أن الإعذار فيما يتحاكم الناس فيه من غير أسباب الديانات استحسان من أئمتنا، وأنا على اتباعهم فيه والأخذ به على بصيرة مستحكمة فيما أوجبوا الإعذار فيه من الحقوق، وألتزم التسليم لما استحسنوه؛ إذ هم القدوة والهداة»[1].

فهو يبالغ في تقليده لأئمة المالكية في استحسان الإعذار ويشير إلى أن بعض الحقوق لايعذر فيه.

ولم يختلف المالكية في اشتراط الإشهاد على الإعذار، وإنما اختلفوا في العدد الذي يثبت به:

- فمنهم من قال . لايثبت إلا بشاهدين قياساً على غيره من الحقوق التي لا تثبت إلا بشاهدين
- ومنهم من قال يكفي لثبوته شاهد واحد، ولكن الاثنين أولى، والقول الأخير هو المعتمد عندهم[2].

ولم يتوسع أصحاب المذاهب الثلاثة الأخرى «أي غير المالكية» ـ فيما وقفت عليه ـ في الإعذار بهذا المصطلح الذي توسع فيه المالكية

إلا أن بعضهم يذكر ـ ضمن آداب القاضي ـ أنه يخبر من توجه عليه

= عثمان عليها بعد وفاة عمر، ثم عزله فسار إلى الكوفة، فاستعمله عثمان عليها، ثم عزله علي بعد ذلك، وكان أحد الحكمين في حادثة التحكيم، توفي سنة ٤٢هـ وقيل غير ذلك «أسد الغابة ٣/ ٢٤٥ , ٢٤٦، الإصابة ٢/ ٥٩».

١ ـ تبصرة الحكام ١/ ١٧٠، وانظر البهجة في شرح التحفة ١/ ٦٤

٢ ـ تبصرة الحكام ١/ ١٦٦، البهجة في شرح التحفة ١/ ٦٥، حلي المعاصم ١/ ٦٤، ٦٥، مواهب الجليل ٦/ ١٣٢.

الحكم أنه سيحكم عليه، وبعضهم يصرح بأنه يطلب منه بيان ما عنده مما يقدح في عدالة الشهود.

ولكن الذي يفهم من كلامهم أن ذلك لايشترط لصحة الحكم وإنما هو مستحب، وأدب من آداب القضاء غير لازم

قال ابن نجيم[١] «ويعلم المدعى عليه أنه يريد القضاء، وهذا أدب غير لازم، وكذا قول القاضي أحكم؟ أدب غير لارم»[٢].

وفي أدب القاضي للماوردي[٣] ما يدل على الاستحباب حيث قال : «قال الشافعي وينبغي إذا حضر ـ أي الخصم قبل تنفيذ الحكم ـ أن يقرأ عليه ما شهدوا به عليه بتسمية أسمائهم وأنسابهم، ويطرده جرحهم، فإن لم يأت به حكم عليه»[٤]

وقال ابن قدامة[٥]: «وإذا شهد شاهدان فلم يعلم خصمه أن له

---

١ ـ هو : زين الدين بن إبراهيم الشهير بابن نجيم أحد أجداده أخذ عن علماء القاهرة وغيرهم من مؤلفاته «البحر الرائق شرح كنز الدقائق» في الفقه، و«شرح المنار» في الأصول، و«الأشباه والنظائر» في القواعد الفقهية، توفي سنة ٩٧٠هـ «الفوائد البهية ص : ١٣٤، شذرات الذهب ٨/ ٣٥٨، الطبقات السنية في تراجم الحنفية ٣/ ٢٧٥»

٢ ـ البحر الرائق ٧/ ٢٠٢، وانظر بدائع الصنائع ٧/ ١٣

٣ ـ هو أبوالحسين علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي، له مؤلفات كثيرة من أشهرها «الحاوي» و«الأحكام السلطانية» و«أدب القاضي» توفي سنة ٤٥٠هـ «طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ٩٩، شذرات الذهب ٥/ ٢١٣»

٤ ـ ٢/ ٣٥٧، ٣٥٨، وانظر أدب القضاء لابن أبي الدم ص : ١٤١.

٥ ـ هو : عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ثم الدمشقي أبومحمد المعروف بموفق الدين، فقيه زاهد حنبلي له تآليف كثيرة منها : «المغني» و«الكافي» في الفقه و«روضة الناظر» في أصول الفقه، توفي سنة ٦٢٠هـ «مختصر طبقات الحنابلة ص: ٤٥، شذرات الذهب ٥/ ٨٨».

جرحهما، قال له الحاكم قد اطرد لك جرحهما، وإن كان يعلم فله أن يقول له ذلك وله أن يسكت»[1].

وما ذكره يفيد أن على القاضي تنبيه الخصم على حقه في جرح الشهود في حالة جهله به، كما يفيد عدم الوجوب في حالة علم الخصم به لكنه ذكر في موضع آخر ما يفهم منه عدم اشتراط ذلك حيث قال في العمدة «فيقول للمدعي . ألك بينة؟ فإن قال نعم وأقامها حكم له بها، وإن لم تكن له بينة قال · فلك يمينه، فإن طلبها استحلفه وبرئ»[2]

وهو المفهوم من قول البهوتي[3] أيضاً · «فإن شهدت البينة شهادة صحيحة واتضح الحكم لم يجز له ترديدها أي البينة، ولزمه في الحال أن يحكم، ولا يجوز له تأخيره لما فيه من تأخير الحق عن موضعه»[4]

أما إذا أقدم الخصم نفسه على طلب الإمهال فإنهم يرون وجوب تلبية طلبه ما لم يضر التأخير بالطرف الآخر، أو يظهر اللدد من طالب التأجيل مستدلين لذلك بقول عمر في رسالته إلى أبي موسى - رضي الله عنهما - واجعل لمن ادعى حقاً غائباً أمداً ينتهي إليه فإنه أثبت في الحجة وأبلغ في

---

١ - الكافي له ٤/ ٤٦٣، وانظر المغني ٩/ ٨٧

٢ - العمدة مع شرحها العدة ص ٦٠٥

٣ - هو منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي الحنبلي شيخ الحنابلة بمصر في عصره ينسب إلى بهوت في غربية مصر، له كتب منها في الفقه «الروض المربع شرح زاد المستنقع»، و«كشاف القناع عن متن الإقناع» وغيرهما توفي سنة ١٠٥١ هـ «مختصر طبقات الحنابلة ص ١٠٤ - ١٠٦، الأعلام للزركلي ٧/ ٣٠٧»

٤ - كشاف القناع له ٦/ ٣٢٨

العذر، فإن أحضر بينة إلى ذلك الأجل أخذ بحقه وإلا وجهت عليه القضاء"[١]

وذلك أن منطوق الرسالة لم يتعرض لحكم الإعذار ابتداء وإنما تعرض لحكم إجابة طالب الإمهال بالأمر المفيد للوجوب، والطالب هنا يشمل المدعى عليه؛ لأنه إذا أراد أن يدفع عن نفسه ما قد ثبت صار طالبا كالمدعي[٢].

بل إن ابن فرحون ـ وهو في مقدمة القائلين بوجوب الإعذار ـ فهم من كتاب عمر نفي الإعذار وصرح بذلك في قوله المتقدم: «وكذلك كتاب عمر بن الخطاب إلى أبي عبيدة بن الجراح، وإلى أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنهم ـ وهما أيضا ملاذ الحكام في الأحكام ولا إعذار فيهما»[٣].

ثمرة الخلاف في درجة مشروعية الإعذار:

قد يظن الناظر لأول وهلة أن هذا الخلاف لا طائل من ورائه ـ مادام أصحاب المذاهب الفقهية متفقين على العمل بالإعذار في الجملة ـ وإنما هو خلاف في التسمية لا مشاحة فيه

والحقيقة أن للخلاف ثمرة؛ لأن المالكية يعتبرون الحكم بدون الإعذار باطلاً، والإعذار بدون إشهاد غير مقبول، فترتب على ذلك أمران:

ـ أحدهما: أن القاضي إذا أعذر إلى من توجه عليه الحكم، ولم يشهد عليه

---

١ ـ تقدم في ص: ١٤ من هذا البحث.

٢ ـ المبسوط ١٦/ ٦٣، تبصرة الأحكام ١/ ١٧١، مغني المحتاج ٤/ ٤٦٧، المغني ٩/ ٨٧

٣ ـ تبصرة الحكام ١/ ١٧٠

فأنكره، كان للمنكر المطالبة بالإعذار من جديد عند المالكية القائلين بأنه لا يثبت إلا بالشهادة، وليس له ذلك عند غيرهم.

- ثانيهما. أنه إذا حكم دون أن يعذر كان الحكم باطلا وينقض عند المالكية، وعند غيرهم لا ينقض إذا كان تم بعد استيفاء الشروط الأخرى

الترجيـــح.

لم يستند الجميع فيما ذهبوا إليه من اشتراط الإعذار، أو عدم اشتراطه إلى أدلة صريحة في محل النزاع، وإنما كان مستندهم فيه الاجتهاد ومراعاة الاحتياط لصيانة القضاء عن النقض.

ولاشك أن العمل بالإعذار أحوط في القضاء، وأبلغ في قطع الحجة، وإنهاء القضية

ولذا فالذي يظهر - والله أعلم - أن القول بوجوبه ديانة أولى بالصواب، لكن الحكم إذا صدر بدونه لا ينقض إذا كان مستوفي الشروط، ما لم يثبت على القاضي تقصير في جمع الحجج، أو يظهر ممن توجه عليه الحكم الجهل المفرط بما له وما عليه.

وقد استخدمت في هذا العصر وسائل يعمل بها في المحاكم وهي تتفق مع ما قرره الفقهاء من قصد إعلام من توجه عليه الحكم، إما بتوقيعه على أوراق رسمية بذلك، أو بالمشافهة في بعض الأحيان وهي وسائل الأصل فيها أنها مشروعة فلا بأس بالعمل بها والسير عليها.

المطلب الثالث: محل الإعذار

أولا: محله من حيث كونه قبل توجه الحكم أو بعده:

الملاحظ أن الإعذار عند الفقهاء في موضعين وإن كانوا لم يصرحوا بذلك لكنه معلوم من الناحية التطبيقية.

ـ أحدهما : الإعذار إلى الخصمين قبل توجه الحكم على أحدهما، بأن يقول القاضي لكل منهما بعد إدلائه بحجته : أبقيت لك حجة ؟ أو يَشْركهما في الخطاب بقوله : أبقيت لكما حجة؟ وهو المراد بقول ابن القاسم[١] في المدونة : «سمعت مالكا وهو يقول : منْ وَجْه الْحكْم في القضاء إذا أدلى الخصمان بحجتهما، وفهم القاضي عنَهما فأرَاد أن يحكم القاضي بينهما أن يقول لهما : أبقيت لكما حجة؟ فإن قالا : لا، فصل بينهما، وأوقع الحكم فإن أتيا بعد ذلك يريدان نقض ذلك لم يقبل ذلك منهما، إلا إن أتيا بأمر يرى أن لذلك وجها»[٢].

ـ ثانيهما الإعذار إلى أحد الخصمين بعد توجه الحكم عليه بسؤاله : هل له ما يدفع الحجة الموجبة للحكم عليه؟ وذلك إما إلى المدعى عليه في بينة المدعي، سواء كان في البينة من أصلها، أو في المزكين لها. وإما إلى المدعي إذا توجه عليه الحكم بيمين المدعى عليه، حتى لا تبقى له حجة فيما بعد[٣].

ويبدو أن الإعذار في المرحلة الثانية مغن عن الإعذار في المرحلة الأولى ؛ لأن القاضي إذا ترك الإعذار في مرحلة جمع الحجج، لكنه أعذر

---

١ ـ هو : أبوعبد الله عبدالرحمن بن القاسم بن جنادة العتقي نسبة إلى العبيد الذين نزلوا من الطائف إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فجعلهم أحراراً، روى عن مالك الحديث والفقه، اشتهر بالعلم والزهد والسخاء والشجاعة، سكن مصر وتوفي بها، ولما أراد مالك تصديره قال له « اتق الله وعليك بنشر هذا العلم» روى عنه خلق كثير، منهم أصبغ وسحنون وعيسى بن دينار. توفي سنة ١٩١هـ عن ثلاث وستين سنة «ترتيب المدارك ١/ ٤٣٣ـ٤٤٦، الديباج المذهب ص ١٤٦».

٢ ـ المدونة ٤/ ٦٩، وانظر مختصر خليل ص : ٢٦١.

٣ ـ فصول الأحكام ص : ١٨٠، تبصرة الحكام ١/ ١٦٦، مواهب الجليل ٦/ ١٣١

بعد توجه الحكم، حصلت النتيجة المقصودة بذلك، ولعل هذا ما جعل كلامهم ينصبُّ بالتفصيل على الإعذار بعد توجه الحكم.

ثانيا محله من حيث كونه قبل الحكم أو بعده

أما محله من حيث كونه قبل الحكم أو بعده فلهم فيه قولان

- أحدهما : أنه يكون قبل الحكم وهو المشهور المعتمد، وعليه العمل - عند المالكية -.

- ثانيهما : أنه يكون بعد الحكم، أي أن القاضي يحكم على من توجه عليه الحكم ثم بعد ذلك يعذر إليه، فإذا جاء بدافع عمل بمقتضاه، وإلا استمر الحكم عليه وهذا القول ضعفه كثير من العلماء؛ لأنه لايفي بالغرض المقصود من الإعذار[1]

المطلب الرابع . ما لا إعذار فيه

اختلف القائلون باشتراط الإعذار لصحة الحكم في وجوبه في بعض المسائل، وأقتصر على ذكر مسائل اشتهر عنهم القول باستثنائها مما يعذر فيه، وهي

١ - إقرار الخصم في مجلس القاضي بحق لخصمه بحضرة الشهود فقالوا . يقضي عليه بإقراره ولا يعذر إليه في الذين شهدوا على إقراره، وذلك لمشاركة القاضي للبينة في سماع الإقرار، فلو أعذر إلى المقر فيها لكان إعذاراً في نفسه، والقاضي لايعذر في نفسه

---

١ - تحفة ابن عاصم ص ٧، تبصرة الحكام ١/ ١٦٧، البهجة في شرح التحفة ١/ ٦٥، مواهب الجليل ٦/ ١٣٢

٢ ـ إذا وجه القاضي شاهدين لحضور اليمين، فلا إعذار فيهما؛ لأن القاضي أقامهما مقام نفسه.

٣ ـ مزكي السر لا يعذر فيه؛ لأن القاضي لا يقيم لتزكية السر إلا من يثق فيه فهو قائم مقامه.

٤ ـ إذا كان المشهود عليه من أهل الفساد الظاهر، أو من الزنادقة[١] المشهورين بما نسب إليهم، فلا يعذر إليه فيمن شهد عليه بذلك[٢].

المبحث الثاني : التلوم

- تعريفه وبيان حكمه.
- مدته
- التعجيز بعد الإعذار والتلوم.

المطلب الأول : تعريف التلوم في اللغة والاصطلاح وبيان حكمه:

التلوم في اللغة الانتظار والتلبث يقال تلوم على الأمر أي تلبث عليه وانتظر[٣].

والمراد به هنا في اصطلاح الفقهاء: إنظار الخصم مدة من الزمن حينما يطلب الإمهال[٤].

---

١ ـ الزنادقة جمع زنديق كقنديل، قيل إن هذه الكلمة فارسية في الأصل ثم عربت، والمراد بها المنحرفون عن الدين الإسلامي أو الذين لا يتمسكون بشريعة، (المصباح المنير: ٨٩ «زندق»)

٢ ـ تبصرة الحكام ١/ ١٦٧ ـ ١٦٩، الخرشي ٧/ ١٥٨، ١٥٩ تحفة ابن عاصم ص: ٧

٣ ـ أساس البلاغة ص: ٤١٧ «لوم»، المصباح المنير ص: ٢١٤ «لوم»، لسان العرب ١٢/ ٥٥٧ «لوم».

٤ ـ المبسوط ١٦/ ٦٣، تبصرة الحكام ١/ ١٧١، مغني المحتاج ٤/ ٤٦٧، كشاف القناع ٦/ ٣٣٤

وتسمى المدة التي تضرب له «أجلا»

وتقدم في المبحث السالف[1] أن أصحاب المذاهب الأربعة متفقون على أن من طلب التلوم يتلوم له، ما لم يضر ذلك بخصمه أو يظهر منه اللدد

المطلب الثاني : مدة التلوم :

بعد أن اتفق الفقهاء على مشروعية التلوم «التأجيل» إذا طلبه الخصم، اختلفوا في تقدير المدة التي يمكن للقاضي أن يمنحه إياها على قولين ·

القول الأول. أن مدة التلوم لا تتجاوز ثلاثة أيام بحال من الأحوال، وإليه ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة في المشهور عنهم

ففي بدائع الصنائع « . . . ثم ذلك مفوض إلى رأي القاضي إن شاء أخر إلى آخر المجلس، وإن شاء إلى الغد، وإن شاء إلى بعد الغد ولا يزيد عليه»[2]

وقال ابن نجيم · «لايجوز للقاضي تأخير الحكم بعد وجوب شرائطه إلا في ثلاث»[3] .

كما نص الماوردي على ذلك بقوله « . . لابد أن يمهله قدر ما يمكنه إقامة البينة بجرحهم، ولا يزيده على ثلاثة أيام لتطاول الزمان بما زاد عليها ويجتهد رأيه فيما دون الثلاث بحسب المال، وعظم البلد وصغره»[4]

---

١ ـ انظر ص ١٨

٢ ـ ٧/ ١٣، وانظر تكملة فتح القدير ٨/ ١٩٧

٣ ـ البحر الرائق ٧/ ٢٠٢

٤ ـ أدب القاضي ٢/ ٣٥٩، وانظر أدب القضاء لابن أبي الدم ٢١٨ ـ ٢٢٤، مغنى المحتاج ٤/ ٤٦٧ .

وقال ابن قدامة : « . . . . فإن سأل الإنظار أنظره اليومين والثلاثة ، فإن لم يجرح حكم عليه ؛ لأن الحق قد وضح على وجه لا إشكال فيه»[١] .

القول الثاني : أن تقدير المدة متروك لاجتهاد القاضي ، فله أن يؤجل بما يراه ما لم يظهر له اللدد من طالب التأجيل ، أو يضر ذلك بالخصم الآخر ، وإليه ذهب المالكية في المشهور عنهم .

ففي تبصرة الحكام «فإذا أعذر القاضي إلى من توجه الإعذار إليه من طالب أو مطلوب ، وسأله : أبقيت لك حجة ؟ فإن قال : نعم ، وسأله التأجيل ضرب له أجلا بحسب تلك الواقعة بما يؤديه إليه اجتهاده في بلوغ المؤجل مقصوده مع انتفاء ضرر خصمه . . . وضرب الأجل مصروف إلى اجتهاد الحاكم بحسب حسن النظر في أمر الخصمين ، وليس فيه حد محدود لا يتجاوز ، وإنما هو الاجتهاد»[٢] .

وقالوا : إن المدة قد تصل إلى شهر أو أكثر حسبما تحتاجه القضية المنظور فيها .

ومن الناحية التطبيقية ، للقاضي أن يمنح المدة دفعة واحدة ، أو متفرقة حسبما يؤديه إليه اجتهاده أيضا ، ومنهم من يقسم الشهر إلى أربعة آجال : خمسة عشر يوما ، ثم ثمانية أيام ، ثم أربعة أيام ، ثم ثلاثة أيام تمام الثلاثين ، ويوقف المؤجل له عند تمام كل أجل ، ثم يوسع له بالذي يليه ؛ أي أنه يوقف عند تمام الخامس عشر ، ثم يوسع له بالثمانية وهكذا إلى تمام الشهر .

---

١ ـ المغني ٩/ ٨٧ ، وانظر الروض المربع ٢/ ٣٧٠ ، المحرر ٢/ ٢٠٧ .
٢ ـ ١/ ١٧١ ، وانظر فصول الأحكام ص : ١٨١ ، حاشية الدسوقي ٤/ ١٤٩ ، التاج والإكليل ٦/ ١٣٢ ، معين الحكام على القضايا والأحكام ٢/ ٦١٨ .

ومنهم من يقسم الشهر إلى ثلاثة آجال متساوية فيضرب له عشرة، ثم يوقفه بعدها، ثم يوسع له بعشرة، وهكذا[١].

وإذا أدخل القاضي الخصمين أو أحدهما تحت أجل معين ثم عزل أو مات قبل انتهائه استمر من يأتي بعده من اليوم الذي حصل فيه العزل أو الموت ولم يستأنف أجلا جديداً

وكذلك الحكم إذا مات الخصمان أو أحدهما قبل انقضاء الأجل فإن القاضي يستمر في الأجل نفسه في حق من بقي منهما، أو في حق الورثة[٢]

هذا وليس للجميع دليل توقيفي على تحديد هذه المدة، يجب الوقوف عنده، وإنما اجتهدوا فيها، فرأى كل واحد منهم أن المصلحة تقتضي ما رآه.

والذي يظهر - والله أعلم - أن الأولى بالصواب عدم تحديد الأجل بمدة معينة؛ لما في التحديد من الحرج والمشقة، وإنما يترك الأمر إلى نظر القاضي، فإذا رأى في التأخير ضرراً على الطرف الآخر ألغى التأجيل، أو أجل بالمقدار الذي لا يضر به، وقد يكون دون الثلاثة أو فوقها.

وهذا ما اختاره ابن القيم[٣] رحمه الله تعالى - حيث قال · «ولا يتقيد

---

١ - فصول الأحكام ص ١٨١، تبصرة الحكام ١/ ١٧١، ١٧٢، تنبيه الحكام على مآخذ الأحكام ص. ٢٠٦

٢ - تبصرة الحكام ١/ ١٧٥، معين الحكام على القضايا والأحكام ٢/ ٦٢٤

٣ - هو أبوعبدالله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب، المعروف بابن قيم الجوزية، نحوي، محدث، أصولي، فقيه، أديب، واعظ. له تآليف كثيرة من أشهرها «إعلام الموقعين عن رب العالمين»، و«زاد المعاد في هدي خير العباد»، وغيرهما. توفي سنة ٧٥١هـ «شذرات الذهب ٦/ ١٦٨، الفتح المبين ٢/ ١٩١»

ذلك بثلاثة أيام، بل بحسب الحاجه. فإن ظهر عناده ومدافعته لم يضرب له أمدا، بل يفصل الحكومة. فإن ضرب هذا الأمد إنما كان لإتمام العدل، فإذا كان فيه إبطال للعدل لم يجب إليه الخصم»[1]

المطلب الثالث : التعجيز

كلمة التعجيز من المصطلحات التي يستخدمها الفقهاء بعد الإعذار والتلوم.

والتعجيز في اللغة مصدر عجزه تعجيزاً إذا جعله عاجزا، وأصل العجز الضعف، يقال: عجز عجزاً كضرب ضرباً إذا ضعف[2]

والمراد به هنا: قطع الحجة على من تلوم له بعد انتهاء الأجل، لكونه ضعف عن الدفع فعجز عنه.

وقد اتفق الفقهاء على وجوب المبادرة بالحكم بعد انتهاء التلوم، وعلى أن القدح في الشهادة بعده غير مجد ـ في الجملة ـ[3] لكنهم اختلفوا في حالة ما إذا كان الحكم باليمين، هل تسمع البينة إذا وقف عليها المدعي بعد الحكم عليه باليمين، أو لا تسمع؟.

وكان خلافهم على قولين

---

١ ـ إعلام الموقعين ١/ ١١٠.

٢ ـ معجم مقاييس اللغة ٤/ ٢٣٢ «عجز»، المصباح المنير، ص ١٤٩ «عجز».

٣ ـ بدائع الصنائع ٧/ ١٣، البحر الرائق ٧/ ٢٠٢، المدونة ٤/ ٦٩، تبصرة الحكام ١/ ١٧٦، أدب القاضي للماوردي ٢/ ٣٥٩، مغنى المحتاج ٤/ ٤٦٧، المغني ٩/ ٨٧، كشاف القناع ٦/ ٣٢٨. ٣٣٤، وذلك ما لم يكن القدح في الشهود بظهور كفرهم مثلا . . . «أدب القضاء لابن أبي الدم ص ١٦٧»

أولا : قول الحنفية والشافعية والحنابلة

فرق أصحاب هذه المذاهب الثلاثة بين الحكم بالشهادة والحكم باليمين بعد التلوم، فقالوا : إذا كان الحكم بالشهادة التي لم يستطع من تُلُوِّم له أن يقدح فيها لم يستفد المحكوم عليه مما يجده بعد ذلك من الحجج التي تدفع دعوى خصمه.

أما إذا كان الحكم باليمين، فإن المحكوم عليه يكون على حجته، وحينما يجد البينة يدلي بها، والحكم عليه باليمين إنما يمنعه من إنشاء مخاصمة بدون بينة ؛ لأن اليمين عندهم تقطع الخصومة في الحال ولا تسقط الحق

ففي تكملة فتح القدير ـ بعد ذكر استحباب إنذار القاضي للمحكوم عليه ـ قال : «ثم إذا حلف المدعى عليه فالمدعي على دعواه ولا يبطل حقه بيمينه، إلا أنه ليس له أن يخاصمه ما لم يقم البينة على وفق دعواه، فإن وجد بينة أقامها عليه وقضي له بها»[1]

وقال النووي[2] «فائدة اليمين وحكمها : هو انقطاع الخصومة والمطالبة في الحال، لا سقوط الحق وبراءة الذمة، فلو أقام المدعي بينة بعد حلف المدعى عليه سمعت وقضي بها»[3]

---

١ ـ ٨/ ١٨٠، وانظر بدائع الصنائع ٦/ ٢٢٩

٢ ـ هو : أبوزكريا محي الدين يحيى بن شرف الدين النووي ولد في «نوى» وتعلم في دمشق، كان فقيها محدثاً تتلمذ عليه الكثير، ويعتبر أستاذ المتأخرين من علماء الشافعية، تصانيفه كثيرة منها «المنهاج» و«الروضة» و«شرح صحيح مسلم» وغيرها. توفي سنة ٦٧٦هـ «طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ١٥٣، شذرات الذهب ٥/ ٣٥٤»

٣ ـ روضة الطالبين ٨/ ٣١٨، وانظر مغني المحتاج ٤/ ٤٧٧

وفي كشاف القناع . «اليمين تقطع الخصومة في الحال ولا تسقط الحق فتسمع البينة بعد اليمين»[١] .

واستدلوا لعدم إسقاط اليمين للحق بما يلي :

١ ـ ما روي عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ «أن رسول الله ﷺ ألزم رجلا ـ بعدما حلف ـ بالخروج عن حق صاحبه ، كأنه علم كذبه»[٢] .

وجه الدلالة من الحديث : أن معرفته ﷺ كذب الحالف وإلزامه إياه بترك الحق تفيد أن مجرد الحلف لا يبرئ من الحق ، وأن البينة تسمع متى ما وجدت .

ويمكن التعقيب على هذا الوجه بعدم تسليم أن مجرد الحلف لا يبرئ من الحق . . . ؛ لأن هذا الإدعاء معارض بقوله ﷺ «ولكن اليمين على المدعى عليه»[٣] وبغير ذلك من الأحاديث الدالة على الحكم باليمين

ثم إن ابن عباس ذكر في هذه الرواية ما يدل على أن الرسول ﷺ علم كذب هذا الرجل بواسطة الوحي بقوله : «كأنه علم كذبه» ، وصرح

---

١ ـ ٦/ ٤٤٣ .

٢ ـ أخرجه أحمد والحاكم ـ بهذا المعنى ـ وقال الحاكم صحيح الإسناد ووافقه الذهبي وأقر تصحيحه الحافظ ابن حجر «الفتح الرباني بترتيب المسند ١٤/ ٢٧٥ ، المستدرك ٤/ ١٠٧ كتاب الاعتصام ، تلخيص الحبير ٤/ ٢٠٩» .

٣ ـ أخرجه مسلم بهذا اللفظ ، والبخاري ، والنسائي ، وابن ماجة بألفاظ مقاربة له «صحيح مسلم مع شرح النووي ١٢/ ٢٤٣ كتاب الأقضية ، صحيح البخاري مع فتح الباري ٨/ ٢١٣ ، رقم ٤٥٥٢ ، سنن النسائي ٨/ ٢٤٨ ، كتاب آداب القضاء ، سنن ابن ماجه ٢/ ٤٠ رقم ٢٣٤٢» .

به في رواية أحمد بقوله «فنزل جبريل على النبي ﷺ فقال إنه كاذب إن له عنده حقه، فأمره أن يعطيه»[1] فيكون الحديث دالا على أن مجرد الحلف لا يبرئ من الحق في حالة علم الحاكم بكذب الحالف علماً جازماً، وإذا كانت اليمين تقطع الحق فإن البينة لاتسمع بعدها؛ لأن الخصومة قد انتهت.

٢ ـ ما روي عن شريح ـ رحمه الله ـ أنه قال: «البينة العادلة أحق من اليمين الفاجرة»[2]

ووجه الدلالة منه. كونه جعل البينة أولى أن يحكم بها من اليمين، وجعل اليمين محتملاً فيها الفجور والكذب؛ لأنها كلام الخصم نفسه، ففيه دليل على سماع البينة بعد الحكم باليمين.

ويمكن التعقيب على هذا الوجه بأن تقديم البينة العادلة على اليمين الفاجرة مسلم به في الجملة، ولكن اليمين التي لم يظهر كذبها وسيلة أيضاً من وسائل الإثبات القوية بنص الحديث

ثم إن الأثر لاتقوم به حجة؛ لأنه مقطوع على التابعي

٣ ـ ومن العقل: أن البينة أقوى من اليمين؛ لأنها كلام الأجنبي، واليمين كالخلف عنها، لأنها كلام الخصم نفسه وقد صير إليه للضرورة، وإذا وجد الأصل بطل حكم الخلف عنه[3].

---

١ ـ الفتح الرباني بترتيب المسند ١٤/ ١٧٥، تلخيص الحبير ٤/ ٢٠٩

٢ ـ اخرجه البخاري بهذا اللفظ معلقا، والبيهقي بلفظ «من ادعى قضائي فهو عليه حتى يأتي ببينة، الحق أحق من قضائي، الحق أحق من يمين فاجرة» «صحيح البخاري مع الفتح ٥/ ٣٥٠ كتاب الشهادات، السنن الكبرى للبيهقي ١٠/ ١٨٢»

٣ ـ بدائع الصنائع، ٦/ ٢٢٩.

ويمكن مناقشته بأن هذه المقارنة بين البينة واليمين مفترضة في حال اجتماعهما وتعارضهما، أما في حالة تعذر إحداهما والحكم بالأخرى فلا مقارنة؛ لأن المخاصمه قد انقطعت، فهو كما أن الماء أقوى من التراب في الطهارة، وإذا عدم الماء أو عجز الإنسان عن استعماله فأديت الفريضة بالتيمم بعد بذل الأسباب في تحصيل الماء والعجز عنه لم تُعَد الصلاة، كذلك الحكم في اليمين إذا حكم بها بعد تعذر البينة.

ثانيا: قول المالكية:

لما كان المالكية يوجبون الإعذار ويشترطونه لصحة الحكم عملوا بالتعجيز، فقالوا إن الإعذار إذا حصل قطع حجة من أُعذر إليه، سواء كان نفى أن له ما يدفع به الخجه ابتداء أم ادعاه فأنقضي الأجل المضروب له، ولا فرق في ذلك بين المدعي والمدعى عليه، ولا بين الحكم بالشهادة والحكم باليمين.

قال ابن فرحون: «وإذا انقضت الآجال والتلوم، واستوفيت الشروط ولم يأت الشخص المؤجل بشيء يوجب له نظراً، عجزه القاضي، وأنفذ القضاء عليه، وسجل وقطع بذلك بعته عن خصمه في ذلك المطلوب، ثم لا يسمع منه بعد ذلك حجة إن وقع عليها، ولا يقبل منه بينة إن أتى بها. كان هذا المعجز طالبا أو مطلوباً»[1].

فالتعجيز عند المالكية ـ على هذا ـ يمنع الإدلاء بأي حجة بعد الحكم سواء كان الحكم بالشهادة أو اليمين؛ لأن كلتيهما تقطع الخصومه وتثبت الحق.

١ ـ تبصرة الحكام ١/ ١٧٦، وانظر التاج والإكليل ٦/ ١٣٢، الخرشي ٧/ ١٥٩، حاشية الدسوقي ٤/ ١٥٠، معين الحكام على القضايا والأحكام ٢/ ٦١٨.

واستدلوا لعدم التفرقة بين اليمين والشهادة - في إسقاط الحق بالقضاء بهما - بما يأتي

١ - ما رواه ابن عباس - رضي اللّه عنهما - أن رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم قال للرجل «هل لك بينة؟ قال لا، قال فلك يمينه»[١]

ووجه الدلالة منه · أن مساواته صلى اللّه عليه وسلم بين البينة واليمين في قطع الدعوى وإثبات الحق تدل على أن اليمين تقطع الحق كالبينة، كما أن قوله «ليس لك منه إلا ذلك»[٢] يدل على أن الطالب ليس له إلا بينته ابتداء، أو يمين المطلوب في حالة العجز عن البينة

٢ - قوله صلى اللّه عليه وسلم «البينة على المدعي واليمين على من أنكر»[٣]

ودلالته كدلالة الحديث السالف؛ إذ دل على أن اليمين تقطع الحق كالبينة، وإذا انقطع الحق لم تسمع البينة بعد ذلك

٣ - كما استدلوا بقياس اليمين على الشهادة بجامع أن كلتيهما وسيلة إثبات صحيحة، وإذا كانت الشهادة يحكم بها عند عجز المطلوب عن دفعها ولا ينقض القضاء بعد الحكم بها، فكذلك اليمين يحكم بها، ولا ينقض الحكم بعدها ولا تسمع البينة[٤]

١ - صحيح مسلم ١/ ٨٦ كتاب الإيمان، سنن أبي داود ٣/ ٥٦٦ رقم ٣٢٤٥، سنن الترمذي ٣/ ٦٢٥ رقم ١٣٤٠
٢ - بقية الحديث السابق.
٣ - تقديم تخريجه في ص ٧ من هذا البحث
٤ - وسائل الإثبات للزحيلي ص ٣٧٣

الترجيح

الذي يظهر ـ والله أعلم ـ رجحان القول بعدم سماع البينة بعد العجز عنها والحكم باليمين.

ـ لعموم الأدلة المساوية بين البينة واليمين والدالة على أن كلا منهما وسيلة إثبات

ـ ولأن الأصل في أمور المسلم أن تحمل على الصلاح والسداد [1] وأنه لا يحلف بالله كاذباً

ـ ولأن المدعي قد قبل يمين المدعى عليه وطلبها منه ففي إلغائها بعد ذلك إهدار لكرامته وإهانة له، والشارع الحكيم أوجب التسوية بين الخصمين، وسوى بينهما في عبء الإثبات، فكلف المدعي بالبينة، والمدعى عليه باليمين، فمن استخدم منهما حقه في الإثبات حكم له بالحق.

ـ ولأن القول بقبول البينة بعد الاستحلاف ـ ولو طال الزمن ـ يؤدي إلى طول النزاع ويفتح الباب لشهادة الزور لاسيما أن المدعي لم يقدم على طلب استحلاف خصمه إلا بعد العجز عن البينة.

---

١ ـ قواعد الكرخي مع تأسيس النظر ص: ١٦٣

الخاتمـــــــة :

مما سبق يتضح أن القول بوجوب الإعذار هو الأولى بالصواب سواء أكان الإعذار أثناء جمع الحجج بأن يقول القاضي للخصم بعد إدلائه بحجته أبقيت لك حجة؟

أم كان بعد توجه الحكم عليه بأن يسأله هل لك ما يدفع الحجة الموجبة للحكم عليك؟ .

أم كان الإعذار بمعناه الآخر وهو تنبيه القاضي للخصم عندما يطلب إحضاره بأنه سيحكم عليه إذا لم يحضر .

وكذلك فإن الأولى بالصواب في التأجيل عدم التحديد بمدة محددة لجميع الأحوال، بل يترك التحديد للقاضي ليجتهد فيه حسبما تقتضيه المصلحة .

كما أن العمل بالتعجيز بعد الإعذار والتأجيل هو الذي يتفق مع مصلحة القضاء، لافرق في ذلك بين ما لو كان الحكم بالشهادة أو كان الحكم باليمين؛ لأن الشارع جعل كل واحدة منهما وسيلة إثبات معتبرة في حق أحد الخصمين، فمن استعمل منهما حقه في الإثبات حكم له به لاسيما إذا كان أعذر إلى خصمه واستنفد طاقته حتى عجز عن الإثبات وعن الدفع

والخلاصة أن الإعذار في مراحله كلها، وبأنواعه، يعتبر وسيلة ذات أثر بالغ في إنهاء الخصومات ومع تجددها، وذلك ما يحقق المصلحة للقضاء والمتقاضين

ففي العمل بمبدأ الإعذار مصلحة لطرفي النزاع؛ لأنه يمكّن كل واحد

منهما من جمع أكبر قدر ممكن من الحجج ابتداء، كما يمكنهما من فرصة الدفع في حالة توجه الحكم إلى أحدهما

ثم إنه يحقق المصلحة القضائية العامة التي هي حسم النزاع ومنع تجدده، وذلك بسبب تطبيق مبدأ التعجيز بعد الإعذار والتلوم.

وتعتبر هذه الوسائل ـ التي عبر عنها الفقهاء قديماً بالإعذار والتلوم والتعجيز ـ خطوات منطقية عملية على القاضي أن يسلكها حتى لا يبقى الباب مفتوحا لتجدد الخصومات وإن طال الزمن

وهناك وسائل مستخدمة في هدا العصر مساعدة على تطبيق هذا المبدأ «الإعذار» ينبغي الإفادة منها، لأنها تتفق مع ما قرره الفقهاء من إعلام من توجه عليه الحكم أنه سيحكم عليه، وقد يكون ذلك بتوقيعه على أوراق رسمية أو بإعلامه بالمشافهة ونحو ذلك.

المراجـــــع

١ ـ إبراهيم بن حسن بن عبدالرفيع معين الحكام على القضاء والأحكام تحقيق محمد بن قاسم بن عياد دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٩م
٢ ـ إبراهيم بن عبدالله بن أبي الدم . أدب القضاء طبعة ثانية تحقيق محمد مصطفى الزحيلي دار الفكر، ١٤٠٢هـ.
٣ ـ إبراهيم بن محمد بن فرحون تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام تصوير دار الكتب العلمية من الطبعة الأولى ١٣٠١هـ، المطبعة العامرية الشرقية
٤ ـ أحمد أبو الطيب المتنبي . ديوان المتنبي بيروت دار صادر
٥ ـ أحمد بن أحمد بن القاص أدب القاضي . طبعة أولى . مكتبة الصديق للتوزيع والنشر بالطائف، ١٤٠٩هـ.
٦ ـ أحمد بن الحسين البيهقي السنن الكبرى . بيروت دار المعرفة
٧ ـ أحمد بن عبدالرحمن البنا الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد دار إحياء التراث العربي
٨ ـ أحمد بن علي بن حجر . الإصابة في تمييز الصحابة دار الفكر العربي
٩ ـ أحمد بن علي بن حجر فتح الباري بشرح صحيح البخاري طبعة ثانية دار الريان ١٤٠٩هـ.
١٠ ـ أحمد بن علي بن حجر . التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير بتعليق عبدالله هاشم اليماني المدني شركة الطباعة المتحدة بالقاهرة.
١١ ـ أحمد بن فارس معجم مقاييس اللغة . طبعة أولى تحقيق عبدالسلام هارون بيروت دار الجيل، ١٤١١هـ.

١٢ ـ أحمد بن قودر قاضي زادة . نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار وهو تكملة فتح القدير لابن الهمام . بيروت . دار الفكر .
١٣ ـ أحمد بن محمد المقري . المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي . بيروت . طبعة مكتبة لبنان، ١٩٨٧م .
١٤ ـ خليل بن إسحاق المختصر . دار الفكر، ١٤٠١هـ.
١٥ ـ زين الدين بن نجيم البحر الرائق، شرح كنز الدقائق . طبعة أولى . المطبعة العلمية .
١٦ ـ سحنون بن سعيد . المدونة الكبرى، دار الفكر، ١٤٠٦هـ.
١٧ ـ سليمان بن خلف الباجي فصول الأحكام . تحقيق وتقديم محمد أبو الأجفان . الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥م .
١٨ ـ عبدالرحمن بن إبراهيم المقدسي . العدة شرح العمدة . طبعة أولى . بيروت . دار المعرفة، ١٤١٣هـ.
١٩ ـ عبدالسلام بن تيمية مجد الدين . المحرر في الفقه مطبعة السنة المحمدية، ١٣٦٩هـ.
٢٠ ـ عبدالله بن أحمد بن قدامة موفق الدين المغني . مكتبة الرياض الحديثة، ١٤٠١هـ.
٢١ ـ عبيدالله الكرخي أبوالحسين القواعد ـ مطبوعة مع تأسيس النظر للدبوسي ـ بيروت . دار ابن زيدون
٢٢ ـ علاء الدين بن مسعود الكاساني . بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع . طبعة ثانية . بيروت . دار الكتاب العربي، ١٤٠٢هـ.
٢٣ ـ علي بن أبي المكرم ابن الأثير . أسد الغابة في معرفة الصحابه . بيروت . دار إحياء التراث العربي .
٢٤ ـ علي بن حزم الظاهري . الإحكام في أصول الأحكام . طبعة أولى . مصر دار الحديث، ١٤٠٤هـ.

٢٥ـ علي بن عبدالسلام التسولي البهجة في شرح التحفة طبعة ثانية بيروت دار المعرفة، ١٣٩٧هـ.
٢٦ـ علي بن عمر الدارقطني سنن الدارقطني القاهرة مكتبة المتنبي
٢٧ـ علي بن محمد الماوردي أدب القاضي. تحقيق محي هلال السرحان. بغداد مطبعة العاني
٢٨ـ ابن الغرس. الفواكه البدرية في البحث عن القضايا الحكيمة مطبعة النيل بمصر.
٢٩ـ محمد بن أحمد السرخسي. المبسوط طبعة ثانية بيروت دار المعرفة
٣٠ـ محمد بن إسماعيل البخاري صحيح البخاري طبعة ثانية دار الريان، ١٤٠٩هـ.
٣١ـ محمد التاودي حلي المعاصم لبنت فكر ابن عاصم طبعة ثالثة بيروت دار المعرفة، ١٣٩٧هـ.
٣٢ـ محمد الخطيب الشربيني مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج دار الفكر
٣٣ـ محمد بن خلف وكيع. أخبار القضاة. بيروت. عالم الكتب.
٣٤ـ محمد صالح الحنفي المجاني الزهرية مصر. مطبعة النيل.
٣٥ـ محمد بن عبدالله الحاكم المستدرك على الصحيحين طبعة أولى. تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا. حلب. مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤١١هـ.
٣٦ـ محمد بن عرفه الدسوقي. حاشية الدسوقي. دار الفكر
٣٧ـ محمد علي المالكي. تهذيب الفروق. بيروت عالم الكتب.
٣٨ـ محمد بن عيسى بن المناصف. تنبيه الحكام على مآخذ الأحكام

تونس. دار التركي للنشر، ١٩٨٨م

٣٩ـ محمد بن قيم الجوزية. ابن القيم. أعلام الموقعين عن رب العالمين تحقيق عبدالرحمن الوكيل. دار الكتب الحديثة.

٤٠ـ محمد بن محمد بن عاصم تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام. بيروت. المكتبة الشعبية.

٤١ـ محمد بن محمد الحطاب. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل. طبعة ثانية. دار الفكر، ١٣٩٨هـ.

٤٢ـ محمد مصطفى الزحيلي. وسائل الإثبات في الشريعة الإسلامية في المعاملات المدنية والأحوال الشخصية. طبعه أولى. مكتبة دار البيان، ١٤٠٢هـ.

٤٣ محمد بن مكرم بن منظور. لسان العرب. دار لسان العرب

٤٤ـ محمد بن يوسف المواق. التاج والإكليل لمختصر خليل طبعة ثانية. دار الفكر، ١٣٩٨هـ.

٤٥ـ محمد بن عمر الزمخشري. أساس البلاغة. طبعة ثانية. تحقيق عبدالرحيم محمود. بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٢هـ.

٤٦ـ منصور بن يونس البهوتي. الروض المربع شرح زاد المستقنع. طبعة سادسة. مكتبة الرياض الحديثة.

٤٧ـ منصور بن يونس البهوتي كشاف القناع عن متن الإقناع. مكة المكرمة مطبعة الحكومة، ١٣٩٤هـ.

٤٨ـ يحيى بن شرف النووي. روض الطالبين تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وآخر مصر. مطبعة الحلبي ودار الكتب العلمية.

٤٩ـ يوسف بن عمر بن عبدالبر. الكافي في فقه المدينة. طبعة أولى. دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ.

المحرر المجهول بين المعنى والمبني:

الاشكالية ومداخل الحل

رياض فتح الله بصلة(*)

ينصب موضوع هذه الدراسة على المحرر مجهول الكاتب، وذلك من حيث كونه أحد أنشطة تنظيمات سرية أو علنية تعمل ضد نظام الدولة، سواء كانت صادرة من فئات داخلية أو من جهات خارجية معادية، أو صادرة بشكل مباشر من سفارات دول ذات مصلحة، أو صادرة من جهات داخلية ذات اتصال بجهات أجنبية سواء من حيث التمويل أو الايديولوجية أو الدعم بأشكاله المادية والمعنوية أو صادرة من أفراد ضد أفراد أو ضد شخصيات عامة بالدولة.

ويقوم تعريفنا للمحرر مجهول الكاتب على أنه ذلك المحرر الذى يأتى على هيئة كتابة على مواد يكتب عليها كالورق، ومواد يكتب منها كالأحبار، وأدوات يكتب بها كالأقلام، وتتخذ طابع الاخفاء والتستر، وتمس أمن الأفراد أو أمن الدولة، على أن المراجع لهذا التعريف يلاحظ أنه ينطبق كذلك على معظم المحررات والمستندات التى يتناولها خبراء الخطوط والمستندات بالدراسة والبحث والفحص كالشيكات والاقرارات والبطاقات اللدائنية (البلاستيكية) وغيرها، فما هى تلك الخاصية التى تميز المحرر المجهول عن

(*) مدير إدارة أبحاث التزييف والتزوير ـ مصلحة الطب الشرعي بوزارة العدل، جمهورية مصر العربية

غيره من المحررات؟ ونجيب أنها نطاق أو مدى المجهولية. فالشيك موضوع الطعن مثلاً تنحصر مجهولية كتابته فيما اذا كان صادراً من الشخص المسوب إليه الشيك من عدمه، الأأن مجهولية المحرر مجهول الكاتب هي مجهولية واسعة وعامة وغير منحصرة في فرد أو أفراد محددين. لهذا يمثل البحث في المحرر مجهول الكاتب قسماً خاصاً من أعمال الخبراء يتطلب عقلية غير نمطية وآليات بحث متنوعة وطريقة للتناول غير تقليدية تختلف عما اعتاده الخبراء عند فحصهم للمحررات والمستندات المعتادة

وبالرغم من الأهميه الحنائية والأمنية للمحرر مجهول الكاتب الذي قد يكون الأداة الأساسية والقاطعة في كشف النقاب عن شبكة جاسوسية أو تنظيمات سياسية أو عصابات إجرامية منظمة. فقد خلت أدبيات خبراء الخطوط والمستنداب العرب من دراسة منظمة للمحرر مجهول الكاتب، ويستثنى من ذلك ما جاء من عرض موجز ولكنه جيد ومستنير لمشاكل وآليات فحص خطابات التهديد في كتاب الحديث في التزييف والتزوير[1].

لذلك تهدف هذه الدراسة إلى محاولة توصيف عناصر الاشكالية في المحرر مجهول الكاتب، وأبعاد هذه الاشكالية كما تواجه الخبير العربي وجهات الضبطية والتحقيق في عالمنا العربي، وقد خصص لذلك المبحث الأول بكامله، ولما كانت المراجع العربية فقيرة في معالجتها لاشكالية المحرر المجهول فقد عرضنا لمداخل ولآليات حل هذه الاشكالية كما جاءت في أدبيات وأعمال خبراء الغرب الأمريكي والأوروبي، حيث تقوم مداخلهم على تحليل المضمون وتحليل مورفولوجي وتحليل جرافولوجي وتحليل

(١) احمد السيد الشريف، الحديث في التزوير والتزييف، دار المعارف بمصر، ١٩٧٢م، ص: ٢٢٣ـ ٢٢٤.

سيكولوجي وتحليل لغوي وتحليل سيكولغوي وتحليل خطي، وقد تركز اهتمامنا على الأسباب الكامنة وراء كل مدخل وحدود الاستفادة منه، وقد خصص لذلك المبحث الثاني، وأستناداً إلى هذه المداخل استخلصنا مجموعة من المقولات والفروض سوف تتخذ كمرتكز لاشتقاق رؤية منهجية تكاملية تساعد الخبراء وجهات الضبطية والتحقيق في التعرف على الكاتب المجهول هي موضوع دراسة قادمة تستكمل بها ما جاء في دراستنا هذه

وتكمن أهمية الدراسة بشقيها الحالي والمستقبلي في النقاط الآتية

١ ـ محاولة سد ثغرة قد تكون موجودة في ثقافة وعقل البعض من رجالات الأمن العرب حول المحرر مجهول الكاتب، خاصة وأن المحرر المجهول قد يكون احدى أدوات الاتصال عند شبكات الجريمة المنظمة ومظمات الجاسوسية، كما أنه احدى أدوات التعبير الأساسية للتنظيمات السياسية والدينية والسرية والعلنية، كما قد يكون أحد أساليب تهديد أمن فرادى الناس في القضايا الجنائية.

٢ ـ طرح رؤية تعتمد على الفروض الآتية:

أ ـ إن بذرة الدليل على الفاعل تكمن في المحرر المجهول ذاته.

ب ـ إعطاء أولوية لتحليل مكونات المبنى وعناصر المعنى قبل البحث عن الفاعل المجهول

ج ـ إن عملية التعرف من الناحيتين العقلية والإجرائية هي انتقال تدريجي ومنهجي من الهوية إلى الفردية

٣ ـ تأسيس منهجية تكاملية للتنازل العلمي للمحرر مجهول الكاتب، واقتراح خطوات لكيفية تضييق نطاق مجهولية المحرر المجهول، وبالتالي

حصر دائرة الاتهام في أقل عدد ممكن، توطئة لتحديد الفاعل الحقيقي

٤ ـ ترسيخ مبدأ ضبط الفاعل المجهول ودليل إدانته جاهز لدى الجهات الأمنيه المعنية، وليس العكس

المبحث الأول: الاشكالية في المحرر مجهول الكاتب:

لماذا اشكالية، وماذا تعني ؟

تطلق لفظة اشكالية على مسألة أو مشكْلة تواجه المهتمين بها بخليط من الآراء لتوصيف المشكلة وأساليب حلها، فالاشكالية هي مشكلة صعبة الحل، ولا ينطبق هذا المفهوم على أي من أعمال خبراء الخطوط والمستندات قدر انطباقه على تحليل وفحص المحرر مجهول الكاتب للتعرف على مصدره الحقيقي، ذلك أن غيوم الصعوبات تواجه الباحث منذ لحظة وجود المحرر ومحاولات ترويجه وإجراءات ضبطيته ونقله للمعمل وخطوات البحث فيه، وتتمثل هذه الاشكالية في العناصر التالية :

١ ـ اتساع نطاق مجهولية المحرر مجهول الكاتب، فأنت في حاجة إلى تحديد ما اذا كان الفاعل فرداً أم جماعة ؟ وقد يوحي الفاعل بأنه جماعة أو تنظيم وهو في الحقيقة فرد واحد، كذلك أنت في حاجة إلى تحديد ما اذا كان الفاعل جهة داخلية أم خارجية ؟، وما اذا كان الفاعل مواطناً أم غير مواطن؟، فقد يجري بناء المحرر صياغة ومعنى على أن الفاعل من مواطني الدولة في الوقت الذي يكون فيه الفاعل الحقيقي شخصاً أجنبياً، كما قد تنهمر المحررات المجهولة وكأنها متعددة المصادر بينما يثبت التحليل في النهاية أنها من مصدر واحد، وقد يوهمك الفاعل بأنه رجل وهو في الحقيقة سيدة أو فتاة، وقد يوهمك أنه مجرد فاعل خير وهو في الحقيقة يقدم لك السم على طبق من فضة، وقد تجري صياغة المحرر

بحيث يتبدى فيه الفاعل وكأنه عليم ببواطن الأمور وهو في حقيقة الأمر يتصيد خبراً من هنا وإشاعة من هناك، وقد تأتي المحررات ذات أهداف وبواعث واحدة أو متماثلة بينما يثبت في النهاية أنها من مصادر متعددة، وقد يوحي الفاعل أنه ذو اتجاه معين وهو في حقيقة الأمر يقف في الاتجاه المعاكس، وانت في حاجة إلى تحديد الأصول العرقية والطبقية والمستوى التعليمي للفاعل فاذا بالمحرر يصاغ بحيث يطمس الفاعل أصوله العرقية، أو يوهمك بأنه من طبقة مميزة وهو في الحقيقة من قاع المجتمع، والفاعل بهذا يتسلق على الأحداث الجارية في الداخل والخارج ويحاول ملاحقتها لتحقيق أغراض هي في النهاية فئوية أو عنصرية أو سياسية أو غير ذلك من أهداف، فأنت اذن أمام غابة متشابكة الأغصان مظلمة الوديان فكيف السبيل إلى تضييق دائرة الاتهام؟ وكيف السبيل إلى اشتقاق دليل إدانة غير مشكوك في حجيته؟.

٢ ـ وتصاحب كتابة المحرر المجهول اذا ما كتب بالخط اليدوي صعوبات مشابهة لما جرى ذكره أعلاه، فقد تسأل هل الكتابة طبيعية أم متلاعب فيها؟، فاذا كانت طبيعية فهل كمية الكتابة كافية للاستناد عليها في عملية المضاهاة؟، ذلك أنه أحياناً يأتي المحرر المجهول وكأنه رسالة تلغرافية قصيرة يصعب معها الوقوف على أركان الشخصية الكتابية للكاتب، ولكن دعنا نفترض أن الكتابة طبيعية كما أن كمية الكتابة كافية من الوجهة الفنية، هنا يتبدى السؤال من ذا يكون من ملايين البشر في الدولة هذا الكاتب؟ يتطلب الأمر إذن أداة لتضييق دائرة الاتهام تعتمد على التراكيب الخطية ما اذا كانت الكتابة مصرية أم سودانية أم مغربية أم غير ذلك، وهو ما يعني أنك في حاجة الى الوقوف على النماذج الأصلية المعيارية

الأقليمية للكتابة العربية(١) عندما تكون جنسية الكاتب مثلاً مغربية ولكنه تعرض للتعليم المصري فصارت كتابته مصرية في حين أن جنسيته مغربية، وماذا يكون الحال لو كانت الكتابة متلاعب فيها؟ والتلاعب هو محاولة الكاتب البعد عن عاداته وخواصه الخطيه الأصلية بغرض الاخفاء والتستر.

٣ـ وقل مثل ذلك على أدوات الكتابة الآلية، فلم يعد غائباً على ضابط أو محقق أو خبير أفول عصر الآلة الكاتبة اليدوية بما كانت تزخر به مخرجاتها من خواص عامة وخواص فردية تساعد على التعرف على الآلة ومن ثم الفاعل، وفي المقابل يتنامى إنتشار الآلات الكاتبة ذات الوحدات الطابعة المنفصلة عن الآلة، سواء كانت الوحدة الطابعه كروية أو عجلية، وقد صاحب هذا التطور التقني انقلاب في أسس التعرف على مخرجات الآلة الكاتبة، فالتعرف لم يعد تعرفاً على الآلة ولكنه تعرف على الوحدة الطابعة التي يمكن استبدالها أو تغييرها أو نقلها من آلة لأخرى، لماذا؟ لأن الآلة صارت مكونة من جزئين هما جسم الآلة والوحدة الطابعة، ولم يكن هذا هو الانقلاب الوحيد في الكتابة الآلية، اذ أنه ومع بزوغ عام ١٩٧٨م ظهرت إلى الوجود الآلة الكاتبة الألكترونية حيث حلت أساليب الاتصال الالكترونية محل أساليب الاتصال الميكانيكية بين لوحة المفاتيح والوحدة الطابعة، وهكذا صارت امكانية التعرف على مخرجات الآلات الكاتبة الالكترونية على مستوى الفردية محدودة للغاية، فكلما زادت التقنية الالكتروبية قلت امكانية التعرف، وينطبق القول على نظم معالجة النصوص والطابعات الكمبيوترية، ولايعني هذا استحالة التعرف ولكنه يعني محدودية التعرف، ذلك أن

أحد أهم مشاكل الكتابة الآلية عالية التقنية في عصرنا الراهن هو أنها قلصت عملية التعرف كي تظل محدودة في الخواص العامة دون أن تبلغ الخواص الفردية الا في القليل النادر جداً، هذه بعض مشاكل التعرف على الفاعل المجهول اذا ما استخدم أحدى أدوات الكتابة الآلية المعاصرة في اخراج المحرر مجهول الكاتب

٤ ـ ولا تقف الاشكالية في المحرر مجهول الكاتب عند الحدود المذكورة في البنود السابقة، اذ قد تتعدى ذلك إلى اتجاه الفاعل لاستنساخ الأصل وترويج الصور، وقد كان الفاعل في السابق يستخدم أساليب الاستنساخ التقليدية كالنسخ بورق الكربون أو النسخ بواسطة الأستنسل أو بكربون الهكتوجراف وغيرها من الطرق التي قل استخدامها مقارنة باستخدام الناسخات الكهروضوئية ذات الأحبار الجافة والتي تعمل بالكهرباء الساكنة على أوراق عادية، والهدف الرئيسي للفاعل هو استنساخ العدد المطلوب ترويجه من المحرر المجهول، ولكن في أحيان أخرى يتعمد الفاعل ترويج الصورة والاحتفاظ بالأصل في حوزته، وهو ما لاحظه عديد من الباحثين (٣ ـ ٦)، ومرد ذلك محاولة الفاعل التقليل من فرص التعرف عليه، على اعتقاد منه أن الصورة تطمس بعض خصائص الأصل، ومن الوجهة العلمية السرعية الفنية يصعب غياب الأصل عملية الفحص والتعرف ولكن لا يلغيها، فما فعله الفاعل بمثابة إضافة دليل جديد إذا ما أحسن دراسته قد يؤدي إلى التوصل إليه

ما سبق هو عرض لبعض اشكاليات التعرف على المحرر مجهول الكاتب، ويستطيع قارئنا أن يلمس بنفسه كم هي الصعوبات والمشاكل التي تواجه رجالات الأمن والشرطة والخبراء في تحديد الفاعل المجهول وإقامة

دليل الادانة عليه ، ولكن صعوبة البحث والفحص لا تعني أبداً استحالة التعرف ، فما نود أجماله هنا هو أننا أمام جريمة خاصة ، تتطلب عقلية وفكراً وثقافة ومنطقاً ومنهجاً في البحث والفحص بشكل مختلف يتلاءم وفردية جريمة خاصة تسوجب مسارات تحرٍ وضبطية وتحقيق تضع في أعتبارها الخصائص المميزة لهذه الجريمة

وإذا كان الهدف النهائي لأي باحث جنائي في المحرر مجهول الكاتب هو الاجابة على سؤالين محوريين هما من الفاعل ؟ وما دليل الإدانة عليه؟ ، فإنه لا مناص أمامه الا أن يسبق هذين السؤالين بسؤال كيف يمكن التعرف على الفاعل؟ ، السؤال من الفاعل سؤال معرفي ، والسؤال كيف يمكن التعرف على الفاعل سؤال منهجي ، ولكي تقوم معرفة صحيحة لابد لها من منهج قويم يلائم هذه المعرفة ، فقد انتهت أو كادت تنتهي تلك المرحلة من مراحل تطور العقل والفعل الانساني التي كانت تكتسب فيها المعرفة دون منهج ، فالمنهج خطوات تفكير ترسم للعقل مساره وتحدد له عملياته وتنعكس في الفعل الإنساني وصولاً إلى نتيجة كانت مجهولة ، انها دعوة إلى تنظيم خطوات المسير دون أن نترك أنفسنا للعفوية أو التلقائية أو الصدفة ، واذا كانت أدبيات خبرائنا العرب ـ في حدود ما نعلم ـ قد أهملت ـ أو كادت ـ كيفية فحص المحرر مجهول الكاتب ، فأحرى بنا والحال كذلك أن نعرض لكيفية معالجة العقل الأمريكي والأوروبي لاشكالية المحرر مجهول الكاتب ، وما هي مداخل الحل؟ .

المبحث الثاني : مداخل حل الاشكالية في المحرر مجهول الكاتب:

مهما تعددت مداخل الحل كما جاءت في أدبيات أعمدة خبراء الغرب الأوروبيين والأمريكيين فإنها تتمركز على محورين رئيسيين هما : المعنى

والمبنى، وليس هذا لأ لأن المحرر معلوماً كان أم مجهولاً وإن بدى للوهلة الأولى مفهوماً بسيطاً الا أنه في حقيقة الأمر مفهوم مركب، فالمحرر وعاء يتضمن أدلة كثيرة إذا ما تعرض للتحليل العلمي مادياً ولفظياً، فاذا أخضع المحرر للتحليل المادي للوقوف على عناصر المبنى فيه لوجدت مواد يكتب عليها، ومواد يكتب منها، وأدوات يكتب بها، وأبجدية تصطف في نظام كتابي، وعلامات مرئية وغير مرئية مثل الكتابات المضغطة وبصمات الأصابع وتلوثات الدم أو اللعاب، هذه وغيرها هي عناصر التحليل المادي فالمحرر وجميعها تكون مبناه، فاذا عكس اتجاه النظر بحيث يكون التركيز على تحليل المعنى الذي من أجله أنشئ المحرر، مستخدماً أدوات تحليل المضمون والتحليل اللغوي والسيكولوجي والجرافولوجي، فأنت اذن لا تنظر للمحرر من حيث كونه مجمع أدلة أو آثاراً مادية فحسب ولكن من حيث كونه قناة اتصال ووسيلة تعبير، فيكون المعنى وطريقة بناء وتركيب وترتيب المضامين هي الخاضعة للتحليل

وعند مراجعتنا لكتابات أسبورن وهريسون وكونواي وأوهارا (٧-١٠)، وجدنا أنها تنصب في مجملها على ما يطلقون عليه الخطابات مجهولة الكاتب، ونحن نرى أن الخطابات مجهولة الكاتب ليست الأ نوعاً من أنواع المحرر مجهول الكاتب، لكن يجب القول أن مداخلهم لحل اشكالية الخطاب مجهول الكاتب يمكن تعميمها لتطبق على حل اشكالية المحرر مجهول الكاتب بأنواعه كافة، وبينما نجد أن المدخل عند اسبورن ينصب على تحليل المعنى يليه تحليل المبنى، فإن المدخل عند هريسون جاء معكوساً ينصب أولاً على تحليل المبنى ثم يليه تحليل المعنى.

لذلك، يقرر أسبورن أن البحث في الخطاب مجهول الكاتب يجب أن

يتضمن ثلاث خطوات أساسية، الأولى هي حصر أسماء من يمكن أن تصدر عنهم هذه الخطابات أي المشتبه فيهم، والثانية هي دراسة مضمون الخطاب المجهول، والثالثة هي مقارنة خطوط المشتبه فيهم على خط الخطاب المجهول (٧)، ونسأل من هو المخول بحصر الأسماء المشتبه فيها؟ ويجيب أسبورن هو المجنى عليه نفسه أو ضابط القضية، وإذا جاز لنا أو لغيرنا الأخذ بالإطار العام الذي يقرره أسبورن، فالرأي عندنا هو استبدال الخطوة الثانية بالخطوة الأولى، لماذا؟ لأن حصر الأسماء المشتبه فيها هي محاولة لتضييق دائرة الاتهام، فكيف يتأتى ذلك دون دراسة مستفيضة ومتأنية لمضمون المحرر والظروف والملابسات المحيطة به؟.

واذا كان أسبورن هو عميد المدرسة الأمريكية في الخطوط والمستندات موضوع الاتهام، فما هو الإطار العام الذي يضعه هريسون عميد المدرسة الانجليزية؟ يتكون هذا الإطار من ثلاث خطوات أيضا لايختلف فيها هريسون مع أسبورن سوى في الخطوة الأولى التي يجب أن تتضمن إجراء فحوصات ابتدائية على الخطاب المجهول، وتشتمل هذه الخطوة على فحص المغلف ثم فحص ورقة الرسالة ثم فحص الكتابة عليها (٨)، والفحوص الابتدائية عند هريسون هي فحوص مورفولوجية تعنى بالمظهر الخارجي للمحرر وهيئته، وتتضمن دراسة لسان المغلف وتوزيع المادة اللاصقة عليه، وبصمة خاتم البريد وعلامات الالغاء، وأي علامات غريبة به، وفحص الثنيات والطيات والتجاعيد بورقة الرسالة، وما قد تحمل من رائحة مميزة، وما قد تتضمن تضاعيفها أو سطحها من بصمات أو كتابات منضغطة، ودراسة حواف الورقة ونوعها وأبعادها والثقوب والفتحات التي قد تكون بها، ثم فحص الكتابة على المغلف وبالرسالة والعلاقة بين الكتابتين،

وأدوات الكتابة المستخدمة، وتحديد ما اذا كان الخط طبيعياً من عدمه، والوقوف على نوع الكتابة الخ، وتهدف هذه الفحوصات إلى اشتقاق نتائج قد تشير إلى الكاتب المجهول، وبحيث تتساند هذه النتائج مع النتائج المستخلصة من دراسة مضمون المحرر بغرض تضييق دائرة الاتهام وحصر أسماء المشتبه فيهم

ولأن المحرر المجهول قد يتضمن أنشطة غير سوية، فقد أدى ذلك إلى ظهور اتجاهات تنادي بأهمية التناول السيكولوجي والجرافولوجي للكتابة اليدوية، والجرافولوجيا هي محاولة لتقدير سمات الشخصية عن طريق دراسة الأشكال والتراكيب الخطية اليدوية، ويعترف الخبراء العلميون على التأويل الجرافولوجي للتراكيب الخطية، ولكنهم في مقابل ذلك يقبلون بالتناول السيكولوجي للكتابة، فيمكن مثلاً الاستدلال على حالات عدم السواء العقلي من خلال دراسة تكاملية للغة ولمضمون المحرر والأشكال والتراكيب الخطية، أما الاعتماد فقط على الجرات والتراكيب الخطية في تقدير بعض سمات شخصية الكاتب فهذا ما يصعب قبوله من أصحاب المدرسة العلمية، لماذا؟ لأن المنهجية الجرافولوجية لم تستقر بعد كما لم تتضح أو تتحقق أصولها العلمية، لهذا فنحن نقبل بالتحليل السيكولوجي ونتشكك في حجية وسلامة المنهجية الجرافولوجية(١١)

كثيراً ما لوحظ استخدام الجاني المجهول أكثر من وسيلة اتصال وتعبير لتنفيذ أغراضه، فليس المهم هو وسيلة الاتصال أو أداة التعبير طالما تحقق لهما شرطا الاخفاء والتستر، ولكن المهم عنده هو ابلاغ مضامينه وأفكاره لتحقيق أهدافه، سواء استخدم الخط اليدوي أو الخطوط الآلية أو الهاتف أو شريطاً مسجلاً أو حتى الاقراص المرنة FLOPPY DISKS، وهذا هو السبب

الذي جعل معامل الولايات المتحدة الأمريكية للخدمات السرية ومعامل مكاتب البحث الفيدرالية الأمريكية تنشئ آليات بحث جديدة بهدف استخدامها لفحص المحرر المجهول سواء كان مقروءاً أو مسموعاً، مثال لذلك التحليل اللغوي ويقصد به تحليل عناصر الكتابة وذلك من حيث مفردات اللغة وبناء الجملة والنحو والصرف بها واللهجة وغير ذلك من عناصر التحليل التي تهدف إلى تقدير الجوانب الديموغرافية توطئة لتحديد الفاعل، والمقصود بالجوانب الديموغرافية تقدير عمر الكاتب ونوعه ومستواه التعليمي وموطنه وأصوله العرقية . . . الخ، ويجري ذلك حال مقارنة دليل بدليل مماثل لطبيعة الدليل الأول أي مقارنة خط يدوي بخط يدوي أو مقارنة خط آلي بخط آلي، ومن ناحيه أخرى قد تجري مقارنة دليل بدليل غير مماثل لطبيعة الدليل الأول كأن يقارن مضمون ولغة خط يدوي بمضمون ولغة كتابة آلية أو مكالمة هاتفية(١٢).

ولأن المحرر المجهول قد يتضمن أكذوبة أو يتضمن سلوكاً وانفعالا مدمراً أو يتضمن مطالب وغايات موقوتة، فقد بدت ضرورة وضع تصور عن شخصية الفاعل المجهول وذلك من حيث تقييم مدى صحة التهديد وجديته ومدى الخطر الكامن بالمحرر، لذلك أخذت معامل مكاتب البحث الفيدرالية الأمريكية بالتحليل السيكولغوي، وهو تحليل يعتمد على نتائج التحليل اللغوي بهدف وضع تصور عن شخصية الفاعل المجهول(١٢).

تلك هي مداخل حل اشكالية المحرر مجهول الفاعل كما جاءت في أدبيات وأعمال خبراء الغرب الأوروبيين والأمريكيين، فاذا أردنا إيجازها في عبارة واحدة لقلنا اخضاع المحرر لتحليل المضمون وتحليل مورفولوجي وتحليل جرافولوجي وتحليل سيكولوجي وتحليل لغوي وتحليل سيكولغوي

وتحليل خطي، أما اذا أردنا إيجازها في لفظتين اثنتين لقلنا اخضاع المحرر لتحليل المبنى والمعنى، فماذا نستنتج نحن من ذلك؟ دعنا نتخذ العرض السابق كبرهان للمقولات الآتية

١ ـ إن اليقين الأوحد في قضايا المحرر مجهول الكاتب هو المحرر المجهول ذاته، وهذه مقولة تبدو متناقضة، اذ كيف يكون اليقين مجهولاً؟ ولكنها بالرغم من ذلك واقعية، ذلك أن مركز الاشكالية هو في هذا التناقض ومركز الحل هو في قبول واقعية هذا التناقض.

٢ ـ وتفسير ذلك واضح جلي، اذ أن الاتجاه نحو تحليل دقيق ومتعدد لمبنى ولمعنى المحرر المجهول يعكس فرضية سابقة على كافة هذه التحاليل مؤداها أن المؤشرات الدالة على الفاعل وبذرة الدليل عليه تكمن في المحرر ذاته.

٣ ـ لذلك، يجب أن يسير تحليل المبنى جنباً إلى جنب مع تحليل المعنى والملابسات المحيطة بإصدار المحرر، وذلك بغرض وضع تصورات عن الفاعل وتضييق دائرة الاتهام، أي جعل نطاق المجهولية في أدنى مستوياتها الممكنة

٤ ـ إن الصورة المثلى للتحليل تأتي بحيث تتكامل فيها نتائج كل تحليل وتلتقي جميعها عند نقطة واحدة، فاذا تناقضتا وجب تفسير هذا التناقض، ووضع تصورات جديدة أو بديلة حسب درجة اليقيبية والثقة في نتائج كل تحليل.

٥ ـ ويعني هذا أننا بحاجة لإيجاد آلية احصائية وتفسيرية لحساب درجة اليقينية والثقة في تحاليل المحرر مجهول الكاتب، ويمكن القول إن تحاليل المبنى مادية ولكنها لاتؤدي دائماً إلى الفردية، ومن ناحية أخرى فان تحاليل المعنى تقديرية وكل تقدير تعوزه الدقة والتحديد

٦ ـ أنه لا سبيل لتوظيف نتائج تحاليل المبنى وتقديرها تقديراً صحيحاً دون توفر قاعدة بيانات معرفية ومعيارية ومعاصرة للمكونات البنيوية والتكوينية للمحرر وما يتضمنه من صرح كتابي وما أستخدم في انجازه من أدوات كتابية، وللأهمية العملية لهذه المقولة دعنا نفصل القول عنها بمثال واحد يمثل احدى أشكاليات خبراء الخطوط والمستندات ليس في عالمنا العربي فحسب ولكن في أرجاء المعمورة، هب أن الفاعل المجهول راح يمطرك من حين لآخر بمحررات مجهولة مكتوبة بطابعة كمبيوترية، وفي كل مرة يزين محرره بنوع مختلف من أطقم الحروف الكمبيوترية، فهذا نسخ وذاك منير أو نجاح أو ثلث أو توفيق أو مجيد أو ديواني أو أندلسي أو رقعة أو ياقوت أو جيرة أو غير ذلك من أنواع الخطوط الكمبيوترية المجودة، فكيف يتأتى ذلك التعرف على مخرجات الطابعات الكمبيوترية دون الوقوف بدقة على أنواعها وطرزها والتقنية فيها ودرجة وضوح مخرجاتها RESOLUTION، والبرامج المستخدمة وأنواع وعدد الخطوط بهذه البرامج والنسخ المطورة منها، والإمكانات الاستيعابية للكمبيوتر واللازمة لعمل هذه البرامج كذاكرة الوصول العشوائي والأقراص الصلبة، وقدرة ونوع المعالج، وأحياناً نوع الورق المستخدم؟، ذلك أن الهدف هو الوقوف على كافة العوامل التي تؤثر على الجرة الكمبيوترية سواء أكانت برامجية أو مادية، لقد انتهى ذلك الزمن الذي كنت تعرض فيه المحرر على خبير سائلاً أياه : بأي آلة كتب المحرر؟ فيرد عليك من ذاكرته : أنها آلة كاتبة أولمبيا أو برازار أو هيرمس أو غير ذلك، فالكثرة في الأنواع والطراز والتعدد في التقنيات والتنامي الهائل في آليات الكتابة الآلية قد حسم الأمر لصالح ذاكرة موضوعية

هي مانقصد بقاعدة بيانات معرفية دقيقة يفرغ فيها كل هذا وغيره، لتكون أدوات مساعدة في ضبط خطوات التحليل والتعرف وفي توجيه مسارات التحري والضبطية بما نطلق عليه التحري عن طريق المكونات النبوية للمحرر، وهذا باب من أبواب أنشطة الخبراء يستحق وحده دراسة قائمة بذاتها(٧)

ولأن المحرر المجهول كثيراً ما يزخر بعبارات يكتبها الفاعل كما يلفظها مثل الأمثال والحكم الشعبية والأقوال المأثورة والزجل والشعر النبطي، ولأنه ليس شرطاً لازماً أن يأتي المحرر المجهول مكتوباً كله بالعربية الفصحى بل قد يقابلك هنا وهناك في أركان الصرح الكتابي عبارات تعكس لهجة الكاتب، ولأنه من الثابت علمياً التنوع في اللهجات العربية محلياً وأقليمياً، بحيث يمكنك القول ان هناك لهجات مصرية وسورية وفلسطينية وعراقية ولبنانية ومغربية وخليجية، فاذا ضربت مثالاً باللهجات لقلت ان هذه لهجة حضرية وتلك لهجة بدوية، بل قد تتنوع اللهجات طبقاً للقبيلة أو طبقاً للجغرافيا فتقول مثلاً تلك لهجة عنزية أو دوسرية أو عتيبية أو عجمانية أو ما شئت، كما يمكن تمييز لهجات حضرموت أو جنوب الجزيرة العربية أو شرقها وهلم جرا، ماذا يعني هذا؟ هناك تنوع واسع للهجات العربية، وكيف يستفاد منه أمنياً؟ لا مناص اذن من أهمية انشاء قاعدة بيانات معرفية عن اللهجات العربية وتصنيفها من النواحي الصوتية والنحوية والصرفية والدلالية والجغرافية، لتكون ركيزة مرجعية عند اجراء التحليل اللغوي للمحرر مجهول الكاتب سواء كان مقروءاً أم مسموعاً.

٨ـ ان التنوع والتعدد في تحاليل المحرر المجهول يستوجب تنوعاً وتعدداً في

الكفاءات البشرية المنوط بها فحص المحرر طبقاً لمدخل الدراسة المقترح ، فالمحرر كما ترى هو كثرة من الأدلة يصعب أو قد يستحيل أحياناً الاحاطة بها من قبل عقل واحد ، بل يتطلب الأمر فريق عمل من الخبراء المتفرغين والمتخصصين كل في فرع من فروع التحليل المبتغى .

٩ ـ ان عملية التعرف هي انتقال تدريجي ومنهجي من الهوية الفردية (١٣) وأنه لاسبيل للتعرف على الفاعل المجهول دون تضييق دائرة الاتهام للتقليل قدر الامكان مما أطلقنا عليه سابقاً نطاق المجهولية أو مداها ، وتتحدد هوية الشيء اذا أمكن ارجاعه إلى مجموعة أو فئة ، فإذا ارتدت خواص الشيء إلى وحدة كان هذا اثباتاً للفردية ، فالفردية هي مجموعة الخواص التي تميز شيئاً بعينه ولاتوجد في أي شيء آخر الا ذاته ، وفي ضوء هذا المفهوم للهوية الفردية دعما نقرر أن كافة تحاليل المعنى ومعظم تحاليل المبنى تنتهي إلى تحديد الهوية ، وهذا يعني أن معظم الجهد المبذول في تحليل معنى ومبنى المحرر مجهول الكاتب يكاد أن ينصب على تحديد الهوية ، وقد يستهين البعض بأهمية هذه الخطوة ، لماذا؟ لأن هدف عملية التعرف هو تحديد الفردية ، والرأي عندنا أنه لايمكن تحديد فردية الكاتب المجهول دون تحقيق الهوية ابتداء ، ذلك أن الاستقرار على سمات الكاتب وذلك من حيث السمات الأولية كالجنس والسن والمهنة وأصوله العرقية والجغرافية والحالة الاجتماعية ، والسمات التعليمية كالمستوى التعليمي والثقافي وقاموسه اللغوي ، والسمات النفسية والاجتماعية مثل السواء العقلي والنفسي وموقعه الطبقي أو العشائري ، والسمات الفكرية والأيديولوجية مثل اتجاهاته وانتماءاته الفكرية والدينية وأهدافه ، أقول وأن لم تحدد مثل هذه السمات فرداً معيناً ، فإنها من ناحية أخرى

تستبعد أفراداً وقبائل وجنسيات ودولاً، كما أنها تسلط انتباه فعاليات التحري في اتجاه فئة معينة بعينها توطئة لتحديد الفاعل الحقيقي، ان دليل الهوية وفق النظر السابق هو دليل أستبعادي حاسم، ولكنه اضافة إلى ذلك مرحلة هامة وأساسية في مسار عملية التعرف التي تستهدف الفاعل ذاته.

السؤال الآن هو كيف يتم غزل هذه المقولات مجتمعة في نسيج متضامن متوافق بغية نحت رؤية منهجية في خطوات متتابعة وفق مسارات متنامية للتعرف على الفاعل المجهول، ذلك المتستر خلف معان مفتعلة والمتخفي في تضاعيف جرات كتابية مصطنعة أو أسفل سقف أداة كتابية لا تنبض فيها روح الفردية، كيف؟ هذا ما نأمل أن يكون موضوعاً لدراسة قادمة مكملة بمشيئة الله تعالى

المراجـــــع

١ ـ احمد السيد الشريف، الحديث في التزوير والتزييف، دار المعارف بمصر، ١٩٧٢م، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

2) Basalah, R.F., Forensic Significance of Geographic Origin of Arabic letter: An Introductory Study, The first International Congress of Legal Medicine and Forensic Sciences, Dec. 14-17, 1987, Cairo, Egypt.

3) Chang, W T., Hyang, C-W, and Giang, Y-s, An improvement on Pyrolysis Gas Chromatography for the differentiation of Photocopy Toners, J. of For.Sc., Vol: 38, No: 4, July, 1993, PP (843-863).

4) Mazzella, W.D., Lennard, C.J., and Margot, P.A., Classification ad Identification of Photocopying Toners by diffuse reflectance infrared fourier transform spectroscopy, J. of For. Sc., Vol: 36, No: 2, March, 1991, P (449-465).

5) Totty, R.N., and Baxendale, D., Defect marks and identification of photo copying machines, J. For.Sc., Soc., Vol: 21, No: 1, 1981, PP (23-30)

6) James, E.L., The classification of office copy machines from physical characteristics, J. For. Sc., Vol: 32, No: 5 Sept. 1987, PP (1293-1304).

7) Osborn, A.S. Questioned Documents, 2nd Ed., Boyd Printing C., albany, NY, U.S.A, 1929, PP (389-420)

8) Harrison, W.R., Suspect Documents, Sweet and Maxwell, London, 1958, PP. (469-493).

9)Conway, J.V.P>., Evidential Documents, Charles C Thomas, Springfield, Il, U.S.A., 1959.

O'Hara, C.E., O'Hara, G.L., Fundamentals of Criminal Investigation, 5th Ed., Charles, C. Thomas, Springfield, IL, U.S.A., 1980.

10) O'Hara, C.E., O,Hara, G.L., Fundamentals of Criminal Investigation, 5th Ed., Charles, C. Thomas, Springfield, IL, U.S.A., 1980.
11) F.B.I., Handbook of Forensic Science, Government Printing Office, Washington, D.C., U.S.A., 1984.
12) Kirk, P.L., Crime Investigation, 2nd Ed., John Wiley & Sons, New York, 1974, PP (9 - 17).

مؤشرات خصوبة سكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. أسعد بن محمد عطية(*)

مقدمـــــــة:

إن الإنسان مستعد بفطرته للانتشار على سطح الأرض ولكن يظل بقاؤه عليها معتمداً على استمرار تكاثره وسيبقى متكاثراً إذا ما اجتمعت له ظروف القدرة على التوالد، والتي ليس لها انتخاب زمني معين، حيث أنها غير مقيدة بمواسم محددة، كما أن ليس لها انتخاب جغرافي محدد، فهي تحدث في أرجاء الأرض ومع ذلك، تبقى قدرة إنتاجية المرأة للأطفال «حياتياً أو بيولوجياً» على غير تلك الصورة التي توضح عملية «تردد حالات الولادة» لدى المرأة القادرة على إنجاب الأطفال، خلال فترة قدرتها على ذلك، ما بين سن ١٥ ـ ٤٩ سنة.

وعلى الرغم من أن الإنسان ظل يتكاثر تكاثراً متواصلاً، فقد انشغل الدارسون المهتمون بمجالات الخصوبة «Fertility» في التعرف على بعض المؤشرات المسببة لتفاوت مستويات معدلاتها بيد أنه، وكما أشير في دراسة عبدالهادي (١٩٨٤م، ٤٩)، فإن معظم الدراسات اكتفت بالإشارة إلى العوامل المختلفة التي تبدو مؤثرة في إنخفاض الخصوبة، ومن بينها على سبيل المثال، عوامل التقاليد والثقافة والدين والتعليم والتطور السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وانخفاض معدل الوفيات وبرامج تنظيم

(*) قسم الجغرافيا ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ جامعة الملك عبدالعزيز ـ المملكة العربية السعودية

الأسرة وبرامج الصحة العامة وهكذا . . . . غير أن النجاح التكاثري للإنسان يعتبر من الأمور المحكومة بمجموعة من العوامل الشخصية المحددة لرغبة الأسرة في إنجاب عدد معين من الأطفال . ومن بين تلك المحددات ، والتي تكاد تكون ثابتة ، هي الخصوبة الجينية «Fecundity» أو مقدرة المرأة على إنجاب وإنتاج الأطفال وإنسالهم . فتلك الخصوبة الجينية تبدأ عند المرأة بمجرد بلوغها سن النضج «Age of Maturity» ، والمرتبط بسن البلوغ «Puberty Age» ، وحتى الوصول إلى مرحلة الأسلاف ، فترة أنقطاع الطمث «Menopause» . هذا ، وتبقى بقية المحددات الأخرى متغيرة ، ولايمكن إلا ، لأجل تداخلها ببعضها البعض ، تحييد أثر أي منها على الآخر وبالتالي تشخيص وتحديد المؤثر الأقوى .

فالعوامل الديموغرافية ، مثل عمر وجنس «نوع» وجنسية السكان ، والعوامل الاجتماعية ، المتعلقة بعادات وسن وفترة الزواج ، ومستوى المعاشرة الزواجية «Cohabitation» والتعدد بالزواج بأكثر من زوجة «Plurality» ولا نقول زيادة مستوى الخلاعة «Dissipation» وذلك بتعدد الأزواج للمرأة الواحدة «Polyandry» ، كل ذلك يؤثر على مستويات الخصوبة ومعدلاتها ، بل ويؤثر على معدل الحبل «Conception - Rate» ومعدل إنتاج الذرية «Procreation - Rate» . كما أن معدلات الخصوبة تختلف في مستوياتها تبعاً لطبيعة مكان الإقامة «حضرية وريفية» ، ومدى تعرض أي من هذه المناطق للأمراض الوبائية المتكررة ، أو عدم توفر المستويات المناسبة من الصحة العامة ، أو عدم الاهتمام بالصرف الصحي بها . كل ذلك يصيب الأشخاص الذين يقطنون بها بالعقم الدائم أو العقم المؤقت ، وبالتالي تؤثر تأثيراً غير مباشر على عدد المواليد في المنطقة الواحدة .

وتعتبر المناطق الحضرية، على وجه الخصوص، من المناطق ذات المعدلات المنخفضة بمواليدها مقارنة بالمناطق الريفية   فمستوى وتكلفة المعيشة وكذا تكلفة الإنجاب وتنشئة الأطفال أعلى في مستوياتها في المناطق الحضرية من غيرها من مناطق الإستيطان البشري

كما تنخفض مستويات الخصوبة ومعدلاتها بالنسبة للنساء العاملات، حيث يجدن أنفسهن محملات بأعباء عملية متخصصة بالإضافة إلى أعمالهن الروتيبية في منازلهن، وإنه، وكما أشار قسم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التابع لهيئة الأمم المتحدة «United Nation, 1992, P.78» ستصبح المرأة العاملة «صائدة خبز» على مستوى عائلتها بدلاً من أن تكون «عاملة» في سوق العمل، الأمر الذي يزيد من رغبتها في تخفيض حجم أسرتها   كما أن للتعليم، وبالذات للمرأة، أثره على معدلات الخصوبة، وبغض النظر عن مستوى التقدم الحضاري للمجتمعات   فارتفاع مستوى التعليم يزيد من فهم تحمل المسئولية العائلية الأمر الذي يوضح مستوى العلاقة العكسية ما بين مستوى الأمية وارتفاع معدلات الخصوبة   فهذه العلاقة متوقعة تماماً حسب ما ورد في إحدى الإشارات في دراسة لوني (١٩٨٥م، ١٢٣) والذي استشهد بقوله .

> «كشفت جميع دراسات الخصوبة في بلدان «عربية» معينة عن وجود علاقة قوية بين معدل الخصوبة ومستوى التعليم، مؤكدة في ذلك ما سبق وأثبتته الدراسات الموثوقة في مناطق نامية أخرى من أن الخصوبة تنخفض مع ارتفاع مستوى تعليم المرأة»

وتتأثر مستويات الخصوبة بعادات الزواج، وبالذات في مستوى المعاشرة الزواجية عندما تفصل المرأة لمدة معينة اثناء فترتي الحمل والإرضاع

الطبيعي، الأمر الذي يقلص من مستوى ترددية حالات الولادة، خاصة إذا ما تقلصت فترة إخصاب المرأة بريادة متوسط عمرها وقت الزواج. كما أن إنتشار عادة الرغبة في الحصول على طفل ذكر يؤثر على معدلات الخصوبة نحو الارتفاع، ففي كافة المجتمعات، وبالذات التقليدية منها، لاتعتبر العائلة «كاملة» إلا بوجود ابن بها.

أهداف الدراسة :

إن العوامل المتداخلة، المشار إليها سابقاً في مقدمة هذه الدراسة، يمكن لها، أو لغيرها، أن تكون الأسباب النهائية للنجاح أو الفشل التكاثري للسكان، ليس فقط من مجتمع لآخر، بل ومن مكان لآخر، ومن مجموعة سكانية لأخرى داخل المجتمع الواحد، كما أنه، وفي حالة انضغاط مجموعة كبيرة من تلك العوامل على بعضها البعض، يبقى «التفسير الجزئي» هو الحد الكافي الذي يمكن الباحثين في أداء مهمتهم نحو إيضاح المؤثرات التي يُعزى إليها تفسير تباين مستويات الخصوبة مكانياً «زماناً ومكاناً» أو بحسب الشرائح السكانية المستهدفين في دراسة محددة. ومن هذا المنطلق، سيبقى الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو تعيين الحدود المحتملة لتباين مستويات معدلات الخصوبه تبعاً للمكان «أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية الستة» وتبعاً لجنسية المحموعات السكانية بتلك الأقطار «الإناث المواطنات وغير المواطنات». وللإهتداء إلى مستوى ذلك التباين «بالطبع حالما وجد» سينظر إلى فروقاته على أساس قيم المعدلات التالية :

١ ـ معدل المواليد الأولى Crude Birth Rate.

٢ ـ معدل الخصوبة الكلية Total Fertility Rate.

٣ ـ معدلات الخصوبة العمرية Age-Specific Fertility Rates.

إن ما يبرر تناولنا لذلك الهدف الأساسي هو أنه، في حال تمكننا من فهم مستويات التباين لمعدلات الخصوبة في كل دولة على حدة، فسيكون بالإمكان استخدام ذلك كمؤشر إرشادي، ولكن بشكل خاص على نطاق كافة الدول المكونة لذلك المجلس كعينة جغرافية شاملة، ولقياس علاقة أحد تلك المعدلات «معدل المواليد الأولى» بالتأثير المشترك فيما بين قيمته الرقمية كمتغير معتمد وقيم المتغيرات المستقلة التالية -

١ ـ معدل وفيات الرضع بالألف

٢ ـ نسبة سكان المناطق الحضرية.

٣ ـ نسبة السكان الإناث من المواطنات في فئات عمر القدرة على الإنجاب «١٥ ـ ٤٩» سنة.

٤ ـ إجمالي العاملات كمدرسات بمراحل التعليم العام والخاص.

٥ ـ إجمالي الدارسات كطالبات جامعيات

٦ ـ إجمالي الدارسات في مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية

إن تناولنا لهذا العدد المحدد من المتغيرات المستقلة لايعني بالطبع إلغاء دور أو التخلص من ركام بقية المتغيرات الأخرى، لكن عندما تُضم عشرات، بل مئات، من المتغيرات غير المتآلفة في قائمة واحدة ومطولة، فمن المتوقع، بداهة، أن لايكون ذلك مقبولاً، بل ويخشى أن يصبح الأمر مجرد عملية خزن لبيانات، على غير سوية واحدة، ليس من الممكن استشعار تأثرها «التأثير المتبادل» مع معدل المواليد لا عن بعد ولا عن قرب

لقد جرى اختيار المتغيرات المستقلة الستة السابقة ليس بسبب الرغبة في تحديد عددها في هذا الرقم، وانما لما نظنه أن لكل واحد منها في جوهره

يؤيد إجراء المزيد من البحث الاستكشافي لمعرفة تأثيره على مستوى إنجاب المرأة الخليجية في المنطقة المستهدفة بالدراسة. إضافة لذلك، ونشير إلى هذا اضطراراً، لسنت من الحماقة لأن أدّعي رفض التناول لاكبر قدر ممكن من المتغيرات المستقلة في وقت ما في المستقبل القريب، وحال القضاء على مشكلة شح توفر البيانات الضرورية اللازمة لدراسة ضوابط إبطاء أو تسارع مستويات الخصوبة في تلك الدول. هذا، ونقول ذلك متفائلين. بأن غياب مثل تلك البيانات لن يبقى إلى الأبد، حيث لايتوفر حتى الآن، برهان قوي للاعتقاد بأن ذلك سيحدث.

منهج الدراسة :

إن التوسع في معرفة قياسات الخصوبة، بوصفها جزءاً مسلماً به في علم السكان، يعود سببه إلى تناول مجموعة من المعدلات التي تتألف جميع مكوناتها «عناصر معادلاتها» من إجمالي الأطفال المولودين أحياءً وكذا إجمالي السكان، سواء كان ذلك الإجمالي إجمالياً مطلقاً «العدد الكلي للسكان» أو محدداً، ليشمل فقط الإناث ما بين سن ١٥ ـ ٤٩ سنة، أو الإجمالي المخصص لأولئك النسوة، وبحسب كل شريحة عمرية «أحادية، خماسية، أو عشرية، لاضير في ذلك»، من فئات عمر القدرة على الإنجاب فئة بفئة، ١٥ ـ ١٩، ٢٠ ـ ٢٤، ٢٥ ـ ٢٩، . . . . . ، ٤٥ ـ ٤٩ سنة.

إن عناصر كل معادلة من معدلات الخصوبة تطبع نسخاً من أنفسها وإن كانت مسميات تلك المعدلات تختلف عن بعضها من عنوان إلى عنوان آخر «انظر الملحق رقم (١)». وطبيعي أن كلاً من هذه العناوين صحيح، ويتميز أي منها بأنه يصف مستوى الخصوبة تبعاً لمعطيات معادلته القياسية، وإنه وتبعاً للبيانات المتيسرة، سيكون بالإمكان استخدام قيم نتائج معدلات

الخصوبة لضبط التمعن في مدى تباين أو تشابه مستوياتها في كل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . وبعبارة أخرى ، فإن تناولنا لتلك القيم لن يفعل أكثر من وصف للاستجابات الرقمية ، التي أنتجتها بيانات عناصر معدلات الخصوبة ، وكما هي مسجلة في إصدارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الاسكوا» ، والتي تم نشرها في العدد الثامن عام ١٩٩٥م ومن ثم ستخضع تلك النتائج لتكتيكات المقارنة المستقلة دولة بدولة

أما معالجتنا الكمية التحليلية فستحمل في طياتها تحديد تأثير متغيرات هذه الدراسة المستقلة «سبقت الإشارة إليها في أهداف هذه الدراسة» على المتغير التابع «معدل المواليد الأولى» ، وذلك لإظهار مقدار ما يسهم به كل متغير مستقل في تفسير التغاير المتوقع الذي سيصيب المتغير التابع ، بناءً على ارتفاع أو انخفاض دلالته المعنوية ولتباين كيفية عمل ذلك واستناداً على ماتحتويه الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية «S.P.S.S» من برامج متعددة ، فإنه يمكننا ، أولاً قياس مستوى قوة واتجاه الارتباط البسيط بين متغير الدراسة التابع «المعتمد» وكل متغير من متغيراتها المستقلة كما يمكننا ، ثانياً وبإستخدام نموذج الإنحدار المتعدد ، إضافة متغير مستقل واحد ، خطوة بعد خطوة ، لمعرفة حجم التأثير المشترك لجميع المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد ، ولمعرفة مدى ما يمكن أن يضيفه كل متغير من تلك المتغيرات المستقلة إلى إمكانات ذلك التأثير وإنه ، بناء على «قيمة معدل التحديد» «R2» ، نستطيع تحديد المتغير و«أو» المتغيرات ذات أفضل «قدرة تفسير» ، أو ذات «التفسير المشترك» على مستوى معدل المواليد الأولى بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

التوزيع النسبي للسكان الإناث بحسب الجنسية :

إن التطرق لموضوع الخصوبة للسكان الإناث بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتطلب التمهيد الخاص بمراجعة توزيعهن النسبي بحسب أعمارهن وجنسياتهن. وإذا ما تفحصنا الإجمالي الكلي للسكان الإناث بتلك الدول فإن الشيء المؤكد هو غلبة الإناث المواطنات على نظرائهن من غير المواطنات ونحن وإن كنا لانريد الإسهاب في هذا الأمر، نرى أنه ينبغي التذكير بأن نسبة الإناث المواطنات قد بلغت في تلك الدول بما نسبته ٩ , ٧٤٪ ، وفي نفس الوقت، بداهة، بلغ الحجم النسبي لغير المواطنات بما مقداره ١ , ٢٥٪ «انظر الجدول رقم (١)». ولكن ولو تأملنا توزيعهن بمستوى الدولة الواحدة، لربما اختلفت بساطة الطرح السابق.

وستصبح مقارنة توزيعهن بحسب الجنسية خارج نطاق تلك الرؤيه العامة. فغير المواطنات ينتشر توزيعهن على كافة تلك الدول، وبنسب تفاوتت من حدها الأدنى «٢ , ١٣٪» في سلطنة عمان إلى حدها الأقصى «٤ , ٦٥٪» في دولة قطر، هكذا، على وجه التحديد في دولة قطر، فإنهن يمثلن أغلبية الأناث في هذه الدولة، وبحوالي الثلثين. كما أن حال هذه التركيبة النسبية في دولة قطر تكاد تكون متماثلة مع شبيهتها في دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ يشكل النساء من غير المواطنات حوالي ٦٥٪ من مجمل الإناث في هذه الدولة. أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فإن اتجاه توزيع نسبة غير المواطنات بها يتماثل مع نظيره في سلطنة عمان من حيث أن كلا النسبتين لم ترقيا إلى مستوى ٢٠٪ كما يمكن فهم الوصف المختصر لحال توزيعهن في دولة البحرين، معبرين عنه كنسبة مئوية بلغت ٥ , ٢٦٪، ولتمثل حوالي أمرأة واحدة غير مواطنة من كل أربعة من

البحرينيات ولكي تستكمل صورة التوزيع النسبي لغير المواطنات في دول مجلس التعاون، فإنه يمكن أن نظهر القيمة المتمثلة في دولة الكويت على أنها مستقلة عن باقي النسب في دول المجلس الأخرى هكذا، ففي هذه الدولة نجد قرب التوازن فيما بين نسب المواطنات مع غير المواطنات، حيث توفر القراءة المباشرة لهاتين النسبتين تحديد ما مقداره ٥٣,١٪، ٤٦,٩٪ لكل منهن على التوالي

الحدول رقم (١)
السكان الإناث بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
(المواطنات وغير المواطنات والمجموع الكلي)

الدولة / السكان الإناث بحسب الجنسية	إجمالي السكان الإناث	المواطنات		غير المواطنات	
		الاجمالي	٪	الإجمالي	٪
المملكة العربية السعودية	٨٠٢٧٠٧٦	٦٤٦٣١٢١	٨٠,٥	١٥٦٣٩٥٥	١٩,٥
الإمارات العربية المتحدة	٨٦٧٣٦٩	٣٠٧٢٠٧	٣٥,٤	٥٦٠١٦٢	٦٤,٦
سلطنة عمان	٨٥٤٣٥٢	٧٤١٦٨٧	٨٦,٨	١١٢٦٦٥	١٣,٢
دولة الكويت	٦٢٦٠٣١	٣٣٢٢٤٩	٥٣,١	٢٩٣٧٨٢	٤٦,٩
دولة قطر	١٨٦٣٩٤	٦٤٤٠٥	٣٤,٦	١٢١٩٨٩	٦٥,٤
دولة البحرين	٢٣٢٤١٣	١٧٠٩١٣	٧٣,٥	٦١٥٠٠	٢٦,٥
المجمـوع	١٠٧٩٣٦٣٥	٨٠٧٩٥٨٢	٧٤,٩	٢٧١٤٠٥٣	٢٥,١

المصدر حسابات أجراها الباحث استناداً إلى بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، العدد الثامن، ١٩٩٥م

إن العرض الوصفي السابق يعطي صورة أولية عن خاصية تكوين السكان الإناث بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث الجنسية. إنها، لسوء الحظ من وجهة نظرنا، صورة غير شفافة فقد مدتنا تلك الأرقام على الرغم من بساطتها أن ثمة انهياراً عددياً للمواطنات في كل من قطر والإمارات العربية المتحدة، وأن أعدادهن تكاد تصل إلى درجة الإنهيار أيضاً في دولة الكويت، حيث تمثل الفرق فيما بين الكويتيات وغير الكويتيات بما مقداره ١ , ٣٪ فقط لصالح المجموعة الأولى. ففي الدولتين الأوليين «قطر والإمارات العربية المتحدة» فإن «المواطنات» فيهما يمثلن أقلية سكانية، أما في الدولة الأخرى «الكويت» فإنهن يمثلن جرءاً ضئيلاً فقط من الأكثرية السكانية الإناثية، أما في نطاقات بقية الدول الأخرى، سلطنة عمان على وجه التحديد وكذا المملكة العربية السعودية، فإن أعداد المواطنات وفيرة، وإلى الحد الذي لايجعلهن مغتربات في أوطانهن.

إن ذلك النمط الترابطي التفككي، حيث يتواصل غير المواطنات بالمواطنات، يعتبر نمطاً فريداً ونادراً من حيث ايكولوجيته الاجتماعية فحضور غير المواطنات العددي لم يكن هامشياً حتى في الدولة الوحيدة سلطنة عمان، التي تناقصت نسبتهن المئوية إلى حد ٢ , ١٣٪ من إجمالي الإناث فيها. وأكثر من ذلك، فإن جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتميز بأن يقدم إليها سكان مختلفون إلى أقصى حد من حيث مكوناتهم النوعية والعمرية، حيث يكون منهم إلى جانب الذكور في سن العمل، الإناث المنتشرات على جميع ألفئات العمرية ولكن بتركز لافت للنظر في فئات عمر القدرة على الإنجاب «١٥ ـ ٤٩ سنة».

مستوى تباين السكان الإناث

بحسب العمر :

يحتل الإناث من غير المواطنات جميع فئات العمر، ورب قائل إذا كنّ بنسب غير هامشية في كل من سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية، وبنسب متعاظمة في كل من قطر والإمارات العربية المتحدة، فليس هناك من سبب من أن لا يستغل تواجدهن في جميع فئات العمر الخماسية، انطلاقاً من فئة العمر «صفر - ٤» وحتى ألفئة «٨٠ سنة فأكثر» وللحكم على صحة ذلك فإن الحسابات المطولة الواردة في الجداول المرفقة في الملحق رقم «٢» تظهر تناغم توزيعهن من توزيع المواطنات على كافة فئات العمر الخماسية المشار إليها سابقاً. ويظهر هذا التناغم جلياً في فئات العمر المتقدمة، حيث لم تتجاوز نسبة أي منهن «المواطنات وغير المواطنات» عن الأربعة في المائة في شرائح العمر الواقعة ما بين ٦٠ - ٦٤ سنة وإلى ٨٠ سنة فأكثر. صحيح أن الوزن النسبي الذاتي «ألفردي» لكل شريحة عمرية من هذه الشرائح أتى متغايراً، ولكنه تغاير يكاد يكون في مقام واحد ما بين المواطنات وغير المواطنات، وبالذات في خاصية تدني مستواه، والذي لم يرقَ لأعلى من ٢٪ لنسبة الإناث المواطنات في شريحة العمر ٦٠ - ٦٤ في دولة البحرين مثلاً. وعلاوة على ذلك، فقد تبيّن أن كل الشرائح العمرية لما بعد ٦٠ سنة تتألف من النمط النسبي الآخذ في التقلص كلما كان هناك تقدم في العمر، وبالتالي فإن كلا المجموعتين السكانيتين هنا لا تعانيان من فرط انتفاخ أعدادها.

وفي سياق مغاير تماماً وبالاستعانة بأساليب تجمع بين استخدام الآلة الرقمية الحاسبة والتحليلات النظرية فإن احدى مراحل التحليل التي

استخدمت بيانات الجداول المشار إليها سابقاً كمرفق في الملحق رقم «٢» تشير إلى انخفاض مستويات مؤشرات عدم التشابه «Index of Dissimilarity» والتي أتت بالترتيب التصاعدي التالي

١ ـ مؤشر عدم التشابه بين السكان الإناث، المواطنات وغير المواطنات في دولة قطر

$$= \frac{\sum |س - ص|}{٢} = \frac{٣٨,٧}{٢} = ١٩,٤$$

٢ ـ مؤشر عدم التشابه بين السكان الإناث، المواطنات وغير المواطنات، في الإمارات العربية المتحدة :

$$= \frac{\sum |س - ص|}{٢} = \frac{٤٦,٢}{٢} = ٢٣,١$$

٣ ـ مؤشر عدم التشابه بين السكان الإناث المواطنات وغير المواطنات في دولة الكويت :

$$= \frac{\sum |س - ص|}{٢} = \frac{٥٠,٧}{٢} = ٢٤,٤$$

٤ ـ مؤشر عدم التشابه بين السكان الإناث، المواطنات وغير المواطنات في دولة البحرين :

$$= \frac{\sum |س - ص|}{٢} = \frac{٥٧,٤}{٢} = ٢٨,٧$$

٥ ـ مؤشر عدم التشابه بين السكان الإناث المواطنات وغير المواطنات في المملكة العربية السعودية

$$= \frac{\sum |\text{س} - \text{ص}|}{٢} = \frac{٦٥,٥}{٢} = ٣٢,٨$$

٦ ـ مؤشر عدم التشابه بين السكان الإناث المواطنات وغير المواطنات في سلطنة عمان :

$$= \frac{\sum |\text{س} - \text{ص}|}{٢} = \frac{٧٥,٦}{٢} = ٣٧,٨$$

أما كيفية تولد تلك الأرقام فبالإمكان تبسيط شرحها على النحو التالي إن نسبة إجمالي المواطنات وكذا نسبة إجمالي غير المواطنات ستتعدلان انسجاماً مع تغير قيمة أي منها وذلك بإستخلاص قيمة فرق النسبة فيما بينها ، ولكل شريحة عمرية على حدة . وبعد إظهار ذلك التعدل ، يؤخذ إجمالي ألفرق المطلق لفرق نسبة جميع الشرائح العمرية ويقسم على الرقم «٢» ، وإن الناتج سيمثل قيمة مؤشر عدم التشابه والذي عادة ما يكون مداه فيما بين الحالة الدركية الممثلة للقيمة صفر أو الحالة القصوى الممثلة للقيمة مائة

إن النظرة العارضة لتلك النتائج توحي بأن عدم تشابه التوزيع النسبي للسكان الإناث ، المواطنات وغير المواطنات لم تنفلت من انخفاض قيمها فانخفاض مستوى مؤشرات عدم التشابه وفي كافة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي أتت متراوحة بين أدنى حد لها «٤ , ١٩» في دولة قطر وأقصى حد لها «٨ , ٣٧» في سلطنة عمان ، يدللً على عمومية تواجد «Ubiquitous» السَكان الإناث من غير المواطنات في جميع ألفئات العمرية التي يتواجد بها السكان الإناث من المواطنات . وبالنظر المباشر ، أتت قيم

تلك المؤشرات في اتجاه معاكس مع حدة تواجد وارتفاع نسب غير المواطنات في كل دولة على حدة. فكلما اشتدت حدة تواجدهن كلما لوحظ على دولتي قطر والإمارات العربية المتحدة، كلما انخفضت قيم مؤشرات عدم التشابه وانخفضت نسبة أعدادهن في سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية على سبيل المثال كلما انعكست قيم مؤشرات عدم التشابه إلى أعلى.

لقد جرى العرض السابق لتوضيح مستوى توزع الإناث المواطنات وغير المواطنات على كافة فئات العمر الخماسية المنفردة، ولكن وعندما نعيّن البُنى العمرية بأبعاد ثلاثية «انظر الجدول رقم ٢»، يمكن لمستوى ذلك التوزع أنْ يختفي. لقد بدت بيانات هذا الجدول وكأنها تجسد نوعاً جديداً من التركز النسبي للإناث المواطنات وغير المواطنات، وذلك عندما أحسن تنسيق فئات العمر بشكل خاص إلى الفئات العمرية التالية: أقل من ١٥ سنة، ١٥ـ٤٩ سنة، وأخيراً ٥٠ سنة فأكثر. فبعد تدوير «ولا نقول تحوير» بيانات العمر هذه، ورصفها أمام كل دولة، كانت صورة تركز النساء من غير المواطنات في فئات عمر القدرة على الإنجاب «١٥ ـ ٤٩ سنة» مبهرة جداً وإلى درجة الاندهاش. لقد ظهر ذلك التركز عظيماً وفي كل دولة من دول مجلس التعاون دونما أي استثناء. فلقد شكل الإناث من غير المواطنات نموذجاً حادَ المعالم ألا وهو تقفصهن في إطار أعمار القدرة على الإنجاب وبشبه تساو تام في جميع دول المجلس، فنسب تواجدهن في شريحة العمر هذه جاءتْ باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة، متقاربة بعضها البعض ومتمتعة بالنسق الستيني التالي: دولة البحرين «٦, ٦٩٪»، سلطنة عمان «٤, ٦٩٪»، دولة الكويت «٥, ٦٧٪»، المملكة العربية السعودية «٦, ٦٦٪»، وأخيراً في دولة قطر بما نسبته «٣, ٦٢٪»

الجدول رقم (٢)
السكان الإناث، المواطنات وغير المواطنات بحسب شرائح العمر
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الدولـة	المواطنـــات							
	أقل من ١٥ سنة		١٥ـ٤٩ سنة		٥٠ سنة فأكثر		الاجمالي الكلي	النسبة الكلية
	الاجمالي	٪	الاجمالي	٪	الاجمالي	٪		
المملكة العربية السعودية	٣١٠٠٤١٢	٤٨,٠	٢٨١٥٢٥٧	٤٣,٦	٥٤٧٤٥٣	٨,٥	٦٤٦٣١٢٢	١٠٠,٠
الإمارات العربية المتحدة	١٤٩٢٧٧	٤٨,٦	٨٧٦٨٧	٢٨,٥	٧٠٢٤٣	٢٢,٩	٣٠٧٢٠٧	١٠٠,٠
سلطنة عمان	٣٨٢٧٤٠	٥١,٦	٢٩٤٦٢١	٣٩,٧	٦٤٣٢٦	٨,٧	٧٤١٦٨٧	١٠٠,٠
دولة الكويت	١٥٠٨٠٨	٤٥,٤	١٥٥٥١٠	٤٦,٨	٢٥٩٣١	٧,٨	٣٣٢٢٤٩	١٠٠,٠
دولة قطر	٢٧٧٤٣	٤٣,١	٣١٢٠٧	٤٨,٥	٥٤٥٥	٨,٥	٦٤٤٠٥	١٠٠,٠
دولة البحرين	٦٧٤٩٦	٣٩,٥	٨٥٧٤٩	٥٠,٢	١٧٦٦٨	١٠,٣	١٧٠٩١٣	١٠٠,٠

تابع الجدول رقم (٢)

الدولـة	غير المواطنات: أقل من ١٥ سنة		١٥ ـ ٤٩ سنة		٥٠ سنة فأكثر		الاجمالي الكلي	النسبة الكلية
	الاجمالي	٪	الاجمالي	٪	الاجمالي	٪		
المملكة العربية السعودية	٤٦٠٥٠٥	٢٩,٤	١٠٤٢٢٩٦	٦٦,٦	٦١١٥٤	٣,٩	١٥٦٣٩٥٥	١٠٠,٠
الإمارات العربية المتحدة	٢١٤٣٤٦	٣٨,٣	٣٢٤٣٧١	٥٧,٩	٢١٤٤٥	٣,٨	٥٦٠١٦٢	١٠٠,٠
سلطنة عمان	٣٠٧٨٦	٢٧,٣	٧٨١٧٦	٦٩,٤	٣٧٠٣	٣,٣	١١٢٦٦٥	١٠٠,٠
دولة الكويت	٨٢٥٧٠	٢٨,١	١٩٨٢١٣	٦٧,٥	١٢٩٩٩	٤,٤	٢٩٣٧٨٢	١٠٠,٠
دولة قطر	٤٠١٠٧	٣٢,٩	٧٦٠١٦	٦٢,٣	٥٨٦٦	٤,٨	١٢١٩٨٩	١٠٠,٠
دولة البحرين	١٦٧٢٢	٢٧,٢	٤٢٧٧٧	٦٩,٦	٢٠٠١	٣,٣	٦١٥٠٠	١٠٠,٠

المصدر حسابات أجراها الباحث إلى بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، العدد الثامن، ١٩٩٥م.

ترى هل سنجد نمطاً متشابهاً في المعطيات الخاصة بنسب الإناث المواطنات وتوزّعهنّ في شريحة عمر القدرة على الإنجاب تلك ؟؟ لا!! فعندما يوجه النظر إلى نسب الإناث المواطنات في تلك الشريحة العمرية نجد أن المسافة النسبية تتباعد ما بين «٥ , ٢٨٪» فقط في الإمارات العربية المتحدة مقارنة بأقصى حد لها «٢ , ٥٠٪» في دولة البحرين . لقد انخفضت النسبة العليا من الإناث المواطنات في سن القدرة على الإنجاب في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والتي مثلتها دولة البحرين ، ولم تستطع إلا لتتقارب مع النسبة الدنيا من غير المواطنات ، والتي مثلتها دولة الإمارات العربية المتحدة إضافة لذلك ، لقد تبيّن أن كلاً من نسبتي الإناث الواقعات في تلك الشريحة العمرية ، وبغض النظر سواء كن مواطنات أو غير مواطنات تجتمعان وتتوافقان في كل من البحرين والإمارات العربية المتحدة ، ولكن بميلين متضادين ، أحدهما إلى أعلى والآخر إلى أسفل ، هكذا فهن يزددن عددياً في دولة البحرين وممثلات بذلك ، وكما أشير سابقاً لأعلى النسب «٢ , ٥٠٪ للمواطنات ، ٦ , ٦٩٪ لغير المواطنات» بينما تتناقص أعدادهن في الإمارات العربية المتحدة وبميلين نسبيين بلغا أقصى انحدارين لهما ليبلغا «٥ , ٢٨٪ ، ٩ , ٥٧٪ للمواطنات وغير المواطنات» على التوالي :

إن عدم المواءمة تلك تشكل مثالاً لما دعى إليه بعض المهتمين بمعالجة سياسات الخصوبة في البلدان المنتجة للنفط ، تلك التي تتصف كما أشار فاعور (١٩٨٨م، ٨٠) .

«بصغر حجم السكان وارتفاع الدخل الفردي واعتدال العمر المتوقع عند الولادة . والتي لاتنوي الابقاء على المستويات الحالية في الاعتماد على اليد العاملة المستوردة . وتسعى إلى تنمية وتدعيم المعايير والقيم المشجعة

للإنجاب وأن تتخذ ما يلزم من إجراءات للحفاظ على ارتفاع المعدلات الراهنة لخصوبة سكانها الأصليين»

ويبقى ما جاء في ذلك النص مستمراً ولأكثر من أربع سنوات لاحقة، حيث تتطابق ما جاء فيه من رأي هورن (١٩٩٢م، ٤٨٠):

حيث تمت الإشارة بأن شهدت البحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة عموماً طلباً على الأيدي العاملة لم يكن ممكناً تلبيته بالزيادة الطبيعية في عدد السكان ولذا تدعم هذه الأقطار المعايير والقيم المؤيدة لزيادة النسل وتتخذ الإجراءات الضرورية كافة للإبقاء على المعدلات الراهنة لارتفاع الخصب بين المواطنين»

إن التطابق «ولا نقول التشابه» بين ما جاء في الإشارتين السابقتين يوحي بأن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتمتع بصفات ديموغرافية فريدة ومتنوعة. ولقد تعلمنا من تلك الاقتباسات بأن تلك الدول تسعى إلى الاستمرار في تدعيم المعايير والقيم المشجعة للإنجاب، وإن استمرار الرغبة في الحفاظ على مستويات عالية من الخصوبة لسكانها الأصليين ستساهم في إكثارهم وربما تلزم غير المواطنين إلى العودة لأوطانهم، أو على أقل تقدير ستجردهم من أرصدتهم العددية الكبيرة تدريجياً سنة بعد أخرى، وحتى يتم الاستغناء عنهم بصفة مستديمة، وليس هذا الاعتقاد سوى تعبير آخر لقولنا بأن مؤشرات الخصوبة للسكان المواطنين في هذه الدول لابد وأن تأخذ في اتجاهاتها نحو الارتفاع. وتمشياً مع هذا الاعتقاد، فقد أراد الشلقاني (١٩٩٠م، ٣٩) أن يبيِّن لنا بعض مفارقات المجتمع السكاني التي تعيشها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فكتب يقول:

ينقسم المجتمع السكاني في أية دولة خليجية إلى فريقين مميزين: مواطنون ووافدون. يمكن النظر إلى مجتمع السكان المواطنين على أنه مجتمع مغلق في

وجه الهجرة الدولية، يتزايد أفراده بالمواليد ويتناقصون بالوفاة، وفيما عدا ما يضاف إليه سنوياً من أعداد بسبب التجنيس، فإن ذلك يعني أن ديناميكية التغير في أعداد السكان تعود أساساً إلى هذين العاملين أما بالنسبة إلى السكان الوافدين، فهم يتشكلون من عدة جنسيات متباينة تخضع في حجمها وتركيبها ليس فقط لسياسة الدولة المضيفة وإنما أيضاً للسياسات في الدول المرسلة

إن هذا الاقتباس يوفر لنا صورة حاسمة عن حال تغير حجم السكان المواطنين بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإنه أي تغير الحجم السكاني متلائم مع عناصر ثلاثة هي · إجمالي المواليد، إجمالي الوفيات، وعدد حالات التجنيس، أما حال تغير حجم السكان لغير المواطنين فإنه قابل للانضغاط أو التمدد تبعاً للسياسات التي ترسمها وتقننها كلٌ من الدول المرسلة والدولة المضيفة على حد سواء هذه في حقيقة الأمر شبكة متكاملة من العوامل المتداخلة والمؤثرة في تباين حجم سكان تلك الدول، ويمكن بداهة في حال استفراد هذه العوامل بانحياز تام عن بعضها البعض، الوقوف على القيمة ألفعلية للحجم السكاني المنتج بإظهار ألفرق بين مكونات التركيب الرقمي لكل عامل على حدة، يضاف إلى ذلك، أنه على الرغم من عدم الإشارة، صراحة عن ما إذا كان عامل الخصوبة هو المؤشر الأقوى في زيادة إجمالي المواليد فإنه من المقبول عقلاً أن نوحي بأنه، أي عامل الخصوبة من العوامل الرئيسية المسببة لتغير حجم السكان نحو الزيادة فغني عن البيان، وكما أشار أبوجمرة (١٩٩٢م، ٧٧).

«أن الخصوبة تلعب دوراً رئيسياً في التغيرات الديموغرافية، «هكذا» ففي كثير من البلدان انخفضت الوفيات دون أن يقابلها انخفاض في الخصوبة، فزاد نمو السكان زيادة سريعة جداً»

ونسبة لأن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الدول التي

تتعرض لمثل حال هذا النمو ، فمن المنتظر ، ووفقاً لما أشير إليه في أحد أهداف هذه الدراسة ، أن نتفقد مستويات الخصوبة بها ، ونقوم في الوقت نفسه بإظهار ما يمكن أن تشمله من مفارقات بينية ، دولة مع أخرى ، وحسب تمييز سكان كل دولة إلى مجموعتين ، تشمل الأولى الإناث المواطنات ، وتشمل الأخرى غير المواطنات .

مستويات الخصوبة الناجمة عن :

أولاً : معدل المواليد الأولي :

وهو من أكثر مقاييس الخصوبة شيوعاً وليحدد النسبة بين عدد المواليد الذين ولدوا أحياء خلال سنة محددة ، لكل ألف من جملة عدد السكان في منتصف تلك السنة في منطقة جغرافية معينة ويعتبر المولود حياً إذا ما بقي كذلك حتى يتم تسجيله ، عادة خلال أربع وعشرين ساعة وتتعرض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لانضغاط هائل في إجمالي مواليدها ولاسيما بالنسبة لمواطنيها ، فكل دولة منها تنتج أعداداً عالية من المواليد الوطنيين لايقل عن ثلاثين لكل ألف من إجمالي تلك المجموعات السكانية . ويوطد غير المواطنين إقامتهم في تلك الدول بتمكنهم من التكاثر بما لايقل عن عشرة مواليد لكل ألف منهم . وبصورة جزئية دولة بدولة ، وحسب إصدارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الاسكوا» ، ١٩٩٥م ، يتمثل تشبع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمواليدها على النحو التالي :

١ ـ دولة الكويت ٤٤,٣ في الألف بالنسبة للمواطنين ، ١٤,٥٥ في الألف لغير المواطنين .

٢ ـ سلطنة عمان، ٨٩ , ٣٧ في الألف بالنسبة للمواطنين، ٢ , ١٥ في الألف لغير المواطنين.

٣ ـ المملكة العربية السعودية، ٧٦ , ٣٧ في الألف للمواطنين، ٣٩ , ١٩ في الألف لغير المواطنين.

٤ ـ دولة قطر، ٩٣ , ٣٦ في الألف بالنسبة للمواطنين، ٢١ , ١٠ في الألف لغير المواطنين.

٥ ـ دولة البحرين، ٨٠ , ٣٢ في الألف للمواطنين، ٢٧ , ١٨ في الألف لغير المواطنين.

٦ ـ دولة الإمارات العربية المتحدة ٥٣ , ٣١ في الألف بالنسبة للمواطنين، ٣٣ , ٢٢ في الألف لغير المواطنين

لقد ظهرت تلك البيانات وكأنها مستقلة عن بعضها البعض ومع ذلك تبقى متبادلة بين مجموعتين من السكان، حيث يظهر ألفرق مثيراً للانتباه، هذا الفرق الذي صاحبه انحراف بائن الوضوح بين معدل المواليد الأولى للمواطنين ونظيره لغير المواطنين، والذي بلغ أقصى مدى له في دولة الكويت (٧٥ , ٢٩ في الألف لصالح المواطنين) وأدنى مستوى له في الإمارات العربية المتحدة (٢ , ٩ في الألف فقط لصالح المواطنين) كما تميل بقية الإنحرافات، أيضا لصالح المواطنين إلى الانحباس ما بين ٧٢ , ٢٦ في الألف بالنسبة لدولة قطر، حيث يظهر هذا الانحراف قريباً في ارتفاعه لما مثلته دولة الكويت، ومابين ٠٣ , ١٤ في الألف بالنسبة لدولة البحرين، وعندما يقارن بقرب انخفاضه نحو ما مثلته الإمارات العربية المتحدة هكذا، فدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي ظهرت بها قيم عالية من معدلات المواليد الأولية بالنسبة لمواطنيها «الكويت وسلطنة عمان على سبيل

المثال» لم تكن من الدول التي ارتفعت فيها قيمه ذلك المعدل بالنسبة لغير المواطنين المقيمين فيها. وعلى العكس تماماً، ففي الوقت الذي انخفضت فيه قيمة معدل المواليد الأولى بالنسبة للمواطنين إلى أدنى القيم في الإمارات العربية المتحدة، تم التعرف جيداً على أعلى القيم لذلك المعدل لغير المواطنين في هذه الدولة، لقد بدت قيم معدلات المواليد الأولية في الإمارات العربية المتحدة كقيم متناقضة وشاذة. حيث مالت إلى أقصى حد من الانخفاض بالسبة لمواطنيها، في حين كانت مندفعة نحو الارتفاع غير المسبوق بالنسبة لغير المواطنين

وبتعبير آخر، فإن قيم معدلات المواليد الأولية للمواطنين ظهرت مختلفة عن بعضها البعض بتدرج إنسيابي بسيط لكافة دول مجلس التعاون ما عدا دولة الكويت، في حين ظهرت متباينة أيضاً بتدرج إنسيابي بسيط بالنسبة لغير المواطنين فيما عدا الإمارات العربية المتحدة، فهاتان الدولتان «الكويت، الإمارات العربية المتحدة» تمثلان طلائع القيم المخصصة لمعدلات المواليد الأولية والتي تتناقض في اتجاهاتها بالنسبة لجنسية سكانها. إن هذه المقارنة بالذات، إرشادية لأنها تبين تراخي مستوى التوالد عند المواطنين في دولة الإمارات العربية المتحدة الأمر الذي يجعل إحلالهم لغير المواطنين بها يستغرق وقتاً أطول. وإنه إذا ما استمر عدم ضعف توالد غير المواطنين في هذه الدولة فإنهم سيأخذون في التمادي للبقاء بها وربما بسبب النقص ألفعلي لمواليد سكانها الأصليين ستضطر الدولة إلى توسيع قاعدة التجنيس.

ثانياً : معدل الخصوبة الكلية .

ويقصد به متوسط عدد الأطفال الذين يولدون لكل أمرأة، أو لكل ألف من مجموعة من الأمهات خلال سنوات القدرة على الإنجاب «١٥ - ٤٩ سنة» ويمكن حساب هذا المعدل بأخذ حاصل جمع جميع معدلات الخصوبة العمرية لكل فئات العمر الممثلة للفترة الإنجابية وضربه في طول فئة العمر المحددة، سواء كانت أحادية أو خماسية أو عشرية لاضير في ذلك

ومن بيانات منظمة الاسكوا لعام ١٩٩٥م ظهر مستوى هذا المعدل مرتفعاً في سلطنة عمان بنحو ٩ , ٦ مولوداً للمرأة العمانية الواحدة، وسائراً في نفس الاتجاه تقريباً في دولة الكويت حيث بلغ متوسط ما تنجبه المرأة الكويتية حوالي ٥ , ٦ مولوداً خلال فترة إنجابها كما تقاربت قيمة معدل الخصوبة الكلية في المملكة العربية السعودية مع القيم التي مثلتها كل من سلطنة عمان ودولة الكويت، حيث بلغ متوسط ما تنجبه المرأة السعودية حوالي ١ , ٦ مولود خلال حياتها الإنجابية. ويعتبر معدل الخصوبة الكلية في دولة البحرين من المعدلات المنخفضة قياساً بمعدلات بقية دول مجلس التعاون الأخرى حيث بلغ متوسط ما تنجبه المرأة البحرينية حوالي ٣ , ٤ مواليد. ولقد تأرجحت قيم هذا المعدل ما بين ٢ , ٥ مولوداً للمرأة الإماراتية وخمسة مواليد للمرأة القطرية، ولتلتقي بالقرب من قيم النمطين السابقين، صعوداً إلى مستوى القيم التي مثلتها الأمهات في المملكة العربية السعودية والكويت وسلطنة عمان، وهبوطاً إلى مستوى القيمة التي مثلتها المرأة البحرينية .

أما بالنسبة لمعدلات الخصوبة الكلية لغير المواطنات فهي تحمل من أوجه

الشبه الشيء الكثير ولكن بمفارقات قابلة للمقارنة، وقد بدت أقوى القيم ممثلة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان حيث تنجب المرأة الوافدة إلى هذه الدول ما متوسطه ثلاثة مواليد، قد يبدو هذا السياق نموذجياً، ولكن وبأخذنا للاعتبار لمعدلات الخصوبة الكلية للمواطنات في هذه الدول فإننا لانستطيع أن نقلل من شأن متوسط ما تنجبه الوافدات، حيث يصبح واضحاً أن الثلاث من مواليدهن يمثلون ما نسبته ٥ , ٤٣٪ مما تنجبه المرأة العمانية، وبما نسبته ٢ , ٤٩٪ بما تنتجه المرأة السعودية، وبما يدعو للإندهاش، أن النسبة تمثل ٧ , ٥٧٪ بما تنجبه المرأة المواطنة في الإمارات العربية المتحدة، وهكذا اصبح واضحاً الآن أن الوافدات إلى تلك الدول إنما يشاركن المواطنات في متوسط عدد الأطفال الذين يولدون لكل أمرأة، وإن كانت مشاركتهن في الإمارات العربية المتحدة اتسمت بقوة غير عادية، بحيث لايمكن إغفالها على أنها حدث فريد من نوعه.

وبالتركيز على معدلات الخصوبة الكلية للوافدات إلى كل من البحرين وقطر والكويت بشكل منفرد، يتضح انحباس قيم تلك المعدلات إلى مادون الثلاثة مواليد للمرأة الوافدة الواحدة، وبمستويات بلغت على التوالي بما متوسطه ٩ , ٢ طفل لغير البحرينية المقيمة في البحرين وطفلان اثنان للوافدة إلى قطر، ٩ , ١ مولوداً بالنسبة لمن وفدن إلى دولة الكويت. إن الإشارة إلى هذه القيم مفيد بكل تأكيد، ولكن يظل التقييم الحاسم بمقارنتها مع مثيلاتها للمواطنات في هذه الدول هو الذي يستدعي الرصد المباشر، فما تم التوصل إليه من دنو قيمة معدل الخصوبة الكلية للمواطنات البحرينيات مثلاً (٣ , ٤ ولادة للمرأة البحرينية الواحدة) جعلت القيمة ٩ , ٢ ولادة لغير

البحرينية من الإفراط بحيث تعادل ما ينوف على ٦٧٪ من اجمالي متوسط عدد ولادات المرأة الواحدة في هذه الدولة . كما فشل نجاح غير المواطنات التكاثري في كل من قطر والكويت حيث اتضح أن معدلات خصوبتهن الكلية لم ترق إلا لطفلين اثنين فقط للمرأة الواحدة الوافدة إلى دولة قطر ، وإلى ١,٩ مولود للمرأة الوافدة المقيمة في دولة الكويت ، والأهمية العظمى لهذه القيم تبرز عند الإشارة إلى أن الأمهات الوافدات في هاتين الدولتين لم يحصلن على قدر ما حصلن عليه مثيلاتهن من المواطنات من مواليد إلا بما نسبته ٤٠٪ في دولة قطر وبما نسبته ٢٩٪ في دولة الكويت

ثالثاً : معدلات الخصوبة العمرية :

ويقصد بها عدد الولادات الحية لكل ألف من النساء في فئة عمرية معينة من فئات عمر القدرة على الإنجاب بمعنى آخر هي النسبة بالألف بين العدد السنوي للمواليد إلى عدد الإناث في كل فئة عمرية أحادية أو خماسية أو عشرية مخصصة ما بين سن ١٥ إلى سن ٤٥ سنة . وتمتاز هذه المعدلات أنه بواسطتها يمكن للمرء أن يحسب معدل الخصوبة العامة «G.F.R» ومعدل الخصوبة الكلية «T.F.R» اعتماداً على نظام دقيق من التحديد العمري لكل فئة بحالها . فجزءٌ مما يمكن أن يُرى في بيانات الجدول رقم (٣) هو الرؤية المباشرة لنسب عدد المواليد لكل ألف من الإناث ، المواطنات وغير المواطنات ، بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعلى اختلاف شرائح عمرهن الخماسية التي كما بُيِّنَ سابقاً ، ممثلة لسنوات القدرة على الإنجاب . ومما يُلفت النظر في هذه البيانات هو أن معدلات الخصوبة العمرية في فئة العمر الأولى «١٥ ـ ١٩» سنة من فئات عمر القدرة على الإنجاب قد اتصفت بكونها أكثر محدودية من حيث التكاثر الإنجابي للمواطنات مقارنة

بغير المواطنات، وفي كافة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما عدا دولة الكويت، وبالتحديد فإن النجاح التكاثري للكويتيات في هذه ألفئة العمرية فاق كثيراً نظيره بالنسبة لغير الكويتيات ليبلغ ٣٨,٣ في الألف في حين أنه بلغ ٩,١ في الألف فقط للوافدات إلى هذه الدولة لقد تفردت الكويت بهذا النمط وعلى عكس ذلك انفردت البحرين عن بقية دول مجلس التعاون حيث بلغت قيمة معدل الخصوبة في فئة العمر ١٥ ـ ١٩ سنة بالنسبة لغير البحريسيات حداً مذهلاً، ليصل إلى ١٤٢,١ مولوداً لكل ألف من الأمهات صغيرات السن الوافدات إلى دولة البحرين، وتبعاً لهذين النمطين المتطرفين في تناقضهما، فإن معطيات معدلات الخصوبة العمرية للأمهات صغيرات السن من غير المواطنات في بقية دول مجلس التعاون قد ترنحت ما بين ٣١,٧ في الألف بالنسبة لغير القطريات ولتصل إلى ٧١,٧ في الألف في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان. إن هذا النجاح التكاثري لغير المواطنات في فئة العمر ١٥ ـ ١٩ سنة لا تجعلنا، بالطبع أن نتجاهل الارتفاع النسبي الذي لوحظ على معدلات الخصوبة العمرية للأمهات الوطنيات صغيرات السن، وبالتحديد في سلطنة عمان. فحصة المواليد لكل ألف من الأمهات العمانيات في هذه الشريحة العمرية بلغت ٦٨,٤ مولوداً الأمر الذي يمثل معدلاً متفوقاً على بقية المواطنات الأخريات المتشابهات معهن في صغر سنهن، وفي كافة دول مجلس التعاون الأخرى.

ومقارنة بالوصف السابق هناك قدر من الاقناع في القول بأن معدلات الخصوبة العمرية لغير المواطنات تأخذ في الارتفاع كلما انتشر توزعهن على فئتي العمر ٢٠ ـ ٢٤, ٢٥ ـ ٢٩ سنة وأنها تأخذ في الإنخفاض كلما تقدمن

في العمر نحو ألفئات ٣٥-٣٩ , ٤٠-٤٤ , ٤٥-٤٩ سنة، وفي كافة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبالتوسع في ملاحظة هذا الأمر المألوف فقد حظي كل ألف من الوافدات في فئة العمر ٢٠-٢٤ سنة في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان على القدر الأكبر من عدد المواليد، وبرقم استقر عند حد ١٥٦ مولوداً. أما الضغط الإنجابي الذي وقع على أمهات هذه ألفئة العمرية من غير المواطنات في كل من قطر والبحرين فتجلى فيه الانخفاض النسبي بالمقارنة مع الدول السابقة، حيث اقتصر عدد المواليد لكل ألف منهن في هاتين الدولتين على ١٣٨ , ١٠٥ مولوداً، على التوالي. هذا، ولا تتفق الملاحظات السابقة على حال الوافدات إلى دولة الكويت، فقد نقص عدد المواليد لكل ألف من الأمهات غير الكويتيات في فئة العمر ٢٠-٢٤ سنة إلى حد ٧٤ مولوداً فقط، في حين ارتفع ذلك العدد إلى ٩٩ مولوداً، ولكن بزحزحة عمرية في اتجاه فئة الـ ٢٥-٢٩ سنة

وعلى الرغم من أن أعداد مواليد الوافدات في فئة العمر ٢٥-٢٩ سنة في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان لاتشكل نفس مستوى الارتفاع الذي شهدته فئتهن العمرية ٢٠-٢٤ سنة، إلا أنها لازالت تمثل أعلى الأرقام مقارنة بالدول الأخرى ولكن، وبأعداد لم تتجاوز ١٣٥ مولوداً. وعلى النقيض مما كان ملاحظاً على ازدياد عدد مواليد غير القطريات مقارنة بمواليد غير البحرينيات في فئة العمر ٢٠-٢٤ سنة، فقد انقلب الوضع في فئة العمر ٢٥-٢٩ سنة، حيث تفوق الأمهات غير البحرينيات في مستوى انجابهن ليبلغ ١٢٥ مولوداً لكل ألف منهن في مقابل مائة وواحد مولود لكل ألف من الأمهات الوافدات إلى دولة قطر في هذه الشريحة العمرية.

الجدول رقم (٣)
معدلات الخصوبة العمرية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

فئات العمر	المملكة العربية السعودية			الإمارات العربية المتحدة		
	المواطنات	غير المواطنات	المجموع	المواطنات	غير المواطنات	المجموع
١٥_١٩	٠,٠٥٨٧٩	٠,٠٧١٦٦	٠,٠٥٩٧٤	٠,٠٤٠٧٣	٠,٠٧١٦٦	٠,٠٥٢٣٠
٢٠_٢٤	٠,١٦٨٨٢	٠,١٥٦٣٥	٠,١٦٧٠١	٠,١٤١١٧	٠,١٥٦٣٥	٠,١٥٣٢٨
٢٥_٢٩	٠,٢٩٩٣١٣	٠,١٣٥٤٥	٠,٢٤٦٥٥	٠,١٩٦٩٧	٠,١٣٥٤٥	٠,١٤٨٣٤
٣٠_٣٤	٠,٢٤٧٧٧	٠,١١٩٨٧	٠,١٩٦٨٩	٠,٢٦١٣٤	٠,١١٩٨٧	٠,١٥٠٢٢
٣٥_٣٩	٠,٢٠٨٣٠	٠,٠٥٦٥٢	٠,١٤٢٥١	٠,٢٢١٥٢	٠,٠٥٦٥٢	٠,٠٨٨٦٦
٤٠_٤٤	٠,١٨٠٥٨	٠,٠٤٧٥٩	٠,١٢٨٥٨	٠,١٢٢٤٨	٠,٠٤٧٥٩	٠,٠٧٣٤١
٤٥_٤٩	٠,٠٦٢١٥	٠,٠١١٦٧	٠,٠٤٨٦١	٠,٠٦٤٢٥	٠,٠١١٦٧	٠,٠٢٩٤٢
	سلطنة عمان			دولة الكويت		
١٥_١٩	٠,٠٦٨٤٠	٠,٠٧١٦٦	٠,٠٦٨٥٢	٠,٠٣٨٣٤	٠,٠٠٩١٤	٠,٠٢٨٧١
٢٠_٢٤	٠,٢٧٩٢٠	٠,١٥٦٣٥	٠,٢٦١٦٣	٠,٢٠٥٢٥	٠,٠٧٤٣١	٠,١٤٢٢٣
٢٥_٢٩	٠,٣٣٧٦٠	٠,١٣٥٤٥	٠,٢٧١٦٧	٠,٣٢٠٢٦	٠,٠٩٩٥١	٠,١٨١٧٨
٣٠_٣٤	٠,٣١٢٣٠	٠,١١٩٨٧	٠,٢٣٩٦٥	٠,٣٦٣٥١	٠,٠٩٤٥٨	٠,١٨٤٢٠
٣٥_٣٩	٠,٢٣٨٥٠	٠,٠٥٦٥٢	٠,١٨١١٢	٠,٢٥٣٠٩	٠,٠٦٤٦٦	٠,١٢٩٥٧
٤٠_٤٤	٠,١٠٢٨٠	٠,٠٤٧٥٩	٠,٠٩٠٦٢	٠,٠٩٥٤٣	٠,٠٤٣٤٤	٠,٠٦٣٨٦
٤٥_٤٩	٠,٠٣٤٤٠	٠,٠١١٦٧	٠,٠٣١٣٧	٠,٠٢١٣٣	٠,٠٠٦٣٤	٠,٠١٦٦٨
	دولة قطر			دولة البحرين		
١٥_١٩	٠,٠٢٥٢٩	٠,٠٣١٧٤	٠,٠٢٩١١	٠,٠١٣٦٣	٠,١٤٢١٢	٠,٠٢٤٧٣
٢٠_٢٤	٠,١٥٧١١	٠,١٣٨٦٩	٠,١٤٦٣٠	٠,١٥١٤٦	٠,١٠٥٨١	٠,١٤٠٩٨
٢٥_٢٩	٠,٢٢٩٠٩	٠,١٠١٤٨	٠,١٤٨١٣	٠,٢٣٧٣٢	٠,١٢٠٤٢	٠,١٩٠٥٤
٣٠_٣٤	٠,٢٨٠١٧	٠,٠٤٦٢٢	٠,١٠٨٧٢	٠,٢١٢٥٠	٠,٠٩٧٢٤	٠,١٦١١٦
٣٥_٣٩	٠,٢٢٦٩٣	٠,٠٣٥٦٧	٠,٠٧١٥٣	٠,١٧٤٤٧	٠,٠٦١١٥	٠,١٣٤٤١
٤٠_٤٤	٠,٠٥٠٩٣	٠,٠٣٢٥٩	٠,٠٣٥٨٥	٠,٠٤٩٣٨	٠,٠٤٤٦٣	٠,٠٤٧٥٠
٤٥_٤٩	٠,٠٢٧٥٣	٠,٠٠٧٠٣	٠,٠١١٥٥	٠,٠٢٦٤١	٠,٠١٠٥٠	٠,٠٢١٩٨

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا (١٩٩٥م)، كشوفات البيانات الديموغرافية ومؤشرات مختارة من بيانات اقتصادية، اجتماعية، منشورات الاسكوا، العدد الثامن، ص ص ١٢٠، ٦٢، ٨٤، ٩٤، ١٠٦، ١٣٠

ويتسع مستوى تقلص أعداد مواليد الوافدات إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع ازدياد تقدمهن نحو فئة العمر ٣٠ـ٣٤ سنة، وبغض النظر عن حفاظه للمستوى ألفوق مئوي (١١٩ مولوداً لكل ألف امرأة) في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، غير أنه، وباسترجاعنا لما كان سائداً في دولة الكويت من تمثيلها الدائم لأدنى المستويات لمعدلات الخصوبة العمرية المخصصة لفئات عمر القدرة على الإنجاب دون فئة العمر ٣٠ـ٣٤ سنة، فقد انفردت دولة قطر بهذه الميرة، حيث انحنى عدد مواليد الأمهات الوافدات إليها في هذه ألفئة العمرية إلى حد ٤٦ مولوداً في الألف فقط، مقارنة بـ ٩٤ مولوداً للأمهات الوافدات إلى دولة الكويت

هذا، ولم تنحدر أعداد مواليد غير المواطنات في كل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان عن مستوياتها المئوية إلا ببلوغ أولئك النسوة لسنوات العمر فئة العمر ٢٥ـ٣٩ سنة بل، وإضافة لذلك، فقد تفوقت الوافدات إلى الكويت في هذه الشريحة العمرية بعدد مواليدهن، والذي بلغ أعلى حد له « ٦٤ في الألف»، عن سائر الوافدات اللائي قدمن إلى تلك الدول التيً ظلت دائماً ما تمثل المستويات الأعلى للخصوبة العمرية التي خصصت لفئات عمر القدرة على الإنجاب دون فئة عمر ٣٥ـ٣٩ سنة. ومرة أخرى تميز الوافدات إلى دولة قطر عن سائر الوافدات في بقية دول مجلس التعاون وذلك بتمثيلهن لأدنى المستويات لمعدلات الخصوبة العمرية التي خصصت لفئة العمر ٣٥ـ٣٩ سنة، والذي بلغ ٣٥ مولوداً فقط لكل ألف أمرأة منهن في هذه الشريحة العمرية

ويستمر تميز دولة قطر بإنخفاض عدد مواليد الوافدات إليها في فئة

العمر ٤٠ـ٤٥ سنة، وليبلغ أدنى مستوى له «٣٢ مولوداً في الألف»، مقارنة ببقية دول المجلس الأخرى، والتي ظلت فيها مستويات الخصوبة العمرية المخصصة لهذه ألفئة العمرية متوافقة في مستواها الأربعيني والمتراوح ما بين ٤٣ إلى ٤٧ مولوداً في الألف.

وتتسم معدلات الخصوبة العمرية للمواطنات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالارتفاع قياساً بغير المواطنات، بحيث تصل أعلى مستوى لها في دولة الكويت، وللإمهات الكويتيات في فئة العمر ٣٠ـ٣٤، واللائي يلد كل ألف منهن ٣٦٣ مولوداً. وبالإضافة إلى التشابه الشديد والأساسي في نمط معدلات الخصوبه العمريه للنساء الخليجيات في دول مجلس التعاون، تظل الأمهات العمانيات في فئة العمر ٢٥ـ٢٩ سنة ممثلات لأعلى مستويات الإنجاب في هذه الشريحة العمرية، حيث بلغ عدد المواليد لكل ألف منهن الـ ٣٣٧ مولوداً. وتبقى الأمهات العمانيات كذلك ممثلات لأعلى المستويات لمعدلات الخصوبة العمرية، ولكن في فئة العمر ٢٠ـ٢٤ سنة، حيث وصل عدد مواليد الألف منهن في هذه الشريحة العمرية إلى ٢٧٩ مولوداً. غير أن من أكثر الانفرادات إثارة، والتي تميزت بها سلطنة عمان عن بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هي ارتفاع معدلات الخصوبة العمرية للأمهات صغيرات السن «١٥ـ١٩ سنة»، حيث بلغ ما تنجبه الألف من هؤلاء الأمهات ٦٨ مولوداً، ويعتبر هذا العدد من مواليدهن ضعف ما يلدنه ذات الأمهات في دولة الكويت، وثلاثة أمثال ما تنجبنه الأمهات صغيرات السن في دولة قطر، وخمسة أمثال عدد المولودين من أمهات شريحة العمر ١٥ـ١٩ سنة من البحرينيات. هذا، ولم تتميز الأمهات المواطنات في كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة

العربية السعودية عن سائر الأمهات في بقية دول مجلس التعاون، إلا بارتفاع مستوى معدلات خصوبتهن العمرية في فئة أكبر شرائح عمر القدرة على الإنجاب «٤٥ ـ ٤٩ سنة»، حيث بلغ ما يلدنه في الألف من هؤلاء الأمهات ٦٤ , ٦٢ مولوداً على التوالي في تلكما الدولتين ومن هنا يلاحظ أن الأمهات الإماراتيات والسعوديات يعتبرون من أكثر أمهات دول مجلس التعاون غير المتعرضات لقصر فترة إخصابهن، ومهما تعددت الأسباب لذلك، من حيث الترمل أو الطلاق، أو من حيث تأثير المؤثرات الأخرى ذات الاستجابات السالبة لاستمرار ترددية الولادة، أو من حيث فروق بيولوجية أو كروموسومات مميزة لايمكن القطع بصورة تامة في إثبات تأثيرها على إطالة حقبة الإخصاب عند أولئك الأمهات المتقدمات في السن

لقد تم التعرف، على أية حال على المفارقات الأساسية لمستويات الخصوبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمقاسة بمجموعة من المعدلات شملت معدل المواليد الأولي ومعدل الخصوبة الكلية ومعدلات الخصوبة العمرية، وذلك عندما أخذ عامل الجنسية أساساً للمقارنة. ولقد كان التمايز واضحاً ما بين مستويات خصوبة المواطنات ونظرائهن من غير المواطنات، إلا أن ذلك التمايز، كان متطابقاً في معظم تفصيلاته الأساسية في كل دولة من تلك الدول. ووفقاً لذلك فإنه من غير المتعذر أن نشير إلى أن الملاحظات التي وردت على معدلات خصوبة غير المواطنات ليست، على وجه من وجوهها بمستغربة فقدوم بعضهن من دون أزواجهن، وبالذات العاملات في الخدمات الشخصية والمنزلية كالخادمات، المربيات، وتحمل الأخريات إلى حد ما ظروف التوالد المتطرفة. ليس هذا وحسب، بل إن بعض النتائج الدراسية (هورن،

١٩٩٢م، ٤٤ـ٤٨) ألقت الضوء على بعض المقومات الأهم، غير المتعارضة من الحدس، التي توضح مفارقات مستويات الخصوبة بين المواطنات وغير المواطنات في بعض من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك على النحو التالي:

١ ـ إنه في حين اتجه الخصب نحو الانخفاض بين غير المواطنات في البحرين، فإن معدل الخصوبة الكلي للبحرينيات لم يتغير نحو الارتفاع إلا على نحو هادىء خلال الخمسة عشرة سنة ما بين عام ١٩٧١م إلى عام ١٩٨٦م. ولقد انتهى أمر انخفاض خصب غير البحرينيات بسبب أن عدداً كبيراً منهن غير متزوجات أو أنهن غربيات يستعملن موانع الحمل

٢ ـ إن معدل الخصب بين الكويتيات وغير الكويتيات كان منسجماً نحو الانخفاض في كلا المجموعتين، غير أن معدل الخصب الكلي بين غير الكويتيات توجه نحو التناقص بشكل أسرع، وأنه في حين اندمج عامل تدني عدد المتزوجات في إخفاض معدل الخصب للمواطنات وغير المواطنات معاً في دولة الكويت، أضاف استعمال موانع الحمل مزيداً من الانخفاض في معدل خصب غير الكويتيات.

٣ ـ إن معدل الخصب بين غير المواطنات في دولة قطر أقل من مستواه من نظيره بين القطريات. وقد حدد عدد النساء المتزوجات في كلا المجموعتين التأثير الأكبر في انخفاض الخصب عن مستواه الكلي الممكن، ويتبعه منع الحمل، ولكن على نحو استثنائي لغير القطريات، اللائي يحبذن الاستعانة به بشكل أكثر لخفض معدل خصبهن.

٤ ـ إنه، منذ عام ١٩٨٤م كانت فعالية العُقم النفاسي، يتبعه عدد النساء المتزوجات، العاملان الأكثر تأثيراً في انخفاض معدل الخصب عن

المستوى الكلي المحتمل للمواطنات في دولة الإمارات العربية المتحدة أما بين غير المواطنات فكان الإنخفاض بسبب عدد المتزوجات أولاً ثم أتى تحكم استعمال موانع الحمل في الدرجة الثانية .

لقد حملت تلك المقومات في طياتها ، أياً ما كانت فعاليتها ، إضافات مفيدة ساهمت في توضيح مستويات التباين التي شهدتها معدلات خصوبة كل من المواطنات وغير المواطنات لكل حالة من حالات مجلس التعاون لدول الخليج العربية غير أن تلك الإضافات ، حتماً لم تقطع كامل الطريق في التعرف على إمكانية وجود مؤثرات أخرى يمكن أن تعتبر من العوامل المساعدة في تفسير المستويات المرتفعة التي شهدتها معدلات خصوبة المواطنات في تلك الدول . فمن حيث المبدأ ، شهدت معدلات المواليد الأولية بتلك الدول نتائج مرتفعة ، تراوحت في مستوياتها ما بين ٣١,٥ إلى ٤٤,٥ مولوداً لكل ألف من السكان المواطنين ، ولكن من الناحية العملية الحسابية كانت هناك تفاوتات ظاهرة ، وأشهر تلك التفاوتات ما كان متعلقاً بدولتي الكويت والإمارات العربية المتحدة

لقد تباعد معدلا المواليد الأوليان للسكان المواطنين في هاتين الدولتين عن بعضهما البعض وفي اتجاهين متضادين بنحو ١٣ مولوداً لصالح سكان دولة الكويت الوطنيين كما تبين أن البحرين هي الأقرب إلى الإمارات العربية المتحدة من حيث معدل مواليدها الأولى المنخفض نسبياً ، فبينما بقيت معدلات المواليد الأولية لبقية الدول الأخرى سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية ودولة قطر ، في الجانب المتوافق مع المستوى المرتفع الذي تشهده دولة الكويت . لقد ظهرت هذه التباينات على الرغم من أن هذه الدول لم تختلف كثيراً في مراحل تطورها ، بل هي من الدول التي لها نفس الخلفية

الحضارية العريضة، وتتميز بمستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية والتطور الصحي.

صحيح أن انسلاخ قيم معدلات المواليد الأولية، بشكل منفرد لكل دولة على حدة، أظهر ذلك التباين. ولكن، هناك حقيقة هامة هي أن قيم تلك المعدلات تميل إلى التجمع في متوسط حسابي بلغ مستواه ٣٦,٩ مولوداً لكل ألف من سكان كافة تلك الدول. فهذه القيمة تعتبر مظهراً آخر لتوزيع الأعداد المطلقة لمعدلات المواليد الأولية في تلك الدول، وإنه بها، يتم التعرف على أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الدول المثقلة بأعداد مواليدها، وأنها ستظل تبقى من الدول غير المندفعة نحو مرحلة التحول الديموغرافي المستقر إذا ما استمر بقاء تكوين سكانها العمري والنوعي على ما هو عليه، وإذا ما استمر تعزيز الدوافع الاجتماعية والاقتصادية نحو التكاثر، وإذا بشكل خاص ما تغلب الإناث المواطنات على كل حائل، لو جزئياً، يفصلهن عن تكوين الأسرة الكبيرة في حجمها.

مضامين العلاقة التي تربط متغيرات الدراسة:

أثناء تناولنا معدلات المواليد الأولية للسكان المواطنين بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية رأينا تجاوز قيم تلك المعدلات للثلاثين مولوداً لكل ألف من أولئك السكان. وفي أكثر تلك الدول، خمسة منها، وصلت تلك القيم لأكثر من خمس وثلاثين مولوداً، والمستوى كاف لأن نستنتج، وباطمئنان علمي بأن جميع تلك الدول لاتفترق فيما بينها في تقديم القوة الدافعة الأهم في تطور أعداد سكانها وبإتجاه معاكس، والذي يمكن مشاهدة رؤيته عندما يتم التدقيق في قيم معدلات وفيات الرضع للمواطنين «س١» الواردة في بيانات ملحق هذه الدراسة رقم (٣)، حيث يلاحظ هنا تفاوت

مستوى تلك المعدلات بصورة ملموسة . فهذه المعدلات والتي تقيس العدد السنوي لوفيات الأطفال دون عمر السنة الواحدة لكل ألف من الولادات الحية[*]، تراوحت في مستوياتها نحو الاندفاع إلى حد ٢ , ٢٨ في الألف، والذي مثلته سلطنة عمان، وإلى التراجع لمستوى ٩ , ١٥ في الألف والذي مثلته دولة الكويت . هذا، بالطبع، لايعني قلة جاذبية القيم الممثلة لمعدلات وفيات الرضع في بقية دول المجلس الأخرى .

فعلى الأخص، وبوضوح ما لوحظ على أوجه الشبه للقيمتين الممثلتين لكل من دولة قطر «٦ , ١٧ في الألف» والإمارات العربية المتحدة «٢ , ١٨ في الألف»، واللتين لم تتباعدا كثيراً عما أظهرته القيمة المنخفضة لدولة الكويت . ففي هذه الدول الثلاث يكون أكثر الأطفال الناجين من الوفاة وهم دون عمر السنة الواحدة أما القيمتان اللتان تجمعتا عن دولة البحرين «٨ , ٢٣ في الألف»، والمملكة العربية السعودية «٣ , ٢٥ في الألف»، فهما ذات تقارب مع القيمة العليا التي مثلتها سلطنة عمان، ولبأتي الدليل القوي الذي يرشدنا إلى أن الاطفال الرضع في هذه الدول الثلاث هم أقل من أشباههم في بقية دول مجلس التعاون الأخرى احتمالاً للبقاء على قيد الحياة. غير أنه، ومهما كان لهذه المعلومة من معنى واضح، فإن معدلات وفيات الرضع بدول مجلس التعاون تتغاير بصورة غير منتظمة مع تغاير معدلات المواليد بها . فدولة الكويت مثلاً، والتي ظهر بها أدنى معدل

(*) عدل وفيات الرضع يشكل مجموع معدل وفيات المواليد المبكرة، أو احتمال وفاة المولود منذ ولادته أو خلال شهر واحد من تاريخ ولادة المولود، وكذا مجموع معدل وفيات المواليد المتأخرة خلال أشهر احتمال الوفاة من الأشهر الإحدى عشر المتبقية من العام الأول في فترة الطفولة المبكرة.

للوفيات الرضع هي ذات الدولة التي تمثل فيها أعلى معدلات المواليد الأولية. وقد تطابقت هذه الدلالة الممثلة للارتباط العكسي ما بين معدل وفيات الرضع ومعدل المواليد الأولى، بالنسبة لدولة قطر، ولكن بما لايتناسب وينسجم مع ما لوحظ على بقية الدول الأخرى فبتحويل عنايتنا إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث توفر أخفض معدلات المواليد الأولية، لم يكن معدل وفيات الأطفال الرضع بها في صورته المضخمة التي توفرت في المملكة العربية السعودية أو سلطنة عمان، واللتين مثلتا معدلات مواليد عالية، تراوحت ما بين ٣٧,٨ ـ ٣٧,٩ مولوداً في الألف من إجمالي السكان المواطنين في كل منها على التوالي.

وبسند آخر، فإن العلاقة الارتباطية، مابين معدلات المواليد الأولية «ص» ومعدلات وفيات الرضع «س١» للسكان المواطنين بدول مجلس التعاون لم تكن مستجيبة للسابق الجدلي التقليدي الذي يؤكد دوماً على وجود علاقة طردية قوية فيما بين هذين المتغيرين . . . فقد أظهرت نتائج معامل الارتباط حالة خيالية، من حيث تدني مستوى العلاقة واتجاهها، وبنتيجة غير متوقعة «-٠,٢٢»، الأمر الذي يجعلنا نؤكد بأن معدلات المواليد الأولية غير مرتبطة بمعدلات وفيات الرضع في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ككل، وفي الوقت الذي وجد فيه ـ بالمقارنة ـ من الدلائل التي تدحض هذه السمة لبعض دول هذا المجلس منفردة، وبخاصة دولتي الكويت وقطر.

ولو أخذنا في الاعتبار نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية «س٢» بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لوجدنا أن الدول التي تشهد ارتفاعاً بائناً في هذه النسبة هي ذات الدول التي تشهد انخفاضاً ملحوظاً في

معدلات وفيات أطفالها الرضع. وتظهر هذه المبادلة العكسية بشكل واضح في كل من الكويت وقطر، حيث تمتص المناطق الحضرية بهما بما ينوف على ٩٠٪ من سكانها، وهما الدولتان اللتان شهدتا في نفس الوقت ناتجاً منخفضاً من معدلات وفيات أطفالهما الرضع «٩, ١٥ , ٦ , ١٧ في الألف على التوالي في كل من الكويت وقطر». ويتعزز أيضاً، ولكن بمستوى تناسبي أقل حدة، وجود تلك المبادلة العكسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تتشبع مناطقها الحضرية بحوالي ٨٠٪ من سكانها، في حين انخفض معدل وفيات أطفالها الرضع إلى حوالي ١٨ في الألف. ومع أن كلاً من دولة البحرين والمملكة العربية السعودية تشهدان نفس المستوى الذي تشهده دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث إقامة نسبة عالية من سكانها في مناطقها الحضرية إلا أنهما لم تتميز بنفس المستوى من انخفاض معدل أطفالهما الرضع.

هذا، ولايوجد دولة من دول مجلس التعاون مميزة بإنخفاض نسبة سكانها المقيمين في مناطقها الحضرية سوى سلطنة عمان «٢ , ١٣٪ فقط»، وهي في ذات الوقت الدولة الوحيدة التي يرتفع معدل وفيات أطفالها الرضع إلى أقصى حدٍ له ليبلغ ٢ , ٢٨ في الألف.

ها هي ذي طبيعة العلاقة ما بين متغيري نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية «س٢»، ومعدل وفيات الرضع «س١» بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. غير أنه، وقبل التأكيد على وجود علاقة ارتباط سالبة «عكسية» قوية ما بين هذين المتغيرين «-٧٧ , ٠»، لابد من الإشارة إلى أن ثبوت التناسب العكسي ما بين ارتفاع نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية وانخفاض معدل وفيات الرضع في ثلاث دول هي «الكويت وقطر

والإمارات العربية المتحدة»، وكذا ارتفاع معدل وفيات الرضع مع انخفاض نسبة المقيمين في المناطق الحضرية في دولة واحدة «هي سلطنة عمان»، وعدم وضوح هذين الوجهين المتناقضين في دولتين هما «البحرين، والمملكة العربية السعودية»، يجعل الفوارق ما بين هذه الدول أكثر لفتاً للنظر حينما تؤخذ في الاعتبار علاقة معدلات مواليدها الأولية «ص» مع هذين المتغيرين المتداخلين. فبينما مثلت الإمارات العربية المتحدة أقل المستويات من حيث معدل مواليدها الأولى «٥ . ٣١ في الألف» مثلت كذلك مستوى منخفضاً في معدل وفيات أطفالها الرضع «٢ . ١٨ في الألف»، ولكنها، ظلت من الدول التي يقيم أغلب سكانها في مناطقها الحضرية «٨٤٪».

وعلى هذا يلوح أن هذه الدولة لا تستجيب للقرائن الوجيهة التي تؤكد على وجود علاقة عكسية ما بين ارتفاع معدل المواليد الأولى وانخفاض معدل وفيات الرضع، وكذا انخفاض نسبة المقيمين في المناطق الحضرية. وبينما كان أقل السكان إقامة في مناطقهم الحضرية قد ظهروا وبحد منخفض جداً «٢ . ١٣ فقط» في سلطنة عمان، إلا أن هذه الدولة تعتبر الأولى من دول مجلس التعاون الستة من حيث ارتفاع معدل وفيات أطفالها الرضع «٢ . ٢٨ في الألف» وهي، في ذات الوقت، ثاني دولة بعد الكويت من حيث ارتفاع معدل مواليدها الأولى.

لقد برزت تلميحات هنا على احتقان معظم سكان سلطنة عمان في مناطقها غير الحضرية «٨ . ٨٦٪» إضافة إلى مساهمة ذلك، كما هو حال معظم الدول النامية، في ارتفاع معدل مواليدها الأولى وكذا الافراط في إجمالي وفيات أطفالها الرضع. أما في دولة قطر، فالتفاعل القوي ما بين ارتفاع نسبة من يقيم من سكانها في مناطقها الحضرية، وانخفاض معدل

وفيات اطفالها الرضع لم يكن ليحدث أثره العكسي على معدل مواليدها الأولى الذي اتسم بالارتفاع. وعلى ذلك، لم يكن مستوى ذلك التفاعل معياراً حسناً للتلميح بالتصديق على ما تضمنته الصيغ الجدلية التي تحاول، أبداً أن تفرض وجود علاقة عكسية قوية ما بين انخفاض معدل المواليد الأولى وارتفاع نسبة من يقيم في المناطق الحضرية والتأكيد الأكثر إثارة على هذا الاستنتاج يظهر من غياب تأثير ارتفاع نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية على انخفاض معدل المواليد الأولى في دولة الكويت

فبالمقارنة مع بقية دول مجلس التعاون الأخرى، تنفرد قيمتا هذين المتغيرين في هذه الدولة بأن لهما خاصية مشتركة في التميز، حيث تمثل قيمة كل منهما المقام الأول من حيث الإرتفاع. فوصول معدل المواليد الأولى في الكويت إلى مستوى ٣, ٤٤ في الألف، وبلوغ نسبة من يقيم في مناطقها الحضرية إلى ٩٧٪، يجعل من قيمتي هذين المتغيرين تجريان عكس ألفكرة المألوفة التي تؤكد على قوة الترابط السلبي فيما بينهما. على أي حال، إذا كان علينا أن ندحض ذلك الترابط السلبي، فمالنا إلا أن نؤكد على وجوده بإظهار سيماء التناقض فيما بين الارتفاع الحاد الذي لوحظ على معدل المواليد الأولى في دولة الكويت والانخفاض البائن الذي مثله معدل وفيات أطفالها الرضع، والذي بلغ دون بقية دول مجلس التعاون الأخرى، أدنى مستوى له وبقدر ٩, ١٥ في الألف فقط

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية ودولة البحرين فإن قيم كل من معدل المواليد الأولى، ومعدل وفيات الرضع، وكذا نسبة من يقيم في مناطقها الحضرية، فقد ظهرت مترابطة فقط، وبتماثل مفرط، في تكوين قيم عالية شملت كل متغير لذلك، وفي كلا الدولتين، من الجائز الاعتقاد

بعدم تأثر أو تأثير أي من تلك المتغيرات الثلاثة على بعضها البعض، وأصبح تخلي، ولا نقول ضعف أو تدني، ترابط أي منهما بالآخر يجبرنا، حتى هذه اللحظة، لكي نفهم ذلك ألفكر المألوف حول قوة واتجاه علاقة تلك المتغيرات بدون أي تعليق.

وفي جانب آخر، وإذا ما استقرأنا، ولو بالتقريب الحسابي المعهود، قيمة معامل الإرتباط ما بين معدل المواليد الأولى ونسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية بدول مجلس التعاون، فإن قوة العلاقة الإرتباطية لم ترقَ إلا لمستوى «٠,٠٣١» فقط. يضاف إلى ذلك، فبالرغم من أن السكنى في المناطق الحضرية كثيرة المتطلبات من حيث تكلفة المعيشة وكذا تكلفة الإنجاب وتنشئة الأطفال، وبالرغم من عدم كون سلطنة عمان على صورة نسخ من شقيقاتها الدول الأخرى، من حيث ارتفاع نسبة سكانهم المقيمين في مناطقهم الحضرية، فإن الافتراض السائد بقدره تأثير ارتفاع نسبة السكان الحضر على خفض معدلات المواليد الأولية لم يتحقق تأكيده في كافة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

هذا، ولأن النجاح التكاثري لسكان هذه الدول غير مرتبط تبعاً لطبيعة مكان إقامتهم، فإن التماثل المفرط في ارتفاع مستوى معدلات مواليدهم الأولية يمكن تفسيره، ولو جزئياً، بسبب الذخيرة العالية، سواء كانت على المستوى المجتمعي أو الحكومي، من حس الرعاية الاجتماعية التي يحظى بها سكان دول المجلس كما لايمكن أن نغفل بالإشارة إلى أن مختلف المواطن الاستيطانية بهذه الدول قد جرى إغناؤها بالطاقات العالية من الرعاية الصحية التي قدمتها حكومة كل دولة لكافة سكانها، سواء تركزوا في مناطق حضرية، أم انهم كما هو الحال في سلطنة عمان، تناثروا في غيرها.

صحيح، فيما عدا سلطة عمان، إن المناطق الحضرية هي المحيط الإستيطاني الذي يتركز به غالبية سكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، غير أن هذا التركز لم يؤثر على معدل المواليد الأولية لتلك الأقطار نحو الانخفاض. وصحيح أيضاً أن اشتغال النساء الخليجيات كمدرسات، أو انخراطهن كطالبات جامعيات، أو كدارسات في مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية، لم يؤثر كذلك على خفض معدلات مواليدهن الأولية، حيث لم يظهر أي من هذه المتغيرات الثلاثة «س٤، س٥، س٦» سوى ارتباط منخفض حقاً مع متغير الدراسة المستقل «ص»، وبمقدار «١٣٠, ٠، ١٠٥, ٠، -٢٦٢, ٠» على التوالي.

أما من بين كل متغيرات الدراسة المستقلة الستة، فقد أظهر متغير نسبة السكان الإناث من المواطنات في سن القدرة على الإنجاب أوثق الإرتباطات مع ارتفاع معدلات المواليد الأولية، حيث تمددت العلاقة الإرتباطية فيما بين س٣، ص إلى أقصى قوة طردية لها، ولتصل إلى حد «٧١٠, ٠» ولكن، هذا لايكفي للإستشهاد بأن لهذا المتغير تأثيراً على ارتفاع معدلات المواليد الأولية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأنه يفوق، وحده على بقية المتغيرات المستقلة الأخرى، أو غيرها، في تفسير ذلك الارتفاع فباستخدامنا للانحدارات التدريجية لتقدير مدى ما يسهم به هذا المتغير وجد أن معامل التحديد «R2» لم تتعدَ قيمته عن «٥٠٤, ٠»، الأمر الذي يعني أن ذلك المتغير يمكن له أن يفسر التباين في ارتفاع معدلات المواليد الأولية بدول مجلس التعاون بنحو خمسين في المائة فقط، وبترتيب متغيرات الدراسة المستقلة، حسب أهميتها، لمعرفة مدى مساهمتها في درجة التباين الذي تحدثه في المتغير المعتمد، واعتماداً على قمية «ف» أو النسبة ألفائية «F-Ratio» في

تحليل ذلك التباين، وبالتالي على قيم معامل تحديدها، أمكن التوصل إلى مايلي:

س٣ = ٠,٥٠٤٥٦

س٢ + س٣ = ٠,٦٨٣١١

س٢ + س٣ + س٥ = ٠,٨٤٥١٧

س١ + س٢ + س٣ + س٥ = ٠,٨٦٣٣٤

ومع أن هذا يعتبر اصطفافاً بسيطاً لأرقام مستجدة، إلا أنه عمل تكميلي يضفي مزيداً من المراقبة والتحكم لما يمكن أن تحدثه إضافة أي من المتغيرات المستقلة إلى الآخر، ولمعرفة تأثيره المشترك على درجة التباين الذي يحدثه على المتغير التابع، وتبين التغيرات في قيمة معامل التحديد «R2» أن إضافة متغير مستقل واحد «كما هو الحال بالنسبة لـ : س٢ + س٣» لايساعد كثيراً في زيادة قوته المفسرة لارتفاع معدلات المواليد الأولية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما أنه، وعلى الرغم من أن إضافة ثلاثة متغيرات أخرى «بالتحديد س١، س٢، س٥» قد زاد إمكانات التفسير من ٠,٥٠ إلى ٠,٨٦.

هكذا فقد عجز أي متغير بمفرده أن يقدم تفسيراً كاملاً لارتفاع معدلات المواليد الأولية بتلك الدول، وإن اختلف دور كل منها في ذلك التفسير، وكما اتضح من قيم معامل الارتباط التي أشير إليها سابقاً. إضافة لذلك، فإن حساب الإنحدار متعدد الخطوات في هذه الدراسة قد استبعد المتغيرات التي لم تظهر دلالات معنوية «أي ذات الارتباط المتدني». وكما حصل تحديداً، باستبعاد المتغيرين «س٤، س٦» «العاملات كمدرسات بمراحل

التعليم العام والخاص والدارسات في مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية» واللذين لم يشتركا مع بقية المتغيرات المستقلة الأخرى بالمساهمة في تفسير ارتفاع معدلات المواليد الأولية بدول المجلس. ولايعني ذلك، بالطبع أن بقية المتغيرات المستقلة الأربعة الأخرى تنفرد لوحدها في التأثير على ارتفاع معدلات المواليد الأولية بتلك الدول، إذ ليس من السهولة لأي متحقق أن يتناول بالملاحظة أو بالتقصي لكافة المتغيرات «المؤثرات» التي تلتصق بإحكام تام، ببعضها البعض، والتي من شأنها أن تعطي تفسيراً كاملاً لخاصية ارتفاع تلك المعدلات بدول مجلس التعاون الستة

الخاتمــــــة:

يعرف عدد من المتغيرات بتأثيرها على مستويات خصوبة السكان، وارتفاع أو انخفاض معدلات التوالد، كما يهيىء بعضاً منها، وبالذات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، استنباطات ايجابية محبذة لما يلقي على التفسير الجزئي لتباين مستويات تلك المعدلات، ولقد تميزت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بارتفاع معدلات مواليدها الأولية، حيث خلت أي منها من تسجيل أقل من ٥ , ٣١ مولوداً لكل ألف من سكانها المواطنين، ولقد توافق ذلك الارتفاع مع ارتفاع نسبة سكانها من الإناث المواطنات اللائي يقعن في فئات عمر القدرة على الانجاب (١٥ـ ٤٥) سنة، والتي تراوحت ما بين ٧ , ٣٩ـ ٢ , ٥٠٪ في كل من سلطنة عمان ودولة البحرين على التوالي، ولم تأت متباينة في نمطها الأربعيني في بقية الدول الأخرى، وإنه على الرغم من فقدان عدد كبير من الأطفال الرضع بتلك الدول (ما بين ٩ , ١٥ إلى ٢ , ٢٨ في الألف) وارتفاع نسبة من يقيم في مناطقها الحضرية، وهما مؤشران يتيحان عادة فرصة التفسير الجزئي

لأسباب خفض التوالد ، إلا أن هذين المتغيرين لم يكونا محفزين لدعم صورة ذلك الانخفاض المتوقع ، هذا ولم تكن دهشتنا كبيرة عندما لم يعتبر أي من متغيرات الدراسة المستقلة الستة ، كلا بمفرده أو عاملاً بنفسه ، مساهماً في تفسير ما تضمنته معدلات المواليد الأولية بتلك الدول من ارتفاع في مستوياتها

وكان هناك اختلاف واحد هو أن أربع متغيرات مستقلة فقط (معدل وفيات الرضع ، ونسب السكان المقيمين في المناطق الحضرية ، ونسبة السكان الإناث من المواطنات ممن هن في عمر القدرة على الانجاب وإجمالي الدراسات كطالبات جامعيات) قد عملت على نفسها بتأثير مشترك لأن تلقي الضوء على تفسير الارتفاع الذي شهدته معدلات المواليد الأولية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ومع ذلك ما زلنا عاجزين أن نستثني احتمال وجود مؤشرات أخرى عديدة تعتبر ضرورية لاظهار فاعلية وصل تأثيرها على ارتفاع تلك المعدلات ، وبشكل جزئي أو مشترك لا ضير في ذلك ، فعلى الرغم من التأكيدات الراسخة التي أشارت إلى صعوبة حصر كافة المؤشرات التي تسهم في تفسير تباين معدلات الخصوبة بدول مجلس التعاون ، أو غيرها من الدول الأخرى فإنه لمما يسعدنا أن نتأمل في قراءات مستقبلية أين يمكن لنا أن نجد ذلك التجمع المتلازم من المتغيرات المستقلة الذي يحمل في متضمناته القدرة على ذلك التفسير الشامل والذي لا يزال حسب اطلاعنا مفقوداً وستتتالى الدراسات بغية الوصول إليه .

المراجـــــع

المراجع العربية:

١ ـ أبو جمرة، حامد. مستوى الخصوبة وتوزيع المواليد حسب مرتبة المواليد. النشرة السكانية، العدد ٤٠، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٢م، ص ص: ٧٧ ـ ٨٧

٢ ـ الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، احصاءات مجلس التعاون، التعاون، السنة الحادية عشرة، العدد الثالث والأربعين، ص ص ٢٣٣ ـ ٢٤٢

٣ ـ الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، كشوفات البيانات الديموغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية، منشورات الاسكوا، العدد الثامن، عمان، الأردن ١٩٩٥م.

٤ ـ الشلقاني، مصطفى نظم جمع البيانات السكانية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة السكانية، العدد ٣٧، كانون الأول، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٠م، ص ص ٣٩ ـ ٨٢

٥ ـ عبدالهادي، سهير. اعتبارات نظرية حول محددات الخصوبة، النشرة السكانية، العدد ٣٤، حزيران، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٨٤م، ص ص ٤٩ ـ ٧٧.

٦ ـ فاعور، محمد علي. سياسات الخصوبة في العالم العربي، النشرة السكانية، العدد ٣٢، حزيران، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٨٨م، ص ص ٦٥ ـ ٨٤.

٧ـ لوبي، روبرت المنظورات الديموغرافية للتنمية في المملكة العربية السعودية، النشرة السكانية، العدد ٢٦، حزيران، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٨٥م، ص ص ١١٧ـ ١٤٠.

٨ـ هورن، اميليا ديل. مؤشرات ضبط الخصب في العالم العربي، النشرة السكانية، العدد ٤٠، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٢م، ص ص ٢٥ـ ٥٦.

المراجع الأجنبية:

1 - Plane, David A. and PeterA.Rogerson (1994), The Geographical Analysis of Population with Applications to Planning and Business John Wiley and Sons, Inc., Printed in Singapore.

2 - United Nations (1992), Patterns of Fertility in Low-Fertility Settings. Department of Economic and Social Development, ST/ ESA / SER. A / 131, U.N., New York.

3 - United Nations (1993), World Urbanization Prospects, Estimates nd Projections of Urban and Rural Populations and of Urban Agglometations, U.N., New York.

الملاحــق

الملحق رقم (١)

معدلات قياس الخصوبة:

١ ـ معدل المواليد الأولي.

٢ ـ معدل الخصوبة العام.

٣ ـ معدلات الخصوبة العمرية

٤ ـ معدل الخصوبة الكلي.

في كتابهما الذي يسترعي الانتباه ، أشار كل من پلين وروجرسون (١٩٩٤م، ٨١-٨٣) ، إلى المعدلات التي تقيس الخصوبة على النحو التالي : -

$$C.B.R. = 1{,}000 \left(\frac{B}{P}\right)$$

$$G.F.R = 1{,}000 \left(\frac{B}{P^{f}_{15-49}}\right)$$

$$A.S.F.R. = h\,F_x = \left(\frac{h\,B_x}{h\,P^{f}_{x}}\right) 1{,}000$$

$$T.F.R. = H \sum h\,F_x / 1{,}000$$

حيث أن :

معدل المواليد الأولي = C.B.R

عدد الأطفال المولودين أحياءً خلال سنة محددة = B

إجمالي السكان في منتصف السنة = P

معدل الخصوبة العام = G. F. R

إجمالي الإناث ما بين سن ١٥-٤٩سنة في منتصف السنة = P^{f}_{15-49}

معدل الخصوبة العمرية = A. S. F. R.

عدد الولادات الحية لمجمل الإناث الواقعات في الفئة العمرية (x) إلى (x + h) = $h\,B_x$

إجمالي الإناث الواقعات في الفئة العمرية (x) إلى (x + h) في منتصف السنة = $h\,P^{f}_{x}$

طول فئة كل شريحة عمرية من فئات عمر القدرة على الإنجاب . = h

معدل الخصوبة الكلية = T. F. R

طول فئة العمر المحددة (المخصصة) من مجموعات عمرالقدرة على الإنجاب = H

حاصل جمع معدلات الخصوبة العمرية لكل فئة عمرية من فئات عمر القدرة على الإنجاب = $\sum h\,F_x$

الملحق رقم (٢)

مستويات عدم التشابه بين السكان الإناث (المواطنات وغير المواطنات) بحسب فئات العمر بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أولاً : دولة قطر .

ثانيــــاً : الإمارات العربية المتحدة .

ثالثـــاً : دولة الكويت .

رابعــاً : دولة البحرين .

خامساً : المملكة العربية السعودية .

سادساً : سلطنة عمان .

أولاً) دولة قطر

الفئات العمرية	إجمالي المواطنات س	إجمالي غير المواطنات ص	نسة المواطنات ٪	نسة غير المواطنات ٪	فرق النسبة س - ص
٠ - ٤	١٠٦٧٩	١١٨٠١	١٦,٦	٩,٧	٦,٩
٥ - ٩	٩١٦٢	١٤٥٥٩	١٤,٢	١١,٩	٢,٣
١٠ - ١٤	٧٩٠٢	١٣٧٤٧	١٢,٣	١١,٣	١,
١٥ - ١٩	٦٥٣٤	٩٥٢٠	١٠,١	٧,٨	٢٠٣
٢٠ - ٢٤	٦٠٥٩	٨٦١١	٩,٤	٧,١	٢,٣
٢٥ - ٢٩	٥٦٢٦	٩٧٦٣	٨,٧	٨,٠	٠,٧
٣٠ - ٣٤	٤٧٢٥	١٢٩٦١	٧,٣	١٠,٦	-٣,٣
٣٥ - ٣٩	٣٧١٨	١٦١١٠	٥,٨	١٣,٢	-٧,٤
٤٠ - ٤٤	٢٧٤١	١٢٦٧١	٤,٣	١٠,٤	-٦,١
٤٥ - ٤٩	١٨٠٤	٦٣٨٠	٢,٨	٥٠٢	-٢,٤
٥٠ - ٥٤	١٥٠٣	٣٠١٩	٢,٣	٢,٥	-٠,١
٥٥ - ٥٩	١٤٢٧	١٥٠٨	٢,٢	١,٢	١,٠
٦٠ - ٦٤	١٠٤٠	٥٥٦	١,٦	٠٠٥	١,٢
٦٥ - ٦٩	٦٤٤	٣٢٧	١,٠	٠,٣	٠٠٧
٧٠ - ٧٤	٤١٦	٢٢٨	٠,٦	٠,٢	,٥
٧٥ - ٧٩	٢٤٢	١٤٥	٠,٤	٠,١	٠,٣
٨٠ فأكثر	١٨٣	٨٣	٠,٣	٠,١	,٢
المجموع	٦٤٤٠٥	١٢١٩٨٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٣٨,٧

المصدر : حسابات أجراها الباحث استناداً إلى بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا العدد الثامن ، ١٩٩٥م .

$$\text{مؤشر عدم التشابه} = \frac{\sum |\text{س} - \text{ص}|}{٢} = \frac{٣٨,٧}{٢} = ١٩\ ٤$$

ثانياً) الإمارات العربية المتحدة

الفئات العمرية	إجمالي المواطنات س	إجمالي غير المواطنات ص	نسبة المواطنات %	نسبة غير المواطنات %	فرق النسبة س - ص
- ٤	٤٦٣٧٠	٩٦٠٦٠	١٥,١	١٧,١	٢,١-
٥ - ٩	٥٤٥٤٩	٨١٩٦٥	١٧,٨	١٤,٦	٣,١
١٠ - ١٤	٤٨٣٥٨	٣٦٣٢١	١٥,٧	٦,٥	٩,٣
١٥ - ١٩	٣٨٠٤٦	٢٢٧٤٢	١٢,٤	٤,١	٨,٣
٢٠ - ٢٤	٢٦٤٠٥	٥٢٥٣٨	٨,٦	٩,٤	٠,٨-
٢٥ - ٢٩	٢١٨٧٦	٨٢٤٩٦	٧,١	١٤,٧	٧,٦-
٣ - ٣٤	١٨٩٨٢	٦٩٤٩٦	٦,٢	١٢,٤	٦,٢-
٣٥ - ٣٩	١٤٩٧٦	٦١٩١٠	٤,٩	١١,١	٦,٢-
٤٠ - ٤٤	١٠٦٩٥	٢٠٢٥٧	٣,٥	٣,٦	٠,١-
٤٥ - ٤٩	٧٦٠٨	١٤٩٣٢	٢,٥	٢,٧	٠,٢-
٥٠ - ٥٤	٥٥٦١	٦٣٦٥	١,٨	١,١	,٧
٥٥ - ٥٩	٤١٣٩	٥٠١٠	١,٣	٠,٩	,٥
٦٠ - ٦٤	٣٠٢٢	٣١٧٥	١,٠	٠,٦	,٤
٦٥ - ٦٩	٢٢٧٣	٢٨٣٠	٠,٧	٠,٥	٠,٢
٧٠ - ٧٤	١٨٣٢	٢٠٥٥	٠,٦	٠,٤	,٢
٧٥ - ٧٩	١٣٩٤	٩٩٦	٠,٥	٠,٢	٠,٣
٨٠ فاكثر	١١٢٢	١٠١٤	٠,٤	٠,٢	,٢
المجموع	٣٠٧٢٠٨	٥٦٠١٦٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٤٦,٢

المصدر : حسابات أجراها الباحث استناداً إلى بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، العدد الثامن ، ١٩٩٥م .

مؤشر عدم التشابه = $\frac{\sum |\text{س} - \text{ص}|}{٢} = \frac{٤٦,٢}{٢} =$ ٢٣ ١

ثالثاً) دولة الكويت

الفئات العمرية	إجمالي المواطنات س	إجمالي غير المواطنات ص	نسبة المواطنات %	نسبة غير المواطنات %	فرق النسبة س - ص
٠ - ٤	٥٧١١٠	٢٧٠٥٤	١٧,٢	٩,٢	٨,٠
٥ - ٩	٥٣٥٧٧	٣٠٤٢٦	١٦,١	١٠,٤	٥,٨
١٠ - ١٤	٤٠١٢١	٢٥٠٩٠	١٢,١	٨,٥	٣,٥
١٥ - ١٩	٣٥٢٦٩	١٧٣٥٣	١٠,٦	٥,٩	٤,٧
٢٠ - ٢٤	٣٠٧٣٧	٢٨٥١٨	٩,٣	٩,٧	٠,٥-
٢٥ - ٢٩	٢٥٥٧٠	٤٣٠٣٧	٧,٧	١٤,٦	٧,٠-
٣٠ - ٣٤	٢١٣٨٢	٤٢٧٨٤	٦,٤	١٤,٦	٨,١-
٣٥ - ٣٩	١٧٨٢٢	٣٣٩١٠	٥,٤	١١,٥	٦,٢-
٤٠ - ٤٤	١٣٨٣٣	٢١٣٨٨	٤,٢	٧,٣	٣,١-
٤٥ - ٤٩	١٠٨٩٧	١١٢٢٤	٣,٣	٣,٨	٠,٥-
٥٠ - ٥٤	٨٤١٢	٥٥٦٥	٢,٥	١,٩	٠,٦
٥٥ - ٥٩	٦٤٢٩	٣٢٦٥	١,٩	١,١	٠,٨
٦٠ - ٦٤	٤٥٠٢	١٨٠٨	١,٤	٠,٦	٠,٧
٦٥ - ٦٩	٢٨٩٥	١٠٦٨	٠,٩	٠,٤	٠,٥
٧٠ - ٧٤	١٨٩٦	٦٢٧	٠,٦	٠,٢	٠,٤
٧٥ - ٧٩	١٠٣٤	٣٣٨	٠,٣	٠,١	٠,٢
٨٠ فاكثر	٧٦٣	٣٢٨	٠,٢	٠,١	٠,١
المجموع	٣٣٢٢٤٩	٢٩٣٧٨٣	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٥٠,٧

المصدر : حسابات أجراها الباحث استناداً إلى بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، العدد الثامن ، ١٩٩٥م .

مؤشر عدم التشابه = $\frac{\sum |س - ص|}{٢}$ = $\frac{٥٠,٧}{٢}$ ٢٥,٤

رابعاً) دولة البحرين

الفئات العمرية	إجمالي المواطنات س	إجمالي غير المواطنات ص	نسبة المواطنات /	نسبة غير المواطنات /	فرق النسبة س - ص
. - ٤	٢٥٤٢٣	٧٨.	١٤,٩	١٢,٧	٢,٢
٥ - ٩	٢.٩٥٧	٥.٤٧	١٢.٣	٨,٢	٤,١
١. - ١٤	٢١١١٦	٣٨٧٥	١٢,٤	٦,٣	٦,١
١٥ - ١٩	١٨٢٩٨	١٧٣.	١. .٧	٢,٨	٧.٩
٢. - ٢٤	١٤٩٦.	٤٤٥٦	٨,٨	٧.٢	١,٥
٢٥ - ٢٩	١٤٤٦١	٩٦٤٦	٨,٥	١٥,٧	٧.٢-
٣. - ٣٤	١٤.٥٧	١١٢٩.	٨,٢	١٨,٤	١.,١-
٣٥ - ٣٩	١.٨١٤	٨٥٥٩	٦,٣	١٣,٩	٧,٦-
٤. - ٤٤	٧٤٣٣	٤٨٨٨	٤,٣	٧,٩	٣,١-
٤٥ - ٤٩	٥٧٢٦	٢٢.٨	٣,٤	٣,٦	,٢-
٥. - ٥٤	٤٥٩١	١..٤	٢,٧	١,٦	١,١
٥٥ - ٥٩	٣٩٨٦	٤٧١	٢,٣	.,٨	١,٦
٦. - ٦٤	٣٤٦١	٢٣٧	٢,.	.,٤	١,٦
٦٥ - ٦٩	٢٤٨٧	١١٩	١,٥	.,٢	١,٣
٧. - ٧٤	١٥٧٨	٧٨	.,٩	,١	,٨
٧٥ - ٧٩	٨٦٨	٥٧	.,٥	.,١	.,٤
٨. فاكثر	٦٩٧	٣٥	.,٤	.,١	.,٤
المجموع	١٧.٩١٣	٦١٥.	١..,.	١..,.	٥٧,٤

المصدر حسابات أجراها الباحث استناداً إلى بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا ، العدد الثامن ، ١٩٩٥م .

$$\text{مؤشر عدم التشابه} = \frac{\sum |\text{س} - \text{ص}|}{٢} = \frac{٥٧,٤}{٢} = ٢٨,٧$$

خامساً) المملكة العربية السعودية

الفئات العمرية	إجمالي المواطنات س	إجمالي غير المواطنات ص	نسبة المواطنات %	نسبة غير المواطنات %	فرق النسبة س - ص
٠ - ٤	١١٥٤٣٢٩	٢٢٠٧٧٨	١٧,٩	١٤,١	٣,٧
٥ - ٩	١٠٨١٥٧٢	١٣٥٦٩٨	١٦,٧	٨,٧	٨,١
١٠ - ١٤	٨٦٤٥١١	١٠٤٠٢٩	١٣,٤	٦,٧	٦,٧
١٥ - ١٩	٦٧٢٦٧٦	٥٣٩٠٦	١٠,٤	٣,٤	٧,٠
٢٠ - ٢٤	٥٦٧٠٧٦	٩٦١٥٦	٨,٨	٦,١	٢,٦
٢٥ - ٢٩	٥١٥٣٥٥	٢١٦٠٦٢	٨,٠	١٣,٨	٥,٨-
٣٠ - ٣٤	٤٠٥٦٥٣	٢٦٧٩٩٠	٦,٣	١٧,١	١٠,٩-
٣٥ - ٣٩	٢٨٤١٤٨	٢١٦٩٩٣	٤,٤	١٣,٩	٩,٥-
٤٠ - ٤٤	٢٠١٣٧٠	١٢٩٢٧٥	٣,١	٨,٣	٥,٢-
٤٥ - ٤٩	١٦٨٩٧٩	٦١٩١٤	٢,٦	٤,٠	١,٣-
٥٠ - ٥٤	١٥١٩٢٩	٢٩٣١٧	٢,٤	١,٩	٠,٥
٥٥ - ٥٩	١٣٠٦٢٧	١٥١٧٦	٢,٠	١,٠	١,١
٦٠ - ٦٤	١٠٠٧٧٨	٧٦٤٩	١,٦	٠,٥	١,١
٦٥ - ٦٩	٦٧٥٨٩	٣٩٧٦	١,٠	٠,٣	٠,٨
٧٠ - ٧٤	٤٦٦٢٣	٢٣٤٩	٠,٧	٠,٢	٠,٦
٧٥ - ٧٩	٢٧١٤٦	١٦٤١	٠,٤	٠,١	٠,٣
٨٠ فاكثر	٢٢٧٦٠	١٠٤٦	٠,٤	٠,١	٠,٣
المجموع	٦٤٦٣١٢١	١٥٦٣٩٥٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٦٥,٥

المصدر : حسابات أجراها الباحث استناداً إلى بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، العدد الثامن ، ١٩٩٥م .

$$\text{مؤشر عدم التشابه} = \frac{\sum |\text{س} - \text{ص}|}{٢} = \frac{٦٥,٥}{٢} = ٣٢,٨$$

سادساً) سلطنة عمان

الفئات العمرية	إجمالي المواطنات س	إجمالي غير المواطنات ص	نسبة المواطنات %	نسبة غير المواطنات %	فرق النسبة س - ص
٠ - ٤	١٢٧٧٦١	١٢٦٣٣	١٧,٢	١١,٢	٦,٠
٥ - ٩	١٣٤٨٧٩	١١٣٠٢	١٨,٢	١٠,٠	٨,٢
١٠ - ١٤	١٢٠١٠	٦٨٥١	١٦,٢	٦,١	١٠,١
١٥ - ١٩	٨٠٧٠٢	٢٩٩٣	١٠,٩	٢,٧	٨,٢
٢٠ - ٢٤	٥٩٣٥٧	٩٩٠٩	٨,٠	٨,٨	,٨-
٢٥ - ٢٩	٤١٤٨٣	٢٠٠٧٦	٥,٦	١٧,٨	١٢,٢-
٣٠ - ٣٤	٣٣١٣٨	٢٠١٠١	٤,٥	١٧,٨	١٣,٤-
٣٥ - ٣٩	٣ ٦٢٤	١٤١٠٣	٤,١	١٢,٥	٨,٤-
٤٠ - ٤٤	٢٦٤٠٩	٧٤٧٢	٣,٦	٦,٦	٣,١-
٤٥ - ٤٩	٢٢٩٠٨	٣٥٢٢	٣,١	٣,١	٠,٠
٥٠ - ٥٤	١٨٣٦٦	١٦٢٥	٢,٥	١,٤	١,٠
٥٥ - ٥٩	١٣٤٢٨	٨٢٩	١,٨	٠,٧	١,١
٦٠ - ٦٤	١٠١٣٢	٥٧٢	١,٤	٠,٥	٠,٩
٦٥ - ٦٩	٦٠٣٣	٣٠٧	٠,٨	٠,٣	٠,٥
٧٠ - ٧٤	٧٣٤٦	١٩١	١,٠	٠,٢	,٨
٧٥ - ٧٩	٢٧٤٨	٨٧	٠,٤	٠,١	,٣
٨٠ فاكثر	٦٢٧٣	٩٢	,٨	٠,١	,٨
المجموع	٧٤١٦٨٧	١١٢٦٦٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٧٥,٦

المصدر : حسابات أجراها الباحث استناداً إلى بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، العدد الثامن ، ١٩٩٥م

مؤشر عدم التشابه = $\frac{\sum |س - ص|}{٢}$ = $\frac{٧٥,٦}{٢}$ = ٣٧,٨

الملحق رقم (٣)

متغير الدراسة المعتمد ومتغيراتها المستقلة

١ ـ البيانات الأساسية

٢ ـ نتائج معامل الإرتباط .

٣ ـ نتائج الانحدار ذي الخطوات المعتمدة .

متغير الدراسة المعتمد ومتغيراتها المستقلة

الدولة	ص	س١	س٢	س٣	س٤	س٥	س٦
المملكة العربية السعودية	٣٧.٧٦	٢٥,٢٦	٨٠,٢٠	٤٣.٥٦	١١١.٥٦	٦٩٨٥٦	٥٦٦٦٥
الإمارات العربية المتحدة	٣١.٥٣	١٨,٢٠	٨٤,٠٠	٢٨,٥٤	١٧٨٨٠	٨٧٧٧	١١.٩٧
سلطنة عمان	٣٧,٨٩	٢٨,١٩	١٣,٢٠	٣٩,٧٢	١.٩١٩	٢١٣٦	٧٤٨٥
دولة الكويت	٤٤,٣٢	١٥,٩٠	٩٧,٠٠	٤٦,٨٠	١٦٨٢٦	٨٢٦١	٥٦٣١
دولة قطر	٣٦,٩٣	١٧,٦٣	٩١,٤٠	٤٨,٤٥	٥٣٦٨	٥١٩٥	٢٦٣٩
دولة البحرين	٣٢,٨٠	٢٣,٨٠	٨٤,٢٠	٥٠,١٧	٤٥.٩	٤.٢١	٣٣٤١

حيث :

ص = معدل المواليد الأولي (بالألف)

س١ = معدل وفيات الرضع (بالألف)

س٢ = نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية (٪)

س٣ = نسبة السكان الإناث من المواطنات في سن ١٥ - ٤٩ سنة (٪)

س٤ = إجمالي العاملات كمدرسات بمراحل التعليم العام والخاص

س٥ = إجمالي الدارسات كطالبات جامعيات

س٦ = إجمالي الدارسات في مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية

المصادر :

١- البيانات الواردة في العمود الأول والثاني والرابع

الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب أسيا (١٩٩٥م) الصفحات ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٠ ، ٦٢ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣١ .

٢- البيانات الواردة في العمود الثالث :

UNITED NATIONS (1993) , TABLE A.I , P.77

٣- البيانات الواردة في العمود الخامس والسادس والسابع :

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (١٩٩٦م) الصفحات : ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ .

```
->   DATA LIST FILE "Q:SPSS 4.0.4:REG.Dr.ASAD.ATIYAH.DATA"
->   /Y 1-5(2)  X1 7-11(2) X2 12-15(1) X3 17-21(2) X4 23-28 X5 30-34 X6 36-40

This command will read 1 records from Q:SPSS 4.0.4:REG1.DATA

Variable   Rec   Start    End        Format

Y            1      1      5         F5.2
X1           1      7     11         F5.2
X2           1     12     15         F4.1
X3           1     17     21         F5.2
X4           1     23     28         F6.0
X5           1     30     34         F5.0
X6           1     36     40         F5.0

->   VARIABLE LABELS  Y 'Y'
->    X1 'X1'
->    X2 'X2'
->    X3 'X3'
->    X4 'X4'
->    X5 'X5'
->    X6 'X6'

->   CORRELATIONS /VARIABLES= all WITH all

PEARSON CORR problem requires 2,576 bytes of workspace.

29-Jun-97 SPSS Release 4.0 for Macintosh

                    - -  Correlation Coefficients  - -

               Y          X1         X2         X3         X4         X5

Y           1.0000     -.2212      .0306      7103       1304       1055
X1          -.2212     1.0000     - 7725     -.6834      .2937      .2744
X2           .0306     - 7725     1.0000      .5427      .0886      1509
X3           7103      -.6834      .5427     1.0000     -.2045     - 1968
X4           1304       .2937      .0886     -.2045     1.0000       9955**
X5           1055       .2744      1509      - 1968       9955**   1.0000
X6          -.2616     -.0820     -.2830     -.2887      .0601     -.0110

* - Signif  LE .05      ** - Signif  LE .01      (2-tailed)

"   ' is printed if a coefficient cannot be computed


               X6

Y           -.2616
X1          -.0820
X2          -.2830
X3          -.2887
X4           .0601
X5          -.0110
X6          1.0000

* - Signif  LE .05      ** - Signif  LE .01      (2-tailed)

    " is printed if a coefficient cannot be computed
```

```
->    REGRESSION /VARIABLES = Y X1 X2 X3 X4 X5 X6
->     /DEPENDENT = Y
->     /METHOD = ENTER
->     /METHOD = STEPWISE.

 There are 2,526,240 bytes of memory available
 The largest contiguous area has 2,525,768 bytes

      3340 bytes of memory required for REGRESSION procedure
         0 more bytes may be needed for Residuals plots


 29-Jun-97 SPSS Release 4 0 for Macintosh


      * *   M U L T I P L E   R E G R E S S I O N   * *
Listwise Deletion of Missing Data

Equation Number 1    Dependent Variable     Y    Y

Block Number  1   Method  Enter


Variable(s) Entered on Step Number
   1       X6         X6
   2       X5         X5
   3       X1         X1
   4       X3         X3
   5       X2         X2


Multiple R            1 00000
R Square              1 00000
Adjusted R Square     1 00000
Standard Error         .00000

Analysis of Variance
                    DF      Sum of Squares      Mean Square
Regression           5          102.41908         20 48382
Residual             0              00000            00000

F is undefined
------------------ Variables in the Equation ------------------

Variable                B          SE B        Beta          T  Sig T

X6               - 009539        000000     -.644699
X5                .001484        000000      863271
X1              -1.309497        000000    -1.352630
X3                .255360        000000      694292
X2               -.249638        000000    -1.703797
(Constant)     74 731575         000000
------------- Variables not in the Equation -------------

Variable     Beta In  Partial  Min Toler          T  Sig T

X4           376329   941356  2.482E-16
End Block Number   1    Tolerance = 1.00E-04 Limits reached.
```

```
        * *   M U L T I P L E   R E G R E S S I O N   * *

Equation Number 1    Dependent Variable.    Y   Y

Block Number  2.  Method:  Stepwise    Criteria   PIN  .0500   POUT   1000

Variable(s) Removed on Step Number
   6.      X6          X6

Multiple R            92916
R Square             .86334
Adjusted R Square    .31670
Standard Error      3.74120

Analysis of Variance
                     DF       Sum of Squares       Mean Square
Regression            4             88.42248          22.10562
Residual              1             13.99661          13 99661

F =        1 57936       Signif F =   .5293
------------------ Variables in the Equation ------------------

Variable                    B          SE B         Beta          T   Sig T

X5             9 10674E-04  8.2252E-04      .529611       1 107    4676
X1                -.285020      781726     -.294408       - 365    7774
X3                  398063      186493     1.082285      2. 134   .2789
X2                - 126609      106177     -.864117      -1 192    4443
(Constant)       31.320293   27.032614                   1 159    4533
------------- Variables not in the Equation -------------

Variable      Beta In  Partial  Min Toler          T  Sig T

X4         -11.000933 -1.00000     .001012
X6           -.644699 -1.00000     .077129
```

```
* *   M U L T I P L E   R E G R E S S I O N   * *

Equation Number 1    Dependent Variable.     Y    Y

Variable(s) Removed on Step Number
   7        X1           X1

Multiple R              91933
R Square                84517
Adjusted R Square       61293
Standard Error        2 81578

Analysis of Variance
                    DF       Sum of Squares       Mean Square
Regression           3          86 56183           28 85394
Residual             2          15.85725            7 92863

F =        3 63921        Signif F =   .2230
------------------ Variables in the Equation ------------------

Variable                  B          SE B         Beta          T   Sig T

X5            7 43359E-04  5 1376E-04      .432308      1 447    2849
X3                 424478      129338    1 154104      3 282   .0816
X2               -.096847     .051102    - 660984     -1 895    1985
(Constant)      21 833888    5.520667                 3 955    0584
------------- Variables not in the Equation -------------

Variable      Beta In   Partial   Min Toler       T   Sig T

X1          -.294408 - 342545    .209597     - 365    7774
X4        -1 366973 -.216919     003750     - 222   .8608
X6          - 123881 - 297597     608716     - 312   .8076
```

** M U L T I P L E   R E G R E S S I O N **

Equation Number 1   Dependent Variable..   Y   Y

Variable(s) Removed on Step Number
8.   X5   X5

Multiple R	82650
R Square	.68311
Adjusted R Square	47185
Standard Error	3 28916

Analysis of Variance

	DF	Sum of Squares	Mean Square
Regression	2	69 96331	34 98166
Residual	3	32.45577	10 81859

F = 3 23348   Signif F = 1784

------------------ Variables in the Equation ------------------

Variable	B	SE B	Beta	T	Sig T
X3	361674	142320	983348	2 541	0846
X2	-.073711	056695	- 503080	-1.300	.2844
(Constant)	24.436588	6.096855		4.008	0279

------------- Variables not in the Equation -------------

Variable	Beta In	Partial	Min Toler	T	Sig T
X1	.204370	.200275	.304321	.289	7997
X4	.417128	703618	.641138	1 400	.2964
X5	432308	715136	.626015	1 447	.2849
X6	- 134270	-.225530	.685622	-.327	7745

```
* *   M U L T I P L E   R E G R E S S I O N   * *

Equation Number 1    Dependent Variable     Y    Y

Variable(s) Removed on Step Number
   9       X2           X2

Multiple R              71032
R Square                50456
Adjusted R Square       38070
Standard Error        3 56169

Analysis of Variance
                     DF      Sum of Squares      Mean Square
Regression            1            51 67668         51.67668
Residual              4            50.74240         12.68560

F =       4 07365       Signif F =    1137
------------------ Variables in the Equation ------------------

Variable                  B          SE B        Beta          T   Sig T

X3                  261256        129442      710325      2 018    1137
(Constant)       23 904643      6 587125                  3 629    0222
------------- Variables not in the Equation -------------

Variable      Beta In    Partial   Min Toler          T   Sig T

X1             495802     514218      532928      1 038    3754
X2          -  503080  -  600318      705472     -1 300    2844
X4             287714     400115      958163        756    5045
X5             255126     355374      961286        659    5572
X6          -  061647  -  083854      916653     -  146    8934
```

```
* *   M U L T I P L E   R E G R E S S I O N   * *

Equation Number 1    Dependent Variable      Y    Y

Variable(s) Removed on Step Number
  10.      X3          X3

Multiple R              .00000
R Square                .00000
Adjusted R Square        00000
Standard Error         4 52591

Analysis of Variance
                       DF       Sum of Squares       Mean Square
Regression              0              00000             00000
Residual                5          102.41908          20.48382

F is undefined
------------- Variables not in the Equation -------------

Variable       Beta In   Partial   Min Toler          T   Sig T

X1           -.221228 - 221228   1.000000      - 454    6736
X2             030588  .030588   1.000000        061    9541
X3             710325  .710325   1.000000      2 018    1137
X4             130387  . 130387  1.000000        263    8055
X5             105486   105486   1.000000        212    8424
X6           - 261579 -.261579   1.000000      - 542    6166
End Block Number   2   PIN =      050 Limits reached
```

أسس العمل الاجتماعي في المؤسسات الاجتماعية محاولة لرسم سياسة اصلاح ورعاية سليمة

د. طالب مهدي السوداني[*]

في البدء نشير إلى أن البحث بصيغته النظرية هذه ما هو إلا مقدمة عامة وسنحاول أن نتبعها بدراسات ميدانية خاصة بكل محور من المحاور الأساسية للعمل الاجتماعي التي تناولناها، لتكون بمجموعها في النهاية دراسة تعطي صورة متكاملة عن المؤسسات الاجتماعية والبحث بصيغته الحالية يهدف لأن يكون دليل عمل للمهتمين بشؤون هذه المؤسسات من الوجهة النظرية والعلمية، ونخص منهم بالذكر مسؤولي القيادات الإدارية العليا وكوادر التخطيط والمتابعة ولجان التفتيش والهيئات الإدارية الميدانية والعاملين على اختلاف وتنوع اختصاصاتهم ووظائفهم كالباحثين والمعلمين والمدربين والمراقبين والمرشدين وعمال الخدمات وكافة من يتعامل مع النزلاء أو المستفيدين في مؤسسات الخدمة الاجتماعية، وكذلك يهدف البحث لتقديم رؤية علمية لطلبة قسم الاجتماع ولكل باحث مهتم بتطوير أساليب العمل الاجتماعي

ونستطيع توسيع فائدة البحث لتشمل الفئات المستفيدة من برامج الرعاية والاصلاح، والذين يمكن استثمار وجودهم ليكونوا طرفاً فاعلاً ومساعداً لتحقيق أهداف هذه المؤسسات التي أنشأت لرعايتهم وإصلاحهم إذا ما تم

(*) كلية الآداب ـ قسم الاجتماع ـ جامعة بغداد، الجمهورية العراقية

توعيتهم بتفاصيل وأسلوب العمل وقوانين وأنظمة المؤسسة التي ينتمون أو يودعون فيها. حيث بقيت هذه العلاقة إلى الوقت الحاضر لم ينظر إليها بصورة جدية الأمر الذي يزيد شعورهم بالغربة نحوها. وبالتالي عدم التعاون أو الامتثال لبرامجها وذلك لاهمال توعيتهم برسالة وأهداف هذه المؤسسات.

وقد حاول البحث أن يبين أهمية اشراك هؤلاء المستفيدين باعتبارهم الطرف الأساس في عمليات العمل الاجتماعي

ولهذا يمكن الإشارة إلى أن هذه الدراسة هي محاولة لأن تكون اسهامة جديدة لكونها أوضحت المحاور الأساسية التي يرتكز عليها العمل الاجتماعي بشكل يختلف نوعاً ما عن الدراسات السابقة التي تناولت واقع مؤسسات الرعاية والإصلاح التي نحتاج إلى دراستها برؤية متجددة والوقوف على معوقاتها بين حين وآخر، لضرورات عمليات التغير الحاصلة في الواقع الاجتماعي.

لقد جاءت رؤيتنا للمحاور الأساسية للعمل الاجتماعي محددة كالآتي: (الإدارة، وكادر المؤسسة، والمستفيدين، والبرامج، والبناية والنظام الداخلي) على خبرتنا الميدانية السابقة التي امتدت لفترة تجاوزت العشر سنوات في مجال التخطيط والدراسات والبحث الاجتماعي، والعمل الميداني في المعاهد والمراكز والدور والمدارس والاصلاحيات الخاصة بالمعوقين والأيتام والجانحين.

ولقد لاحظنا خلال ذلك قصور الفهم والحكم أو التقييم غير الدقيق لعمل هذه المؤسسات من قبل بعض المختصين والمسؤولين ذوي العلاقة القريبة بها، حيث تعتمد هذه التقييمات غير المنصفة أحياناً على الزيارات

العابرة أو نتيجة للمشاهدة الانفعالية من قبل البعض ممن ليس لديهم المعرفة النظرية بمجالات الخدمة الاجتماعية الأمر الذي يجعلهم يحملون تصوراً غير صحيح عن واقع هذه المؤسسات وبالتالي يصعب الوصول إلى اقرار الصيغ العلمية لتطويرها .

لهذا نكرر أن هدف البحث هو لمنهجة الرؤية النظرية والواقعية للعمل الاجتماعي، ولرسم الدليل المرشد للمسؤولين والمهتمين بتطوير عمليات الإصلاح والرعاية التي أصبحت من أسس ومتطلبات الواقع الاجتماعي في المجتمع الحديث الذي ازدادت مشاكله وتهديداته الداخلية والخارجية والذي يدعونا إلى اتخاذ أساليب التخطيط العلمي في كافة المؤسسات الاجتماعية لتحقيق رسالتها وأهدافها بالأسلوب الصحيح والذي هو غايتنا في هذا العرض

نظرة تاريخية (موجزة) لتطوير المؤسسات الاجتماعية:

تحدد تعاريف المؤسسات الاجتماعية (Social Institutions) بأنها هيئات أو جماعات تنظم جهودها للقيام بالخدمات الاجتماعية في مجال معين أو في عدة مجالات وتقوم هذه المؤسسات بتقديم خدمات اجتماعية إلى الأفراد في مختلف جوانب حياتهم، لأن الفرد لا يستطيع القيام بأعباء هذه الخدمات إلا بصورة محدودة وضيقة وأن مجهوده الفردي يكون ضعيفاً إذا قيس بالمجهود الذي تبذله منظمة أو مؤسسة اجتماعية متعاونة، وهذه المؤسسات ليست تنظيمات تجارية تهدف إلى تحقيق الربح المادي (التابعي، ١٩٨٥م، ص ٣٦)، ولكنها تهدف لمساعدة ورعاية الأفراد والجماعات كل حسب حاجته ووضعه الاجتماعي وهي بالتالي تتسع خدماتها وجهودها (للفرد والجماعة وللمجتمع). إن المؤسسات هي أساليب للعمل والاحساس

والتفكير (متبلورة) وإلى حد ما ثابتة، ملزمة ومميزة لمجموعة اجتماعية معينة (المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ١٩٨٦م، ص ٤٧٩).

وتؤثر معطيات الواقع الاجتماعي (Social Reality) إلى أن عمليات الخدمة الاجتماعية قد مرت عبر مراحل تاريخيه عديدة ومتباينة قبل أن تصل إلى صيغ وأشكال لتأخذ طابع مؤسسات متخصصة حيث أن جهود تقديم المساعدات للأفراد والجماعات كانت تنحصر ضمن أعضاء الجماعه الواحدة، أسرة، عشيرة، قبيلة، مجتمع محلي، وتشير المصادر التاريخية لشعوب المدنيات (الحضارات) الأولى إلى أنه بالرغم من قسوة تلك الفترة فإن مشاعر الإنسان وشفقته وعاطفته مع الآخرين ومع بعضهم البعض كانت تمثل نوع من العلاج النفسي والاجتماعي، وخاصة نحو المرضى والشيوخ والمعوقين والمحتاجين . الخ، وهذا ما كان يمثل الحال لدى قدماء المصريين والعراقيين والاغريق والرومان، حيث أن عمليات الاحسان والمساعدة المشتركة كانت من الأمور التي يوصى بها واستمرت حتى ظهور الدولة الحديثة (Fink, 1974, p. 18).

وهذا يمثل لنا جانباً واحداً من الحقيقة حيث يمثل الجانب الآخر ما كانت تمارسه بعض الجماعات التقليدية أو البدائية وحتى لزمن متأخر ولحد الوقت الحاضر في بعض المجتمعات التي لم تظهر فيها فلسفة واضحة في عمليات الاصلاح والرعاية، فكانت النظرة نحو أصحاب العاهات والمرضى نفسياً والمعوقين والمنحرفين أو المجرمين ينظر إليهم على أنهم عامل مهدد لوحدة الجماعة أو أنهم أفراد مغضوب عليهم أو مصابين بنوع من السحر وما شاكل ذلك من التصور غير الموضوعي والذي كان متناسباً مع العقلية الاجتماعية آنذاك .

لهذا كانت معاملة أصحاب المشاكل الاجتماعية فيها نوع من القسوة والعزل أو الطرد لضمان وحدة الجماعة وأمانها (Pfohl, 1985).

ولكن عند استقرار الجماعات وتطورها إلى مجتمعات وبنمو معارفها العلمية وحصول كثير من التغيرات في المجال الاجتماعي والسياسي والقيمي ظهرت أنواع من المشاكل ذات الطابع الجماعي، مما أوجد الحاجة لنشوء بعض المؤسسات ذات الإدارة الأهلية بادىء الأمر وبصورة متواضعة يدفعها عامل العاطفة والاحسان والاخوة والوعي الاجتماعي لتقديم نوع من المساعدة الممكنة للمحتاجين والفقراء كل حسب نوع مشكلته وحالته لهذا يمكن القول ان الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية بصورتها الرسمية ما هي إلا امتداد متطور لتلك الجهود الاجتماعية غير الرسمية

ومع التطور التاريخي للدول أصبحت الدولة تهتم بالنشاطات والشؤون الاقتصادية والدفاعية إلى جانب الاهتمام بالشؤون الاجتماعية وتقديم المساعدات والتأمينات والخدمات الاجتماعية بصورة عامة، فأخذت الحكومات تقوم بانشاء مثل هذه المؤسسات تحت واقع ضغوط المشاكل الاجتماعية على اختلاف أنواعها وأصنافها وتهيء أصحاب الاختصاص لها وترصد لها رؤوس الأموال لتنفيذ برامج الرعاية والإصلاح والعلاج المتضمنة التوجيه والإرشاد والتدريب والتأهيل في مؤسسات رسمية لها شخصيتها وكادرها وإدارتها وقوانينها الكاملة.

وقد طورت الدول الصناعية الغربية ـ التي عانت مبكراً من مشاكل اجتماعية لم تألفها سابقاً بسبب نتائج الثورة الصناعية ـ قوانين الرعاية والاصلاح والضمان الاجتماعي (لتكون قوانين متطورة تكمل حاجة جميع فئات المجتمع من المتقاعدين الفقراء، المعوقين، الأرامل، المهاجرين

والعاطلين عن العمل) وجميع من هم بحاجة إلى المساعدة الاجتماعية، وقد كفلت هذه التشريعات الاجتماعية ضمان معيشة هذه الفئات باعتبارهم مواطنين يجب على الحكومات حمايتهم ورعايتهم عن طريق المساعدات الاجتماعية التي تنظمها مؤسسات الرعاية والخدمة الاجتماعية على اختلاف أنواعها (Fik, 1974 p. 27).

ونمت مجالات الخدمة الاجتماعية بنوعية أكثر بعد قيام مؤسسات ومراكز البحث العلمي لدراسة الظواهر والمشاكل السلبية في المجتمع والوقوف على نوع المؤسسات الاجتماعية المتخصصة التي يمكن أن تسهم من خلال برامجها في العلاج الاجتماعي وفق الأساليب والحقائق والأفكار العلمية الجديدة

وفي ضوء هذا الواقع الجديد لتطور المؤسسات الاجتماعية في الدول الصناعية والغربية تأثرت الدول الأخرى وكذلك دول العالم النامي وبعض الدول العربية بنظرتها الاصلاحية، وأخذت منها كثيراً من أساليب الرعاية والعلاج وقامت بتأسيس كثير من المؤسسات المماثلة وفتحت الأقسام العلمية في الجامعات لترفدها بالمختصين في مجالات العلوم الاجتماعية والنفسية والإدارية والقانونية للعمل في هذه المؤسسات وإدارتها إلا أن الأمر لا يخلو من بعض المعوقات التي اعترضت طريق تطوير أساليب العمل الاجتماعي فيها وعوقت تقدم هذه المؤسسات وكأنها ما زالت تعيش بواقع معزل وغير متناسب مع حركة التغييرات الحديثة الحاصلة في المجتمع لهذا تراكمت عليها كثير من الضغوط التي حجمت وقللت من شأن وجدوى خدماتها وبرامجها التي تقدمها للمستفيدين باختلاف مشاكلهم وحاجاتهم وفئاتهم وكأنها لم تستوعب الحقائق العلمية التي جاءت ونادت بها العلوم الانسانية التي أحدث

ثورة جذرية في جميع مجالات العمل الاجتماعي، ويمكن القول هنا بأنه غالباً ما يقال بأن العلوم الاجتماعية هي متأخرة عن العلوم الطبيعية وهذا التأخر أحدث لنا مشاكل اجتماعية كبيرة وكثيرة أخذت تهدد مجتمعات العالم بأسره مثل الزيادة السكانية والهجرة والتغيير الصناعي والحرب الذرية . الخ (Collins, 1984, p. 13).

وينطبق كثير من واقع الحال هذا على المؤسسات الاجتماعية العراقية بصورة وبأخرى وهذا مما دفعنا للخوض في وضوع البحث للوقوف بنظرة واقعية ـ ميدانية، حيث أدت التغيرات في مختلف جوانب وميادين الحياة إلى ظهور نوع من الحاجات الاجتماعية الجديدة، إضافة لذلك إن ايقاعات التغيرات الاجتماعية في المجتمع العراقي بهذا الاتساع والسرعة غير المألوفة قد أفرزت بعضاً من المشاكل الاجتماعية التي تدعوها للوقوف بجدية وعلمية للتخطيط لرفع الكفاءة العملية للمؤسسات الاجتماعية ولدعمها، منطلقين من متطلبات الواقع الاجتماعي اليوم وما يمكن أخذ الاحتياط في المستقبل المنظور ولتحجيم تهديد المشكلات الاجتماعية للأمن الاجتماعي، والحاجة إلى عمليات التحديث الإداري الشامل والأخذ بالأساليب الإدارية والعلمية الحديثة حتى تتمكن هذه المؤسسات من تقديم خدماتها وبرامجها بكفاءة عالية لتحقيق أهدافها ورفع أداء العاملين فيها بدقة ونظام يتناسب مع غاية وأهداف كل مؤسسة

مميزات وخصائص العمل الاجتماعي

من المعلوم أن لكل عمل ونشاط إنساني خصوصيته ويحتاج إلى نوع من المعرفة والتخصص العلمي، والعمل الاجتماعي في المؤسسات الاجتماعية كأحد هذه الأنواع يمتاز بخصائصه التي تختلف بالضرورة عن

بقية الأعمال فهو إضافة لاحتياجه للاختصاص المعرفي يتطلب نوعاً من العاملين الذين يمتازون بروحية وشخصية إنسانية ذات مواصفات وخبرة وايمان وحب وامكانية للتفاعل بمرونة عالية مع الأوساط الاجتماعية المختلفة كجزء أساسي من متطلبات ونجاح العمل الاجتماعي الذي يمكن أن تحدد أهم خصائصه بالصورة التالية :

١ ـ إن العمل الاجتماعي يتصف بالإنسانية:

أي أن العامل في المؤسسات الاجتماعية يدرك قيمة عمله الإنساني وإن اتخذ شكلاً رسمياً من خلال الوظيفة التي يؤديها حيث أن هذا النوع من العمل يفوق جوانب التحديد والمواصفات الوظيفية كون الوسط (محيط العمل) يحتاج العاطفة والمشاعر والحنان والتفاعل الصادق وأحياناً تكون هذه المتطلبات الإنسانية أكثر فائدة وجدوى من الخبرة العلمية المجردة، (وغالباً ما يفشل العاملون في هذه المؤسسات إذا لم يكونوا مدربين أو متصفين شخصياً بهذه الروحية) لذلك من الضروري هنا أن نلتفت إلى نوعية ونفسية وإنسانية العاملين ومدى قدرتهم القيادية قبل الاختصاص أو نوع الشهادة التي يحملونها، فرعاية المسنين والعجزة والمعوقين والمرضى نفسياً . . الخ، يحتاجون لنوع من العاملين الذين يملكون احساساً انسانياً عالياً وأيضاً على الإدارات القيادية تقدير وتثمين هذا النوع من الخدمات وادخال هذه الجوانب في حسابات التقييم والحوافز المغرية لديمومية روحية العاملين وتقوية ايمانهم بإنسانية عملهم مع الأخذ بصعوبة ايجاد البديل لهذا النوع من العاملين .

٢ ـ جماعية العمل الاجتماعي:

أي أن العمل الاجتماعي لا يخضع لعمليات جزئية منفصلة بعضها

عن البعض الآخر كما هو الحال في مجال الإنتاج والتي تكون كل عملية منفصلة ومختلفة عن الأخرى فمثلاً أن عمليات إنتاج السيارات يخضع لعدد متنوع من الخطوات والإجراءات الجزئية التي يقوم بها العاملون كل حسب اختصاصه والذي هو بنوعية مختلفة بعضه عن البعض الآخر حتي تكتمل في النهاية (صناعة السيارة) بهذه الأعمال الجزئية والصورة مختلفة نوعياً في مجالات العمل الاجتماعي، حيث لا يمكن لأي (جزء) أن يعمل منفصلاً وبأدق التفاصيل وبتتابع جماعي من قبل كادر المؤسسة كافة، حيث لا يمكن أن ينظر لعمل الخدمة الاجتماعية على أنها ترتيبات إدارية منظمة وموزعة وفق كل اختصاص، فمتطلبات الواقع الميداني تتطلب الشعور الإنساني والتفاهم الجماعي العام وباستمرار لتقديم أفضل الخدمات وايجاد البرامج الملاءمة وتنفيذها بجهد وروحية وتوجيه جماعي متعاون نحو أصحاب المشاكل الاجتماعية

٣ ـ الطبيعة المتغيرة للعمل الاجتماعي:

بالرغم من أن العمل الاجتماعي يستند على المعارف النظرية العامة لعلم النفس والاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والخدمة الاجتماعية والانثروبولوجيا فهي نفسها علوم تأخذ طابع التطور إضافة إلى نسبية عملية تطبيقها وفق خصوصية ثقافة كل مجتمع وكل هذا يجعل من العمل الاجتماعي يأخذ صوراً متغيرة يفرضها الواقع الاجتماعي المتغير وتفرضها أيضاً أنواع المشكلات الاجتماعية وحدتها، واختلاف برامج وأهداف المؤسسات الاجتماعية وفقاً لنوع المجتمع

إن الصفة الثابتة للعمل الاجتماعي أنه يتصف بالأساليب المتغيرة، فالعاملون في المؤسسات الاجتماعية هم أمام عمليات التفاعل اليومي مع

المستفيدين والتي هي في مجملها لا يمكن أن تكون على وتيرة واحدة، ولاختلاف الموقف الإنساني لحظة إلى أخرى وخاصة سلوكيات الجانحين والمعوقين . . الخ، الذين يتصفون بعدم الاستقرار النفسي ومشاعر القلق وفقدان الثقة بالنفس التي تكاد أن تطبع نمط شخصيتهم بقالب يصعب علاجه إذا اعتمدنا على صيغ أو أساليب سطحية في التعامل معهم، ولهذا فإن طابع المرونة والتغير المستمر هي من ضرورات وأسس نجاح العمل الاجتماعي.

ويتضح من هذه الخصائص العامة للعمل الاجتماعي بأنه عمل معنوي وإنساني واجتماعي متداخل يأخذ أساليب متنوعة ومتغيرة يشمل عمليات البناء النفسي للإنسان والتي هي غير منظورة بالمقارنة مع عمليات البناء المادي الذي يأخذ أساليب متكررة ومحدودة وواضحة للعيان

المستويات الأساسية للعمل الاجتماعي:

إن فلسفة العمل الاجتماعي وأساليب تنظيمه يمثل جوهر السياسة الاجتماعية التي هي مجموعة من القواعد والاتجاهات العامة المستمدة من فلسفة الاصلاح والرعاية في المجتمع وبمنهج ترتضية الدولة لتوجيه العمل الاجتماعي في شتى المجالات وفق امكاناتها والأهداف التي تسعى إليها (انظر: فهمي، سامية ١٩٨٩م، ص ٦ ـ ٧)، وبالرغم من اختلاف عمل ونوعية المؤسسات الاجتماعية ومستوى إمكاناتها إلا أن العمل الاجتماعي يدور في إطار عام ويعتمد على مقومات وأسس واحدة ومتماثلة في هذه المؤسسات المتخصصة للعمل مع الجماعات.

وبقدر نجاح هذه المقومات والمحاور في أداء وظائفها تصبح المؤسسة

قادرة على تحقيق أهدافها وبرامجها وبصورة عامة فمن وجهة نظرنا يمكن أن نسمي هذه الأطر والتي هي صلب موضوع بحثنا هذا بالمحاور الأساسية للعمل الاجتماعي والتي نحدد أهمها بالصورة الآتية:

أولاً : الإدارة والأسلوب الإداري

ثانياً: العصر البشري

ثالثاً النزلاء

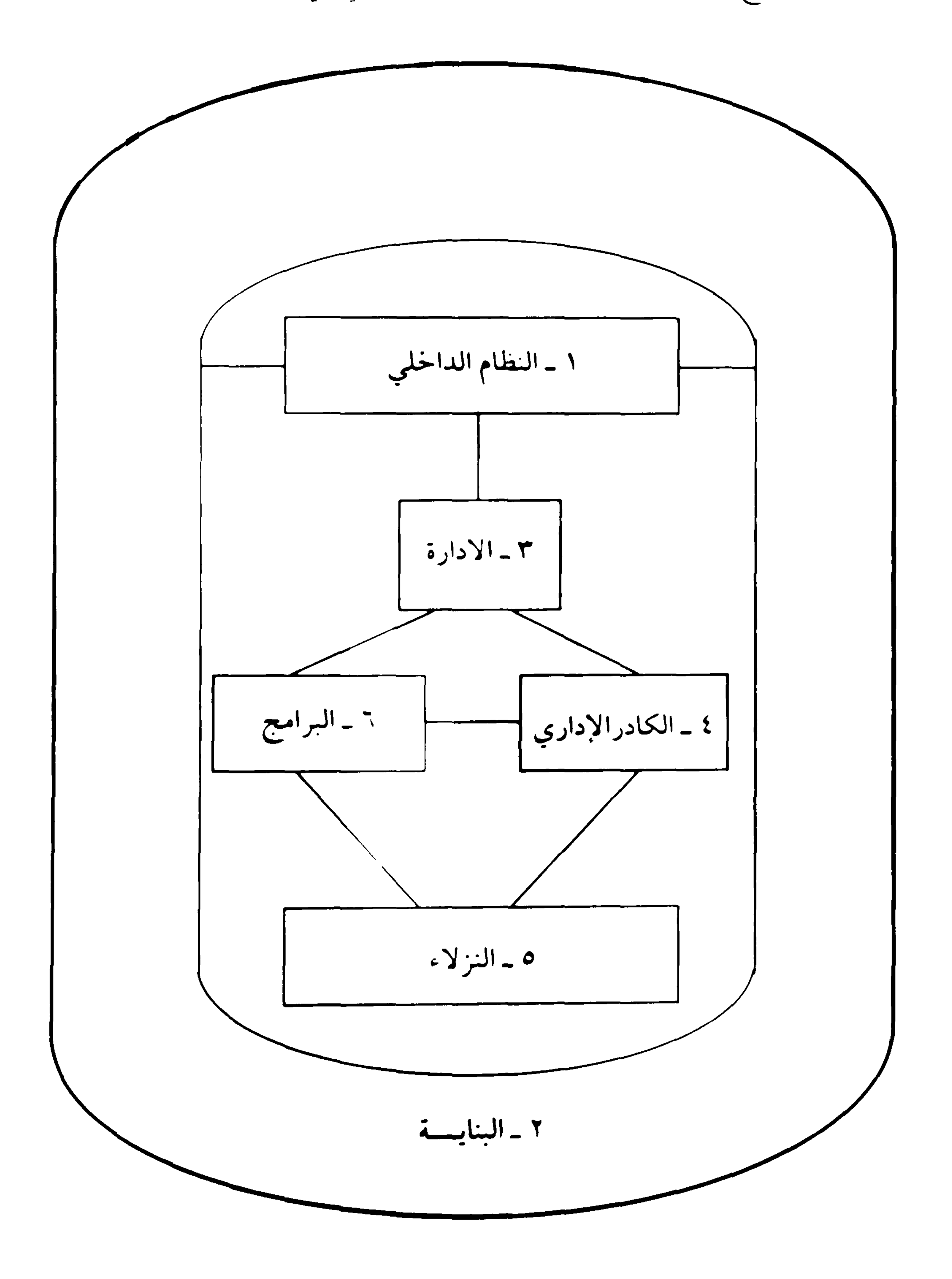
رابعاً. البرامج.

خامساً البناء الفيزيقي.

سادساً: النظام الداخلي.

وقد رتبنا هذه المحاور حسب حاجة البحث، لتسليط الضوء عليها وبيان أهميتها بالأسلوب الذي يساعد على فهم عمل المؤسسات الاجتماعية، ومما هو جدير بالذكر أن هذه المحاور هي في الواقع أساس كل مؤسسة ذات أهداف تتصل بعملية الإصلاح والرعاية ويمكن أن نشمل كذلك المؤسسات ذات الأهداف التربوية والنفسية والمستشفيات، والمصحات العقلية وأي مؤسسة أخرى يوجد فيها جماعة منظمة وتعمل لأجل تحقيق أهداف معينة ولكننا سوف نتناول بالدرجة الأساس واقع حال هذه المحاور من خلال المؤسسات التابعة لوزارة العمل والشئون الاجتماعية وهي السجون والاصلاحيات ودور الملاحظة ومؤسسات الايداع ودور الدولة للأيتام ومراكز ومعاهد المعوقين، وقد رسم لهذه المستويات مخططاً يوضح تنوع وتشابك هذه المحاور وتداخلها في بناء واحد يمثل عمليات الخدمة الاجتماعية بصورة عامة في كل مؤسسة (انظر المخطط التالي).

مخطط يوضح المحددات الأساسية للعمل الاجتماعي في المؤسسات الاجتماعية



المستوى الأول: الإدارة والأسلوب الإداري

(Administration and Policy)

يكاد أن يكون محور الإدارة وأساليب قيادتها في المؤسسات الاجتماعية (Social Institutions) من المحاور الأساسية والذي يتوقف عليه نجاح أو فشل العمل الاجتماعي (Social Work). ويعتمد هذا بالدرجة الأولى على فهم الإدارة لطبيعة ووسط العمل الذي تقوده، حيث تختلف الإدارة وأساليبها طبقاً لاختلاف نوع النشاط الذي تقوم به المؤسسة ان كان صناعياً أو زراعياً تربوياً أو احتماعياً، ولذلك تختلف أنماط الإدارة في المصانع والمزارع والمؤسسات الاجتماعية كما تختلف إدارة المزرعة عن إدارة المدرسة أو إدارة سجن أو إدارة دور الدولة (لرعاية الأيتام) أو معهد المعوقين ولهذا يتغير شكل الإدارة حسب نوع النشاط الاقتصادي أو التربوي (قباري، ١٩٨١م ص ٣٥٠)، وبالنتيجة فكل هذه الأنواع من الإدارات تهتم بتحقيق أهداف خاصة بأنظمة المؤسسة، وكما هو معلوم فإن الإدارة تقوم بتخطيط جهود الأفراد والإشراف عليها وتوجيهها والتنسيق بينها لضمان تأديتهم للعمل بالكفاية والرضا التام مع توفير التعاون الوثيق بينهم

لذا فإن إلمام المسؤولين في إدارة سيكولوجية العمل هو أمر على جانب كبير من الأهمية إذ أن هذه المعرفة تزيد المسؤول بصيرة ودراية في سلوك العاملين، كما يجعل الإدارة قادرة على تقدير للحماس والإخلاص أو تبعدهم عنه (الشبكشي، ١٩٦٩م ص ١١١) إن العملية الإدارية هي عملية إنتاجية تسهم في إنتاج تنظيمي يساعد في سير العمل بصورة جيدة إن عملت وفق المنهج العلمي لتنظيم العلاقات الإنسانية لتخلق الجو الإنساني المنتج، وبعكسه فإن سوء الإدارة يؤدي إلى فوضى وخسارة دائمة في الإنتاج وجهود

العمل وبقدر تعلق الأمر بإدارة المؤسسات الاجتماعية فإن الإدارة غير الواعية لطبيعة العمل الاجتماعي ستعرقل عمليات الإصلاح والرعاية وربما تخلق لها مشاكل مضافة تبطل تنفيذ خططها نظراً لتعقد وصعوبة الإدارة في هذا النوع من المؤسسات

تعدد أنواع الأساليب الإدارية المتبعة والتي يحددها علم الإدارة وعلم إجتماع التنظيم والتي منها الأساليب البيروقراطية، والديموقراطية والحرة فإننا في الميدان نحتاج إلى إدارة تستخدم هذه الأساليب جميعاً لتوازن بين أسلوب التنظيم البيروقراطي ووعي الأسلوب البيروقراطي ومرونة وإنسانية أسلوب القيادة الحرة، كونها تشرف على شؤون صنفين مختلفين من الأفراد هما: أعضاء الكادر بصورة عامة والمستفيدين الذين تقدم لهم برامج الخدمة الاجتماعية.

صعوبات إدارة العمل الاجتماعي:

تواجه إدارة المؤسسات الاجتماعية صعوبات عدة كونها تقوم بقيادة وتوجيه عمليات ذات طابع نفسي ـ اجتماعي لأفراد من شرائح وفئات ومستويات مختلفة سواء ما يخص الكادر العامل في المؤسسة أو المستفيدين من عمليات الإصلاح والرعاية، وحصر هذا النوع من الصعوبات الإدارية بالصورة التالية:

١ ـ التداخل الإداري في العمل الاجتماعي: إن إدارة وتوزيع الأدوار والوظائف في المؤسسات ذات الإنتاج المادي (المصانع) تختلف اختلافاً واسعاً عن إدارة العمل الخاص بشئون وتربية ورعاية الإنسان، حيث يخضع الإنتاج في المصانع لعمليات محسوبة بدقة وتأخذ حالة من

الاستمرارية وتوقعات ثابتة في أصغر مفاصل العمل، فكل عامل يكرر عمليات إنتاجه الذي يمكن حصره (كماً ونوعاً) وتحدد مسؤوليته بوضوح، أما في مجال (الخدمة الاجتماعية) إن العمل متشابك ومتداخل ولا يخضع لشروط أنظمة تقسيم العمل بصيغته الدقيقة، فهو عبارة عن تقديم خدمات (مادية ومعنوية) للأفراد والجماعات بأساليب متغيرة وغير روتينية ويحتاج إضافة إلى الاختصاص استخدام العواطف في المواقف الإنسانية المختلفة فالباحث أو الاختصاصي الاجتماعي لا يتحدد بالبحث وإنما له أدوار أخرى بالتنسيق مع بقية العاملين على اختلاف مهماتهم واختصاصاتهم، لهذا فالعمل الاجتماعي ليس نشاطات أو جهوداً جزئية منفصلة وهذا ما يصعب الإشراف عليه وضبط توجيهاته إذا لم يفهم بصورته الكلية وصلاته المتداخلة.

٢ـ اختلاف مستوى الوعي للعمل الاجتماعي. ويقصد به اختلاف المستويات العلمية بين العاملين والذي يسبب تبايناً واسعاً في الفهم والوعي ويظهر هذا عند التعامل فيما بينهم وعند توجيههم للمستفيدين، وأن عمليات الخدمة الاجتماعية تحتاج إلى توافر كل الجهود العاملة سوية وبتصور وفهم منسجم ووعي يتناسب مع أهداف المؤسسة ومع الظروف النفسية والاجتماعية للنزلاء (ومن خلال تجربتنا الميدانية في عدد من المؤسسات الاجتماعية لاحظنا اختلاف تعامل الكادر ويصل الأمر أحياناً بنتائج مضرة ومعيقة لعمليات الاصلاح والرعاية من خلال سلوكيات يقوم بها البعض والتي تفصح عن فهم خاطىء وغير واعٍ لطبيعة العمل الاجتماعي).

٣ـ انقطاع استمرارية العمل: إن العمل في المؤسسات الاجتماعية لا يتحدد

بساعات النهار فقط حيث يقتضي حضور الإدارة وكادرها خلال الفترة المسائية أيضاً وبنفس الأهمية، فغياب الإدارة يخلق كثيراً من المشاكل ويجعل المؤسسة تعمل بوجهين مختلفين فالنظام وسير العمل يعتمد بالدرجة الأساس على كثافة الجهد ووجود الإدارة وعدم الاستمرار نفس الامكانية يسبب كثيراً من المشاكل وهو وضع تظهره (سجلات) سير العمل المسائي ولا نحتاج إلى إيضاح أكثر لهذه المشكلة التي تتكرر كل يوم وتشغل المسؤولين، حيث يدركون أن جهودهم في النهار يتناقضها غطاء الليل لغياب الإشراف وعدم استمرارية العمل.

٤ ـ تقييم الأداء وحوافز العمل الاجتماعي: لا يمكن لأي إدارة أن تنجح في مهامها بدون أن تخلق الشعور بالرضا لدى العاملين حيث تزداد درجة حبهم وصلتهم بالعمل بزيادة الحوافز أو الدوافع التي من أجلها يعملون، فلا شك أن تأثير الحوافز على تصرفاتهم كبير، وربما يعتبر أهم حافز للفرد على العمل هو رغبته في تأمين مستقبله ومستقبل أسرته من الفاقة والعوز (الحرمة، ١٩٨٠م ص ٧٩ ـ ٨٢).

وعليه يحتاج إلى الوقوف بموضوعية لتقييم الجهود النفسية والعقلية والمشاعر والانفعالات التي يبذلها العاملون مع الجانحين نزلاء المؤسسات الاجتماعية، المنحرفين والمعوقين.. الخ، لكي نحقق توازناً بين طبيعة العمل ومردوده المادي، وكذلك نحتاج إلى التفكير بجدية ببدائل تخلق القناعة والايمان بهذا النوع من العمل، فالعامل في هذه المؤسسات لا يمكن أن يخلص أو ينفذ واجباته إن لم يشعر بقيمة مردود عمله مادياً ومعنوياً، وربما قد يمارس مسؤوليته بصورة غير صحيحة أو تضر بأهداف المؤسسة،

وهذا ما تعاني منه مجموعة من الإدارات التي نجد فيها بعض العاملين الذين يكونون عبأ مضافاً ومعرقلاً لتوجيهات وتعليمات الإدارة

وبهذا نكون قد ألقينا بعض الضوء على أهمية ودور المحور الإداري حيث تبقى المشكلة الأساسية في كل تنظيم إداري هي سيكولوجية أخلاقية وسوسيولوجية تؤكد العدالة وتدعم الشرعية والتضامن وتهتم بتحقيق الانسجام والتكامل بين العاملين (ريمون، ١٩٦٥م ص ٢٤٧)، فالإدارة هي نظام اجتماعي يعتمد على تنظيمات رسمية (Formal Organiztions)، تهدف لتوجيه العمل وإدارةالإداريين وإدارة العامل والعمل وإذا ما حذف واحد من هذه الأمور لا يكون هناك إدارة جيدة وكذلك لا نحصل على مستوى جيد للعمل في أي مؤسسة كانت (Druker, 1964, p. 17)

المستوى الثاني: العنصر البشري

يعد العنصر البشري أساس العمل الاجتماعي في كل مؤسسة، حيث هو المحرك لكافةالأنشطة والبرامج والذي يتوقف مستوى أدائه فيها بناءً على مقدرة كل عامل إضافة إلى توفر الدوافع للعمل والمرتبطة بدورها بالعملية الإدارية ونظام الإشراف فيها، وبالقدر الذي تكون فيها الإدارة منظمة ومتمكنة من قيادة كادرها بمختلف اختصاصاتهم وأدوارهم تحقق بذلك مستوى من الأداء العملي الذي يتوافق مع أهداف وخطط المؤسسة، وفيما يخص كادر مؤسسات الاصلاح والرعاية الاجتماعية، فإنه كادر يتكون من اختصاصات ومستويات وظيفية مختلفة ومتنوعة مثل. كادر الإدارة، وموظفي الشئون القانونية، والاختصاصيين الاجتماعيين المعلمين المدربين، المرشدين، المراقبين، والسواق الحراس، وكادر الخدمات الأخرى (Weik, 1979).

لهذا تحتاج الإدارة أن تتعامل مع هذه الاختصاصات المختلفة التي يعتمد عليها نجاح العمل التربوي والاصلاحي بفاعلية وتنسيق وفهم لدور كل اختصاص ووظيفة، وأن تسعى الإدارة إلى تقريب وتوحيد هذه الجهود والخدمات لتوجد نوعاً من العمل الاجتماعي الموازن الذي يضمن لنا استمرارية الأنشطة والبرامج المخطط لها، وأن تلاحظ الإدارة تفاصيل العمل هذه بمتابعة يومية حتى تتمكن من المعالجة السريعة لأي خلل أو معوقات والتي تحصل في بعض الأحيان بسبب عدم المعالجة السريعة لأي خلل أو معوقات والتي تحصل في بعض الأحيان بسبب عدم التفاهم أو للصلة الضعيفة بين الإدارة وهذه الكوادر. ولهدا تحتاج الإدارة إلى تنظيم وتوجيه عمليات اتصالاتها بجميع الأعضاء العاملين ويكمن طرح صورة عامة هنا تخدم العمليةالإدارية بهذا الاتجاه حيث تبدو هذه الصلات العمليةالمتفاعلة في المؤسسة تتحدد بالصلات التالية :

١ ـ صلة الإدارة بالعاملين:

تعد الأسس التي ترمع الإدارة تطبيقها في علاقتها بالأفراد من العوامل الواجب دراستها لوضع برنامج مناسب لإدارة الأفراد، ويقصد بذلك معرفة صيغ تحقيق العدالة التي تنوي الإدرة العمل بها، وبدون انتهاج أسس سليمة في هذا الشأن ستكون الحلول المقترحة لمشاكل الأفراد وحلولاً غير أكيدة والتي تؤثر في وسط العمل وتحدد كيفيات العلاقة بين الإدارة والكادر والتي على أساس حيويتها وصحتها نبني تقويمنا عن نوعية سير العمل بصورة عامة (عادل، ١٩٨٤م ص ١٨).

لقد أظهرت الدراسات العلمية الخاصة بأساليب قيادة العاملين أن أداء العاملين يميل إلى التحسن عندما يشاركون فعلياً في وضع صيغ العمل

وتقارب بينهم وبين الإدارة، ولهذا تكون الإدارة ملزمة بأن تشعر الجميع بأهمية أعمالهم وأن تعرفهم بأهدافها وخططها لكي تستطيع اشاعة جو من التفاهم المشترك الفاعل بين الرؤساء والمرؤوسين ليتحسن أداء المؤسسة بتوافر هذه الصيغ من الصلات والتي تعتبر من المفاهم الأساسية لإدارة الكادر (الهواري، ١٩٧٩م، ص ٦٩).

إن العنصر المهم في هذا النوع من الصلة هو الهاجس المصاحب لمشاعر العاملين القاضي بضرورة تقييم جهودهم. وتقديرها من قبل الإدارة وأن تنظم العلاقة بينهما بالاتفاق على توزيع وتحديد المسؤوليات والأعمال المطلوبة وعلى نوعية ومستوى الأداء وأن تعطى بعض المرونة والحرية في العمل إضافة إلى اتباع تغذية راجعة (Feed - Back) مستمرة لأداء المرؤوسين وأن يوفر الإداري إليهم المناخ اللازم والمساعدة والمصادر اللازمة للاستمرار في الأداء الجيد (Huse, 1977, p.269).

٢ ـ العلاقات المتبادلة بين العاملين:

وهذا النوع من الصلة ينقسم إلى نوعين من الصلة المتداخلة أولهما صلة أصحاب الاختصاص أو أصحاب الوظيفة الواحدة فيما بينهم، فهناك نوع من العلاقات والتفاعلات السائدة بين الاختصاصيين الاجتماعيين أو بين المدربين أو بين المعلمين المرشدين، المراقبين، الحراس، وهكذا كل بين مجموعته التي تماثله في الاختصاص أو الوظيفة وهي صلات تتصف بطبيعة ذات خصوصية معينة تختلف أحداها عن الأخرى بالرغم من اشتراكهما في مجال العمل الواحد، أما نوع الصلة الأخرى بين الكادر فهي تشمل الارتباطات والتفاعلات والمهمات التي تجمع أبعاد ومستويات الوظائف والاختصاصات والخدمات جميعاً كلاً مع البعض الآخر والتي من خلالها

نحصل على نوعية العمل الاجتماعي لهذه المؤسسة أو تلك (شو، ١٩٩٦م).

وكل هذه الأنواع من الصلات سواء بين أعضاء المجموعة الواحدة أو الصلات الأوسع التي تمثل التفاعلات المختلفة بين أعضاء المجموعات الأخرى فيما بينها تكون ذا أهمية وتؤثر على فاعلية وسير العمل بصورة عامة، ولهذا من الأهمية بمكان أن نحددها وننظم تفاعلاتها ومسؤولياتها لتلافي بعض المشاكل والتجاوزات التي تحصل بين أعضاء الكادر أنفسهم أثناء تأدية واجباتهم اليومية في المؤسسة.

٣ ـ صلة العاملين مع النزلاء:

إن مهمة العاملين بكافة اختصاصاتهم تدور حول أسس التعامل بينهم وبين نوع النزلاء أو المستفيدين والتي تتضمن علاقات يسودها كثير من الصعوبات التي نعيق عمليات تقديم الخدمات والبرامج والمتابعات اليومية للموجودين في المؤسسة بكافة أصناف فئاتهم واختلاف مشاكلهم ونفسياتهم وسلوكياتهم وحاجاتهم طيلة فترة وجودهم، وتتوقف استفادة هؤلاء من برامج المؤسسة بناءً على أسس تنظيم كفاءة وأساليب الصلات بين العاملين والنزيل إضافة إلى تنظيم أشكال هذه الصلات بين النزلاء والإدارة من الجانب الآخر، حيث يمثل الكادر الحلقة الأساسية بايصالهم توجيهات وتعليمات وفعاليات المؤسسة للمستفيدين وأيضاً يقومون بفهم مشاكلهم وحاجاتهم وعرضها أمام القيادة الإدارية وبهذا تكون هذه العلاقة بخطوطها الأساسية هي: (إدارة ــــ عاملون ــــ عملاء).

ولابد من ذكر جهود العاملين الآخرين المتعلقة بتنظيم العمل الاجتماعي مع البيئة الخارجية للمؤسسة والتي تشمل العلاقة مع المؤسسات

الرسمية ومع الوسط الاجتماعي المتمثل ببيئة وعوائل المودعين، والتي تحتاج إلى تطويرها وتوسيعها وزيادة فعاليتها لما لها من مردودات ايجابية تخدم عمليات الاصلاح والرعاية الاجتماعية وتزيد من الوعي الاجتماعي بأهميتها وتجعل أعضاء الكادر العامل في مثل هذه المؤسسات يعملون بثقة واعتزاز وسيشعرون بقيمة جهودهم الإنسانية وتحفزهم للاستمرار لتحقيق أهداف العمل الاجتماعي الذي يعملون بمجاله.

٤ ـ صلة الموظف باختصاصه ووظيفته:

إن كل عامل مهما كان نوع العمل أو الدور الذي يمارسه سواء كان باحثاً أو معلماً، مدرباً، مرشداً، مراقباً أو عامل خدمات . الخ، له تأثير ومشاركة مهما كان حجم مجال النشاط أو المسؤولية المرتبط بها. ويمكن القول ان كل هذه المهن والوظائف والخدمات على اختلاف اختصاصاتها هي بالنتيجة نشاطات إنسانية تحتاج إلى أسس من المعرفة العلمية وقابليات ومهارات فنية، ولكون هؤلاء يتعاملون مع فئات من الشرائح الاجتماعية لهاخصوصيات مختلفة كونهم اما: (مجرمون أو جانحون أو معوقون، أو مشردون أو أيتام . الخ)، لذا يتطلب واقع العمل الميداني معهم أن يتم اختيار كادر بمواصفات عالية يتمتع بالخبرة والقابلية والالتزام الإنساني بنوع الخدمة التي يؤديها، حيث أن كل واحد منهم يمكن أن يترك أثراً طيباً في مجال عمله على قدر وعيه ومعرفته بمهنته أو اختصاصه التي تتجاوز حدود الوظيفة الرسمية لتحمل معنى العطاء الإنساني والانتماء العميق للمجتمع

إن صلة العاملين جميعاً بأدوارهم واختصاصهم ودرجة ارتباطهم بمتطلبات العمل الاجتماعي يمكن أن نتمثله بصورة العمل المسرحي الذي يتوقف مستواه وقيمته وتأثيراته الإنسانية على كافة الفعاليات والأدوار

الصغيرة والكبيرة منها، حيث يشترك جميع الممثلين وبقية العاملين بايقاع وانسجام وتفاعل لتخلق العمل الفني المؤثر الذي يتقبله الجمهور لهذا فإن تساؤلات العاملين في مجال الخدمة الاجتماعيه يبقى مشروعاً أمام الإدارات لتقدير وتقييم جهودهم، حيث أظهرت الدراسات (Al-Badayneh, 1992; Al-Badayneh & Sonnad, 1993) ان مستوى الأداء يرتفع إذا كانت هناك علاقة ودية بين الأعضاء العاملين والإدارة إضافة إلى ضرورة الأخذ بأساليب تقييم الأداء ووضع معايير لدفع الأجور والرواتب والمكافآت طبقاً لمستوى الأداء المطلوب لتنفيذ الأهداف.

المستوى الثالث: النزلاء (Inmates)

المقصود بمفهوم النزلاء هنا معناه الواسع ليشمل جميع الأفراد الذين تقدم لهم خدمات وبرامج وأنشطة الاصلاح والرعاية، الذين يودعون في مؤسسات الإصلاح (السجون والمدارس الاصلاحية بأنواعها) رغماً عن إرادتهم وبحكم القانون بسبب المخالفات والتجاوزات التي يرتكبونها ضد الهيئة الاجتماعية، ويقصد بالمفهوم أيضاً الأفراد الذين ينتمون إلى مؤسسات الرعاية الاجتماعية بإرادتهم أو بتوجيه من أسرهم كل حسب نوع مشكلته أو ظروفه ووضعه الاجتماعي والذين يطلق عليهم في ادبيات الخدمة الاجتماعية بالمستفيدين. وبصورة عامة تشترك هذه المؤسسات جميعها بنفس الأهداف والغايات وان ختلفت أنواع الخدمات والبرامج التي تقدمها بحكم اختلاف الوضع الفردي للنزيل وحاجته الاجتماعية، فهي تتماثل بأهدافها الاستراتيجية والتي تهتم بتقويم سلوك كل نزيل لتجعله متلائماً مع قيم وأعراف وآداب وقوانين وظروف المجتمع وهي الأهداف التي تخص المحيط الخارجي للمؤسسة لتشمل المجتمع والحياة الإنسانية بصورة عامة

إضافة إلى أنها تشترك بالأهداف المرحلية الخاصة بوضع النزلاء في المحيط الداخلي للمؤسسة والتي على أساس نجاحها نتمكن من تحقيق الأهداف الاستراتيجية العامة التي من أجلها قامت المؤسسات الاجتماعية.

وفي ضوء ما سبق يمكن أن تحدد أهداف العمل الاجتماعي في هذا النوع من المؤسسات المتخصصة بالعمل مع الجماعات والأفراد على اختلاف أنواع مشاكلهم الاجتماعية (كالجرمين، الجانحين، المشردين، الأيتام، المعوقين، والمسنين) بالصورة الآتية:

١ ـ تغيير نمط شخصية النزيل:

اتضح من بعض الدراسات العلمية في هذا المجال، بأن النزيل غالباً ما يقاوم البرامج أو يواجهها بنوع من عدم الرضا والسلبية ولا يتكيف معها إلا بصعوبة، وهذا ما يؤدي إلى فشلها في بعض الأحيان أو عدم جدواها ويرجع الاختصاصيون الاجتماعيون هذا الأمر لسببين هما (ثقافة النزيل) ومقاومتها للتغير وخوفه على تغير هويته الشخصية لاعتقاده الخاطىء بأن هذه البرامج إنما تهدف إلى تغير نمط حياته التي اعتادها ويسلك بأخبارها.

(تفشل البرامج الإصلاحية عادة لسببين هما مقاومة ثقافة النزلاء للتغير، والمصادر التي يملكها النزلا في المحافظة على الهوية الحالية) (Weinberg, 1973, p. 200).

لذلك ينظر النزيل إلى المقاومة كطريقة تعطي وجوده معنى وتمنحه الدليل على الأقل، على أنه لا يزال يملك بعض الاعتبار النفسي والاستقلال الخارجي عن قبضة المؤسسة (Goffman, 1961, p. 314).

من هذا التصور الموجز ندرك أن مهمة المؤسسة في تغير نمط شخصية النزيل ليس بالمهمة السهلة حيث تحتاج إلى جهود كبيرة ومتنوعه تأخذ وقتاً طويلاً حتى تتمكن لحد ما من تغيير بعض مواقف ومشاعر وتصورات النزيل وإذا ما مكنت من ذلك فتكون قد تجاوزت عقبة أساسية يترتب عليها امكانات مواصلة ومتابعة الخطوات اللاحقة والتي من خلالها يتجاوب النزيل مع برامج وتوجيهات وأنظمة المؤسسة.

٢ ـ تغير تصورات النزيل عن المؤسسة:

توصف المؤسسات الاجتماعية بأنها مؤسسات كلية فهي مكان للعيش والعمل حيث يوجد عدد كبير يشاركون نفس الحالة مقطوعين عن المجتمع الكبير لمدة زمنية غير قصيرة يعيشون معاً مغلقين في حياة دائرية تدار رسمياً (Goffman, 1961, p. 14). لذا تجد أغلب النزلاء يعيش بتصورات تتم عن سوء فهم خطير لدور المؤسسة الاجتماعي ومدى فائدتها لهم حيث يتصور كل واحد منهم مسبقاً بأنه سيمر بسلسلة من الإجراءات التي تهينه وتذله، فتبدأ عملية التفسيرات الخاطئة بنفسيته التي على أساسها تكون رؤيته وردود أفعاله لفترة من الزمن، قد تتأكد عنده أو تتغير، على ضوء علاقة المؤسسة مع نزلائها، حيث أن تفاعل كل واحد منهم مع المؤسسة له ارتباط بتفاعل المؤسسة معه فهو يؤثر في المؤسسة ويتأثر بها (الهواري، ص ٢٧٨)، ومما يزيد الوضع سوءاً هو أن المؤسسات تضم على العموم أشخاصاً يتميزون بعدم تكامل شخصيتهم أو بعدم الاكتراث بالأعراف والقوانين والآداب العامة وعدم الاحساس بالندم أو الشعور بالذنب (كاشدان، ١٩٨٤م، ص ٩٥٨ وهم يتعاملون بهذه الصيغة من السلوك غير السوي في أي مكان أو محيط يعيشون فيه لذلك تجد المؤسسات الاجتماعية أنها بمواجهة وضع لا

يمكن تغييره ما لم توجد القناعة الواقعية والعملية لفائدة وجدية برامجها للنزلاء كلاً وفق نوع مشكلته وهذا أمر لا يتم إلا بجهود علمية مدروسة ومنظمة تهيء لها الامكانات اللازمة لكي تحظى باعتراف داخلي من قبل كل نزيل بأنها مؤسسات وجدت لاصلاحهم أو رعايتهم، وبهذا يتعلمون التجارب مع أنظمتها وقوانينها بايجابية ويتعاملون مع كادرها العامل كأشخاص يقدمون لهم فائدة كبيرة.

٣ ـ تغيير سلوكية وتعامل النزيل مع العاملين في المؤسسة:

من الواضح أن الإداري والاختصاصي الاجتماعي والمدرب والمرشد والمراقب والحارس وبقية العاملين كل واحد منهم له وظيفة (Function) وهو كجماعة عاملة وأفراد في تعامل مع النزلاء، وقد يحصل أحياناً أن هؤلاء العاملين في حركتهم وتفاعلاتهم اليومية يمارسون أعمالهم بصورة غير صحيحة، حيث لوحظ أنه غالباً ما يستخدمون مسؤوليتهم الوظيفية وكأنها سلطة مطلقة تسمح لكل واحد منهم أن يتصرف بكيفية ودون ضوابط متجاوزاً حدود وظيفته وغير مدركين للآثار السلبية التي تتركها أساليب القسوة والارغام التي يمارسونها ضد بعض النزلاء.

إن هذا النوع من التعامل سوف يعوق عمليات تكيف النزلاء ويخلق عندهم البغض والكراهية ويتصورون أنفسهم بأنهم يعيشون بواقع كأفراد مرؤوسين تحت رحمة سلطات العاملين غير المقدرة لظروفهم، ويصف لنا خصمان (Goffman) هذا الواقع في دراساته التحليلية للوضع النفسي والاجتماعي لنزلاء هذه (المؤسسة الكاملة)(Total Institution) بأنه غالباً ما يتكون شق أساسي بين النزلاء وهيئة العاملين في المؤسسة، حيث يتصرف الأخيرون بالفوقية وصحة الموقف بينما يشعر النزلاء بالدونية والضعف

والذنب وأنهم يستحقون اللوم وكلاهما يعرف أن المؤسسة تدار لمصلحة الهيئة المشرفة وليس لمصلحة النزلاء (Goffman, 1961, p. 7) . وقد يصل الأمر لحالة من الصراع بين الطرفين يرغم فيه العاملون النزلاء على أن يظهروا نوعاً من الخضوع والسلوك المتوافق مع أوامرهم (Weinberg, 1973, p. 201) .

لهذا من الضروري أن تكون الإدارة والهيئة المشرفة على درجة عالية من الوعي بتحديدها لمسؤولية ووظيفة كل عامل لتحجيم حصول مثل هذه الحالات والتجاوزات لكي تتمكن المؤسسة من إشاعة نوع من العلاقات الإنسانية السليمة بين الكادر والنزلاء حتي يستطيع الأخيرون من التحرر من المشاعر السلبية التي تعوق نظرتهم لأنفسهم وللآخرين ولكي يعودوا إلى الهيئة الاجتماعية بنمط شخصية جديد وقادرة على أن تمارس حياة صحيحة مستفيدة من تجربتها السابقة .

٤ ـ أدامة الصلة الإنسانية للنزيل مع المجتمع:

لقد تم التركيز في المستويات السابقة على الأهداف والتطبيقات المرحلية لمؤسسات الخدمة الاجتماعية والخاصة بعمليات اعادة تنشئة النزيل وتقويم سلوكه في المؤسسة ، التي يودع فيها . أما أساليب أدامة الصلة الإنسانية للنيل مع المجتمع فهي تعد من الأهداف الاستراتيجية والتي يعتمد نجاحها أساساً على مدى نجاح المؤسسة في تكوين شخصية قويمة للنزيل من خلال البرامج والتوجيهات التي أعدت له منذ لحظة ايداعه الأولى ولفترة بقائه فيها

ولهذا فإن هذه الأهداف الاستراتيجية المتضمنة أدامة الصلة الإنسانية للنزيل مع المجتمع داخل المؤسسة وخارجها وحتى عند انتهاء علاقته الرسمية بها ، تجسد لنا أفكار التطبيقات الحديثة لمؤسسات الرعاية والإصلاح التي

رفض أساليب النظم العقابية القديمة التي كانت تؤكد على عزل النزيل تماماً عن المحيط الإنساني، وقد كان هذا يتفق مع وظيفة السجن والمصحات العقلية وكافة المؤسسات التي كانت تعد كأماكن نفي وابعاد للأفراد الذين يودعون فيها بسبب النظرة الاجتماعية القاسية التي كانت سائدة آنذاك (حسني، ١٩٧١م، ص ٤).

ومن الواضح أن نجاح وديمومة هذه الصلة التي تجعل العمل الاجتماعي يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات الاجتماعية لعودة النزيل بشخصية يستطيع أن يمارس وجوده الإنساني بكفاءة ومقدرة، تعترضه كثير من المعوقات، ولا تزال صورة من الطموح المثالي الذي تنقصه كثير من الامكانات ولم تهيء له الأسس العلمية اللازمة، لذا حان الوقت الذي نقف فيه بجدية لمعالجة هذا الواقع الذي بات يطرق أبواب مؤسساتنا الاجتماعية لكي نجعلها تحمل مسمياتها فعلاً وواقعاً وحتى نطمئن بأن الأفراد المحتاجين إلى المساعدة الاجتماعية سيجدون كل الإجراءات والبرامج والمساعدات ليعودوا أشخاصاً بسلوك وشخصية سليمة للمحيط الاجتماعي الذي ينتمون إليه

المستوى الرابع: البرامج Programs

إن برامج الجماعات في الواقع إنما هي مجموعة الأعمال والأنشطة التي تضعها المؤسسة وتخططها لتلائم حاجات الجماعة ووظيفة المؤسسة وأهدافها لتكون وسيلتها في تنشئتهم والمعروف أنه لا يمكن وجود جماعة دون وجود برنامج منظم ومخطط وينفذ بمتابعة وتقييم نتائجه، فالبرنامج هو إطار التفاعل الاجتماعي (Social Interaction) وبدونه لا يمكن أن تستمر الجماعة وتنمو وتتطور. (أحمد، ١٩٧٩م، ص ٢٠١)

لقد تغيرت النظرة كثيراً لأهمية البرامج ليس في المؤسسات الاجتماعية فقط، وإنما شملت جوانب المجتمع الأساسية عموماً، لتجد حياة مرنة وتصعد من وتائر العمل الاجتماعي بكافة صوره وأشكاله حتى يمكن القول بأنها أصبحت اليوم خير مقياس ومؤشر لتحضر المجتمعات ـ والتي هي مجاميع من الجماعات والمؤسسات المختلفة ـ التي تعمل وفق نظام حديث وبرامج مصنفة بدقة وتكنيك عالي المستوى وهي في سباق مع الزمن باعتباره العنصر الأساسي في عمليات البناء (الاقتصادي والاجتماعي) إذا ما أحسن استثماره وبرمجته لكل الجماعات العاملة في المجتمع.

وحين تعكس هذه الصورة في محيط المؤسسات الاجتماعية فإنها تصدق حين تقييم مدى نجاح برامج وعمليات الاصلاح والإرشاد والتعليم ومدى استفادة الأفراد الذين يتلقون خدماتها، حيث أن نوع ومستوى البرامج المنفذة تعطينا المؤشر العام لقيمة وجدوى العمل الاجتماعي فيها.

ولا حاجة لتأكيد أهمية جدوى البرامج وضروراتها، حيث أن هذه مسألة مفروغ منها ومحسوم أمرها وقد أشبعتها الدراسات الاجتماعية والنفسية العديدة وصفاً وبحثاً، وأكدت بأنه لا يمكن أن توصف أو تكون حياة أي مجتمع وجماعة أو مؤسسة أياً كانت نوعها ناجحة أو سليمة بدون تعدد وتنوع واتساع برامجها، التي تتلائم مع الأمكانات المادية والبشرية وظروف البيئة المحيطة، تساعد في حل مشاكلها وتسهم في اشباع حاجاتها النفسية والاجتماعية والتي تنظم لنا أسس التفاعل الاجتماعي الايجابي، وفي هذا النوع من المؤسسات حيث يوجد مجاميع من الأفراد المختلفة المستويات والذين تتعدد مشاكلهم وحاجاتهم فإن أكثر ما يعانون منه هو

أوقات الفراغ (Free Time) الطويلة لعدم وجود البرامج الكافية التي تستوعبهم جميعاً أو فقر تنوعها الذي يرجع لأسباب عدة منها:

(عدم الكفاءة الإدارية، نقص الامكانات والتجهيزات والأنشطة، ضعف وقلة العاملين المتخصصين، عدم وجود الأماكن المناسبة لها أو عدم صلاحية البناية لممارسة بعض أنواعها)

إن تقديم النشاطات والبرامج بأصنافها (النظرية، والعملية، والنظرية العملية) أصبح اليوم فناً يوجه بأساليب علمية تسهم فيها علوم الاجتماع، النفس، الخدمة الاجتماعية، وعلم النفس الاجتماعي وتهتم بها المؤسسات الاجتماعية في مختلف بلدان العالم منذ زمن بعيد، حيث تساعد هذه البرامج على:

١ ـ اكتساب الخبرة للأفراد

٢ ـ الجانب الترويحي

٣ ـ القضاء على أوقات الفراغ واستثمارها ايجابياً

٤ ـ إزالة الخلافات والتناقضات بين الجماعات.

٥ ـ تكوين الجو الاجتماعي السليم.

٦ ـ وأخيراً تساعد على سير العملية الاصلاحية دون صعوبات لأنها تنمي الشخصية وتدعم روح الانتماء للجماعة والمجتمع

إن العمل الاجتماعي لا يعد ناجحاً دون أن تترجمه في الميدان عمليات من التدريب والتأهيل، ولهذا فالمؤسسة الفقيرة البرامج تفشل في تحقيق أهدافها وتفقد صفتها وغايتها وتصبح مجرد (ملاجىء للعزل) تخرج لنا أفراداً ناقمين لم يتعلموا شيئاً سوى الاصرار للعيش في محيط الضياع

والجريمة بسبب ضعف امكانات الاصلاح أو عدم مقدرة المشرفين عليه .

وإن سلوك الفراغ بسبب عدم وجود البرامج العملية هو سلوك اجتماعي يعبر عنه الناس بأساليب وطرق مختلفة تعكس ذات الواقع الاجتماعي والحضاري أو المكان الذي يعيشون ويتفاعلون فيه . لهذا فإن المسألة البالغة الأهمية هي كيف يمكننا أن نجعل (الحياة) داخل المؤسسات الاجتماعية والاصلاحية منها خاصة ممكنة ويسودها جو من القبول والرضا بالنسبة للنزلاء ـ لأن الشعور النفسي بأعماق كل نزيل هو عدم الرضا والبغض للمؤسسة التي يقضي فيها فترة محكوميته .

وهنا تأتي أهمية وضرورة وجود البرامج كبديل حيوي وفاعل وأساليب علاج لا يمكن الاستغناء عنها لكي نجعل (فترة الايداع) فيها نوعاً من الحياة الاجتماعية السليمة ، وتخلص النزلاء من الحصر والضيق النفسي الناتج عن أوقات الفراغ التي تكون بمثابة ليل طويل يبليهم بالتوتر والقلق والهم وفقدان الثقة بالنفس ، مما يرسخ السلوك العدواني ويعرقل المفردات اليومية لعمليات الإرشاد والتوجيه .

ولابد من تغيير هذه الاتجاهات السلبية وابدال الواقع ليحمل شعوراً بالأمل والكآبة والاضطهاد ، والتي تنعكس مظاهرها باللامبالة وعدم احترام الأوامر والأنظمة والعدوانية نحو الذات والآخرين وما يتبع ذلك من أشكال المسخ الذاتي يترسخ بتراكم بطىء في حركة الزمن بحساباتهم .

لهذا تكون البرامج الوسيلة الاصلاحية التي تسهم بتدريب وتأهيل كل نزيل أو مودع وبناء شخصية قويمة لهم تتمكن من مواجهة المحيط الاجتماعي عند العودة إليه ، ويسلك بصورة سليمة غير مهددة لصورة الأمن الاجتماعي .

المستوى الخامس: البناء الفيزيقي
(The Physical Aspect of the Organization)

الموقع (Location)، التصميم (Design)، السعة (Capacity)

يمثل البناء الفيزيقي مكان وجود وتفاعل أعضاء المؤسسة الذين يمارسون فيه وظائفهم على اختلاف أنواعها، وهي أيضاً المكان المصمم لممارسة نوع من الوظيفة الاجتماعية (Social Function) (Merton, 1967)، المترجمة بواسطة عدد من البرامج والفعاليات والأنشطة وتعتبر البناية بالنسبة لجميع أعضاء الكادر مؤسسة رسمية (Formal Institution) يقضون فيها عدداً من الساعات يومياً وبالتالي فهي جزء من مفردات حياتهم وتمثل رمزاً نفسياً واجتماعياً على قدر مستوى الانتماء إليها وبضوء لفترة الزمنية التي يقضونها فيها، هذا من جانب، أما الجانب الآخر الأهم والذي لأجله أنشأت (البناية ـالمؤسسة) فهو خاص بمجاميع (النزلاء، المودعون، المستفيدون) الموجودون في مختلف السجون والمدارس لاصلاحية ومعاهد المعوقين . الخ، حيث أن البناية تمثل بتصوراتهم مكان ومحيط الحياة الاجتماعية الوحيد (Social Environment) وحدود الواقع الاجتماعي الذي يعيشون فيها والذي تتشكل فيه سلوكياتهم وقيمهم وانفعالاتها النفسية لتجعلهم بنمط شخصية مغاير ومختلف نوعاً ما عن شخصيتهم السابقة، وخاصة بالنسبة للمسجونين لفترات طويلة أو المسنين والعجزة أو جماعات التخلف العقلي الشديد، وكذلك الأطفال المقطوعي النسب ومن هم على شاكلتهم (Goffman, 1961).

وبهذا يصاغ السؤال من منطلق حقوقهم الإنسانية والاجتماعية والقانونية عن مستوى صلاحية الأبنية التي يعيشون فيها (موقعاً وتصميماً

ومساحة) لهؤلاء جميعاً أعضاء المؤسسة والنزلاء والمستفيدين هل تتوفر فيها الشروط الأساسية العامة للبناء والمتناسبة مع برامج وأهداف وخصوصيه كل مؤسسة؟

وهل تصميم البناء الفيزيقي يساعد العاملين على أداء عملهم دون جهد أو عناء كبير. فعلى سبيل المثال: بالنسبة لأبنية المؤسسات ذات الوظيفة الايوائية التي تعد لرعاية الأيتام أو المعدمين نحتاج إلى هندسة وتصميم يختلف عن مؤسسات الإصلاح. ففي الأولى يجب أن يكون البناء في جو يشابه البيئة المنزلية (انظر، علي، ١٩٧٢م، ص ٢٠٦).

إن من الحقائق أن كلا من طرق السلوك والتصرف التي يقوم بها المسؤولون عن إدارة السجن أو المؤسسة واستجابة نزلائها تتأثر تأثراً عميقاً بالعناصر المادية المحيطة بهم من أبنية وساحات ومنشآت أخرى التي يتكون منها المحيط الداخلي والخارجي للسجن، ذلك أن قيام الموظفين الفنيين والإداريين بأعمالهم في هذه المؤسسات يتأثر إلى درجة كبيرة في كل ما يحيط بمنطقة عملهم من ظروف وشروط (عريم، ١٩٧٥م، ص ٨٩).

وكذلك فإن استجابة النزلاء إلى عمليات الإصلاح والعلاج وتطبيقهم لأوامر وأنظمة المؤسسة واحترامهم للآخرين ولأنفسهم وانسجامهم وتقبلهم للبرامج تتأثر بالظروف المادية المحيطة وبشكل وتصميم وسعة المساحة التي يعيشون فيها فلكل بناء هيئته وانعكاساته النفسية وتلعب كل الأجزاء فيه دوراً في وظائف وأهداف المؤسسة، الغرف، القاعات، الممرات، الأروقة، أماكن البرامج والتدريب والترويح، الملاعب والحدائق .. الخ، ومدى مناسبة البناء وفق الغاية من استخدامه الذي يتطلب التصميم الجيد، سعة المكان، الإضاءة، التهوية، وتفاصيل المرافق العامة التي تخدم

تطبيق أو تنفيذ البرامج والفعاليات اليومية وتسهيل عملية المراقبة وخاصة مراقبة القاعات وغرف المنام في الفترة الليلية (انظر، غي ١٩٨٦م، ص ٣٠-٣٥).

يعد قبل الشروع بعمليات البناء فريق عمل كامل (Team Work) لاختيار الموقع الصحيح ووضع التصاميم المتناسبة مع حاجات وأهداف المؤسسة وبرامجها مكون من مهندسين معماريين ومهندسين مختصين بحسابات كلف البناء وخبراء اجتماعيين وتربويين وخبراء في الاقتصاد وغيرهم من المساعدين، وفي الولايات المتحدة بعض التجارب هناك حول أساليب تحليل النظم (Systems Analys) من أجل حل المشكلات التي تطرحها أبنية المدارس (كمؤسسة اجتماعية) ومدى كفاءة هذه الأبنية ومرونتها في تحقيق أهداف البرامج التربوية وفي بريطانيا ينظرون لهذه الأبنية من زاوية المعايير حيث تترجم اليوم في شكل مساحات معيارية للقاعات والأروقة والغرف بصورة عامة ويحددون مساحات معيارية لقاعات الارشاد وقاعات الرياضة وقاعات الحرف ومقاييس أعم عن معايير المساحة إلى مستوى معرفة المساحة المخصصة للطالب الواحد (غي، ١٩٨٦م)

وقد أشارت هذه الدراسات المحددة لسكل البناء ووظيفته في بريطانيا أن لا حاجة إلى أكثر من ثلاثة معايير للوفاء بحاجات تشييد جميع المباني المدرسية هي.

عند المستوى ما قبل الجامعي أي معيار للمدارس الابتدائية ومعيار للثانوية ومعيار لمدارس التعليم التكميلي إضافة لدراسة المساحة المثلى وتنظيم مختلف الأماكن في المؤسسة لتجنب كل اهدار في استخدامها حتى تفي

بحاجات لنشاطات والبرامج التي أعدت المؤسسة من أجلها (غي، ١٩٨٦م، ص ٤٩).

بعد هذا العرض السريع والموجز لأهمية البناية ومدى مساهمتها وكفائتها كمحور أساسي ومهم في تحقيق أهداف المؤسسة، يطرح السؤال الآتي:

هل يحتاج في الوقت الحاضر والمستقبل القريب إلى تطوير أو تغيير أبنية المؤسسات الاجتماعية؟

وللاجابة على هذا السؤال فإن هناك حاجة إلى إنشاء وتطوير أغلبها وذلك للأسباب التالية:

١ ـ إنْ عدداً كبيراً من هذه الأبنية قد مضى على انشائها فترة زمنية طويلة تصل أكثر من ربع قرن لبعضها ولم تعد صالحة الآن.

٢ ـ لتوسع وتنوع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتي انعكست تأثيراته على جميع مجالات مجتمعنا، وأفرزت عدداً من المشكلات الاجتماعية (Social Problems) التي تحتاج لمؤسسات جديدة تسهم في تقديم الخدمات الاجتماعية لمن يحتاجون إليها.

٣ ـ التطورات التكنولوجية الحديثة في وسائل وأجهزة العلاج والتدريب والتأهيل والتعليم وأجهزة المراقبه والسيطرة والتي تقتضي الضرورة إلى استخدامها في نوع جديد من البناء.

٤ ـ إن التطور العمراني الواسع في البناء الأفقي والعامودي في المدن المهمة والكبيرة والتي هي مركز أغلب هذه المؤسسات جعل موقع بعضها غير صالح في الوقت الحاضر ونحتاج إلى تغييرها واختيار مواقع بناء جديدة أخرى.

٥ ـ عدم صلاحية أبنية بعض المؤسسات منذ البداية لكونها لم تصمم أو تبنى لتناسب برامج ونوع الخدمة التي تؤديها إنها كانت بنايات أو بيوتاً للسكن العام وما زالت لحد الوقت الحاضر على هذا الحال؟

٦ ـ لقد تم اصدار عدد كثير من التشريعات والأنظمة والقوانين الحديثة التي تطرح فلسفة جديدة في عمليات الرعاية والاصلاح ويلزم الأمر لتطبيقها في أرض الواقع إنشاء مثل هذه المؤسسات المتطورة لنحقق صورة قريبة لطموح سياسة الاصلاح والأمن الاجتماعي.

لهذه الأسباب العامة وغيرها تستدعي الضرورة الملحة لتصميم وإنشاء طراز حديث من الأبنية لمؤسساتنا الاجتماعية التي تسهم بتوفير الراحة للنزلاء واستقرارهم ولكي نتمكن من تطبيق جميع أنواع برامج التدريب والتأهيل والتعليم والترويح وحتى نسهم في خلق خصوصية معينة لنا في أساليب الخدمة الاجتماعية المتطورة

المستوى السادس: النظام الداخلي

(Laws, Rules and Legal Regulation)

يقصد بهذا المستوى لأساسيات العمل الاجتماعي القوانين والتشريعات والأنظمة الداخلية وأدلة العمل وكل ما له صلة بتنظيم العمل ويحدد أهدافه وفق الصيغ الرسمية، باعتبار المؤسسات الاجتماعية تنظيمات رسمية وتمثل أشكالاً من التنظيمات الحكومية العديدة في المجتمع التي لابد من تنظيم أعمالها وفق قوانين وتشريعات بما يتناسب مع الخدمات الاجتماعية التي تقوم بها مع الأخذ بنظر الاعتبار ضرورة خضوع هذه القوانين والأنظمة الداخلية لعمليات التغير بإضافة الجديد إليها وحذف ما لم يعد مناسباً عنها

بما يتلاءم وعمليات التغيير الاجتماعي (Social Change) الحاصلة في المجتمع

إن أهمية النظام الداخلي أنه يوضح لنا الشخصية المعنوية للمؤسسة وما هو استقلالها الإداري والمالي ومجالات وحدود ارتباطها بغيرها من المؤسسات وماهية أهدافها وأساليب عملها وأنواع كادرها القيادي ومسؤولياتهم العملية وما هي أصناف المستفيدين من خدماتها الخ من التفاصيل الدقيقة الأخرى الخاصة بشخصية ومسؤولية المؤسسة.

وكل هذه الأمور ضرورية وأساسية لتسيير العمل الاجتماعي بصيغ عملية وإدارية وقانونية واضحة فمثلما تتأطر الحياة الاجتماعية في المجتمع بمجموعة الأعراف والقيم والتقاليد والنظم والقوانين الرسمية فإن هذه المؤسسات هي عبارة عن (مجتمع صغير) فالسجن على سبيل المثال ليس مجرد مؤسسة للايداع بهدف العقاب أو حتى الاصلاح والتقويم والعلاج، ولكنه مجتمع يتوافر له كل مقومات المجتمع المحلي المعروفة، وإن الخصائص البنائية لمجتمع السجن والمتمثلة في العلاقات الاجتماعية المستمرة وطريقة تفاعل نظمه وأفراده هي التي تحدد الآثار التي يتركها السجن على مستوى النزلاء أنفسهم أو على مستوى المجتمع ككل (غانم، ١٩٨٤م، ص ١١).

من هذا تتضح الأهمية العملية لهذه الأنظمة التي يجب تفحصها بين فترة وأخرى لنرى مدى صلاحيتها وملائمتها باعتبارها عنصراً لا يقل أهمية عن بقية العناصر الأساسية ـ السابقة الذكر ـ المنظمة لمجالات عمل المؤسسة. ويؤكد كل من له خبرة وممارسة ميدانية من الاختصاصيين الاجتماعيين.

إن عدم احترام أو عدم التقيد بمواد وفقرات قوانين وأنظمة العمل يؤدي إلى كثير من المشاكل التي تعيق خدمات الاصلاح والرعاية، فعلى سبيل

المثال عندما يشير واقع ونظام مؤسسة ما بأن طاقتها الاستيعابية القصوى محددة بعدد معين هو (١٠٠ مستفيد)، فإن هذا التحديد ليس مسألة عامة يمكن تجاوزها ببساطة إنما تمثل لنا وضعاً أساسياً خضع لمقاييس التخطيط العلمي السابقة لتأسيس المؤسسة وبضوئه وضعت التفاصيل الجزئية للعمل مثل نوع الخدمة التي تقدم للمستفيدين وعدد الكادر المشرف وحدود مسؤوليته وقابليته وكفاءة برامج المؤسسة ويشمل كذلك حدود الخدمات المادية (الملابس، الأغذية، الأجهزة والآلات الخ) والخدمات المعنوية وغيرها من الأمور التي لا مجال للتفصيل فيها هنا، فما الذي يحصل عندما نتجاوز مجال الطاقة الاستيعابية بإضافة أعداد أخرى من المستفيدين للمؤسسة ولفترات طويلة وبصورة مستمرة؟

الحقيقة أننا لا نحتاج إلى نقاش أو جدل كبير لنعطي بعض حالات الطوارىء أو حتى الضرورات ما يمكن أن نبرر به هذه التجاوزات

إننا بهذا نكون قد عوقنا المبادىء الأولية والأساسية للعمل الاجتماعي ونجعل من مسألة تحقيق المؤسسات لأهدافها حالة عسيرة وغير معقولة ومما يزيد الوضع ارباكاً أن هناك كثيراً من الحالات التي يشهد بها واقع المؤسسات لحصول مثل هذه التجاوزات وغيرها على أسس وشروط الأنظمة الداخلية لهذا ينبغي على القادة الإداريين ورجال التخطيط والمتابعة ولجان التفتيش والمراقبة وضع هذه الحقائق في منظورها الواقعي وأخذها بنظر الاعتبار عند تقييمهم لعمل المؤسسات.

ومن الجانب الآخر الذي يلاحظ على هذه التشريعات أنها صيغت على أن نكون كأوامر وأنظمة إدارية تنظم لنا العمل وتحدد صورة وآفاق أهدافه ولكن الذي يحصل ميدانياً أنها قد تصبح من الأمور المعرقلة والمعيقة لتحقيق

تلك الأهداف التي رسمت نظرياً، ويمكننا أن نرجع ذلك للأسباب التالية:

١ ـ عندما تمضي على هذه الأنظمة والقوانين سنوات طويلة دون اضافة أو مراجعة أو تغير، وهي حالة تكاد تتصف بها أغلب هذه التشريعات

٢ ـ حين يتم صياغتها بتصور مثالي ودون مراعاة أو حساب امكانات الواقع المادي والثقافي للمجتمع أو دون رؤية واقعية لقيم وسلوكيات ونفسية أفراده.

٣ ـ ومن الملاحظات العامة على هذه النصوص أنها قد تكون نقلت (حرفياً) من قوانين وأنظمة وتشريعات دول أخرى تختلف عن واقعنا الاجتماعي أو تختلف في مجالات رؤيتها أو تختلف في مجالات رؤيتها وامكاناتها، ونحن نعرف بداهة أن القانون يمثل درجة معينة من التطور الاجتماعي ومتناسب مع إنسان ذلك المجتمع، ومن المعروف أن القوانين والأنظمة مختلفة باختلاف المجتمعات فما يلائم مجتمعاً لا يلائم غيره، وتختلف القوانين وتتغير حتى في المجتمع الواحد تبعاً للتغيرات الحاصلة في البناء السياسي والاقتصادي ومتطلبات الظروف والتحديات التي تواجه المجتمع في مرحلة معينة، لهذا على المشرع أو المختص أن يأخذ هذه المتغيرات في الحسبان وأن يكون متفهماً لأطر (النسبية الثقافية) (Cultural Relatibity) عند إعداد وتنظيم نصوص التشريعات والأنظمة للمؤسسات وأن يراعي خصوصية وطبيعة عملها.

٤ ـ عند عدم معرفة العاملين والمستفيدين بالنظام الداخلي للمؤسسة حيث تحدث في كثير من الأحيان بعض التصرفات أو تتخذ بعض الإجراءات التي هي مخالفة لمواد وفقرات النصوص المنظمة لإدارات العمل.

وهذا أمر يتوجب الالتفات إليه كونه حالة شائعة في كثير من المؤسسات ويسبب مشاكل يمكن تجوزها لو كان كادر العمل وحتى المستفيدين على دراية ومعرفة بالواجبات التي تنظم سلوكهم ومسؤولياتهم وبالحقوق التي يمكن أن يحصلوا عليها، فعلى سبيل المثال لا الحصر ان كادر البحث الاجتماعي والاختصاصيين عانوا الكثير من المشاكل وشعروا بالاحباط من خلال تكليفهم بأعمال عديدة ومختلفة والتي هي بعيدة عن اختصاصهم ومعرفتهم، ولم يتم علاج هذه الاشكالات إلا بعد صدور تعليمات واضحة ومحددة لعمل وواجبات الباحث الاجتماعي، والتي كان من المفروض على الأنظمة الداخلية أن توضحها مسبقاً إضافة لذلك أن بعض الإدارات تحيط هذه الأنظمة والقوانين بنوع من (السرية) لاعتقادها الخاطىء بأنه من حق الإدارة فقط الاحتفاظ بها أو معرفتها دون اطلاع الآخرين عليها، وقد بين بعض الدراسات الميدانية أن هناك كثيراً من التجاوزات والسلوكيات غير الصحيحة يقوم بها أعضاء المؤسسة نتيجة للجهل أو عدم المعرفة بوجود مثل هذه الإرشادات أو أدلة العمل وأنظمته

تناولنا هنا بصورة عامة ايضاحات حول النظام الداخلي وكيف يمكن أن يكون العامل معوقاً ولا يحقق الغايات التي من أجلها شرع كدليل عمل ومرشد تهتدي به المؤسسات لتنظيم الإدارة والأفراد لتحقيق أهدافها، ولكن بالرغم من ذلك لا يمكننا أن نغفل الفوائد العملية والعلمية لهذه التشريعات والأنظمة التي تتجسد أهميتها بالأمور التالية.

١ ـ كونها وثائق رسمية تؤرخ لنا بداية العمل وصيغ أشكاله الأولي وتعتبر الأرشيف الأساسي الذي يشرح لناتاريخ نشوء المؤسسات الاجتماعية

٢ ـ إنها تعد من أهم المصادر العلمية التي تؤثر مراحل تطور اجراءات وفلسفة

العمل الاجتماعي والتي يستفيد منها الباحثون المهتمون بالمغيرات التي حصلت في مجالات الرعاية والإصلاح الاجتماعي.

٣ـ تعد هذه الأنظمة من العناصر الأساسية للعمل الإداري التي تحدد مسؤولية وحدود الاختصاصات والمراكز الوظيفية وتعطيها الصفة القانونية والرسمية.

٤ـ يمكن اعتبار النظام الداخلي بمثابة (الصورة النظرية) الممثلة لشخصية المؤسسة، والتي يستدل من خلالها رجال التخطيط والمتابعة ولجان الإشراف والرقابة والتفتيش على جوانب الخلل والمعوقات، عند تقييمهم للواقع العملي لمؤسسات السجون والإصلاحيات ودور الدولة ومعاهد المعوقين وما شاكلها من مؤسسات اجتماعية.

وأخيراً إن (النظام الداخلي) هو دليل العمل الرئيسي الذي لا يمكن الاستغناء عنه، وعليه يقتضي الاهتمام بصياغة مواده وفقراته بدقة وفق الامكانات الواقعية للمؤسسة وإن نراعي فيه الجانب العملي ونبعد أشكال التصور المثالي التي يصعب الوصول إلي تحقيقها ميدانياً.

الخلاصـــــة:

بحثنا في هذه الورقة ستة مستويات للعمل الاجتماعي ولم يتم التطرق لمستويات أو جوانب لا تقل أهمية ولها مساس وتأثير في مجالات العمل الاجتماعي منها جانب (الخبرة التاريخية) والذي يمثل امتداد وعمر سنوات عمل المؤسسة حيث من المؤكد أنها تزيد من خبرة ووعي المؤسسة والعاملين لتخطيط وتنظيم أساليب العمل بصورة أكثر منهجية وأكثر فائدة، ذلك أن المؤسسة لابد وأن خبرة معالجة المشاكل والمعوقات والأخطاء بالممارسة والمعايشة الميدانية، وتتضح هذه الخبرة بحكم امتداد الوقت وهذا ما يعطي للعاملين كذلك المرونة والنضوج من مجالات اختصاصاتهم.

ويمكن أن يضاف أيضاً لهذه المحاور، محور العلاقات الخارجية مع البيئة الاجتماعية ومستوياتها لكل مؤسسة فإن هذه العلاقات على اختلاف أنواعها ومستوياتها يمكن أن تؤثر بصورة ايجابية أو سلبية على واقع العمل المؤسسي، حيث ترتبط قيمة وتطور أنشطة وفعاليات ومؤسسات الخدمة الاجتماعية بتصورات وسياسة كل مجتمع بجانبها الرسمي والجماهيري، وليس غريباً علينا بأن الناس في مجتمعنا العربي ما يزالون إلى اليوم ينظرون باستخفاف وقسوة إلى فئات المعوقين أو الجانحين أو أصحاب المشاكل الاجتماعية المحتاجين إلى الرعاية والإرشاد.

وبالتأكيد فعندما يكون الوسط الاجتماعي بهذه الروحية فإن هذه التطورات اللاإنسانية تحول دون نجاح مؤسسات الإصلاح والرعاية التي هي بحاجة إلى المجتمع المدرك والمسهم في تحقيق أهدافها الاجتماعية، والشيء عينه عندما تكون الروابط والعلاقات الرسمية غير منظمة بشكل يخدم واقع عمل المؤسسات، وخاتمة القول فإن هذه المحاور جميعاً لا يمكن

فصلها أو تقليل حجم أي دور منها فهي تتفاعل بارتباط متداخل لتنتج نوع العمل الاجتماعي، والذي تقتضي كل ضرورات الواقع الاجتماعي والتحديات والمشاكل الاجتماعية القائمة منه والقادمة لأن ترتفع الجهات الرسمية المختصة بمستوى هذه المسؤوليات لوضع الحلول وتهيئة الامكانات الكبيرة لتطوير واقع الخدمات الاجتماعي للتوافق مع روح العصر، ونحن نستقبل حياة القرن الحادي والعشرين الذي برزت فيه الحقوق الإنسانية والامكانات التكنولوجية الهائلة والرؤية العلمية المتطورة والتي هي الأساس المتين الذي نستفي منه لديمومة ونجاح برامج وأهداف مؤسساتنا الاجتماعية.

المراجـــع

المراجع العربية:

١ ـ أحمد، كمال أحمد منهاج الخدمة الاجتماعية في خدمة الجماعة، القاهرة. مكتبة الخريجي، ١٩٧٩م.

٢ ـ أرون، ريمون. المجتمع الصناعي، ترجمة فكتور باسيلي، بيروت، منشورت عويدات، ١٩٦٥م.

٣ ـ اسماعيل، قباري محمد. علم الاجتماع الإداري، الاسكندرية منشأة المعارف، ١٩٨١م

٤ ـ التابعي، محمد كمال. محاضرات في إدارة المؤسسات الاجتماعية، القاهرة. مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٥م

٥ ـ الحرمة، حامد مع نخبة من الاخصائيين، موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز، المجلد الأول، ط ١، بيروت: ١٩٨٠م

٦ ـ حسن، عادل إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية، بيروت، ١٩٨٤م.

٧ ـ حسني، محمود نجيب. السجون اللبنانية، بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧٠م.

٨ ـ ر. بودون وف. بوريكو. المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة د سليم حداد، ج ٢، ط ١، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراساب والنشر والتوزيع، ١٩٨٦م.

٩ ـ الشبكي، صالح. العلاقات الإنسانية في الإدارة، القاهرة. ١٩٦٩م.

١٠ ـ عريم، عبدالجبار. الطرق العلمية الحديثة في إصلاح وتأهيل المجرمين والجانحين، بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٧٥م.

١١ ـ علي، صباح الدين. الخدمة الاجتماعية، ط ٣، القاهرة: ١٩٧٢م.

١٢ ـ غانم، عبدالله عبدالغني. مجتمع السجن «دراسة أنثروبولوجية، القاهرة: ١٩٨٩م.

١٣ ـ غي، وادي، المباني المدرسية والاستخدام الناجح لمواردها، ترجمة عبدالرزاق الحفار، أنطوان خيري، بيروت: ١٩٨٦م.

١٤ ـ فهمي، سامية محمد وآخرون. مقدمة في الخدمة الاجتماعية، ط ١، الأسكندرية: مكتبة المعارف الحديثة، ١٩٨٩م.

١٥ ـ كاشدان، شيلدون. علم نفس الشواذ، ترجمة د. أحمد عبدالعزيز سلامة، ود. محمد عثمان نجاتي، ط ٢، بيروت: دار الشرق، ١٩٨٤م.

١٦ ـ الهواري، سيد. الإدارة بالأهداف والنتائج، القاهرة: ١٩٧٦م.

١٧ ـ الهواري، سيد. التنظيم، جمهورية مصر العربية، مكتبة عن شمس غير مذكور سنة الطبع.

المراجع الاجنبية:

1 - Collins, Randall and Michael Makwsky, The Discovery of Society, N.Y., Random House, 1984.

2 - Durker, Peter F., The Practice of Management, N.Y., Harper and Row, 1964.

3 - E. Huse, Behaviour in Organization, N.Y 1977.

4 - Fink, Arthur E., The Field of Social Work, A sixth ed., U.S.A., Holt Rinehart and Winston Inc., 1974.

5 - Goffman, Erving, Asylums, Essays on the Social situation of Mental Patients and other inmates, Garden City, Double day and company Inc., 1961.

6 - Weinberg, Martin S. and Earl Rubington, The Solution of Social Problems, N.Y., Oxford University Press Inc., 1973.

ملامح التجارب التنموية للدول الآسيوية وامكانية استفادة البلدان العربية منها

أ.د. سيد شوربجي عبدالمولى(*)

المقدمة:

ما من تجربة جذبت أنظار العالم واهتماماته ودراساته بقدر ما جذبته تجربة النمور الآسيوية وغيرها من البلدان الآسيوية حديثة التصنيع ، ففي غضون ثلاثة عقود انتقلت هذه الدول من قائمة أفقر بلدان العالم إلى اعتبارها دولاً صناعية حديثة ساعية للتقدم ، ولأن النجاح تركز في المنطقة الآسيوية فقد حاول العديد من الاقتصاديين سواء في العالم المتقدم أو النامي الخروج بدروس من التجربة التنموية الآسيوية ومحاكاتها في بقية دول العالم النامي

ومن دواعي هذه الدراسة مايلي

- توفير بعض المعلومات الأساسية عن تلك التجربة التنموية الرائدة

معرفة قدرة هذه الشعوب والأمم على تجاوز مشكلات التخلف والتعامل مع نظام عالمي واقليمي لا يقل في تعقيده وعواصفه عما تواجهه البلدان العربية ، حيث أن الأخيرة عانت ما عانته الدول الآسيوية من استعمار

(*) الاستاذ في قسم الاقتصاد - كلية الشريعة - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - المملكة العربية السعودية

وتخلف و (FINDER DAT) فهم وتفسير ظاهرة النمو والتقدم الاقتصادي لبلدان شرق وجنوب شرقي آسيا، أي معرفة ما وراء النهوض الاقتصادي الآسيوي، فالذي تم تحقيقه خلال فترة وجيزة يعتبر تقدماً غير مسبوق ربما في التاريخ العالمي من حيث تسارع معدلات النمو، ومدى إمكانيه الاستفادة من هذه التجارب على المستوى العربي والإسلامي

المجال الجغرافي للدراسة: تتضمن الدراسة الحالية مجموعة النمور الآسيوية الأربعة وهي سنغافوره وتايوان وهونج كونج وكوريا الجنوبية، بالإضافة إلى اندونيسيا وماليزيا حديثتي التصنيع واللتين تنتميان للعالم الإسلامي.

- محتويات الدراسة: تحتوي الدراسة على مبحث تمهيدي وثلاثة مباحث أخرى وهي:
- مبحث تمهيدي: حول السياسات التنموية في الفكر الاقتصادي (اطار نظري).
- المبحث الأول: المؤشرات العامة للانجاز الآسيوي.
- المبحث الثاني: عوامل النجاح للتجارب الآسيوية.
- المبحث الثالث: الدروس المستفادة من التجربة التنمويه الآسيوية وامكانية تطبيقها في العالم العربي.
- مراجع البحث.

المبحث التمهيدي: السياسات التنموية في الفكر الاقتصادي (اطار نظري)

استقر الفكر الاقتصادي على تقسيم سياسات التنمية الاقتصادية بوجه عام إلى سياسات ذات توجه داخلي وسياسات ذات توجه خارجي، ويقصد

بالأولى سياسة الاحلال محل الوارداب، أما الثانية فيقصد بها سياسة تنمية الصادرات

أولاً: سياسة التوجه للداخل (استراتيجية احلال الواردات)[1].

ترجع الأسباب وراء اتباع هذه السياسة لتلبية احتياجات السوق المحلية ووجود هذا السوق للسلع المراد تصنيعها محلياً قياساً بصعوبة التنافس في أسواق التصدير، وتستوجب هذه السياسة استخدام أدوات السياسة الاقتصادية الداخلية كرفع الرسوم الجمركية أو منع الاستيراد للسلع المنافسة مما يدعم المركز التنافسي للمشاريع المحلية ويحقق لأصحابها عائداً مناسباً

ومن مزايا هذه السياسة تشجيع المستثمرين الآخرين للدخول في مجال الاستثمار الصناعي وتوسعة القاعدة الانتاجية المحلية وتحويل معظم المدخرات المحلية إلى استثمار منتج، كما تساهم في استخدام الخامات المحلية والعمالة الوطنية مما يرفع من القيمة المضافة للتصنيع وتحقيق الوفر من العملات الصعبة التي كانت تستخدم في الاستيراد

أما عن الآثار غير المواتية لهذه الاستراتيجية[2] فيمكن إجمالها في خفض الجودة للمنتج المحلي والاعتماد على السوق المحلية المضمونة بصرف

---

(١) للمزيد حول تفاصيل هذه الاستراتيجيات، راجع عبدالفتاح عبدالرحمن، استراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٨٧م

(٢) عادل محمد المهدي، تحليل السياسات الملائمة لميزان المدفوعات المصري في التسعينات المؤتمر العالمي الخامس عشر (السياسات الاقتصادية لمصر في التسعينات)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٠، ص ٢٤٥

النظر عن هذه الجودة نظراً لعدم وجود بدائل أو خيارات أمام المستهلكين، وطالما ظلت الحماية الجمركية متوفرة فقد يرفع المنتجين المحليين اسعارهم.

ويؤدي ضعف القوى الشرائية ومحدودية السوق المحلية في بعض الدول إلى تشغيل المصانع الوطنية بطاقات إنتاجية منخفضة وغير اقتصاديه ترفع من تكلفة الانتاج الوطني ومن ثم انخفاض المقدرة التنافسية للصادرات وضعف مستوى الأداء التصديري.

ومن سلبيات هذه السياسة استغلال واستهلاك جانب كبير من الخامات والمواد الأولية كان من الممكن توجيهها للتصدير بما يوفر عملات أجنبية، كذلك قد يؤدي تركيز بعض الدول على استراتيجية الاحلال إلى اجتذاب معظم عناصر الانتاج إلى هذا النوع من الصناعات.

ويبدو الأثر واضحاً عند بدء تحول الدول النامية إلى استراتيجية التصدير حيث يظهر التنافس واضحاً بين نوعين من الصناعات على جذب عناصر الانتاج مما يؤدي إلى ارتفاع اسعارها.

ثانياً: سياسة التوجه للخارج (استراتيجية التصدير):

تتطلب هذه السياسة تكريس الجهود في عملية التوفيق بين حركة التصنيع وبين التجارة الخارجية على وجه تستوعب به الصناعة المحلية أحدث تقنيات الانتاج في الخارج واللحاق بركب التقدم الانتاجي العالمي والمنافسة في الأسواق العالمية والمعرفة التامة بظروف الطلب الخارجي ونوعية الأسواق الخارجية والمواصفات الفنية للسلع المطلوبة والجودة العالية والتكلفة المناسبة للدخول في المنافسة العالمية بنجاح.

ولنجاح هذه[1] الاستراتيجية لابد من التمتع ببعض الميزات النسبية في تكاليف عناصر الانتاج المحلية الداخلة في صناعات التصدير كما فعلت دول جنوب شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونج كونج باعتمادها على الأيدي العاملة الكثيفة ذات التكلفة المنخفضة، ونتيجة لذلك بلغت الصادرات الصناعية لكوريا الجنوبية أكثر من ٥٠ مليار دولار ولتايوان ٥٣ مليار دولار عام ١٩٨٩

إن النمو الصناعي في هذه الدول وتبنيها استراتيجية التصدير أصبحا عضد التنمية ووسيلة أساسية لاستيعاب الطاقات البشرية الفائضة واستخدامها استخداماً منتجاً في كل أساليب انتاجية متطورة جلبتها من البلدان المتقدمة[2]

هذا وتساهم هذه السياسة في تخطي عقبة محدودية السوق المحلي، كما لعبت الصادرات الصناعية دوراً هاماً في دفع عجلة النمو لدى الدول التي تتزايد لديها نسبة قيمة الصادرات إلى اجمالي قيمة الانتاج الصناعي كبعض دول جنوب شرق آسيا حيث بلغت هذه النسبة ٤١٪ في كوريا، ٤٣٪ في سنغافورة، ٥٠٪ في تايوان في عام ١٩٨٨م[3].

---

(١) أحمد صالح التويجري، التنمية الاقتصادية والتصنيع في الدول المتقدمة والنامية، التطور الصناعي السعودي كحالة تطبيقية، مطبوعات بنك القاهرة السعودي، جده، ١٤١٥هـ، ص ٣٤

(٢) عبدالحميد عبداللطيف محبوب، من احلال الواردات إلى التصنيع للتصدير، عوامل النجاح الكوري، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية بالاهرام، مايو ١٩٩٣م

(٣) محمد علي السقاف، آفاق تجربة التصنيع في المملكة العربية السعودية ومقارنتها بتجارب دول حديثة التصنيع الآسيوية، مطبوعات بنك القاهرة السعودي، ١٩٨٩، ص١١

ليس ذلك فحسب بل ساهمت هذه السياسة في إدخال وسائل التقدم الفني والتكنولوجي المتطورة وأساليب الإدارة والتنظيم الحديثة إلى الدول النامية بالإضافة إلى المهارات الفنية المكتسبة وارتفاع الكفاية الانتاجية للعمالة.

وتعتبر الصناعات التصديرية ذات أثر فعال على معظم قطاعات الاقتصاد المحلي للدول المصدرة إذ تعمل على حفز الاستثمارات الصناعية بصفة مباشرة وتساهم في تغيير الهيكل الانتاجي الدافع مثلما حدث في اليابان حيث أصبحت الصناعات الرأسمالية تفوق بكثير صناعاتها الاستهلاكية مقارنة بإجمالي ناتج الصناعات اليابانية[١].

وعن مدى تفضيل أي من الاستراتيجيتين للدول النامية يذكر أن معظم الآراء رجحت كفة استراتيجية التصدير خاصة بعد نجاح بعض الدول النامية في تصدير سلع نصف مصنوعة وسلع نهائية بدلاً من الاقتصار على تصدير المواد الأولية[٢].

كما يرجع تفوق هذه الاستراتيجية إلى عيوب السياسات الحمائية المرتفعة ليتسنى تسويق المنتجات المحلية مما يشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني، كما أن القيمة الصافية للسلع المصدرة أعلى من قيمة السلعة المستوردة التي يمكن توفيرها عن طريق التصنيع المحلي بغرض الاحلال، وتتفوق استراتيجية التصدير من ناحية فتح أبواب الأسواق العالمية أمام السلع

---

(١) أحمد صالح التويجري، التنمية الاقتصادية والتصنيع. . . مرجع سابق، ص ٣٢

(٢) Gerald M.Meier , Leading issues in ECo. Development N.Y, Oxford university press , 1989 , PP. 304-305 .

الصناعية بعكس سياسة الاحلال التي تركز على الأسواق المحلية المحدودة التي تحد من توسع الصناعات واستفادتها من وفورات الانتاج الكبير ومن المعرفة الفنية الناجمة عن المنافسة الدولية.

وتتفوق صناعات التصدير من ناحية جذب الاستثمارات الأجنبية لتفضيل الشركات الصناعية العالمية مشاركة البلدان النامية تصنيع السلع ذات الطابع التصديري، كما أن مشاركة رؤوس الأموال الأجنبية ترفع من مستوى جودة السلع المصدرة بالإضافة إلى استيعابها لعمالة أكثر من الصناعات الإحلالية لكبر حجم الانتاج ووجود وظائف جديدة في القطاع الصناعي والاستغلال الأفضل للطاقات الانتاجية المحلية وتوجيه عناصر الانتاج إلى القطاعات الصناعية ذات التكنولوجيا المتطورة ثم حصول الدولة على نصيب في التجارة الدولية.

ورغم تلك الايجابيات لهذه الاستراتيجية إلا أنها لا تخلو من العيوب المتمثلة في قيام بعض الدول تقديم المساعدات الكبيرة للصناعات التصديرية مما يشكل عبئاً على اقتصادياتها، ثم ضعف قدرة بعض الدول على التحكم في صناعاتها وتوجيهها لصالح اقتصادها الوطني والمثال على ذلك قيام كل من هونج كونج وسغافورة وكوريا الجنوبية بتصنيع اجزاء من الأجهزة الكهربائية وتصديرها للمصانع الأم المنتجة لهذه الأجهزة في اليابان

كذلك قد يؤدي التوسع في هذه الصناعات بالمشاركة الأجنبية إلى نقل سلطة اتخاذ القرارات الاستثمارية من الدول المضيفة إلى الشركة الأجنبية المشاركة والتي دائماً ما تضع مصالحها فوق كل اعتبار، ويعاب على الشركات الأجنبية عدم اهتمامها بتدريب العمالة الوطنية واصرارها على التحكم في تسويق معظم المنتجات التي تختارها هي وليست الدولة المضيفة

ثالثاً: استراتيجية الاعتماد على التكنولوجيا الوسيطة[١]:

من مبررات التصنيع في البلدان الآسيوية التخفيف من حدة البطالة السافرة والمقنعة حيث يفترض استيعاب المشروعات الصناعية لجزء من العمالة الفائضة شريطة ارتفاع الكفاءة الانتاجية للعمالة من جهة وأن تكون المشروعات الجديدة ذات قدرة استيعابية للعمالة الفائضة من جهة أخرى وإن كان هذا الشرط يتعارض مع التكنولوجيا المتقدمة المعتمدة على الكثافة الرأسمالية والعمالة الأقل وعليه فإن هذه الاستراتيجية لا تصلح للبلدان كثيفة السكان كاندونيسيا والصين.

ومن هنا يجب على هذه الدول التوفيق بين هدف تشغيل العمالة وهدف الاستعانة بالتكنولوجيا المتطورة وقد تعتمد على تكنولوجيا وسيطة وتطورها بنفسها فيما بعد.

رابعاً: علاقة السوق والدينامية التكنولوجية بالتنمية الاقتصادية:

١ ـ التنمية من خلال السوق:

تشير التجربة العملية إلى تفوق النظم الاقتصادية التي اعتمدت على اطلاق المبادرات الفردية على العكس من نظم اقتصاد الأوامر التي كانت قائمة على التدخل المفرط من جانب الدول في إدارة الاقتصاد ونحن في نهاية القرن العشرين يجب الاعتراف بأن أشكالا من تدخل الدولة في الاقتصاد قد أصبح لا فكاك منه بما في ذلك الدول الرأسمالية المتقدمة بل وإن قدراً من تدخل الدولة كان ضرورياً لإنجاح أغلب ـ إن لم يكن كل ـ تجارب التنمية الناجحة التي عرفتها بعض بلاد العالم الثالث في العقود الثلاثة الأخيرة[٢].

(١) محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٨٧، ص ١٥.

(٢) جمال عبدالجواد، التنمية من خلال السوق، الأهرام، ابريل ١٩٩٦م.

إن عوامل نجاح التنمية يكمن في تطوير البنية الأساسية والهياكل الإدارية والقانونية والاقتصادية القادرة على اطلاق ابداعات الأفراد وتجريدها من القيود والقادرة على تحقيق درجة عالية من كفاءة الأداء بل وتحويل الكفاءة إلى قيمة اجتماعية راسخة

إن العنصر الأساسي في أي سوق هو المنافسة التي تجعل الصراع من أجل البقاء هو الشاغل الرئيس لكل المتنافسين، وتظهر أهمية دور الدولة في تصحيح آليات السوق حيث إصلاح البيئة القانونية والإدارية والسياسية، هذا على المستوى المحلي أما على المستوى العالمي فالأمر يتطلب دخول الدول في مجالات عديدة للانتاج تستطيع من خلالها التواجد في السوق العالمي.

٢ ـ الدينامية التكنولوجية والتنمية الاقتصادية:

أصبحت التنمية نسيجاً متكاملاً يحكمه العمل العلمي والتكنولوجي فتقدم مجتمعات دون أخرى يرجع إلى أن الدول المتقدمة استوعبت قضية التعامل مع التكنولوجيا وتحولت من استيراد التكنولوجيا إلى المقدرة على توليدها بالامكانيات الذاتية وتوفير أكبر قدر من متطلباتها من الموارد المحلية من حيث المعرفة الفنية تعليما وتدريباً وتطبيقاً والتصميمات الهندسية والقدرة والعمالة والمواد الأولية ومستلزمات الانتاج والإدارة والتسويق

وقد قامت دول شرق آسيا الأكثر تقدماً بتكثيف استثماراتها في الآونة الأخيرة لتنمية وبناء قاعدة الكفاءات اللازمة للدينامية التكنولوجية ويعتبر ذلك من المقومات الحيوية لديناميتها إلا أنه ينبغي الاشارة إلى أن هناك بعض الدول النامية قد استثمرت بكثافة في الموارد البشرية ولما كان تفاعل هذا العنصر مع الحوافز والاستثمار المادي والجهود التكنولوجية هو الذي يؤدي

إلى الدينامية التكنولوجية فإن امتلاك الكفاءات شرط ضروري في ذاته.

وربما عانت دول أخرى تملك موارد بشرية كبيرة من عدم مناسبة الحوافز التشجيعية أو من عدم ملاءمة الجهود التكنولوجية أو من أوجه الضعف المؤسسية.

وتجدر الاشارة إلى أنه يوجد اختلافات كبيرة بين اقتصاد دول شرق آسيا الأكثر تقدماً إذ يملك أكبر اقتصاديين فيها قاعدة كفاءات أقوى كثيراً من تلك الموجودة في دول ذات الاقتصاد الأقل حجماً، وتبدو هونج كونج ضعيفة في مجال الكفاءات الفنية الرفيعة وسنغافورة في مجال التدريب المهني ويفسر ذلك تحول أكبر اقتصاديين فيها إلى الأنشطة التي تتطلب قدراً كبيراً من التكنولوجيا فضلاً عن توفير مدخلات الكفاءات الرفيعة لصناعتها الناضجة.

ولنجاح التصدير تطلبت السوق التعليمية قدراً كبيراً من التدخل لتوفير المستوى اللازم لقاعدة الموارد البشرية ونوعيتها واتجاهها التقني ويزيد هذا القدر إذا أخذ تدريب العاملين في الشركات في الاعتبار.

المبحث الأول: المؤشرات العامة للانجاز الآسيوي

في عام ١٩٦٠م كانت آسيا تصنف باعتبارها أكثر قارات العالم فقراً، ففي ذلك العام كانت اليابان ـ والتي كانت قد بدأت عملية تحديث اقتصادها منذ قرن مضى أغنى دول المنطقة حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ٣٨٠ دولاراً أي ما يعادل ١٣٪ من نصيب الفرد في الولايات المتحدة في ذلك الوقت وبلغ نفس المتوسط في كوريا الجنوبية عام

---

(١) علي حبيش، الدينامية التكنولوجية والتنمية الاقتصادية، الأهرام ١٩٩٦م.

١٩٦٣ حوالي ١١٠ دولارات وفي تايوان ١٦٠ دولاراً (١٩٦٢م)، أما الدول الآسيوية العملاقة فكان المتوسط فيها في نفس العام أقل من ذلك بكثير[١].

وكانت لعملية النمو الاقتصادي في السنوات الماضية أثرها في زيادة الدخول وزيادة حجم التجارة الدولية للبلدان الآسيوية مما ساهم في زيادة الاحتياطيات النقدية وفي معدلات الادخار والاستثمار والتقدم الصناعي الكبير

أولاً: تطور معدل الادخار والاستثمار:

عن تطور معدلات الادخار والاستثمار في البلدان الآسيوية[٢]-موضع الدراسة- تبين الأرقام المتاحة التطور الكبير في معدلات الادخار إلى الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٦٣ فقد كان هذا المعدل عند أدنى مستوى ١٤٪ في اندونيسيا وكان ٢٧٪ في ماليريا وذلك في عام ١٩٧٠ ارتفع إلى مستوى عال حيث وصل إلى ٧٤٪ في سنغافورة وأقل مستوى ١٣٪ في اندونيسيا وذلك عام ١٩٩٣ أي بزيادة تفوق الضعف عما كانت عليه في عام ١٩٧٠، في حين لم يتجاوز هذا المعدل ١٥٪ في الولايات المتحدة.

أما عن أثر الادخار على الاستثمار فقد ظهر واضحاً في التزايد المستمر لنسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي ففي عام ١٩٧٠ تراوحت هذه

---

(١) مجدي صبحي، دروس التجربة الآسيوية في التنمية، عرض لوجهات نظر بديلة، البرنامج البحثي لمركز الدراسات السياسية بالاهرام، القاهرة، ١٩٩٥م، ص ٢٣١

(٢) انظر الجدول رقم (١)، للمزيد راجع داني ليترايجر، جذور نجاح شرق آسيا، مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٤م

النسبة ما بين ١٦٪ في اندونيسيا ٣٩٪ في سنغافورة أما عام ١٩٩٣ فقد شهد تطوراً كبيراً في هذه النسبة والتي تراوحت ما بين ٢٧٪ في هونج كونج، ٤٤٪ في سنغافورة، وفي العام نفسه كانت هذهالنسبة ١٦٪ في الولايات المتحدة، ٣٠٪ في اليابان[1].

ثانياً: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:

يبلغ نصيب الفرد من الناتج القومي في كوريا ٧٧٠٠ دولار وذلك في عام ١٩٩٣ ارتفع إلى حوالي عشرة آلاف دولار عام ١٩٩٥م نتيجة لارتفاع الناتج المحلي الاجمالي الكوري من ٢٩٦ مليار دولار عام ١٩٩٣ إلى ٤٤٩ مليار دولار عام ١٩٩٥م

وفي سنغافورة ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي إلى ٢٤,٩ ألف دولار عام ١٩٩٥ مما جعلها تعتبر ثاني دولة في العالم من حيث الدخل القومي، وفي ماليريا وصل نصيب الفرد من الدخل ٣٠٠٠ دولار حتى عام ١٩٩٣.

وعن تطور الانتاج في مجموعة الدول الآسيوية فطبقاً لاحصاءات عام ١٩٩٤ كان الانتاج العالمي موزعاً بنسبة ٦٧٪ للولايات المتحدة والمجموعة الأوربية يلي ذلك دول آسيا بنسبة ٢١٪ ثم ١٢٪ لبقية دول العالم.

وخلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٤ زاد الدخل القومي الاجمالي في تايلاند من ٢٦,٥ مليار دولار إلى ١٣٠ مليار دولار أي حوالي خمسة أضعاف.

وتشير التقديرات حتى عام ٢٠٢٠م إلى أنه من المتوقع أن تحتل دول

---

(١) للمزيد راجع البنك الدولي، تقرير التنمية لعام ١٩٩٤، صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، مايو ١٩٩٥، ص ٧٦.

آسيا نسبة ١٥٪ من الانتاج العالمي يليها الولايات المتحدة ودول أوربا بنسبة ٣٩٪ . أما العالم الاسلامي الذي يشكل حوالي ربع سكان العالم لا تريد انتاجيته على ٥٪ ، وتعاني ٧٠٪ من دولة من التخلف بدرجات متفاوتة مع تراجع دور الزراعة من ٣٢٪ عام ١٩٧٠ إلى ١٩٪ عام ١٩٩١ والاتجاه نحو التصنيع بقدرات فنية ضعيفة[١] .

ثالثاً: عدالة توزيع الدخل وانخفاض درجة الفقر:

من أهم انجازات التنمية في دول جنوب شرق آسيا عدالة توزيع الدخول بين فئات المجتمع ، فمع النمو المتواصل السريع تنخفض عدم عدالة توزيع الدخل الشخصي في هذه البلدان ومن المقاييس المعبرة عن العدالة في توزيع الدخل هو النسبة بين نصيب أعلى ٢٠٪ من السكان بحسب الدخل إلى أدنى ٢٠٪ منهم دخلاً ، وكلما كبرت هذه النسبة زادت درجة عدم العدالة وكلما صغرت اقترب توزيع الدخل من العدالة ، وكانت هذه النسبة ٥ في تايوان ، ٧ في كل من كوريا الجنوبية واندونيسيا ، ٨ في تايلاند وسنغافورة و ٩ في هونج كونج في مقابل ٢١ في ساحل العاج ، ١٧ في بيرو[٢]

وإذا قيست عدالة توزيع الدخل بنسبة التركيز ومنحنى « لورنز » نجد أن هذه النسبة كانت٥٣ , ٠ في الفترة (٦٥ ـ ١٩٧٠) فأصبحت٣٢ , ٠ في الفترة ٨١ ـ ١٩٩٠ وتعني هذه المؤشرات العدالة الكبرى في توزيع الدخل بالمقارنة مع كثير من غيرها من الدول

(١) حامد الغابد ، الابعاد الكاملة للخطر الاقتصادي الذي تعاني منه اقتصاديات العالم الاسلامي ، الدورة ١٨ ، مجلس محافظي البنك الاسلامي ، جامبيا ، نوفمبر ١٩٩٣

(٢) مصطفى زكي طه ، النمو الآسيوية والتنمية في مصر ، مجلة العمران العربي ، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، العدد التاسع عشر ، بيروت لبنان ، فبراير ١٩٩٦ ، ص ٦٠

وعن درجة الفقر في البلدان الآسيوية حديثة التصنيع فإنها تقاس بسبة الفقراء إلى اجمالي السكان ، ففي أندونيسيا انخفضت بسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من ٥٨٪ عام ١٩٧٢ إلى ١٧٪ عام ١٩٨٢ وانخفض عدد الفقراء فيما بين العامين المذكورين من ٦٧,٩ مليون نسمة إلى ٣٠ مليون نسمة ويلاحظ أن هناك تغيرات مشابهة وان كانت بدرجات متفاوتة في الدول الأربع : أندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلاند .

ويرجع ذلك إلى مساندة الحكومات الآسيوية للقطاع الزراعي من حيث الاستثمارات والتكنولوجيا الزراعية وزراعة اصناف زراعية عالية الجودة وتخفيض الضرائب على الزراعة وزيادة نصيب المناطق الريفية من الاستثمارات والاصلاح الزراعي وتقديم المشورة للمزارعين وغير ذلك من الخدمات العديدة .

رابعاً: معدل مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي:

حققت دول جنوب شرق آسيا معدلات نمو سريعة في القطاع الصناعي[1] حيث تراوح معدل اسهام الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي من ٢٥٪ إلى ٣٠٪ عام ١٩٩١ ، وبلغ معدل النمو الصناعي ٤١,٣٪ عام ١٩٩٢ بالنسبة لتايوان، ٨,٣٪ لسنغافورة، ٧,٢٪ في هونج كونج مما يعكس اهتمام حكومات هذه الدول بالقطاع الصناعي وتركيزها على استراتيجيات التصدير ، والجدير بالذكر أن الصناعة في كوريا تمثل حوالي ٤٣٪ من اجمالي الناتج المحلي لعام ١٩٩٣

وكان من أسباب التقدم الصناعي اعتماد هذه الدول على الميزة النسبية التي تتمتع بها من ناحية العمالة الصناعية المتوفرة باعداد كبيرة وبكفاءات

---

(1) World Bank , world Development Report, 1993

انتاجية عالية، هذا بالاضافة إلى التكنولوجيا الصاعية المستوردة التي ساعدت على اعادة الهيكلة الصناعية فيها والتركير على الصاعات التصديرية مما دعا المنظمات التنموية الدولية إلى اطلاق مسمى جديد لهذه البلداں وهو الدول سريعة التصنيع

ونظراً لضعف مساهمة الصناعة في الدول الاسلامية فانها لا تزيد مشاركتها في الصادراب العالمية على ٧٪، وقد أدى تدني هذه النسبة إلى تصنيف نصف الدول الاسلامية في قائمة البلدان الأقل نمواً الأكثر فقراً[١]

خامساً: معدلات النمو الاقتصادي وتزايد الاحتياطيات النقدية.

حققت البلدان الآسيوية تطوراً كبيراً في معدل النمو الاقتصادي وصل إلى ما يريد على ١٠٪ عام ١٩٩٣ مقابل ٣٪ في البلدان الصناعية المتقدمة، وفي مجال الاحتياطيات النقدية سجلت تايوان أكبر احتياطي نقدي عالمي بلغ ١٠٠ مليار دولار في عام ١٩٩٥ وارتفع عدد التركات المقيدة بسوق الأوراق المالية في نفس الدولة إلى ٣٣٠ شركة بلغ عدد الأسهم المقيدة ١١٦ مليار سهم قيمتها الاسمية ٤٢ مليار دولار كما سجلت كوريا الجنوبية خلال الفترة ٨٠ ـ ١٩٩٣ معدل تضخم سنوي منخفض بلغ ٦,٣٪

سادساً: تطور التجارة الخارجية للدول الآسيوية:

نجحت الدول الآسيوية في اقامة علاقات تجارية واقتصادية مع الدول الصناعية ففي عام ١٩٩٢ بلغ حجم التعامل التجاري لـ (هونج كونج) ٥٠٪ مع الدول الصناعية مقابل ٤٦٪ من تجارة سنغافورة مع هذه الدول وارتفعت هذه السبة إلى ٥٨٪ بالنسبة لكوريا الجنوبية ثم ٦٥٪ لتايلاند، ٦٦٪

(١) حامد الغابد، الابعاد الكاملة، مرجع سابق نوفمبر ١٩٩٣

لاندونيسيا ومن البيانات المتاحة بالجدول (٢) الخاص بالتوزيع الجغرافي لصادرات وواردات بعض الدول الآسيوية عام ١٩٩٢ تبين أن السوق اليابانية تحتل المكانة الأولى في الصادرات والواردات مع أندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلاند يليها السوق الأمريكية فأوربا وأخيراً التبادل التجاري فيما بين الدول الآسيوية التي تحتل المكانة الرابعة.

وتشير الأرقام إلى الزيادة المستمرة في الصادرات السلعية لتايلاند من ٥,٣ مليار دولار عام ١٩٨٠ ارتفعت إلى ٤٣ مليار عام ١٩٩٤.

وعن مدى نجاح السياسة التجارية للدول الآسيوية[١] وتفوقها التجاري في الأسواق العالميه يتضح أن ميزان العمليات الجاريه لهذه الدول قد حقق فائضاً بلغ ٩٦٠ مليار دولار في مقابل عجز في الدول العربية مقداره ٦٢٠ مليار دولار كذلك تزيد نسبة الاستيراد إلى التصدير في العالم العربي وتصل هذه النسبة إلى ١٢١٪ مقابل ٩٠٪ للدول الآسيوية.

كما تشير البيانات الخاصة بمعدل الاعتماد على استيراد الأغذية إلى ارتفاعه بشكل ملحوظ بالنسبة للبلدان العربية من حوالي ٣٠٪ للفترة ٦٩/ ١٩٧١ إلى ٥٠٪ خلال ١٩٨٨/ ١٩٩٠ مقابل ١٠٪ على التوالي بالنسبة للدول الآسيوية والجدير بالذكر أن ٤٤ دولة اسلامية يصل عدد سكانها ٩٠٠ مليون نسمة يقل نصيبها من الصادرات عن النمور الآسيوية الأربعة التي تتضاءل فيها الموارد الطبيعية والتعدينية والمساحة الجغرافية بالمقارنة بالدول الاسلامية[١].

---

(١) راجع بيانات الجدول (٣)، تتضمن قائمة الواردات للبلدان الاسلامية المنتجات الصناعية والحبوب والسلع الاستثمارية والوسيطة والمعدات وقطع الغيار مما أدى إلى ارتفاع الواردات من ١٠٠ بليون دولار ١٩٧٨ إلى ٢١٩ بليون دولار عام ١٩٩٠ بمعدل نمو سنوي ٩٪ (البنك الاسلامي للتنمية، التقارير السنوية).

سابعاً: تطوير وتحديث معدات الدفاع العسكري:

يرى البعض أن كثافة أعمال التسلح[1] ارتبطت إلى حد كبير بمعدلات النمو الاقتصادي في كل دولة بما جعل الدول الأكثر اهتماماً بالتسلح هي ذاتها الدول الأكثر نمواً من الناحية الاقتصادية مثل سنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية بينما يؤثر ضعف معدل النمو الاقتصادي على برامج التحديث العسكري في اندونيسيا.

وتعطى غالبية دول شرق وجنوب شرق آسيا أهمية لتطوير أسلحة ومعدات الدفاع البحري لا سيما اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلاند في الحفاظ على حرية المرور في طرق الملاحة البحرية حيث يكتسب هذا الهدف أهمية خاصة بالنسبة لجميع هذه الدول لاعتمادها الكبير على التجارة البحرية في علاقاتها الاقتصادية الخارجية.

وتتعدد مبررات سباق التسلح في جنوب شرق آسيا والتي منها الزيادة الكبيرة في اجمالي الناتج القومي التي وفرت مصادر تمويلية طائلة، كذلك استثمار الفائض الاقتصادي وزيادة قدرات التصنيع الحربي المحلي وانعكاساته على سوق العمالة الداخلية، أضف إلى ذلك امكانية ارتياد مجالات أكثر تقدماً على التصعيد التكنولوجي[2].

ورغم تعدد المبررات السابقة إلا أن الجانب الأكثر خطورة يكمن في امكانية نشوء حالة من التسلح الزائد يترتب عليها العديد من المخاطر

---

(١) مراد ابراهيم الدسوقي، اتجاهات التسليح لدول المحيط الهادي الآسيوية، ندوة بعنوان النمور الآسيوية تجارب في هزيمة التخلف، مركز الدراسات السياسية بالاهرام، ١٩٩٥، ص ٢٩٤.

(٢) ومن الناحية الواقعية لوحظ أنه بعد مرحلة النمو الاقتصادي تبدأ الدول في اختيار مدى قوتها وتبحث عن ممارسة دور أكبر يتناسب مع قوتها الاقتصادية

والاشكاليات الأمنية، وطبقاً لتقارير المعهد الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم فإن واردات هذه الدول من السلاح تبلغ حوالي ٥٢٪ من اجمالي الواردات العلمية من السلاح وتراخيص تصنيع الأسلحة التقليدية مقابل ١٥٪ منذ عقد مضى (عقد الثمانينيات).

وارتفع الانفاق العسكري لليابان والدول الآسيوية الست الجديدة ـ موضع الدراسة ـ من ٤٩ مليار دولار عام ١٩٨٣ إلى ٨٥ مليار دولار عام ١٩٩٣ ثم إلى ١٣٠ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٥.

وعن التطور في الانفاق العسكري في البلدان الآسيوية فالملاحظ أنه يمثل نسبة ٨, ٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩١ وان كان هذا الرقم أقل من نصف مثيله في العالم العربي كما تشير الأرقام[١] إلى أن الانفاق العسكري يمثل ٦١٪ كنسبة من الانفاق على التعليم والصحة عام ١٩٩٤ في البلدان الآسيوية مقابل ٩١٪ في الدول العربية، واذا ما قورن حجم الواردات من الأسلحة كنسبة من الواردات الاجمالية فانها تصل إلى ٧, ٠٪ (أقل من الواحد) في حين تصل إلى ٤, ٤٪ في البلدان العربية[٢].

وتعطى الأرقام دلالة واضحة على استمرار تزايد نفقات الدفاع في هذه الدول الآسيوية حيث بلغت نسبة الزيادة في الانفاق الدفاعي لسغافورة ٥, ٨٧٪ خلال الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٤ تليها كوريا الجنوبية ٥٩٪ ثم تايوان وتايلاند بنسبة تصل إلى حوالي ٣١٪ على التوالي وأخيراً ٤, ١٧٪ في ماليزيا، أما عن نفقات الدفاع عام ١٩٩٤ فقد بلغت ١٣ مليار دولار في

(١) راجع بيانات الجدول رقم (٣)

(٢) سيد شوربجي، الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي في العالم العربي، المجلة العربية للدراسات الأمنية بالمركز العربي للدراسات الأمنية (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية) ـ الرياض، المجلد السابع، يوليو ١٩٩٢م.

كوريا الجنوبية تليها تايوان بـ ١١ مليار دولار ثم ٩ مليار دولار تمثل نفقات الدفاع لثلاثة دول هي تايلاند وماليريا وسنغافورة (٣ مليار في المتوسط للدولة) أما الصين فيصل هذا الرقم إلى حوالي ٢٨ مليار دولار واليابان ٤٥ مليار مما يؤكد رغبتها في بناء القواعد العسكرية وتحديث القوات المسلحة وانتاج الاسلحة كما هو الحال حالياً في الصين[١]

الجدول رقم (١)

يبين تطو معدلات الادخار والاستثمار للبلدان الآسيوية

خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٩٣م

الدولة	نسبة الادخار إلى الناتج المحلي		نسبة الاستثمار إلى الناتج	
	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣
كوريا الجنوبية	١٥	٣٥	٢٥	٣٤
سنغافورة	١٨	٤٧	٣٩	٤٤
ماليزيا	٢٧	٣٨	٢٢	٣٣
هونج كونج	٢٦	٣١	٢١	٢٧
تايلاند	٢١	٣٦	٢٦	٤٠
اندونيسيا	١٤	٣١	١٦	٢٨
اليابان	٤٠	٣٣	٣٩	٣٠
الولايات المتحدة الامريكية	١٨	١٥	١٨	١٦

تقرير البنك الدولي السنوي عن التنمية في العالم ١٩٩٥

(١) للمزيد راجع مراد إبراهيم الدسوقي، اتجاهات التسلح مرجع سابق ص ص ٣٣٩-٣٤٦ وكذلك أحمد ابراهيم محمود، التحولات الاستراتيجية واشكاليات الصراع والأمن في جنوب شرق آسيا، ضمن ندوة النمور الآسيوية، مركز الدراسات السياسية بالاهرام، مرجع سابق، ص ص ٢٥٣-٢٩٨

الجدول رقم (٢)
يبين الصادرات والواردات لبعض الدول الآسيوية
خلال عام ١٩٩٢ وتوزيعها الجغرافي (بالمليار دولار)

الدولة	اجمالي الصادرات		اجمالي الواردات	
اندونيسيا	٣٣,٨ مليار	اليابان المجموعة الأوربية الولايات المتحدة سنغافورة	٢٧,٦	اليابان المجموعة الاوربية الولايات المتحدة سنغافورة
ماليزيا	٤٠,٧	سنغافورة الولايات المتحدة اوربا اليابان	٣٩,٩	اليابان الولايات المتحدة سنغافورة اوربا
سنغافورة	٦٣,٥	الولايات المتحدة اوربا ماليزيا تايلاند	٧٦,١	اليابان الولايات المتحدة ماليزيا اوربا
تايلاند	٣٢,٥	الولايات المتحدة أوربا اليابان سنغافورة	٤٠,٧	الولايات المتحدة أوربا اليابان سنغافورة

صندوق النقد الدولي، اتجاه التجارة، الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٣م. ٢٦٧.

الجدول رقم (٣)
المؤشرات التنموية للبلدان العربية والآسيوية خلال الربع الأخير من القرن العشرين

المؤشر	دول عربية	دول آسيوية(*)
الكثافة السكانية ككل كم٢ (١٩٩٢)	٢٣	٩٣
نسبة الأراضي الصالحة للزراعة (١٩٨٧/ ١٩٩٠)	٤,٥	١٢,٢
نصيب الفرد من الموارد المياه المتجددة (١٠٠٠م٣ سنوياً)	١,٠	١٣,٨
معدل نمو الناتج القومي الاجمالي (٨٠/ ١٩٩١)	١,٧	٥,٧
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي ١٩٨٠/ ١٩٩١	-٠,٢	٣,١
الاستهلاك الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	٦٩	٥٧
الاستهلاك الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	١٥	١٠
الاستثمار المحلي الاجمالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	٢٢	٣٤
المدخرات المحلية الاجمالية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	١٥	٣١
ميزان العمليات الجارية (مليار دولار)	(٢٦٠)	٩٦٠
نسبة الاستيراد إلى التصدير	٪١٢١	٪٩٠
نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان (٩٠/ ١٩٩١)	٪٢٨	٪٤٧
معدل النمو السنوي في دخل الفرد العامل (٨٠/ ١٩٩١)	(٤,٧)	٪٥,١
نسبة معرفة القراءة والكتابة بين الكبار (١٩٩٢)	٪٥,٧	٪٨٦
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بالدولار (١٩٩١)	٢٤٢٠	٣٤٢٠
نسبة معرفة القراءة والكتابة بين الكبار (١٩٩٢م)		
للإناث	٤٥	٨٠
للذكور	٧٠	٩١
الرقم القياسي لنصيب الفرد من انتاج الغذاء عام ١٩٩١ (٧٩/ ٨١ = ١٠٠)	١٠٧	١٢١
معدل الاعتماد على استيراد الأغذية ٦٩/ ٧١	٢٩,٩	١٠,٠
٨٨/ ٩٠	٤٩,٥	٩,٩

تكملة الجدول رقم (٣)

المؤشر	دول عربية	دول آسيوية(*)
الانفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ١٩٩١	٧٪	٢,٨٪
الانفعاق العسكري كنسبة من الانفاق على التعليم والصحة ١٩٩٤	٩١٪	٦١٪
قيمة الواردات من الأسلحة (مليار دولار)	٦١٩٠	١٣٧٠
واردات الاسلحة كنسبة من اجمالي الواردات	٤,٤٪	٠,٧٪
عدد أفراد القوات المسلحة مقابل كل ألف من السكان	١٣	٥,٢

المبحث الثاني: عوامل النجاح للتجارب التنموية الآسيوية

لا يكاد يختلف أي دارس للتجربة الآسيوية على حجم النجاح المتحقق والذي يرجع للعديد من الأسباب وراء ذلك فهناك القول بالدور الكبير للدولة مقابل آراء أخرى تقطع بالحرية الاقتصادية، ويرى معظم الدارسين أن وراء هذا النجاح اتباع استراتيجية تستند إلى نمو الصادرات مقابل آراء تؤكد بأن التنمية المتوازنة مع عدالة التوزيع والاستناد إلى السوق.

ليس ذلك فحسب بل هناك من يرى الأهمية الكبرى للشركات عابرة القارات (متعددة الجنسيات) ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق

(*) دول جنوب شرق آسيا منها [اندونيسيا، تايلاند، سنغافورة، ماليزيا ودول أخرى كالفلبين وفيتنام] سيد عيسى، معالم التنمية العربية ونتائجها خلال الربع الأخير من القرن العشرين، مؤتمر التنمية العربية والتطورات الاقليمية والدولية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٥م، ص ص ٢٨ ـ ٣٥.

التنمية الاقتصادية في البلدان الآسيوية مقابل آخرين يقولون بأن الامكانات الذاتية وتشغيل عناصر الانتاج والمزج الأمثل بينها هما أساس التنمية.

هذا بالإضافة إلى قدرة هذه الدول على تراكم رأس المال المادي من معدات وآلات استناداً إلى ما تحققه من مدخرات واستثمارات محلية والدور الملحوظ للقطاع الخاص الذي يمارس حوالي ثلثي الاستثمار المحلي

ويمكن أن ينسب النجاح الآسيوي إلى اتباع فلسفة السوق الحرة أو بالمهارة الفائقة في تدخل الحكومات بشكل مستمر في الأسواق، والتجارب على ذلك متعددة حيث هونج كونج ذات الاقتصاد المفتوح على السوق العالمي وكوريا الجنوبية وسنغافورة اللتان شهدتا تدخلاً كثيفاً للحكومات في المجال الاقتصادي

وعلى خلاف النظريات الاقتصادية السائدة فإن التجربة الكورية في التنمية ولدت وترعرعت ونمت في حضن الدولةوتحت قيادتها وسلطتها وهذا معاكس تماماً للنموذج الغربي في التنمية[1]

---

(١) لعبت الدولة في اقتصاديات هذه البلدان دوراً امتد إلى أكثر من مجرد تحديد قواعد اللعبة وصفات النظام التجاري لأنه شمل أيضاً تحديد اشكال الاستثمار الصناعي والهيكل الانتاجي للدولة وهو ما يعبر عنها بالدولة التنموية التي تعطي الأولوية للنمو والانتاج - عكس توجه الإستهلاك والتوزيع - وهما الهدفان الأساسيان لتحرك الدولة واختيار الإدارة الاقتصادية في الحكومة على أساس الكفاءة والموهبة والانتماء الوطني والانضباط وحماية شبكة السياسة التنفيذية اليومية في الحكومة من ضغط جماعات المصالح وتطبيق سياسات تنموية من خلال مجموعة من المؤسسات تجمع بين الحكومة والصناعة والاشراف الحكومي على الموارد الرئيسية وبالذات الموارد المالية، راجع جون بيج، معجزة بلدان شرق آسيا، بناء أساس للنمو، مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٤

وللاستقرار الاقتصادي الكلي في البلدان الآسيوية تأثيره الكبير في النجاح التنموي حيث إنخفاض معدل التضخم واستقرار أسعار الصرف وتوجيه وتخفيض الائتمان لأغراض محددة كما استطاعت هذه الدول الاستفادة من المزايا التنافسية الدولية والاهتمام بالاسواق المالية الآسيوية وتنمية الموارد البشرية والعناية بالقيم والسلوك والرعاية الكاملة للعلاقات الاقتصادية الدولية وما ينجم عنها من كسب للاسواق العالمية.

أولاً: دور الاستثمارات الأجنبية في التقدم الصناعي الآسيوي:

قامت الاستثمارات الأجنبية ـ خاصة الامريكية واليابانية ومن بعدها الأوربية ـ بدور كبير في التقدم الصناعي للدول الآسيوية من خلال توفير التمويل ونقل التكنولوجيا وبراءات الاختراع، وتشير الدراسات إلى أن ملكية معظم المصانع الضخمة في كل من كوريا وتايوان لرؤوس أموال أمريكية ويابانية وان ٩٠٪ من هذه المصانع تعتمد على التقنية المستوردة بموجب اتفاقيات تراخيص فنية[١].

ان الوجود الياباني في تايوان وكوريا الجنوبية يفسر جذور العلاقات بين الشركات اليابانية في منطقة شرقي آسيا واستمرار محاولة اليابان بسط نفوذها على المنطقة، كما أن صراع الشرق والغرب منذ فترة الحرب الباردة التي تلت الحرب العالمية الثانية دفعت الولايات المتحدة الامريكية لوقف المد الشيوعي القادم من الصين والاتحاد السوفيتي إلى تقديم المساعدات المالية والعينية المكثفة لهذه الدول[٢].

(١) أحمد التويجري، التنمية. . . . مرجع سابق، ص ٤٥.

(٢) محمد علي السقاف، آفاق تجربة التصنيع. . . مرجع سابق، ص ٩.

وبلغ الاستثمارات الامريكية واليابانية في تايوان ٥٠٪ من اجمالي الاستثمارات الاجنبية مقابل ٧٧٪ في كوريا الجنوبية ثم ٤٥٪ في سنغافورة، وقد ساعدت هذه الاستثمارات على نقل التكنولوجيا للبلدان الآسيوية، كما ساهمت الاستثمارات الأجنبية في قيام علاقات تجارية بين هذه الأطراف، فصادرات كوريا للولايات المتحدة واليابان تبلغ حوالي ٥٥٪ من اجمالي صادراتها العالمية عام ١٩٨٨، كما بلغت صادرات تايوان لنفس الدولتين حوالي ٥٣٪ من اجمالي صادراتها في العام نفسه[١]

ورغم ما استقر في الوعي الكوري من الآثار المرة للاستعمار الياباني ومن التهديدات التي تقوم بها القوى العظمى وتقسيم كوريا نتيجة الصراع بين الشرق والغرب، فقد ترك هذا لدى الكوريين هواجس خوف عميقة من المستثمرين الاجانب مخ أن يؤدي ذلك لسيطرة الدول الأجنبية، رغم ذلك كله تخلى الكوريون عن هذه النزعات وفتحوا الباب أمام الاستثمارات الاجنبية التي مثلت العنصر الأساسي للنمو الاقتصادي الكوري[٢]

ونتيجة للمستوى المرتفع من الاستثمار فقد تمكنت الدول الآسيوية من الاحلال السريع للآلات واستخدام التكنولوجيا في الانتاج، ان ما يميز هذه الدول الانتباه للمشكلات والفرص المتاحة لبعض الصناعات وذلك في اطار رؤية طويلة المدى للتطور الاقتصادي

وعن التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر[٣] في الدول النامية يلاحظ أن سغافورة في قائمة الدول الجاذبة للمستثمرين الاجانب خلال

---

(١) محمد علي السقاف، آفاق تجربة التصنيع مرجع سابق، ص ١٣
(٢) السيد ياسين، الخصوصية الآسيوية في مواجهة النزعة الكونية، الاهرام ١٩٩٥
(٣) مجلة الأيكونوميست، عدد ٢٣، ديسمبر ١٩٩٥م، ص ١٣٢

السنوات الخمس عشر الأخيرة (٨٠ـ١٩٩٤) ومع العام ١٩٩٤ بلغت الأصول المملوكة للاجانب والمستثمرة في سنغافورة حوالي ٦٠ مليار دولار.

وتحتل اندونيسيا المكانة الثانية من حيث جذب الاستثمار الاجنبي المباشر والذي بلغ حوالي ٥٠ مليار دولار خلال الفترة نفسها ثم ماليزيا في المرتبة الخامسة وهونج كونج في المرتبة الثامنة.

ولا تشكل الاستثمارات الأجنبية قاعدة عامة في كافة التجارب التنموية الآسيوية ففي الوقت الذي سمحت تايوان للاستثمار الأجنبي المباشر بالدخول لبلادها ناقلاً التكنولوجيا، ما زالت هذه الدولة تعارض حتى الآن زيادة رؤوس الأموال الأجنبية العاملة في سوق المال عند حد معين، فالتجربة الآسيوية تقدم الحكمة القائلة بأن جذب الاستثمار الأجنبي عامة ليس هو الصانع الحقيقي للنجاح بقدر محاولة هذه الاستثمارات الاستفادة من هذا النجاح.

وعن التجربة التنموية في كوريا[1] فقد وضعت الدولة مجموعة من الضوابط للاستعانة بالاستثمار الأجنبي حيث شجعت الاستثمار الأجنبي المباشر دون أية حدود في نسبة مساهمة رؤوس أموال المشاريع وذلك في عقد الستينات بينما شهدت السبعينات منح الحكومة الكورية الأولوية للمشاريع المشتركة، كما حددت الحد الأدنى من حجم الاستثمارات المطلوبة في كل مشروع والنسبة في المساهمة في رأسمال المشاريع لا تزيد على ٥٠٪، أما فترة الثمانينات فقد شهدت سياسة جديدة لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية تتمتع بمرونة كبيرة فيما يتعلق بحجم الاستثمار ونسبة

(١) محمد علي السقاف، آفاق تجربة التصنيع ...، مرجع سابق، ص ٢١.

المشاركة في رأس المال من أجل جذب المزيد من رؤوس الأموال في المشاريع ذات التقنية العالية وتحسين القدرة التنافسية لشركاتها الوطنية.

يذكر أن الاستمارات الأجنبية المباشرة في كوريا الجنوبية قد تركزت في الصناعات الكيماوية بنسبة ٢٢٪ تليها المعدات والآلات بسبة ١٣٪، فالصناعات الكهربائية والالكترونية ١٣٪ وأخيراً ١٢٪ في صناعة النسيج والملابس

ثانياً: سياسة التصنيع من أجل التصدير

هناك شواهد لا يمكن انكارها في العقود الثلاثة الماضية تدل دون شك على نجاح البلدان الآسيوية ذات الكثافة العمالية المرتفعة في غزو أسواق التصدير العالمية وقد ارتفعت نسبة نمو الدخل الوطني لهذه الدول بشكل كبير نتيجة للارتباط الوثيق بين الزيادة في حجم صادراتها والزيادة المضطردة في الناتج المحلي الاجمالي مثل ما حدث في كوريا الجنوبية وتايوان واستفادتهما من النمو المتزايد لتجارتهما الخارجية عن طريق استراتيجية التصدير[(١)]

وقبل الدخول في صناعات التصدير يلاحظ أن الإزدهار الاقتصادي في البلدان الآسيوية لم يرتبط بالانطلاقة الصناعية فقط بل تكونت التجارة الخارجية لها من المنتجات الزراعية التي ساهمت في استيراد احتياجات وحداتها الصناعية من المواد الخام والآلات والمعدات، والمثال على ذلك تايوان وكوريا اللتان استطاعتا استغلال القطاع الزراعي الذي تتوافر مواده الخام محلياً لاقامة الصناعات الغذائية بدلاً من استيرادها وعلى الأخص الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي يطلبها السوق المحلي وتمثل النجاح في

---

(١) أحمد التويجري، التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق، ص٣٣

ذلك من خلال الدعم الحكومي لهذه المنتجات متمثلة في القيود المفروضه على الواردات حيث تراخيص الاستيراد والحماية الجمركية وفرض اجراءات حمائية على الواردات من المواد الاستهلاكية المتوفرة محلياً[١].

وعن تبني الدول الآسيوية استراتيجية التصنيع التصديري فقد أدت الاستثمارات الأجنبية إلى زيادة معدل التغيرات الهيكلية والتحسين في الانتاجية وإلى استمرارية عملية التنمية في الصادرات وزيادة الحصص التصديرية في السوق الخارجي والتشجيع على النمو في الداخل، أي أن التوسع في الصادرات ساهم في تحفيز النشاط المحلي الذي بدوره حفز نمو الصادرات[٢]. إن نجاح سياسة التصدير كان نتاجاً لتقديم العديد من الحوافز المختلفة حيث سياسات الأتثمان وتطوير البنية الأساسية والدعم المالي، فلم يقتصر نجاح الدول الآسيوية على فعالية التدخل الاقتصادي بل امتد إلى النجاح الملموس في تطبيق الاصلاحات الاقتصادية المساهمة في زيادة الصادرات والتي منها تخفيض القيود الجمركية إلى النصف تقريباً خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٩٠م.

فاستمرار زيادة الحصص التصديرية لهذه البلدان ساعد على توظيف الموارد العاطلة والطاقات غير المستغلة ورأس المال الذي كان على الأغلب سيجد طريقه للاستثمار خارج البلاد، كما أن مستوى الاستثمار وعملية التغير الهيكلي للتصنيع أدت إلى مستويات غير مسبوقة من نمو الناتج والقيمة المضافة الصناعة التحويلية والمستوى الاجمالي للصادرات

(١) محمد علي السقاف، آفاق تجربة التصنيع . . ، مرجع سابق، ص ١١

(٢) ساهم الطلب المتزايد على الواردات في شرق آسيا في استمرار توسع الصادرات في دول نامية أخرى خاصة دول جنوب آسيا، راجع تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٥، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (ينكتاد).

ان معدلات التغير غير المعهودة التي شهدها التركيب القطاعي للناتج في البلدان الآسيوية توضح الدور الفعال لحكوماتها في تسريع التغير القطاعي من خلال دعم التحول الهيكلي والمثال على ذلك ما حدث في كوريا وسنغافورة وتايوان من تدعيم عملية التصنيع المتمثلة في تقديم الحوافز للصناعات ذات الامكانات التصديرية.

وفي سنغافورة قامت الحكومة بتخفيض الضرائب على أرباح الشركات الموجهة للتصدير من ٤٠٪ إلى ٤٪، وفي تايوان تبنت الحكومة أسعار فوائد ميسرة في تمويل الصناعات التصديرية، ووضعت كوريا سياسة صرف العملة باسعار أقل من أسعار السوق مما نتج عنه تحول نوعي وكمي في الصادرات الآسيوية[١]

وعن التوزيع السلعي للصادرات الآسيوية تبين أن كوريا أنشأت صناعات البتروكيماويات لتصنيع المواد الخام التي تحتاجها صناعة النسيج والملابس ثم عمدت إلى تصنيع الآلات والمعدات التي تقوم بانتاج صناعة النسيج، وهذا معناه وجود الترابط والتكامل في السياسة التصنيعية الكورية بين الصناعات المختلفة ومتطلبات التصدير ثم انتقلت كوريا وتايوان إلى الصناعات الأخرى الثقيلة كصناعة الحديد والصلب والصناعات الكهربائية والالكترونية وصناعة البواخر الضخمة، وهكذا تشكل السلع المصنعة ونصف المصنعة أكثر من ٩٠٪ من اجمالي صادرات هذه الدول للعالم الخارجي

(١) محمد علي السقاف، آفاق تجربة التصنيع مرجع سابق، ص١١

الجدول رقم (٤)

يوضح تطور النمو الصناعي في بعض الدول الآسيويه والعربية

خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢(*) (٪)

الدولة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
ايلاند	١٣.٨	٦,٥	٨,٤
أندونيسيا	١٠,٥	٩,٤	١١,٧
هونج كونج	٠,١	٠,٣	٧,٢
سنغافورة	٧,٤	٦,٢	٨,٣
كوريا ج	٨,٣	١٠,٠	١٢,٠
تايوان	١٧,٠	٧,٦	١٤,٣
المغرب	٤,٨	٣,٤	٤,٢
مصر	٣,٠	٤,٠	٥,١

ومن نتائج اتباع سياسة التصيع من أجل التصدير تحقق تطور كبير في النمو الصناعي خلال النصف الأول من التسعينيات حيث حققت كوريا الجنوبية معدلاً عالياً في النمو الصناعي بلغ ١٢٪ عام ١٩٩٢ مقابل ٨,٣٪ عام ١٩٩٠ والحال كذلك بالنسبة لاندونيسيا حيث ارتفع هذا المعدل من ١٠,٥٪ إلى ١١,٧٪ خلال الفترة نفسها واستمر النمو الصناعي في سنغافورة وهونج كونج وتايوان الذي بلغ هذا المعدل اقصاه ١٤,٣٪ عام ٢٩٩١ وهذا اعلا معدل للنمو الصناعي في دول جنوب شرق آسيا.

(*) أحمد التويجري، التنمية الاقتصادية والتصنيع، مرجع سابق، ص٢٢.

وبالمقارنة بما تتحقق في معدلات النمو الصناعي في المغرب ومصر يلاحظ أن هذا المعدل وصل إلى ٢,٤٪، ١,٥٪ عام ١٩٩٢ وعلى التوالي وبما يؤكد الفروق الجوهرية في التنمية الصناعية العربية والآسيوية

ومن عوامل النجاح والنمو الصناعي الآسيوي التزايد المستمر على المنتجات الآسيوية في الأسواق الأجنبية والتي اخترقتها هذه الدول بسياسات تسويقية قامت على أساس التكاليف المنخفضة وارتفاع الانتاجية العمالية وحملات اعلامية مكثفة وجمع معلومات دقيقة عن العملاء والمنافسين قبل اختراق السوق المستهدفة

وللحكومات الآسيوية دور كبير في نجاح هذه السياسات حيث اتاحة المعلومات والبيانات والمعارض ومكاتب التمثيل التجاري في الخارج.

ثالثاً: تطبيق استراتيجية التوجه الحكومي نحو التغير الهيكلي[1] (التدخل الانتقائي للحكومة):

تعتبر هذه الاستراتيجية بديلة عن نظرية الاقتصاد المفتوح والتحرر الاقتصادي الداخلي والتوجه للخارج، فعملية التدخل الانتقائي للحكومات تتم بطرق تؤدي إلى تسهيل وتسريع عملية التصنيع، وتعنى هذه النظرية بتوافر علاقة تفاعلية بين القطاعين العام والخاص وما يترتب عليه من تنسيق للعمل بينهما، ويرسخ هذا مفهوم «الدولة المحفزة» بدلاً من «الدولة القوية» وهو المفهوم الذي تكون بمقتضاه الدولة مرنة وقادرة على تعديل سياستها وملتزمة بالكفاءة الانتاجية على نطاق الاقتصاد ككل

(١) مجدي صبحي، دروس التجربة الآسيوية في التنمية، عرض لوجهات نظر بديلة، البرنامج البحثي بعنوان النمور الآسيوية تجارب في هزيمة التخلف، مركز الدراسات السياسية، الأهرام، ١٩٩٥، ص ٢٤٣

بدلاً من الدولة ذات التدخل (المسيس) للحفاظ على المكاسب التي تحققها بعض المشروعات[١].

وفي كوريا تم تطبيق هذه النظرية التي يطلق عليها عملية صنع القرار المتكامل حيث قامت الحكومة بالعمل كوسيط مركزي يتدخل للوساطة في السوق من أجل دفع وتسهيل عملية تبادل المعلومات بين اطرافه والتأكد من تنفيذ القرارات التي يتم التوصل إليها.

وتقوم الحكومة الكورية بالتشاور الدائم مع القطاع الخاص في العديد من الأمور الحيوية وهكذا تتميز عملية صنع القرار المتكامل بأنها مرنة حيث يتم تحديد الأولويات على كافة المستويات ومراجعتها بناء على عملية رقابية دقيقة لمدى وضع هده الأولويات موضع التنفيذ

وفي تايوان اطلق على هذه العملية (حكم السوق) هذا المفهوم الذي يتعارض مع نظرية السوق الحرة لتفسير نجاح التنمية الآسيوية، ويركز بدوره على تراكم رأس المال باعتباره القوى الرئيسية الدافعة للنمو ويفسر الأداء المتفوق لهذه الدول باعتباره نتيجة لمستوى وتركيب الاستثمارات الذي يخالف ما ينتج عن سياسات السوق الحر.

وفي مجال التدخل الحكومي السليم والفعال يلاحظ أن كوريا وماليزيا قد خفضتا من ترويجهما للصناعات الكيماوية والثقيلة عندما تبين ارتفاع

---

(١) تتبع حكومات هذه الدول نظرية السوق الموجهة التي تفسر الديناميكية الصناعية في هذه البلدان ويطلق على هذه النظرية (النظرية الجديدة للدولة) التي تعطى تفسير الأسباب نجاح دول شرق آسيا يختلف تماماً عن تفسيرات الكلاسيكية الجدد الذين ربطوا نجاح التجربة بمجرد كونه رد فعل الشركات لحركة تحرير الأسعار والتجارة ورفع قبضة الحكومة عن الأسواق من خلال سياسات ماكرو اقتصادية ونقدية في اتجاه الليبرالية الاقتصادية

تكلفتهما المالية بصورة كبيرة هددت الاستقرار الاقتصادي، كما قامت كل من اندونيسيا وتايلاند وتايوان بوضع القوانين والضوابط التي تقيد من الاعانات في الموازنة العامة للدولة وتخفيضها في حالة التأثير في الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول[١]

وتتعدد صور التدخل الحكومي في عملية المزج بين تحرير الواردات ودعم قوى الصادرات فالدول التي قامت بالتحول من الحماية المرتفعة إلى سياسة الحماية المرنة والأكثر توازناً قد حققت أكبر نفع اقتصادي من المزج بين تحرير الواردات ودعم قوى الصادرات في صورة زيادة كبيرة للصادرات

وفي اندونيسيا وماليزيا وتايلاند تم اتباع استراتيجية متطورة لدعم وتشجيع الصادرات تقوم على ايجاد بيئة مشجعة للمصدرين حيث توفير التمويل ودعم الخدمات وتشجيع التوجه التصديري للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتركيز البنيه الأساسية على المناطق التي تحقق الأهداف التصديرية[٢].

وفي دراسة للبنك الدولي عن التدخل الحكومي في البلدان الآسيوية اتضح أن الأداء الأفضل في هذه الدول لا يعود إلى أن التدخل الحكومي كان أقل منه في اجزاء العالم الأخرى بل تبين أن نسبة استثمارات القطاع العام في هذه المجموعة كانت مماثلة تقريباً للاستثمارات الحكومية في الدول النامية الأخرى، ففي تايوان على سبيل المثال بلغ الانفاق الحكومي حوالي ٢٦٪ من الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٨٠ ارتفع إلى ٣٥٪ عام ١٩٨٩

---

(١) البنك الأهلي المصري، تطوير برامج الاصلاح، مرجع سابق، ص ١٥١

(٢) البنك الأهلي المصري، تطوير برامج الاصلاح، مرجع سابق، ص ١٥٦

وهو ما يزيد بكثير على معدلات الانفاق العام في الدول النامية الأخرى[١]

وأهم ما يتميز به التدخل الحكومي في البلدان الآسيوية ـ موضع الدراسة ـ بأنه كان فعالاً وتم بطرق سمحت للدول باحتواء وخفض الانحراف في مجال الأسعار والتجارة والاقتصاد الكلي إلى أقل حد ممكن، وهكذا فإن الأداء الأفضل لا يعود كما يدعي البعض إلى عوامل ثقافية وانما الى السياسات الاقتصادية الأكثر فعالية[٢].

رابعاً: تطوير وتنمية الأسواق المالية في دول جنوب شرق آسيا:

من الأمثلة الحيوية على النجاح الآسيوي اهتمام حكومات الدول الآسيوية بالاسواق الماليه حيث تم توسيعها من خلال ادخال أدوات مالية جديدة وتعديل التشريعات التي تحكم هذه الأسواق وتقوية نظام الرقابة على الشركات وترويج النشاط الاستثماري في مجال الأوراق الماليه وتشجيع المزيد من مؤسسات الاستثمار الاجنبية على الاستثمار في سوق الأوراق المالية، بالاضافة إلى ضرورة تحسين نوعيه البيانات المالية التي تعرضها الشركات المحلية.

وتحقق لسنغافورة نجاح كبير في مجال الأسواق المالية من خلال تطبيق سياسة الخصخصة بهدف تقوية سوق الأسهم وقطاع الخدمات المالية،

---

(١) مجدي صبحي، المنافسة لا الخصخصة، الأهرام، ٨/ ٤/ ١٩٩٦.

(٢) يعود الهيكل الاستثماري للدولة بدرجة كبيرة إلى السياسات الصناعية ذات الطابع الاستراتيجي التي مارستها الحكومة مما يؤدي إلى أن نطلق على هذا الشكل من التوجه الرأسمالي صفة (الرأسمالية الاستراتيجية) المتميزه عن الرأسمالية الفردية التي يتصف بها النموذج الرأسمالي الغربي فالتوجه نحو التصدير بني على دعم من الحكومة للشركات المصدرة يرتبط بأنماط أداء هذه الشركات

ونجحت في زيادة حجم المعروض من الأسهم التي يتم التعامل فيها وزيادة حصة الافراد منها مما اعطى لهذه الدولة مكاناً جذابا للبنوك الدولية في اتخاذ قاعدة اقليمية ساهمت في تنامي حركة التعاملات في الأسواق المالية الدولية حتى اصبحت سوق سنغافورة في المرتبة الرابعة على المستوى العالمي بعد لندن ونيويورك وطوكيو[١] .

وترتب على سرعة التطوير والتحديث في أساليب التعامل مع أسواق رأس المال العالمية أن بلغ حجم التدفقات من الاستثمارات الأجنبية إلى دول الاقتصاديات الواعدة في العالم النامي ٥ , ١ مليار دولار خلال الفترة ١٩٩١ ـ ١٩٩٥ تدفق منها لمصر ٥٠٠ مليون دولار في حين أن دولة واحدة مثل اندونيسيا تدفق إليها استثمارات خارجية تقدر بحوالي ٤ مليار دولار[٢]

وتستمر دول شرق آسيا في عملية تحديث سوق المال وجعله أكثر قدرة على تقديم العديد من الخدمات المتطورة مع توجيه السياسات الائتمانية من قبل الحكومات عندما تكون هناك مخاطر تواجهها عملية الاستثمار وعندما تؤدي المشاكل المتعلقة بالمعلومات إلى تثبيط حركة الاقراض للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم، وعليه فقد تبنت حكومات هذه الدول مجموعة من المحاور تمثلت في فرض الاجراءات اللازمة لتحسين قدرة بنوك القطاع

---

(١) البنك الأهلي المصري، تطوير برامج الاصلاح الاقتصادي للدول النامية في ضوء تجربة دول شرق آسيا، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد ٤٧ ، ١٩٩٤م، ص ١٥٦

(١) مؤتمر فرص وتحديات الاستثمار المنعقد في القاهرة في ٧/ ٣/ ١٩٩٦، ضمن كلمة مدير عام بنك مصر امريكا الدولي في المجلس الرئاسي المصري / الأمريكي للاعمال

الخاص على اختيار المشروعات وفقا للمعايير الاقتصادية السليمة والتوسع في انشاء المؤسسات التمويلية المانحة للقروض طويلة الأجل[1].

وفي اندونيسيا تم التوقف عن سياسة التحكم في سوق رأس المال عندما وجدت الدولة عدم فاعلية هذا التدخل وفي سنغافورة اتبعت الحكومة سياسة كبت الأسعار في فترة ثم انتقلت إلى تشجيع نموها السريع في فترة أخرى قبل أن تستقر على اتباع سياسات اتساق زيادة الأجور مع ارتفاع الانتاجية.

خامساً: الاستفادة من المزايا التنافسية الدولية.

من عوامل النجاح التنموي في العديد من البلدان الآسيوية مثل كوريا وتايوان اظهرت الدراسات ان هذه الدول أوجدت لنفسها المزايا التنافسيه حيث لم تتعامل معها باعتبارها مُعطى من السوق الدولي، بل أن الدول الآسيوية فكرت وخططت فيما سوف يكون عليه العالم في عام ٣٠٠٠م وما هو الموقع الذي تتطلع اليه في هذا العالم وما هي الأجزاء التي لا تمتلكها واللازمة لاحتلالها هذا الموقع.

ومثل هذا النمط من التفكير ثم في اطار استغلال التنافسية الدولية في الحاضر والمستقبل باعتبارها الاختبار الواضح على مدى النجاح أو الفشل، ومثل هذه الاستراتيجية التي تميز دول شرق آسيا عن البلدان النامية الأخرى لا تختلف من ثم في درجة التدخل الحكومي ولكن في أهداف هذا التدخل

فالاداء الجيد لا يعتمد على مستوى الانفاق الحكومي وحده ولكن على

---

(١) البنك الأهلي المصري، تطوير البرامج ..، مرجع سابق، ص ١٥٤.

نوعية التنفيذ ونوعية رأس المال البشري ونوع الأدوات المختارة للتدخل مثل دعم الأسعار أو منح الائتمان أو معاملة ضريبية أفضل[1]

وانتهجت العديد من هذه الدول عند تبنيها لاستراتيجية التنمية الصناعية اتباع الأسلوب كثيف العمل ـ العمالة الرخيصة ـ في الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل حوالي ٩٠٪ من اجمالي الصناعات هناك والتي كان لها دور كبير في التنمية كما تتمتع القوى العاملة الآسيوية بارتفاع انتاجيتها، ففي عام ١٩٨٨ ارتفع عدد ساعات العمل الاسبوعية هناك مقابل انخفاضها في الدول الصناعية المتقدمة وفي كوريا الجنوبية ـ على سبيل المثال ـ وخلال السنوات العشر الأخيرة ارتفعت ساعات العمل من ٦ , ٦٤ ساعة إلى ٥ , ٥١ ساعة على الرغم من محدودية الحماية الاجتماعية

سادساً: الولاء والانتماء وضمان المشاركة في التنمية.

لقد رسمت حكومات الدول الآسيوية سياساتها الاقتصادية من اجل الصالح العام واختيار الكوادر من بين افضل عناصر المجتمع، اضافة إلى التآلف وسهولة الاتصال بين القطاعين العام والخاص وزيادة التعاون بينهما مع شفافية القواعد التي يتم على أساسها اقتسام المكاسب بطريقة عادلة بما يساهم في تخفيض التكاليف المتعلقة باداء الأعمال.

ان توافر الخبراء ذوي الكفاءة العالية والنزاهة والولاء التام للدولة وأهدافها والبعيدين عن أي نزعات شخصية مع منحهم التفويض في ادارة شؤون الدولة، كان ذلك كله أحد أهم عناصر النجاح في تصميم السياسات والتنسيق بينها وادارة الاقتصاد.

---

(١) حمدي حمزه أبو زيد، اليابان دروس ونماذج وانجازات خارقة، الرياض، ١٩٨٩، ص ٢٦٠

وكانت عدالة توزيع الدخل من عوامل الولاء والانتماء، فوفقاً لاحصاءات البنك الدولي يتضح انخفاض نسبة الفقر في الدول الآسيوية الصاعدة من ٥٨٪ عام ١٩٧٢ إلى ١٧٪ عام ١٩٨٢ في دولة مثل اندونيسيا، وفي ماليزيا انخفضت هذه النسبة من ٣٧٪ إلى ١٥٪ عام ١٩٨٧ مما يوضح أهمية التنمية في تحقيق العدالة الاقليمية ورفع مستوى معيشة الطبقات الكادحة[١]

وقد تمكنت النماذج الآسيوية من النجاح على الجبهتين، جبهة النمو وجبهة عدالة توزيع الثروة والدليل على ذلك أن الشريحة الأغنى من المجتمع في تايوان تمثل ٢٠٪ من السكان عام ١٩٤٩ حصلت على دخول بلغت ٥١ ضعف دخول الشريحة الدنيا، أما عام ١٩٨٩ فقد شهد إنخفاضاً في هذه النسبة إلى أربعة أضعاف فقط.

ويتميز العامل الآسيوي بالاستقرار والالتصاق بالمؤسسات الصناعية والولاء لها لفترات طويلة بغض النظر عن موضوع الأجر وشروط العمل والتي ينظر إليها العامل كأولويات ثانوية بعد الولاء الشخصي للمؤسسة أو صاحب العمل بعكس العامل الأوربي أو الامريكي الذي يعطي الأولوية للأجر ولشروط العمل وظروفه[٢].

وتتبنى حكومات الدول الآسيوية العديد من الأساليب للتأكيد على

---

(١) البنك الدولي، التقرير السنوي لعام ١٩٩٠، كذلك التقرير السنوي لعام ١٩٩١ لم يكن البعد الاجتماعي غائباً في النماذج التنموية الآسيوية حتى على مستوى دويلة صغيرة مثل هونج كونج أو بلد صغيرة مثل سنغافورة حيث قامت الدولة بتوفير السكن الاقتصادي والرعاية الصحية والغذاء المدعم ـ أكثر من ٦٠٪ من اسكان هونج كونج وفرته الحكومة مما ساهم في الإرتقاء السريع لمستوى المعيشة

(٢) محمد علي السقاف، آفاق تجربة التصنيع، مرجع سابق، ص ١٤.

مشاركة الجميع في ثمار التنمية، ومن الأمثلة على ذلك ما قامت به كوريا وتايوان من تنفيذ لبرامج اصلاح الأراضي الزراعية واستخدمت اندونيسيا السياسات السعرية للأرز والمخصبات لزيادة دخول الأفراد في الريف

أما ماليزيا فقد تبنت برامج مشاركة في الثروة لتحسين الأوضاع الاقتصادية للمجتمع وشرعت هونج كونج وسنغافورة في تبني برامج ضخمة للاسكان العملي.

وفي العديد من البلدان الآسيوية الأخرى قامت حكوماتها بدعم وتنفيذ برامج تشغيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

كما كان الحصول على التأييد الشعبي العريض واللازم لضمان مشاركة جميع الأفراد في هذه الدول دوره في دفع جهود التنمية، وعن استجابة الشعوب للسياسات الاقتصادية لحكوماتها فقد فرض سنغافورة معدلات ادخار خاصة عالية حيث المشاركة العامة لكافة أفراد المجتمع في صندوق التأمين الالزامي، بينما حددت كوريا وتايوان معدلات فائدة مرتفعة على القروض الاستهلاكية وفرض ضرائب على هذا النوع من القروض اضافة إلى السلع الكمالية بهدف الحد من الانفاق وزيادة الادخار[1]

وعن تفاعل وتعاون المواطنين الآسيوين مع المهاجرين اليهم لا سيما الصينين فقد حدث انصهار العناصر الوطنية بالاجنبية المقيمة من اجل الفائدة للمجتمعات الآسيوية فمثلاً يمثل العنصر الملاوي المسلم ٤٨٪ من ماليزيا - الذين يمثلون الفئة الحاكمة - كما يمثل العنصر الصيني ٣٦٪ - الذي يتحكم في الاقتصاد الماليزي أما العنصر الهندي فيمثل نسبة ١١٪، فمع تعدد الأديان

---

(١) البنك الأهلي المصري، تطوير برامج الاصلاح الاقتصادي ، مرجع سابق، ص ١٥٣

والعرقيات نجحت ماليزيا في صهر هذه الفئات المتنوعة في بوتقه واحدة ساهمت في التقدم الاقتصادي الماليري الذي وصل معدل نموه حوالي ٩٪ .

والمعروف أن رجال الأعمال[١] من أصل صيني والمنتشرين في الدول الآسيوية يمتلكون اصولاً مادية تتراوح قيمتها بين ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ مليار دولار ، ويمتلك هؤلاء حوالي ٨٩٪ من رأس مال أكبر ألف شركة في آسيا ، كما يمتلكون ٨١٪ من شركات تايلاند وسنغافورة وحوالي ٧٣٪ من اندونيسيا ، ٦٢٪ في ماليزيا

ورغم ارتباط هذه الدول بالغرب فقد ظهرت ثقة كبيرة لدى الآسيويين تسمى (الضمير الجمعي الآسيوي) بضرورة قيام مؤسسات الأبحاث والجامعات الآسيوية بتنقية القيم الآسيوية من مظاهر السلبية اذ لا يكفي الانتقاد فحسب بل التخلص من القيم التي لا تتمشى مع هذه المجتمعات ، فجميع الآسيويين يتعلمون القواعد الأساسية للسلوك الاجتماعي لأوطانهم وكيفية التوفيق مع الجماعة والاستعداد للتضحية من أجل الشركة والمجتمع وكيفية الطاعة واتباع الأوامر[٢]

وتمكنت اندونيسيا من تشكيل جمعية للمثقفين الاندونيسيين المسلمين تشكل تجمعاً علمياً من كافة التخصصات تمارس نشاطها بعيداً عن الصراع السياسي وان هدفها الأساسي محاربة التخلف وبناء المجتمع على أساس التقدم والتنمية والارتقاء بمستوى الأداء .

(١) جون نيزبت ، تحولات آسيوية ضخمة ، ترجمة عبدالله عبدالسلام ، الاهرام ٢٦/ ٢/ ١٩٩٦ .

John Naisbitt , Mega Trends Asia , the Eight Asian Megatrends that are changing the world, Feb.1996 .

(2) Robert M.March , Reading the Japanese Mind, the Realities behind thir thoughts and Actions , Tokyo , 1996

ثامناً: التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ركيزة التنمية الآسيوية:

يقول العالم الألماني « أنشتاين « لا يمكن ابداً أن تحل المشاكل بنفس العقلية التي صنعتها لذلك فان انسان القرن الحادي والعشرين يجب أن يتسلح بسلاح العلم والتقنية والعقلية المنفتحة التي تعيش مع العالم الجديد بمفاهيمه الاقتصادية والعلمية والسياسية في ظل التطورات العلمية المتلاحقة.

إن اسرائيل هي الدولة الأولى في العالم الأكثر اهتماماً وانفاقاً على البحوث العلمية والدراسات للمعلومات التكنولوجية اذ تنفق ٣٪ من دخلها القومي على هذه البحوث سنوياً تليها الولايات المتحدة بنسبة ٩, ٢٪ ثم اليابان بنسبة ٨, ٢٪[١].

تميل القوى الاقتصادية المسيطرة تكنولوجيا على تأكيد سيطرتها عبر الزمن بوسائل مستحدثة، ويحقق الانفراد بالسيطرة التكنولوجية والاستئثار هدف تعظيم العوائد، أي أن الدول الكبرى تقوم بنقل التكنولوجيات إلى مناطق جغرافية بعيدة عنها من اجل تعظيم العوائد على المستوى العام للنشاط الاقتصادي للدول والمنشآت المسيطرة على التكنولوجيا الرفيعة وفق صيغة احتكار القلة[٢].

ومما يمكن التدليل به على ذلك المشاركة الفعلية للبلاد حديثة التصنيع في آسيا في التطور التكنولوجي وان كان على مستوى أدنى بالطبع مس مستوى ذلك التطور في البلدان المتقدمة.

---

(١) صلاح حافظ، فجوة المعرفة صراعنا الجديد مع اسرائيل، الاهرام ١٩٩٦

(٢) محمد عبدالشفيع، النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقال، المؤتمر التاسع عشر، الجمعية المصرية للاقتصاد، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٥، ص ٢٩

إن الادارة الجيدة للتكنولوجيا ذات المستوى البسيط أو المتوسط يمكن ان تؤدي إلى ايجاد ميزة تنافسية تترجم إلى تكوين الثروة ويتمثل هذا في النمو الاقتصادي لكثير من الدول التي دخلت مجال التصنيع حديثاً مثل تايوان وكوريا اللتين نقلتا التكنولوجيا ذات المستوى البسيط والمتوسط وتمكنتا من ادارتها بطريقة أحسن وافضل.

وقد شهدت فترة السبعينات اهتمام الولايات المتحدة بالبورصات العالمية بدلا من الاستثمار في التكنولوجيا مما ساهم في ان اليابان قد اخذت القيادة التكنولوجية بعد ان كانت تابعة.

ومهما اتصفت به عملية انتقال التكنولوجيا ونوعيتها لمنطقة جنوب شرقي آسيا من حيث أنها محدودة باجزاء معينة دون غيرها من التكنولوجيات الأخرى فقد ساهمت في تنمية حقل الالكترونيات والمعلومات المنصب فقط على عمليات التجميع والمساهمة الفرعية في حقول التكنولوجيا الحيوية والمواد الجديدة ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

رغم ذلك كله فإن نصيب دول شرق وجنوب شرق آسيا من الاستثمارات في التكنولوجيا يمثل نصيب الأسد، فمن اجمالي حجم الاستثمار في هذا القطاع عام ١٩٩٢ بلغ ١٤٨,٣ مليار دولار نصيب الدول النامية منها ٣٨,٨ مليار دولار خص المنطقة الآسيوية منها حوالي النصف[١].

وعن تطور الانفاق على البحث والتطوير في آسيا فقد ارتفعت نسبة الانفاق في هذا المجال من ١٣,٥٪ عام ١٩٨٠ إلى ١٩,٦٪ عام ١٩٩٠

(١) محمد عبدالشفيع، النظام الاقتصادي العالمي.. مرجع سابق، ص ٢٩.

وتحتل الدول الآسيوية بما فيها اليابان المكانة الثالثة بعد امريكا الشمالية بنسبة ٤٢,٨٪ وأوربا بنسبة ٢٣,٢٪ عام ١٩٩٠ بينما يحتل الاتحاد السوفيتي السابق المركز الرابع في مجال الانفاق على البحث والتطوير بنسبة ١٢,٣٪ من الاجمالي العالمي المنفق على هذا القطاع[1]

وتبدو اهتمامات الدول الآسيوية بالتعليم من خلال مثال تطبيقي عن سنغافورة حيث يتم توزيع خريجي التعليم الأساسي على تخصصات التعليم الجامعي وفقاً لنسب محددة وليس بناء على رغبة الطالب بالاضافة إلى حرص الدولة على تدريس علوم الحاسب واللغات بدءا بدور الحضانة

وعن تفوق الدول الآسيوية فقد بلغ عدد الخريجين ما يزيد على ٥٠٠ الف خريج في مجال العلوم والهندسة وذلك في ست بلدان آسيوية فقط مقابل ١٧٠ الفا في الولايات المتحدة، وفي مجال تطوير التعليم والبحث العلمي تبذل النمور الآسيوية جهوداً مضنية لاعادة هيكلة أنظمتها التعليمية آخذة في الاعتبار التجربة اليابانية والتي أسفرت عن ادخال اللغة اليابانية ضمن دراسة اللغات الأجنبية في مدارسها منذ المراحل المبكرة وقد اعتبر اليابانيون أنه في عداد الأميين من لا يجيد الحاسب ولغة أجنبية أخرى واحدة على الأقل بخلاف اللغة الأصلية

وفي أندونيسيا تم توسيع قاعدة البحث العلمي وتحديث نظم الانتاج والادارة حيث أقيمت مدينة للبحوث اصبحت بمثابة المختبر الذي خرجت منه نهضة اندونيسيا خاصة نجاحها في انتاج معدات وطائرات وغواصات حربية

والجدير بالذكر أن اهتمام البلدان الآسيوية بالبحث العلمي وصل إلى

---

(1) UNESCO, World Science Report, 1993

حد أن كل مصنع مهما كان حجمه به مركز ابحاث على أعلى مستوى يتولى خدمة وتطوير الانتاج، حتى الورش الصغيرة ملحق بها حجرة حاسب آلي ومركز أبحاث من أجل قياس جودة الانتاج وتحديد المتطلبات الجديدة بما يتمشى مع احتياجات الأسواق[1].

تاسعاً: تحقيق الاستقرار وفض المنازعات والحروب بالطرق السلمية وتأثير ذلك على التنمية:

يرتبط تدفق رؤوس الأموال إلى بلدان جنوب شرق آسيا بالاستقرار الداخلي وتوافر الأمن والأمان للجميع سواء المستثمرين المحليين أو الأجانب.

وانطلاقاً من أن التنمية الاقتصادية هي المدخل الطبيعي لمواجهة عدم الاستقرار الداخلي في هذه الدول فقد توجهت إلى نبذ الخلافات والصراعات والانقسامات وانشاء (الآسيان) التي تهدف إلى الاسراع بالتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية من خلال مشروعات مشتركة على أساس المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية مع احترام الاستقلال والسلامة الاقليمية لهذه الدول.

ومن المفيد أن نلاحظ أن هذه الدول تضم في معظمها قوميات متعددة وجاليات نزحت اليها من جنسيات متنوعة ويؤمن سكانها بأديان متعددة مما أدى إلى تواجد الصراعات الداخلية المستمرة لعدة سنوات غير أنها توصلت إلى حتمية حسم هذه الصراعات من خلال حكومات صارمة لمواجهة أي

---

(١) للمزيد حول الاستراتيجية اليابانية في نقل التقنية وتطور الابحاث اليابانية وعن دور الحكومة اليابانية والقطاع الخاص في الأبحاث. راجع حمدي حمزه أبو زيد، اليابان، مرجع سابق ص ٣١٢ وما بعدها.

محاولة فردية أو منظمة تدعو إلى (الفرقة) وتحض على التعصب والتناحر بالإضافة إلى تدعيم مبدأ عدم اللجوء إلى القوة العسكرية لتصفية الخلافات وعدم دعوة القوى الأجنبية للتدخل بما يمكن من حل العديد من المشكلات وخلق مصالح مشتركة بين هذه الدول في مواجهة أي مظاهر لعدم الاستقرار[1].

وادراكاً من الدول الآسيوية لطبيعة الانقسامات والخلافات وربما الصراعات فيما بين دولها على النحو الذي يستحيل معه تولد الارادة السياسية اللازمة لبناء عمل اقليمي مشترك بينها يحقق الأمن والاستقرار المنشود وبالتالي فتح الطريق لظهور الروابط السياسية والأمنية. أما عن الصراعات بين هذه الدول يمكن رصد العديد منها فمن ناحية نجد نزاعات بين ماليزيا وكل من اندونيسيا وسنغافورة والفلبين وتايلاند، وتفجرت بعد ذلك العديد من الصراعات والخلافات بين ماليزيا والدول الأربع الأخرى، ففيما يتعلق باندونيسيا فقد توترت العلاقات لا سيما عندما تعرضت ماليزيا لعمل عسكري من جانب اندونيسيا ابان حكم سوكارنو، أما سنغافورة فقد كانت تشعر بالاستياء والسخط تجاه قيام ماليزيا بطردها من الاتحاد الماليزي الفيدرالي عام ١٩٦٥، كما أن هناك نزاعات عرقية بين ماليزيا وسنغافورة وماليزيا وتايلاند[2].

وتنازلت الفلبين لماليزيا عن اقليم (صباح) الذي كان سبباً للتوتر في العلاقات بينهما مماأدى إلى توسيع نطاق التعاون السياسي وازالة هذه التوترات والاتفاق على تجميدها.

---

(١) عماد جاد، الاندماج الاقليمي في آسيا تجربة الاسيان، مرجع سابق، ص ٢١١.
(٢) عماد جاد، الاندماج الاقليمي . المرجع السابق، ص ١٩١

ولحالات عدم الاستقرار في البلدان الآسيوية آثارها السلبية ففي أندونيسيا التي سادها عدم الاستقرار الداخلي في حكم سوكارنو تدهور المستوى الاقتصادي للبلاد حيث بلغ حجم عجز الموازنة ٥٠٪ عام ١٩٦٥ كما بلغ معدل التضخم ٦٥٠٪ وانخفض الاحتياطي من العملات الأجنبية بحيث لم يكن ليغطي واردات عدة أسابيع

أتى من بعده سوهارتو الذي حقق الأمن والاستقرار وتحول الاقتصاد إلى السوق الحر مستعيناً برأس المال الأجنبي في تحقيق تطوير الاقتصاد ووصل معدل النمو الاقتصادي إلى ٧٪ في نهاية السبعينات وان كان قد انخفض إلى ٦ , ٥٪ في الثمانينات بسبب انخفاض اسعار البترول[١].

عاشراً: التعاون الاقتصادي والعلاقات الدولية ونجاح التنمية الآسيوية:

على الرغم من الانقسامات العرقية والدينية وفي التوجهات السياسية والاختلاف من حيث درجة التقدم العلمي والنمو الاقتصادي فقد قدمت البلدان الآسيوية نموذجاً لتجارب الاندماج الاقليمي حيث توزيع المشروعات الصناعية بينها للاستفادة من المزايا النسبية لكل منها والتوسع في الاعفاءات الجمركية وحفز التجارة البينية والتعامل مع العالم الخارجي ككتله واحدة ممثلة في رابطة (الاسيان)[٢].

ونجحت هذه الدول في تحديد أطر ومجالات التعاون بينها من خلال واقعية الادراك والابتعاد عن الأهداف الكبرى ووضوح المواقف وصدق

---

(١) أيمن السيد عبدالوهاب، النظام السياسي الاندونيسي، اشكاليات التحول، ندوة الأهرام عن النمور الآسيوية تجربة في هزيمة التخلف، الاهرام، ١٩٩٥، ص ٧٩.

(٢) أحمد محمد فرج، الآسيان والايبك، خيارات الاقليمية والعالمية في شرق آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٦، أبريل ١٩٩٤.

النوايا ونمو المؤسسات الرسمية بما يتوافق مع نمو المصالح المشتركة والحرص على تدعيم الشخصية الذاتية للمنطقة في التعامل مع العالم الخارجي[١]

كما وضعت الدول الآسيوية نموذجاً للتعاون مع التكتلات العالمية حيث يتم باستمرار اعادة تخطيط توجهاتها تجاه العالم الخارجي على النحو الذي يجعل مردود الحوارات اكثر ايجابية، واسند لكل دولة من هذه الدول القيام بالاشراف على الحوار مع قوة من القوى الدولية

فعلى سبيل المثال كلفت اندونيسيا بالحوار مع اليابان والمجموعة الأوربية وماليزيا مع استراليا ودول جنوب آسيا، أما تايلاند فمع برنامج الأمم المتحدة للتنمية. وفي المجال العسكري اتبعت هذه الدول مبدأ عدم اللجوء للقوة لتصفية الخلافات وعدم السماح للقوى الأجنبية بالتدخل في هذه الأمور مما ساعد في حل العديد من المشكلات العالقة بينها، والجدير بالذكر في هذا المقام أن العالم يسوده الكثير من المنازعات الأهلية التي بلغ عددها ١١٢ نزاعاً تم فيها انفاق الف مليار دولار سنوياً في حين أن الانفاق على الصحة والتعليم والبيئة لا يتجاوز الانفاق العالمي على التسلح والحروب[٢]

وفي مجال المؤتمرات الاقليمية والدولية نجحت هذه المجموعة في اقامة مؤتمر قمة أوربي آسيوي في تايلاند حول إقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية والتجارية الوثيقة.

---

(١) عماد جاد، الاندماج الاقليمي في آسيا، تجربة الآسيان، ندوة مركز الدراسات السياسية حول النمور الآسيوية تجارب في هزيمة التخلف، الاهرام، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢١١.

(٢) تقرير حول الحروب والمنازعات في العالم، الاهرام ١١/ ٢/ ١٩٩٣

المبحث الثالث: الدروس المستفادة من التجربة التنموية الآسيوية وامكانية تطبيقها في العالم العربي

بعد أن بحثنا في العديد من العوامل لتفسير النمو المطرد في بلدان شرق وجنوب شرق آسيا، خلصنا بالعديد من الدروس التي يمكن استخلاصها والتي يمكن الاستفادة منها في العديد من المحالات التنموية في عالمنا العربي والاسلامي.

وتجدر بنا الاشارة إلى أنه ما قد ينطبق على دولة ما من خطط قد لا يطبق بالضرورة على دولة أخرى ولدلك يجب الأخذ في الاعتبار عند امكانية التطبيق للتجارب التنموية الآسيوية الظروف الخاصة لكل دولة في الحسبان قبل الاستفادة من تجارب الآخرين[1].

أولاً: تنمية العلاقات الاقتصادية العربية / الآسيوية: وذلك من خلال الآليات التالية:

١ ـ تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية العربية مع دول شرق وجنوب شرق آسيا من خلال الاستثمار المشترك والاستفادة من تكنولوجيا وخبرات هذه الدول، وبدلاً من توجيه الفوائض العربية التي تتراوح ما بين ٤١ ـ ٥١ مليار دولار سنوياً في استثمارات أوربية وامريكية أو لسداد مشتروات وأسلحة من الدول الغربية، إضافة لما تتعرض له هذه الأموال والموجودات العربية بالخارج للانخفاض[2].

(١) جوناثان اوستري، هل تصلح استراتيجيات النمو في شرق آسيا لنيوريلندا، مجلة التمويل، مارس ١٩٩٤.

(٢) حققت هذه الموجودات انخفاضاً بلغ ٦٥ مليار دولار مقابل انخفاض الدولار (يمثل هذا الرقم ٧١,٥٪ من اجمالي الموجودات العربية الخارجية خلال عام =

كما يمكن اقامة مشاريع مشتركة بتمويل عربي فائض مع الخبرة اليابانية في دول جنوب شرق آسيا أو في دولنا العربية والاسلامية التي تعتبر مكاناً خصباً للاستثمار وعوائده ويتحقق ذلك من خلال البرامج الاعلامية والثقافية العربية والبعثات العلمية وعقد المؤتمرات والابحاث المشتركة.
وضرورة أن يكون للعالم العربي والاسلامي تأثير في النظام العالمي وتجاوب مع المتغيرات الدولية المتصاعدة، فالتجربة التنموية الآسيوية استفادت من العلاقة الوثيقة مع اليابان وشركاتها ومن التكنولوجيا اليابانية والعالمية.

٢ ـ العمل على تعميق الاندماج الاقتصادي بين المجموعتين العربية والآسيوية من خلال التنسيق بين السياسات بدلاً من التعامل مع الحواجز الجمركية ثم المعاملة المماثلة لكافة الأطراف في التعاون الاقتصادي مع السماح بفترات للتكيف بدلاً من المعاملة التفضيلية للدول الأقل تقدماً

ثانياً: تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية العربية:

١ ـ توسيع الأسواق العربية أمام المنتجات العربية وتكثيف التطور التكنولوجي في الانتاج والارتقاء بجودته مما يؤدي إلى دعم القدرة التنافسية للسلعة العربية[1] ورفع معدلات النمو الاقتصادي ويمكن

= ١٩٩٢، بالاضافة لانواع كثيرة من المخاطر والعقبات السياسية والاقتصادية وعلى رأسها ضعف التنسيق والتكامل المالي العربي والمناخ الاستثماري غير المساعد وتواضع الاسواق المالية العربية حسن ابراهيم ٦٥ مليار دولار خسائر العرب في ٨ شهور، الأهرام ١١/ ٢/ ١٩٩٣

(١) راجع د سعيد عبدالخالق محمود، العلاقات الاقتصادية العربية، المسار والمصير، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، مارس ١٩٩٥، ص ٩, ٢، كذلك فاروق شقوير، تنمية الصادرات بين الدول الاعضاء بمنظمة الدول الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ٢٨/ ١٢/ ١٩٩٢

إقامة مناطق صناعية يتم توفير المزايا والحوافز والإمكانات اللازمة لها بما يؤدي إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

٢ ـ بالإضافة إلى تقديم الحوافز للمستثمرين العرب (اتاحة التمويل منخفض التكلفة واعانة الاستثمار واتاحة المعلومات مجاناً . . وغير ذلك من الحوافز التي تخفض المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون في المجالات التي ترغب الحكومات العربية في جذب الاستثمار اليها.

٣ ـ اقامة تكتل اقتصادي عربي على غرار (الآبيك) الذي يضم ١٨ دولة آسيوية وامريكية، نصيب هذا التكتل ٥٠٪ من اجمالي الناتج القومي العالمي، ٤٠٪ من حجم التجارة العالمية ومثلها من تعداد سكان العالم، فرغم الاختلافات السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية والعرقية في البلدان الآسيوية فقد جمعتها المصالح الاقتصادية في عالم اليوم وبصرف النظر عن الأيديولوجيات والقضايا السياسية طالما أن الاقتصاد هو الأساس والهدف. وهذا يعني ضرورة الانتقال بالعمل الاقتصادي العربي المشترك من مستوى التعاون الاقليمي الانتقائي إلى مستوى التكامل الشامل، وقيام اتفاقية عربية جديدة للتكامل الاقتصادي تكون نواتها منطقة تجارة حرة عربية، مع ضرورة اشراك وادماج التشكيلات العربية المشتركة غير الحكومية في مسيرة هذا العمل للاستفادة من القدرات والموارد المتاحة للقطاع الخاص العربي.

كذلك الاستفادة من الثقل العربي الجماعي في التعامل على الساحة الاقتصادية العالمية مع الكيانات الاقتصادية العالمية الكبرى كالاتحاد الاوربي صاحب المصالح الكبرى مع العرب.

وهذا التعاون الاقتصادي العربي يتطلب توفير البيئة المناسبة لاستقطاب رأس المال العربي المهاجر للخارج للتوظيف والتوطن في البلدان العربية

مع تحرير انتقال الأشخاص ورأس المال وحقوق الملكية والتداول للأموال وتوحيد واستقرار المعاملة القانونية للاستثمار من خلال تنسيق السياسات والأنظمة والتشريعات[1]

٤ ـ اقامة مجموعة من المؤسسات المالية والخدمية العربية المشتركة المساندة للاستثمار تهيء للاستثمار العربي مصادر التمويل والترويج والتكنولوجيا والإدارة والتسويق، ثم تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات السياسية العربية وتجنب الانعكاسات السلبية للنزاعات الطارئة في العلاقات السياسية العربية على مسيرة العمل الاقتصادي العربي، مع وضع مصلحة الشعوب العربية في المقام الأول

إن ما يحدث في البلدان الآسيوية لابد أن يحفز على التفكير العربي العميق وصولا إلى الاعتبار، وحتى لا تقبل الدول أن تضع نفسها وبارادتها وباختيارها في قيود ووصفات نمطية لا يمكن أن تحقق المصالح، والمثال على ذلك النموذج الصيني بحكم أنها دولة تتمتع بكثافة سكانية عالية وبحكم ظروفها الاستثمارية والتكنولوجية كان من المحتم خلال الأعوام الأخيرة أن تمر بالأزمات الاقتصادية الحادة وأن تعصف بها المجاعات والاضطرابات ولكن على خلاف هذه الحسابات فإن سنوات تفاقم الأزمات تحولت إلى سنوات تحقيق المعجزة الاقتصادية.

وتقدم التجارب التنموية الآسيوية للدول العربية والاسلامية دروساً هامة في ضرورة أن التنمية ليست فقط نجاحات مادية وكمية بل تستهدف تحقيق نجاحات معنوية وحضارية وثقافية، لابد أن تتكامل فيها الأبعاد

(١) للمزيد راجع د. علي عبدالعزيز سليمان، التعاون الاقتصادي العربي، الاهرام الاقتصادي، ابريل ١٩٩٢، ص ٣٢

السياسية والاجتماعية والثقافية مع ضرورة ايجاد التوازن بين ضرورات التنمية واحتياجاتها من العلاقات والمعاملات الدولية.

ثالثاً: تنمية الموارد البشرية:

لاشك أن البشر هم الهدف من السعي نحو التنمية، كما أنهم المحددون لإنجازها ومن ثم فإن العناية بالتنمية البشرية تصبح عنصراً حاكماً في كفاءة أداء جهود التنمية ويتم ذلك من خلال السياسات والأدوات التالية :ـ

- رسم السياسات التعليمية والبحثية لبناء قدرات تقنية كأساس لقاعدة صناعية قوية منافسة ويتم ذلك من خلال تكثيف الاستثمارات من أجل بناء وتنمية قاعدة الكفاءات اللازمة للتكنولوجيا المتطورة
- حسن تخطيط الموارد البشرية وتدريبها والاستفادة القصوى منها، فالسكان ليسوا عبئاً على التنمية بل يتحملون تطوير معدلات النمو الاقتصادي، فدولة مثل اندونيسيا يقترب عدد سكانها من اجمالي عدد السكان في البلدان العربية تمكنت ـ الأولى ـ من النهوض بهذا العنصر وبمشاركته الفعالة في التنمية.

وفي العديد من الدول العربية تتفاقم مشكلة البطالة وتعطل الطاقات التي يمكن الاستفادة منها، لذا تتحمل الدول إنشاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لاستيعاب هذه الكثافة العمالية دون تبديد لهذا العنصر الفعال.

وضرورة مساهمة الخبراء العرب والمسلمين الذين يعملون خارج أوطانهم في أوربا وأمريكا في نقل التكنولوجيا إلى عالمهم الإسلامي مع إحداث ثورة في نظم التعليم والإدارة وإحياء روح الابتكار والبحث العلمي وضرورة التحول من مستهلكين للتقنية الحديثة إلى منتجين لها مع اجراء مسح للعلماء المسلمين ومراكز البحث العلمي والمنظمات المعنية بمستقبل العالم العربي والإسلامي للاستفادة منهم.

- برز من النهضة الآسيوية حتى الآن جانبها الاقتصادي فقط لكن السنوات القادمة ستشهد سيطرة ليست فقط اقتصادية بل وسياسية وثقافية ستحدد قواعد التعامل الدولي حتى مع الغرب، وهذا ما يدعونا نحن العرب والمسلمين للاستفادة بالتجارب القائمة على تحويل الإنسان إلى طاقة انتاج وإبداع وطاقة بناء قادرة على التحدي والمواجهة بأسلوب العصر وعقليته التي ترتبط فيها القدرة على التحدي والمواجهة بامتلاك القدرة على التعامل مع تكنولوجيا العصر وتطويعها اضافة إلى تحديث نظم الخدمة المدنية العربية ونظم إدارة الموارد البشرية القائم على تحفيز ومشاركة الأفراد وتعميق شعور الفرد بأهمية اجادته لعمله والتحول من نظام الموازنة التقليدية إلى نظام موازنة الأداء والاعتماد على التفاعل والمشاركة والتكيف مع الأوضاع الداخلية والخارجية.

وتعتبر تجربة سنغافورة من التجارب التي تحتاج إلى التأمل حيث الاهتمام بإصلاح عقلية واتجاهات وسلوكيات الموظف العام ليتواءم مع الإصلاح الإداري، كما أنشأت مركز دراسات متخصصة ومؤسسات شعبية ومشروعات جماهيرية واسعة للخدمات العامة واعتمدت على الكفاءة والجدارة وعلى العمالة الوطنية والدعم والمؤازرة وعلى الدور الكبير للقيادة السياسية العليا وتبنيها ومتابعتها لبرنامج الإصلاح الإداري والاقتصادي

- التمسك بالقيم والسلوك القويم والعمل بتعاليم الشريعة الاسلامية ضرورة لتحقيق النمو الاقتصادي والارتقاء بمستوى أفراد المجتمع، فإذا كانت دول شرق آسيا الصاعدة تركز على الفضائل الثقافية ودورها في تحقيق النهوض والتخوف من احتمالات تأثرها بموجات التغريب. فمصدر القوة للآسيويين هي القيم والخصائص الآسيوية، والنجاح الاقتصادي الآسيوي يحتاج لسياسات تتفق مع القيم والظروف المحلية الخاصة.

رابعاً: تطوير معدلات الادخار والاستثمار وتحقيق التنمية المتوازنة:

إن التنمية ليست تطوراً طبيعياً أو تلقائياً وإنما تغيير ارادي ينعكس في سياسات واضحة يتطلبها المجتمع كله في ضوء أهداف واقعية ومحددة بغض النظر عن أساليب الوصول إليها ويقر الاقتصاديون أن حجر الزاوية في زيادة الانتاج هو الادخار الذي يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي.

إن الادخار ووسائل تشجيعه وطرق تعبئة للاستثمار ضاعت تماماً من الخطاب العربي حيث تزايد الاستهلاك بإطراد وبتجاوز لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي معتمدين على الادخار الأجنبي للاستثمار في دولنا الاسلامية، والمعروف أن معدل الادخار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية قد انخفض من ٤١٪ في الستينات إلى حوالي ٧٪ في الآونة الأخيرة مقابل ٣٦٪ في اندونيسيا حديثة العهد بالتنمية ذات الدخل المتواضع.

وتفيد التجارب التنموية الآسيوية في السير على أساس التنمية المتوازنة حيث الاهتمام بالقطاع الزراعي بجانب القطاع الصناعي[١] مما يمكن الدول العربية تفادي المشكلة المتعلقة بالفجوة الغذائية، فالإصلاح الاقتصادي في الصين بدأ بالانتاج الزراعي الذي يستحوذ على ٣٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي ويعمل به ٦٠٪ من اجمالي القوى العاملة، ويرجع هذا الاهتمام إلى رغبة الدولة في حل مشكلة الغذاء لعدد سكانها الضخم[٢]

(١) تستحق تجربة التنمية الصناعية في الدول العربية دراسة منفصلة حيث تعددت فيها برامج تشجيع الصناعة وان كان في معظم هذه الدول لم يتم توزيع الاعانات حسب أولويات صناعية محددة مما نتج عنه تكرار كثير من المشروعات بشكل أثر في حجم استغلال الطاقات الانتاجية وأرباحها، للمزيد راجع: د. علي عبدالعزيز سليمان، التعاون الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص ٦٥

(٢) البنك الأهلي المصري، خطوات الاصلاح الاقتصادي بالصين، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، المجلد ٤٧, ١٩٩٤، ص ٢٩

خامساً: التدخل الحكومي المحفز للنشاط الاقتصادي:

تتعدد السياسات التي اتبعتها الدول في شأن صور تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي حيث اتباع استراتيجية التآلف مع السوق والتي من شأنها ألا تقلل الحكومات من نشاطها في المجالات التي يعمل فيها السوق بكفاءة فحسب بل وأن تعمل على التدخل النشط في المجالات التي لا يمكن الاعتماد فيها على قوى السوق.

وفيما يلي بعض صور التدخل الحكومي المطلوبه عربياً وفقاً لما حدث في البلدان الآسيوية:

- حتمية وجود حكومة قوية لتهيئة المناخ الملائم للانطلاق والاستثمار والتنمية وتوفير المناخ التنافسي في مجالات عمل المشروعات الخاصة والقضاء على الاحتكار والانفتاح على التجارة الدولية. واختيار قيادات الأجهزة الحكومية والادارية من صفوة المجتمع.
- أن تتسم السياسات الاقتصادية بالوضوح والمرونة وبما يتلاءم مع المتغيرات المحلية والدولية وضرورة نقل وتبادل المعلومات بين القطاعين العام والخاص وبين الشركات، وكذلك بين الإدارة والعمال في ذات المنشأة مما يساعد على اكمال وظيفة نقل المعلومات عن الأسواق.

وتبني مفهوم اقتصاديات السوق من حيث آلياته واعتماده على المبادأة الفردية واحترام الملكية الخاصة والالتزام بعقلية منشآت ومنظمات الأعمال بكل ما يرتبط بذلك من تشجيع تدفق الاستثمار الخاص والاجنبي والتوسع في إقامة المدن الصناعية والمناطق الحرة كما هو مطبق في هونج كونج والاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرفية واقامة شبكة متكاملة للصناعات المغذية.

وتتدخل الدولة للتحكم في ضبط الاقتصاد الكلي والتدخل المباشر للحفاظ على التوازن الاقتصادي وحماية محدودي الدخل[*] والتدخل لمنح الحوافز والمزايا لتشجيع القطاعين الزراعي والصناعي بما يحقق التوازن بين جميع القطاعات.

ـ استفادة الدول العربية والاسلامية من مواقعها الاستراتيجية في مجال النقل والخدمات وذلك بانشاء بنية أساسية للاتصالات المتقدمة وتحديث المهارات لقواها العاملة والملاحقة المستمرة للتطور التكنولوجي العالمي.

لقد لعبت تكنولوجيا المعلومات دوراً هاماً في الاقتصاد السنغافوري حيث أصبح دخلها من هذا القطاع ١٨٨٨ مليون دولار عام ١٩٩٢ مقابل ١٦٢ مليون دولار عام ١٩٨٢ وكانت صادراتها من انتاج وخدمات تكنولوجيا المعلومات ٧١٣ مليون دولار عام ١٩٩٢ مع استفادة القطاعين العام والخاص من هذه التكنولوجيا في زيادة الكفاءة والفاعلية[1].

سادساً: القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية:

مرت الدول العربية بالعديد من الأزمات الاقتصادية نتيجة انخفاض أسعار البترول والمواد الخام التي تصدرها للخارج وتعرضت لهزات عنيفة في مواردها المالية أثرت على برامجها التنموية لسنوات عديدة

وبالمثل تعرضت دول جنوب شرق آسيا للعديد من الأزمات والصدمات الكبيرة تمكنت من تفاديها وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، فرغم ما تركته الحرب الكورية من معدلات تضخم عالية في

(*) ان قوى السوق كثيراً ما تعمل على اعادة تشكيل الأولويات الضرورية للمجتمع في غير اتجاه الطبقات الشعبية والخدمات العامة الأساسية.

(١) أحمد عباده سرحان، نمور آسيا وثورة المعلومات، الاهرام ١٠/ ١٠/ ١٩٩٤.

ظل عدم الاستقرار السياسي مع نظام سوق عاجز عن توفير السلع الأساسية، وأمام هذا التحدي أعادت الدول بناء القاعدة الصناعية والزراعية وانتاج السلع الاستهلاكية والوسيطة.

وتعرضت اندونيسيا لانهيار اسعار بترولها في أواسط الثمانينيات وتمت مواجهة ذلك من خلال تخفيض قيمة العملة وتخفيض النفقات العامة واعادة جدولة تنفيذ المشروعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية مما أدى إلى انخفاض معدل النمو السنوي في اندونيسيا إلى ١٪ عام ١٩٨٥ سجل ارتفاعا يبلغ ٥, ٧٪ سنوياً.

كما تأثرت كوريا بارتفاع اسعار البترول مما أدى إلى تدهور شروط تجارتها الخارجية مع نقص الطلب على صادراتها بسبب الركود العالمي، وادى ارتفاع اسعار الفائدة على العملات الأجنبية إلى زيادة أعباء خدمة دينها الخارجي، وفي هذا الصدد تمكنت الدولة من مواجهة هذه الأزمة بوضع قيود مشددة على السياسة المالية والنقدية وتطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي التي ساهمت في انخفاض معدل التضخم من ٢٥٪ إلى ٤, ٣٪ في ظرف عامين واستئناف مسيرة النمو المرتفع[١].

سابعاً: تبني الحكومات العربية والإسلامية مجموعة من المبادىء الأساسية في ادارة الاقتصاد ونموه والتي طبقتها البلدان الآسيوية حديثة التصنيع ومن أهم هذه المبادئ:

- الارتقاء بخدمات التمويل والتسويق والتراخيص وتشغيل العمال، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي حيث التحكم في معدلات التضخم والحفاظ

(١) مصطفى زكي طه، النمو الآسيوية . مرجع سابق، ص ٦٦

على الدين الخارجي والداخلي ضمن حدود معقولة وسرعة مواجهة الأزمات قبل استفحالها.

ـ مشاركة جميع الأفراد في ثمار النمو من خلال العناية بالتعليم والصحة وعدالة التوزيع واعادة النظر في أولويات الحكومات بحيث تؤدي إلى زيادة المخصصات للتعليم والصحة لأنها من العناصر الحاكمة لارتفاع معدل النمو.

ـ قيام الدول العربية بالتخطيط الانمائي والتوجيه لنشاط القطاع الخاص والالتزام بسلامة استعمال الأموال وكفاءة وفعالية ادارتها ولا يتم ذلك إلا من خلال الرقابة على القطاعين الخاص والعام ومنحهم المساواة في تكافؤ الفرص

ـ وضع ضوابط واضحة لمشاركة الاستثمار الأجنبي لنشاط القطاع الخاص من خلال تحديد مجالات الاستثمار والنشاط الأجنبي والتوحيد الجمركي وتأمين هذه الاستثمارات من المصادرة.

ـ تنمية أسواق المال العربية وتوسيع حجم ونطاق الشركات المساهمة وتطوير أدوات السياسة المالية، والاستفادة السريعة من تحرير التجارة العالمية طبقاً لاتفاقية الجات حيث امكانية الوصول إلى الأسواق الأجنبية للسلع والخدمات، كذلك العناية بالاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف وتشجيع الصادرات العربية والاسلامية مع العالم الخارجي والرعاية والتشجيع وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية

تشير تجارة مصر مع دول جنوب شرق آسيا إلى أن اجمالي صادرات الأولى لمجموعة الدول النامية تصل إلى حوالي ٢١٠ ملايين دولار [١٨٧ مليون دولار صادرات بترولية لسنغافورة، ٣,٢ مليون دولار لاندونيسيا،

وكذلك لماليزيا، ١٥ مليون دولار لتايلاند] بينما تمثل وارداب مصر من هذه المجموعة ٧٥٠ مليون دولار في عام ١٩٩٤م[١]

-رعاية الشركات الخاصة المتخصصة في أعمال التسويق الداخلي والخارجي وانشاء شركات عملاقة ذات فروع ومكاتب في أهم أسواق العالم تقوم بالبحث عن فرص البيع وتسويق المنتجات واقامة المعارض التجارية والبحث عن موزعين دائمين، فتدني التجارة العربية البينية يرجع إلى قلة تنوع البنيات الانتاجية العربية فضلاً عن طبيعة السلع العربية التنافسية وعدم كفاية الخدمات الضرورة لنمو هذه التجارة كالنقل والأجهزة المصرفية والتسويقية

(١) راجع محمد عبدالرحيم محمد، ندوة كيفية التعامل مع آسيا بخطه مدروسة وليس باجتهادات فردية، التمثيل التجاري (ادارة آسيا) ندوة الاهرام في مايو ١٩٩٦

المراجـــــع

١ ـ أحمد محمد صالح التويجري، التنمية الاقتصادية والتصنيع في الدول المتقدمة والنامية، التطور الصاعي السعودي، إدارة البحوث الاقتصادية، بنك القاهرة السعودي، جدة، ١٤١٥هـ.

٢ ـ أحمد محمد فرح، الآسيان والابيك، خيارات الاقليمية والعالمية في شرق آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٦، الأهرام القاهرة، ابريل ١٩٩٤.

٣ ـ أحمد إبراهيم محمود، التحولات الاستراتيجية واشكاليات الصراع والأمن في جنوب شرق آسيا ندوة النمور الآسيوية، مركز الدراسات السياسية، الأهرام، ١٩٩٥.

٤ ـ أيمن السيد عبدالوهاب، النظام السياسي الاندونيسي، اشكاليات التحول، ندوة النمور الآسيوية، مركز الدراسات السياسية، الأهرام، ١٩٩٥.

٥ ـ أحمد عباده سرحان، نمور آسيا وثورة المعلومات، الأهرام، ١٠/ ١٠/ ١٩٩٤.

٦ ـ السيد ياسين، الخصوصية الآسيوية في مواجهة النزعة الكوبية، الاهرام ١٩٩٥

٧ ـ البنك الدولي، التقارير السنوية عن التنمية في العالم، اعداد مختلفة

٨ ـ البنك الأهلي المصري، خطوات الاصلاح الاقتصادي بالصين، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، ١٩٩٤.

٩ ـ البنك الأهلي المصري، تطوير برامج الاصلاح الاقتصادي للدول النامية

في ضوء تجربة دول شرق آسيا، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد ٤٧، لسنة ١٩٩٤

١٠ ـ البنك المركزي المصري، التجربة الاقتصادية في شرق آسيا، المعهد المصرفي، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٣

١١ ـ جوناثان اوستري، هل تصلح استراتيجيات النمو في شرق آسيا لنيوزيلندا، مجلة التمويل، مارس ١٩٩٤

١٢ ـ جمال عبد الجواد، التنمية من خلال السوق، الاهرام، إبريل ١٩٩٦

١٣ ـ جون بيج، معجزة بلدان شرق آسيا، بناء أساس للنمو، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ١٣، العدد الأول، صندوق النقد الدولي، مارس ١٩٩٤

١٤ ـ حمدي حمزه أبو زيد، اليابان دروس ونماذج وانجازات خارقة، الطبعة الأولى، الرياض ١٩٨٩م

١٥ ـ حامد الغابد، الابعاد الكاملة للخطر الاقتصادي الذي تعاني منه اقتصاديات العالم الاسلامي، مجلس محافظي البنك الإسلامي، جامبيا، نوفمبر ١٩٩٣.

١٦ ـ داني ليترايجر، جذور نجاح شرق آسيا، مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٤

١٧ ـ سعيد عبدالخالق محمود، العلاقات الاقتصادية العربية: المسار والمصير، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، مارس ١٩٩٥

١٨ ـ سيد شوربجي عبدالمولى، الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي في العالم العربي، المجلة العربية للدراسات الأمنية، اكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المجلد السابع، يوليو ١٩٩٢

١٩ ـ صلاح حافظ، فجوة المعرفة صراعنا الجديد مع اسرائيل، الأهرام، ١٩٩٦.

٢٠ ـ سيد عيسى، معالم التنمية العربية ونتائجها خلال الربع الأخير من القرن العشرين، مؤتمر التنمية العربية، الجمعية المصرية للاقتصاد، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٥.

٢١ ـ شريف الدلاور، الرأسمالية الاستراتيجية ودور الدولة، الاهرام، يونيو ١٩٩٧

٢٢ ـ عادل محمد المهدي، تحليل السياسات الملائمة لميزان المدفوعات المصري في التسعينات، مؤتمر السياسات الاقتصادية، الجمعية المصرية للاقتصاد، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٠

٢٣ ـ عبدالحميد عبداللطيف محبوب، من احلال الواردات إلى التصنيع للتصدير، عوامل النجاح الكوري، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية، الأهرام. مايو ١٩٩٣.

٢٤ ـ عبدالرحمن صبري، الصعود الاقتصادي لشرق آسيا، الاتجاهات والمحددات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٦، الأهرام، ابريل ١٩٩٤

٢٥ ـ عبدالفتاح عبدالرحمن، استراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٧.

٢٦ ـ علي عبدالعزيز سليمان، التعاون الاقتصادي العربي بين المصلحة والمصارحة، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٥٠، ابريل ١٩٩٢.

٢٧ ـ عماد جاد، الاندماج الاقليمي في آسيا، تجربة الآسيان، ندوة مركز

الدراسات السياسية حول النمور الآسيوية تجارب في هزيمة التخلف ، الاهرام، القاهرة ١٩٩٥

٢٨ ـ فاروق شقوير ، تنمية الصادرات بين الدول الأعضاء بمنظمة الدول الاسلامية ، البنك الاسلامي للتنمية ، جدة ، ٢٨/ ١٢/ ١٩٩٢

٢٩ ـ مراد ابراهيم الدسوقي ، اتجاهات التسلح لدول المحيط الهادي الآسيوية ، ندوة النمور الآسيوية ، مركز الدراسات السياسية ، الاهرام ، ١٩٩٥

٣٠ ـ محمد عبدالشفيع ، النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقال ، المؤتمر التاسع عشر ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٥

٣١ ـ مجدي صبحي ، دروس التجربة الآسيوية في التنمية ، عرض لوجهات نظر بديلة ، مركز الدراسات السياسية ، الأهرام ، القاهرة ١٩٩٥

٣٢ ـ محمد محروس اسماعيل ، اقتصاديات الصناعة ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٧

٣٣ ـ محمد علي السقاف ، آفاق تجربة التصيع في المملكة العربية السعودية ومقارنتها بتجارب دول حديثة التصنيع الآسيوية ، ادارة الابحاث بنك القاهرة السعودي ، جدة ، ١٩٨٩ .

٣٤ ـ محمد عبدالرحيم محمد ، كيفية التعامل مع آسيا بخطه مدروسة وليس باجتهادات فردية التمثيل التجاري ، ادارة آسيا ، ندوة بالأهرام ، مايو ١٩٩٦

٣٥ ـ مصطفى زكي طه ، النمور الآسيوية والتنمية في مصر ، مجلة العمران

العربي ، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، العدد ١٩ ، بيروت ، فبراير ١٩٩٦ .

٣٦ـ مصطفى زكي طه ، النمور الآسيوية والتنمية في مصر ، مجلة العمران العربي ، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، العدد ١٩ ، بيروت ، فبراير ١٩٩٦ .

٣٧ـ مؤتمر التجارة والتنمية (ينكتاد) ، تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٥ .

٣٨ـ مجلة الايكو نوميست ، العدد ٢٣ في ديسمبر ١٩٩٥

تحليل المشكلات واتخاذ القرارات الشرطية

د. محمد عبدالفتاح ياغي(*)

أولا : المقدمة:

تتبع أهمية موضوع تحليل المشكلات واتخاذ القرارات من ارتباطه الشديد في تحقيق أهداف اجتماعية انسانية قانونية تتمثل في المحافظة على الأمن والسكينة والآداب، وحماية أرواح المواطنين والأموال والأعراض، هذا بالاضافة إلى انه يحظى بأهمية كبيرة من الناحيتين العملية والعلمية

اما بالنسبة لأهمية موضوع تحليل المشكلات واتخاذ القرارات في العمل الشرطي فإنها تبرز من خلال العديد من القرارات التي يتخذها ضابط الشرطة في حياته الوظيفية التي يتأثر بها ويؤثر فيها الآخرين. فالعمل الشرطي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحل المشكلات المعقدة ذات الطابع الأمني، وأي تردد أو تأجيل أو تأخير في إيجاد حلول لمثل هذه المشكلات قد يؤدي بالتالي إلى نتائج غير مرغوبة وعواقب مؤلمة ووخيمة

لذلك يرتبط العمل الشرطي إلى حد بعيد بمدى قدرة ومهارة وكفاءة ضباطها على تحديد المشكلات الحقيقية وإيجاد حلول مناسبة لها

واما بالنسبة لأهمية موضوع تحليل المشكلات واتخاذ القرارات على

(*) كلية إدارة الأعمال - قسم الإدارة العامة، الجامعة الأردنية

مستوى المنظمة ككل، فإنها ترداد بازدياد درجة تعقيدها نتيجة تضخم حجم المنظمات الأمنية، وانفتاحها على البيئات المختلفة، وسرعة التغييرات التكنولوجية والمعلوماتية التي اصبحت تتميز بها الإدارة الشرطية. ويرجع السبب في أهمية عملية تحليل المشكلات واتخاذ القرارات الى انها تتأثر وتؤثر على الأفراد والجماعات داخل التنظيم وخارجه فتؤثر بالتالي في الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ككل.

وأما بالنسبة لأهمية تحليل المشكلات واتخاذ القرارات على المستويين العلمي والعملي، فإن لهما أثراً كبيراً في حياة المنظمات حيث يرتبط هذا الموضوع بأجراء العملية الإدارية من تخطيط وتنظيم وقيادة واتصالات .... وغيرها من النشاطات الإدارية الأخرى كما أنه يرتبط بالسلوك التنظيمي حيث يتناول هذا الموضوع الجوانب السلوكية لعملية اتخاذ القرارات والعلاقات الشخصية والتنظيمية المؤثرة في القرارات في أعمال الشرطة. إضافة إلى ذلك فقد اعطت ممارسة اتخاذ القرارات تركيزاً لأهمية النظرية وإلى الإهتمام بالبحوث والدراسات المتعلقة بعملية اتخاذ القرارات في العلوم السلوكية وغيرها، فهناك المساهمات العديدة من علماء الإدارة، وعلماء النفس، والمهتمين بالعمليات المعرفية «أو التعلم عن طريق الفهم» والتي تتصف بالتركيز على قرارات وحدود العنصر البشري في معالجة المعلومات واختبار البدائل.

ونظراً للمكانة التي تحتلها عملية اتخاذ القرارات في تحليل المشكلات وتحليل السلوك الإداري للمنظمات، فقد اعتبرها «هيربرت سايمون» هي «الإدارة» وأن «الإدارة» هي «اتخاذ القرارات»، مبرراً ذلك بأن السلوك التنظيمي «أو الإداري» ليس إلا نتيجة لعملية اتخاذ القرارات التي تجري

في التنظيم، وبالتالي فإن فهم السلوك التنظيمي والتنبؤ به يقتضيان دراسة تتخذ القرارات التنظيمية الفعلية وما هي المؤثرات الفعلية التي تحددها.

نستنتج مما سبق، ان عملية تحليل المشكلات واتخاذ القرارات عملية مهمة لأعمال الشرطة، فهي المحرك لجهود ولنشاط الموارد البشرية ويتخللها كل وظائف الشرطة وعناصرها، سواء ما تعلق منها باهداف العمل الموضوعية ورسم السياسات وتحديد نظم العمل وقواعده وإجراءاته، أو ما يتعلق منها بالحياة اليومية في أعمال الشرطة من إختيار أفراد وتوجيه وتنظيم ورقابة وتحديد معايير ومتابعة وغيرها

ثانيا :التعريف بمفهوم تحليل المشكلات واتخاذ القرارات :

يهدف هذا الجزء إلى التعريف بمفهوم المشكلات واتخاذ القرارات ولكن قبل أن نقوم بذلك، فإنه من الضروري تذكير القارئ بأن :

القرار الشرطي يتركز على مبدأ عملية اختيار بديل معين من بين عدة بدائل متاحة لمواجهة موقف معين أو لمعالجة مشكلة أو مسألة تنتظر الحل المناسب والمقصود بالبديل هنا اختيار أحد الحلول المعروضة أو الإتجاهات للاختيار.

وإذا تتبعنا مفهوم القرار الإداري أو القرار الشرطي في العديد من الكتب والمؤلفات، فإننا نجد أن المفكرين في هذا المجال يقدمون تعاريف متعددة كل حسب خلفيته وانتماءاته العلمية والفلسفية. وعلى الرغم من اختلاف المداخل والآراء فان هناك اتفاقاً على عدد من العمليات التي يتضمنها القرار وهذه هي :

١ ـ وجود مشكلة معينة تتطلب حلاً معيناً.

٢ ـ وجود أكثر من بديل يمكن الإختيار من بينها .

٣ ـ أن يكون الإختيار نتيجة نشاط ذهني واع ومدرك . •

٤ ـ أن يكون موجهاً لتحقيق هدف « أو أهداف مرجوة » .

أما عملية إتخاذ القرارات فهي الوظائف الأساسية للقادة ضباط الشرطة ، وهي عملية مستمرة ومتغلغلة في الوظائف الأساسية للإدارة الشرطية من تخطيط وتنظيم وتوظيف وتوجيه وتنسيق وإعداد تقرير وتمويل . ومما يجب ذكره هنا أن إتخاذ قرار معين لايتم إلا بوجود مشكلة قائمة أو يتوقع حدوثها ويراد أن يتخذ قرار بشأنها من أجل حلها ، ولذلك يسمي البعض عملية إتخاذ القرارات بعملية المشكلات والقائد متخذ القرار هو القائد حلال المشكلات . وعليه ، فإنه يمكن تعريف عملية إتخاذ القرارات أو حل المشكلات بأنها عبارة عن عملية إختيار حل معين من بين حلين أو أكثر من الحلول المتاحة في بيئة العمل ، أي أنها تنتهي إلى تفضيل بديل « أو حل » مناسب بين عدد من البدائل المتاحة « أو الحلول المتاحة » ، وعادة يتم بعد ذلك أن يقوم القائد متخذ القرار بتحديد المشكلة وتحديد حلول لحلها .

ثالثا : ما المقصود بالقائد متخذ القرار :

القائد متخذ القرار في مفهومنا ـ قد يكون فرداً أو جماعة أو منظمة أو مجتمعاً . فإتخاذ القرار الشرطي ـ في الحقيقة ـ لا يكون في العادة نتيجة مجهود فرد واحد بل مجهود أفراد عديدين يقدمون الإفتراضات والحقائق ووجهات النظر ، وبالتالي تكون القرارات الشرطية نتيجة سلسلة متصلة ومتداخلة من القرارات موزعة عبر قنوات الإتصال في مختلف مستويات المنظمة .

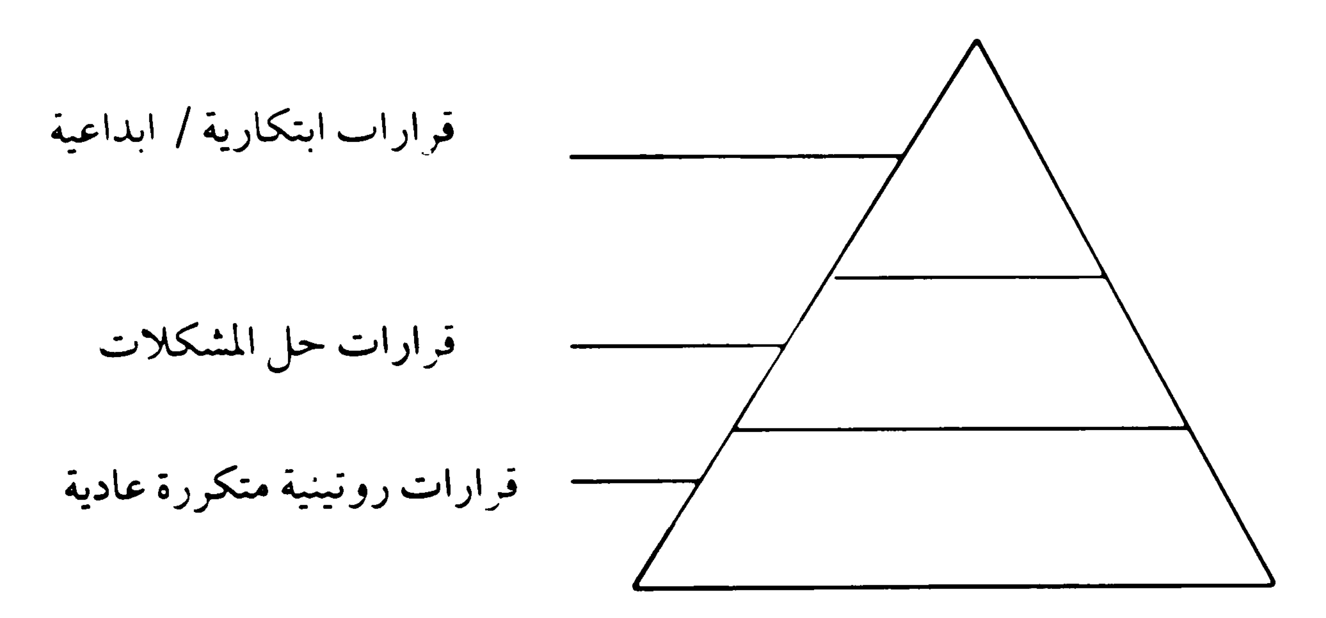
وإذا أردنا أن نتعرف على من يتخذ القرارات الفعلية في العمل الشرطي، فإنه من الضروري جداً أن نتعرف على مفهوم القائد متخذ القرار فالقائد متخذ القرار هو صاحب السلطة الرسمية في إتخاذ القرارات ولكن هذا لايعني أن كل قائد يعتبر متخذ قرارات، كما أنه ليس متخذ قرار قائداً.

والسبب في ذلك أن هناك أفراداً في الشرطة ليسوا قادة ولكن يؤثرون في عملية إتخاذ القرارات، كما يمكنهم أن يتخذوا قرارات شخصية وخير مثال على ذلك فإن قرارات القيادة العليا الفعلية مبنية على سلوك وتصرفات أفراد الإدارة الوسطى التي تساهم فعلياً في إتخاذ القرارات الواقعية، والمساهمة معناها هنا تتمثل في إبداء الرأي أو تقديم الإقتراحات أو إعطاء التوصيات وبناء على ذلك، فإن القرارات التي تتخذ على مستوى القيادة العليا فهي أصلا افتراضات تنبع من المستويات الإدارية الأخرى.

رابعاً: انواع القرارات الشرطية:

ظهرت محاولات لتصنيف انواع القرارات بطرق مرتبة منهجياً وفقاً لتنوع الأساليب والمداخل التي يستخدمها متخذو القرارات لحل المشكلات التي يواجهونها في اعمالهم. وبناء على ذلك، تتباين فاعلية القادة متخذي القرارات في التغلب على المشكلات ومعالجتها بطريقة ناجحة. وعليه، يمكن تصنيف القرارات الشرطية إلى ثلاث مجموعات أساسية مرتبة ترتيباً هيراركيا، ووفقاً لأهميتها والشكل رقم (١) يعكس هذا التصور (١)

الشكل رقم (١)
هيراركية القرارات الشرطية



يتضح من الشكل السابق أن القرارات الروتينية تساعد المنظمة على الاستمرار بمعدلات الكفاءة المعتادة. لذا، فهي ترمي إلى تمكين المنظمة من الاستمرار في نشاطاتها بالأساليب المعتادة والعادية، وبالتالي المحافظة على استمراريتها وبقائها فقط خوفاً من الزوال.

اما قرارات حل المشكلات فتتلخص في الكشف عن المشكلات التي تعاني منها المنظمة، ثم تحليل اسبابها ودوافعها وبالتالي إيجاد الحلول المناسبة للتغلب عليها لذا، فهي تنقل المنظمة من طور الخمول والجمود إلى طور النشاط والحركة لحل المشكلات التي تحول دون الوصول إلى طور الابتكار والابداع والفعالية.

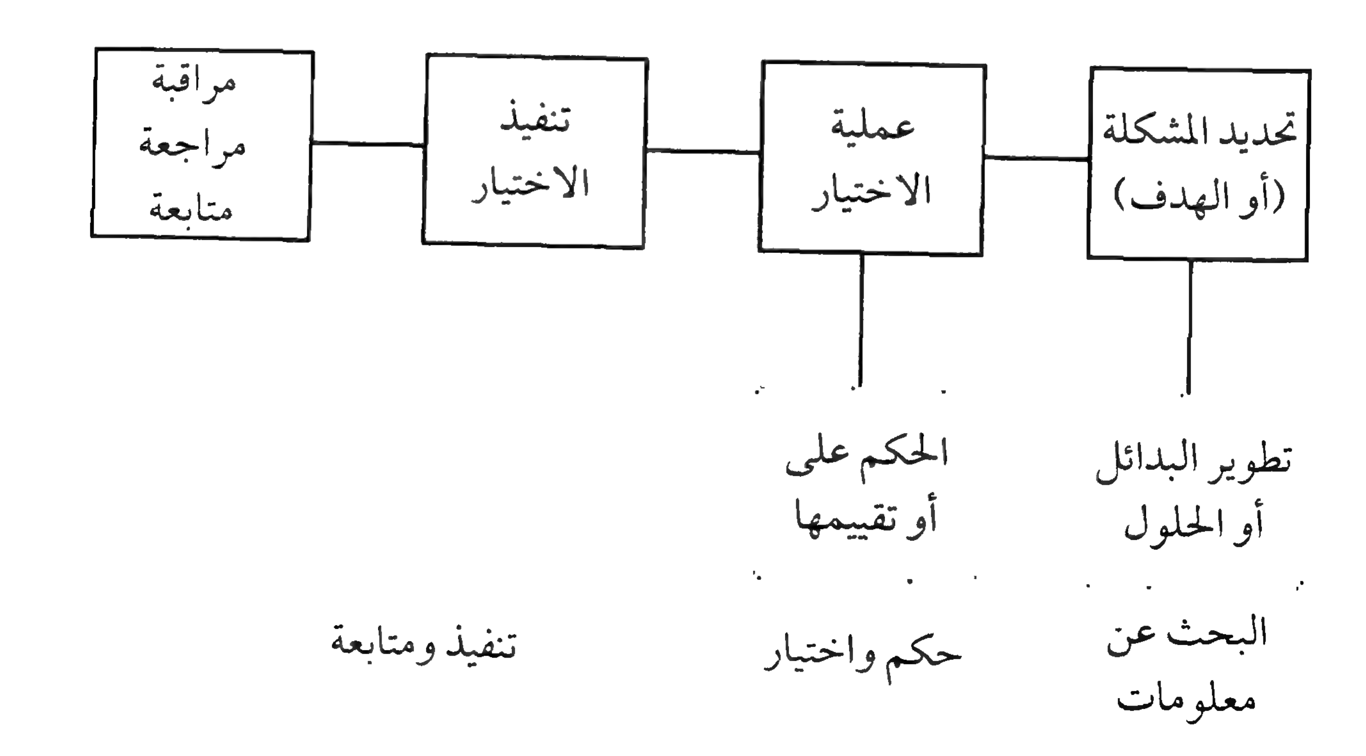
واما القرارات الإبتكارية أو الابداعية فتعتبر من اعلى مستويات مهام الإدارة حيث أنها تهدف إلى تحقيق نتائج غير عادية وتحقق بذلك تميزاً واضحاً في موقف المنظمة بالقياس للمنظمات الأخرى المماثلة أو المنافسة.

ولعل من المفيد أن نشير كذلك إلى أن ما يميز متخذ القرار الناجح من غير الناجح هو كفاءته ومهاراته في اتخاذ القرارات والتي تعتبر من العوامل الأساسية في نجاح أو فشل عملية إتخاذ القرارات وحل المشكلات في اعمال الشرطة .

خامسا : عملية اتخاذ القرارات ـ كيف تتخذ القرارات الشرطية :

الهدف من هذا الجزء مناقشة النموذج الأساسي لحل المشكلات وإتخاذ القرارات الشرطية ، وهذا يشتمل على : تحديد المشكلة « أو الهدف » وتطوير البدائل أو الحلول البديلة ، والحكم أو مقارنة البدائل ، وعملية الاختيار ، وكما يهدف إلى التعرف على أسباب صعوبة اتباع هذه الخطوات المتسلسلة المتعاقبة في كثير من الأحيان في الحياة الواقعية

الشكل رقم (٢)
عملية اتخاذ القرارات وحل المشكلات



الجدول رقم (١)

خطوات حل المشكلات

هناك عدد من النماذج الفعالة لحل المشكلات مثل النموذج الموضح أدناه «لاحظ مدى التشابه بين هذا النموذج » والنموذج المشار إليه في الشكل رقم (١)

- وجود مشكلة .
- تحديد المشكلة .
- إيجاد حلول محتملة للمشكلة .
- تقييم الحلول البديلة «الحكم على الحلول» .
- اختيار مسار العمل «اختيار حل أو قرار» .
- اتخاذ قرار للتنفيذ .
- وضع الضوابط والمتابعة للتأكد من حل المشكلة

سادساً : إتخاذ القرارات وحل المشكلات في العمل الشرطي:

قلنا سابقاً ان اتخاذ القرارات هي عملية اختيار حل معين من بين حلين أو أكثر من الحلول المتاحة في بيئة العمل، أي إنها عملية تفكير واع وتعرف تؤدي إلى اختيار السلوك المناسب لحل المشكلة . أما حل المشكلات فتختلف إلى حد ما عن عملية إتخاذ القرارات حيث أن الأولى تشمل على عملية منظمة لتحديد المشكلة، وجمع المعلومات والبيانات، وإيجاد حلول « أو بدائل» واختيار حل من بين الحلول المتاحة، وإتخاذ اجراءات لتنفيذ الحل، ومتابعة التنفيذ لحل المشكلة حسبما يلزم «جدول رقم (١) »

وبالرغم من ان مصطلح «حل المشكلات» غالباً ما يستخدم كبديل لإتخاذ القرارات فسوف نستخدمه بحيث يعني عملية عقلانية منظمة تشتمل على عملية إتخاذ القرارات، الا انها تتضمن خطوات إضافية «تم توضيح ذلك في الشكل رقم (٢) وكذلك الجدول رقم (١)» .

والآن نتناول بالتفصيل دراسة وتحليل مراحل عملية إتخاذ القرارات وحل المشكلات التي سبق أن أوضحناها في الشكل رقم (٢)

١ ـ تحديد المشكلة «أو الهدف»:

الأهداف

- توضيح مضامين مفهوم تحديد المشكلة
- تنمية مهارة تحديد المشكلة والتعرف على مسببات الانحرافات
- التوصل إلى مدخل مناسب ليساعد على فهم المشكلات في اعمال الشرطة وتحديدها

بادئ ذي بدء، يمكن القول ان مرحلة تحديد المشكلة والتعرف عليها هي أهم مرحلة من مراحل عملية إتخاذ القرارات، حيث يمكن القول بأن ما يلفت انتباه القائد متخذ القرار هي أعراض المشكلة «والمشكلات الظاهرية» وليست المشكلة الحقيقية ولابد من الإشارة هنا إلى أن على القائد متخذ القرار أن يفرق بين أعراض المشكلة والمشكلة الحقيقية فالمشكلة الحقيقية في النظريات العلمية هي عبارة عن الفرق بين الوضع المرغوب تحقيقه «أو مايجب أن يكون» والوضع الحالي القائم «أو ما هو كائن»، وعليه فإن وسيلة تحديد المشكلات إذن تتركز في الحصول على معلومات دقيقة تتعلق بالأهداف المرغوب تحقيقها وبالإنجاز الفعلي

ومما يجدر ذكره هنا ان الحلقة الضعيفة في عملية إتخاذ القرارات تكمن في تحديد وتعريف المشكلة. فمن السهل أن يخطئ القائد متخذ القرار في تشخيص أو تفسير الطبيعة الحقيقية للمشكلة وهنا، يمكن أن يكون تشابه كبير بين القائد متخذ القرار أو الطبيب في تشخيص المسكلة حيث يمكن لهما أن يستجيبا إلى الإدراك دون الحقائق «انظر منظور رقم (١)»

منظور رقم (١)

تحديد المشكلات باستعماله مدخل كيبنر ـ تريجو (١) Kepner - Tregoe

يفيد مدخل كيبنر ـ تريجو الشائع الاستعمال والمستخدم لحل المشكلات بأن هناك عدة خطوات للتعرف على المشكلات وتحديدها وهذه هي

لإيجاد المشكلة :

- يجب أن يكون المدير متخذ القرار واعياً ومتيقظاً .
- يجب أن يعرف المدير متخذ القرار مستوى الأداء الذي يجب أن يكون عليه ، حيث يتسنى مقارنة الأداء الفعلي به مع ملاحظة الإنحرافات وتحدد هذه الطريقة المشكلة على أنها انحراف عن معايير الأداء .
- إذا واجه المدير متخذ القرار مشكلة معقدة .
- يجب عليه تجزئتها إلى مشكلات فرعيه حيث تحدد الأولويات وفقاً لدرجة إلحاحها وخطورتها
- يجب أن تحدد المشكلة من خلال :
- ماهو الإنحراف وما هو الشيء الذي يلاحظ عليه الإنحراف .
- أين يكون الإنحراف وعلى ماذا
- ما مدى حجم الإنحرافات وكم عدد الإنحرافات التي تمت مشاهدتها .

وبهذا ، يستطيع القائد متخذ القرار أن يفرق بين المشكلة وجوانب المشكلة «أو أعراضها» التي لاتدخل ضمن نطاق هذه المشكلة التي تنتظر الحل . كما أن القائد متخذ القرار يستطيع والحالة هذه ، أن يلغي التعليلات والتفسيرات التي لاتتعلق بالمشكلة الحقيقية وهذا بنظرهم يعتبر جوهر الأسلوب الاستنتاجي / الاستدلالي . وعليه ، فإن على القائد متخذ القرار ، قبل تطوير أسباب المشكلة على هذا الأساس ، أن يفرق في المعلومات المتوفرة بين مايمكن استنتاجه من هذه المعلومات وما لايمكن استنتاجه أي بمعنى أن عليه أن يسخر المعلومات اللازمة والمتاحة للوصول إلى نتائج رشيدة بأسباب المشكلة(٢) .

٢ ـ تشخيص المشكلة من ناحية أعراضها

تهدف عملية تشخيص المشكلة من ناحية أعراضها إلى مايلي ·

ـ فهم مضمون عملية تشخيص المشكلة من أجل التعرف على المشكلة الحقيقية

ـ تنمية مهارة تشخيص المشكلات والتعرف على الأسباب الحقيقية لها

ـ توضيح الفرق بين المشكلة وأعراض المشكلة

ـ التعرف على أنواع المشكلات ودرجة إلحاحها

وكثيراً ما يميل القادة إلى الإفراط في تبسيط المشكلة وذلك من خلال تعاملهم مع أعراضها وهنا، يمكن القول بأن على القادة أن يتفهموا أسس المشكلة لكي يتمكنوا من وضع فرضيات عن الأسباب التي أدت إلى وجود المشكلة

ونلخص إلى القول على القائد متخذ القرار عند وضع فرضيات عن أسباب المشكلة أن يطرح أسئلة مثل .

ـ ماهي المتغيرات الداخلية والخارجية للمنظمة التي ساهمت في تكوين هذه المشكلة؟ .

ـ من هم أكثر الناس المشتركين والمسببين لهذه المشكلة؟

ـ هل لديهم رؤية أو منظور لتوضيح وتحديد المشكلة؟

ـ هل تساهم إجراءاتهم في حل المشكلة؟ .

ولابد من الإشارة هنا إلى أن أسباب المشكلة لاتشبه أعراضها فهي تظهر بالكاد. وعليه، فإن على القادة متخذي القرارات الإعتماد على حدسهم وخبراتهم لاكتشافها بالإضافة إلى خبرات مساعديهم رغم إمكانية اختلاف وجهات النظر حولها نتيجة اختلاف الخبرات والفروق الفردية لذا، يتحتم

على متخذي القرارات مراقبة المثيرات وجمع القصاصات لاكتشاف المشكلات ووضع أولويات لحلها وفق أهميتها .

أما بالنسبة لأنواع المشكلات التي يواجهها القادة وفق تقييم ودرجة إلحاحها فهي تتمثل في (٣) :

١ ـ المشكلات الملحة والمهمة معاً والتي تلقى بالضرورة أولوية عالية .
٢ ـ المشكلات غير الملحة والأقل أهمية والتي تلقى أولوية أقل .
٣ ـ المشكلات الملحة ولكن أهميتها متدنية «أو العكس صحيح» فهي مشكلات تتحدى قدرة القائد فيتخذ القرار في ترتيبها وتحديد أولويتها .

وأخيراً ، وجد الباحث باوندز (٤) Pounds أن القادة يعطون الأولويات الأولى لحل المشكلات التي تنتظر الحل خلال فترة زمنية محددة ثم المشكلات ذات المردود العالي ، ثم المشكلات ذات الإهتمام الشخصي .

٣ ـ البحث عن الحلول البديلة «أو تطوير البدائل» :

يهدف تطوير البدائل إلى

- التأكيد على أهمية البحث عن الحلول البديلة .
- اسعراض النماذج التي تساعد على البحث عن الحلول البديلة للمشكلات التي تواجهها المنظمات الشرطية .
- التوصل إلى نموذج مناسب يساعد على تطوير الحلول البديلة للمشكلات

بعد أن تناولنا كيف يمكن للقائد التعرف على المشكلة وكيفية تشخيصه لها فإننا ننتقل إلى كيف يمكن للقائد البحث عن الحلول البديلة للمشكلة . وهنا ، تتطلب الطريقة المثالية لحل المشكلات بحثاً كاملاً ومفصلاً لتطوير الحلول البديلة التي قد تحل المشكلة ، وفي معظم الحالات ، قد يكون هذا

البحث عن الحلول البديلة محدوداً جداً أو قد لا يوجد لعدة أسباب نتطرق إليها في هذا الجزء من هذا البحث وتحقيقاً لذلك، فإننا نستعرض أبرز أنواع النماذج المتعلقة بالبحث عن الحلول البديلة

* نموذج العقلانية المحدودة **Bounded Rationality Model**

يشرح نموذج العقلانية الرشيدة كيف أن القادة يبحثون عن حلول مثالية للمشكلات التي تواجههم، ولكن نموذج العقلانية المحدودة يبحث في كيفية وصول المديرين لحلول مرضية «أو مقنعة» لمشكلاتهم لعدم إمكانية وصولهم إلى الحلول المثالية نتيجة عدم توفر القدرة لديهم للبحث عن جميع المعلومات المعقدة اللازمة للوصول إلى الحلول المثالية

* نموذج صندوق النفايات «أو الفوضوي» **Garbage Can Model**:

وهذا نموذج آخر يتعلق بالبحث عن الحلول البديلة يستخدمه القادة عندما يقومون بعملية خلط لمشكلاتهم، وأفضلياتهم، وأولوياتهم ثم يقومون باستنتاج «أو استدلال» القرار «أو الحل» من بين التركيبة دون الأخذ بعين الإعتبار تعاقب خطوات حل المشكلات ويمكن للقائد متخذ القرار تجنب استخدام هذا النموذج باستخدام الترتيب التعاقبي والتسلسلي لخطوات حل المشكلات إبتداء من تحديد المشكلة وتعريفها وإنتهاء باختيار الحل المناسب الذي يعالج المشكلة

* نموذج التفضيل الضمني **Implicit Favorite Model**:

يبدو أن العديد من القادة الذين يستخدمون حل المشكلات والبحث عن الحلول البديلة يلجأون إلى اختيار الحل المفضل الضمني في بداية عملية اتخاذ القرارات رغم استمراريته ومواصلة البحث عن الحلول البديلة،

والقواعد الأساسية للقرار ، والتحريف في تصور الحل الذي يضمن الاختيار الضمني لحل المشكلة . وعندما يتم الاختيار المفضل الضمني تتوفر الأسباب لتجاهل الحلول الأخرى وبمعنى آخر توفر الأسباب والمبررات التي تضمن اختيار الحل الضمني المفضل

٤ ـ تقسيم الحلول البديلة

تهدف عملية تقسيم الحلول البديلة إلى :

- التأكيد على أهمية تقييم الحلول البديله .
- التأكيد على أهمية وجود معايير لتقييم الحلول البديلة تضمن تحقيق الأهداف المرغوبة من حل المشكلة .
- التأكيد على استخدام المدير لنموذج العقلانية المحدودة ، وليس العقلانية الرشيدة .
- استعراض المعوقات التي تحد من التعرف على نتائج كل حل أو بديل .

بعد أن يتم تحديد البدائل أو الحلول ، يبدأ القائد متخذ القرار بتقييم هذه الحلول وذلك من خلال مقارنة ومفاضلة هذه الحلول من حيث مزايا وعيوب كل حل وكذلك العواقب والنتائج المترتبة على تطبيقه في المستقبل ومدى جسامة وتعقيد هذه العيوب والتكاليف المادية والبشرية والزمنية التي يتطلبها اتخاذه . بالاضافة الى مدى مساهمه هذا الحل في تحقيق الهدف وحل المشكلة ، وملاءمته للظروف البيئية المحيطة بالمنظمة ومدى تأثيره «ايجاباً أو سلباً» على من يتأثرون بنتائج تطبيقية . (٥)

وإذا توفرت لدى القائد متخذ القرار معلومات كاملة عن جميع الحلول عندئذ تصبح عملية تقييم هذه الحلول عملية سهلة ، ولكننا نعرف أن العقلانية المحدودة تعني أن القائد متخذ القرار سوف يتعامل مع معلومات

غير كاملة وإنه من خلال استخدامه نموذج الرشد المحدود «الرضا» سوف تكون عملية اختياره للحل أقل من المثالية

ومن الأمور التي يهمنا الوقوف عليها ونحن في تقييم الحلول البديلة، أن معايير تقييم الحلول البديلة تعتمد على مدى نجاح الحل في تحقيق الأهداف المرغوبة. ويرى بعض علماء الإدارة أن هناك معوقات تمنع أو تحد من التعرف على كل حل أو بديل، وأهم هذه المعوقات «٦»

- نقص المعلومات المتاحة عن كل بديل
- طول الوقت اللازم لجمع المعلومات الضرورية للحلول البديلة
- عدم توفر النوعية اللازمة من المعلومات.
- نقص الوعي عند الذين في حوزتهم المعلومات
- عدم دقة تبويب وتصنيف المعلومات وتنظيمها
- القدرة المحدودة للمدير على معرفة النتائج المتوقعة لكل بديل

٥ ـ اختيار البديل المناسب لحل المشكلة

بعد القيام بتحديد البدائل وتقييمها، فإن القائد متخذ القرار يكون في موقف يسمح له بمحاولة تحديد البديل المناسب لحل المشكلة في ضوء الحقائق والمعلومات المتاحة. بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار مزايا كل بديل، وعيوبه، وتكاليفه، ونتائجه، ومضاعفاته، والاستعانة بمجموعة من المعايير التي تحقق الأهداف المرغوبة وسوف نستعرض مجموعة من هذه المعايير كما يراها رواد الفكر الإداري كي يستخدمها القائد متخذ القرار في اختيار البديل المرضي والملائم لحل المشكلات التي تواجهه وهذه هي «٧» :

١ ـ عدد وأهمية الأهداف التي حققها بديل معين، وقد تتفاوت الأهداف في درجة الأهمية، فيفضل البديل الذي يحقق أهم هذه الأهداف أو

أكثرها مساهمة في تحقيقها. لذلك تعطى هذه الأهداف أوزاناً «أو درجات» أو تقسم إلى أهداف مهمة وأخرى أقل أهمية، أو أهداف لابد من تحقيقها وأهداف مرغوبة يفضل تحقيقها.

٢ ـ مدى اتفاق البديل مع أهميته للمنظمة واتساقه مع سياساتها وخططها ونظمها وفلسفتها.

٣ ـ مدى المنفعه التي يمكن تحقيقها والتي تتمثل في القيمة أو الفائدة المحصلة من الموارد المتاحة بإتباع بديل معين

٤ ـ درجة المخاطرة من إتباع البديل. وتعني المخاطرة هنا إحتمال عدم تحقيق المنفعة المذكورة أي عدم تحقيقه للأهداف المرجوة من تطبيقه.

٥ ـ مقدرة المجهود البشري اللازم بذله في تنفيذ البديل والمخاطر التي ينطوي عليها تنفيذه. وعليه، تتم المقارنة على أساس هذا السؤال: أي البدائل يعطي نتائج أحسن بمجهود أقل؟.

٦ ـ كفاءة البديل، أي مدى استغلاله للموارد المتاحة عند تنفيذ كل بديل من أجل تحديد كفاءة كل بديل وهنا يجب الأخذ بعين الاعتبار ندرة أو محدودية الموارد المالية والمادية والبشرية.

٧ ـ مدى ملاءمة كل بديل مع العوامل البيئية الداخلية والخارجية للمنظمة «مثل: العادات والتقاليد، والقيم . . . . . الخ» وما يمكن ان تعززه هذه البيئة من عوامل مساعدة أو معوقة لكل بديل.

٨ ـ مدى توفر أو عدم توفر المعلومات التي بني عليها البديل ومقدار الخطر الذي أن يترتب على نقص المعلومات

٩ ـ التوقيت ودرجة السرعة المطلوبة في الحل، والموعد الذي يراد الحصول فيه على النتائج المطلوبة.

١٠ ـ والأهم من كل ذلك ضمان القرارات السليمة المبنية على الأطر

الأخلاقية للعمل الشرطي حيث ان امكانية كفاءة وفعالية القرارات الشرطية ستبقى مرهونة بمسلكيات اخلاقيات العاملين في الشرطة من اجل ضمان تحقيق التوازن بين المعايير الاخلاقية الرفيعة وبين المحافظة على الحقوق الخاصة للمواطنين جميعاً (٨)

هذا، وقد توصلت البحوث العلمية في مجالات العلوم الإدارية والسلوكية والاقتصادية والرياضيات إلى عدد من الطرق والأساليب والوسائل والنظريات التي تساعد القائد متخذ القرار في إختيار البديل المناسب لحل المشكلة، وهذه مسمياتها لأن الخوض في عرضها وشرحها ليس هنا مجالها نظرية المباراه، بحوث العمليات، شجرة القرارات، البرامج الخطية، تقييم ومراجعة البرنامج، تحليل المنفعة والتكاليف (٩)

وبعد اختيار البديل المناسب تأتي عملية صياغته في شكل قرار نهائي، ومن ثم توصيله إلى الجهات المعنية لتتولى عملية تحديد الموارد المالية والبشرية والمعداب والآلات . اللازمة لتنفيذه

سادسا : طبيعة اتخاذ القرارات الشرطية:

يهدف هذا الجزء إلى تناول وشرح أنواع القرارات الشرطية وفقاً للمواقف التي يواجهها القائد متخذ القرار وعليه فقد أسلفنا، أن عملية إتخاذ القرارات هي جزء هام من عملية المشكلات فضباط الشرطة يتخذون أنواعاً مختلفة من القرارات الشرطية في ظل ظروف وبيئات مختلفة فإختيار مكان الموقع الجديد للمؤسسة يتطلب بحثاً دقيقاً للبدائل وتحديد راتب فرد لايتطلب تحليلاً شاملاً للبدائل كما أن تحديد نوع وحجم المعلومات تختلف بإختلاف نوع القرار وعليه، على القادة أن يختاروا المدخل المناسب لاتخاذ قراراتهم وفقاً للحالة أو الموقف الراهن ومن المفيد التمييز

بين الأوضاع والمواقف التي تتطلب قرارات مبرمجه، وتلك التي تتطلب قرارات غير مبرمجة.

القرارات المبرمجة :

تتصف القرارات المبرمجة بأنها روتينية متكررة تتخذ لمواجهة مواقف تتكرر من حين لآخر. وهذا النوع من القرارات يمكن أن يتخذ تبعاً لإجراءات وسياسات وخطط ومعايير موضوعية ومعروفة مسبقاً. ويمكن البت في هذه المواقف على الفور حيث لا تحتاج إلى تفكير أو جهد ذهني كبير، وإنما تعتمد على مقومات ومعرفة وخبرات وتجارب القائد متخذ القرارات التي اكتسبها اثناء عمله.

وفي غالب الأحيان تفوض المستويات الإدارية الدنيا صلاحيات إتخاذ مثل هذه القرارات بدلاً من تركيزها أو تحويلها إلى الإدارة العليا وإشغالهم بها.

القرارات غير المبرمجة:

يتصف هذا النوع من القرارات بأنها غامضة ومعقدة لأنها تتعلق بمشكلات ذات طبيعة غير متكررة أو غير مألوفة ذات أبعاد منعددة يصعب حصرها وتعريفها والتحكم فيها. لذا، فإن مثل هذه المشكلات لا يمكن حلها بقرارات فورية، مثل القرارات المبرمجة، لأنها تحتاج إلى تفكير وإبداع وتهيؤ من جانب القادة بسبب تنوع موضوعاتها وكثرة متغيراتها وعدم وجود إجراءات وسياسات ومعايير جاهزة وموضوعة لمعالجتها، فهي جديدة في نوعها وفي محتوى الموضوعات أو المشكلات التي تعالجها. لذا، فهي تستلزم وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً لجمع المعلومات المتعلقة بالمشكلة، وأخذ الآراء

والاستشارات من ذوي الخبرة، وإجراء البحوث والدراسات التي تتناول الفروض والاحتمالات ومناقشتها كما أن قيم القائد متخذ القرار الشخصية وانطباعاتها تؤثر على عملية اتخاذ القرارات في هذا النوع من القرارات

سابعا : المشاركة والتفويض في إتخاذ القرارات :

يهدف هذا الجزء إلى التركيز على أهمية المشاركة في اتخاذ القرارات ومساهمة الأفراد والجماعات المعنية في هذه العملية وعليه، فإن هناك ثلاث طرق يستطيع بها القائد أن يتخذ قراراته وهي اتخاذ القرارات بمفرده، السماح للمرؤوسين والمساعدين بالمشاركة في اتخاذ القرار، وتفويض عملية اتخاذ القرار إلى معاونيه أو مساعديه

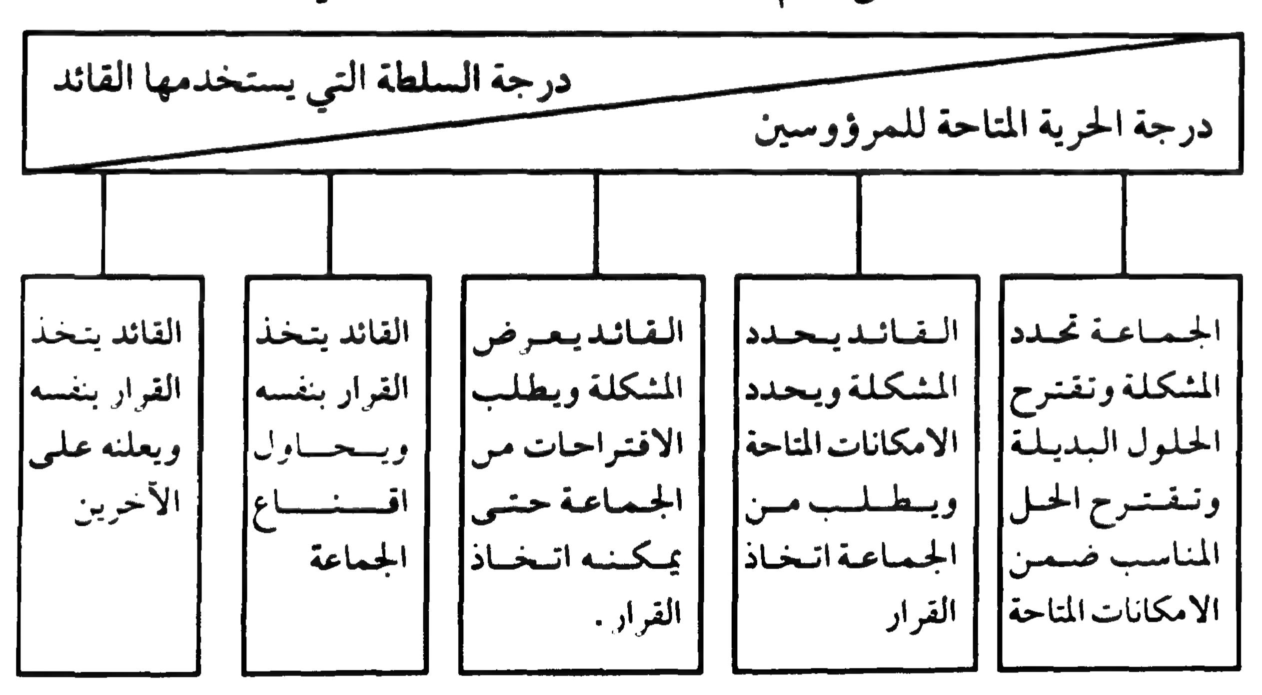
أما بالنسبة للمشاركة في اتخاذ القرارات فقد تناول علماء الإدارة والباحثون والمهتمون بموضوع اتخاذ القرارات أهمية المشاركة في عملية اتخاذ القرارات منذ عقود مضت والمقصود هنا بالمشاركة هو مساهمة أكثر من فرد في عملية اتخاذ القرار

ويجب أن ننوه هنا إلى أن عملية اتخاذ القرارات هي بطبيعتها نتاج مجهودات مشتركة من الآراء والأفكار والجدل والدراسة والتحليل والتقييم التي تتم من قبل أفراد عديدين وعلى مستويات إدارية مختلفة، بالإضافة إلى ما سبق، فإن عملية إتخاذ القرارات الإستراتيجية «مثل القرارات المتعلقة بالتنمية والتطوير وإعادة التنظيم والإصلاح الإداري» لاتتطلب فقط مساهمة وإشراك الأفراد العاملين في المنظمة وإنما تتطلب مساهمة ومشاركة الذين يتأثرون بهذه القرارات من خارج المنظمة. والسبب في ذلك يعود إلى أن مثل هذه القرارات تتطلب من القادة متخذي القرارات التفكير الواعي

والإدراك والتأمل لاتخاذ قرارات تعمل على تحقيق أهدافها وبالتالي تحقيق مطالب ورغبات ومصالح الذين يتأثرون بنتائج تنفيذها.

أما بالنسبة لدرجة المشاركة، فهي تختلف باختلاف نمط السلوك الإداري للقائد والنهج الذي يسير عليه لإفساح المشاركة أمام مرؤوسيه في حل المشكلات التي تواجهه. ومن هنا، فإن درجات المشاركة تأتي في إطار درجات السلوك الإداري ابتداء من النمط الأوتقراطي «الذي لا يؤمن بإفساح المجال للآخرين بالمشاركة في اتخاذ القرار وان أفسح المجال فإن هدفه يتمثل في ترويجه لقبول مرؤوسيه لقراراته» وانتهاء بالنمط الديمقراطي «الذي يؤمن بإفساح المجال للآخرين بالمشاركة في اتخاذ القرارات» كما يوضحه الشكل رقم (٣)

الشكل رقم (٣) أنماط السلوك الإداري

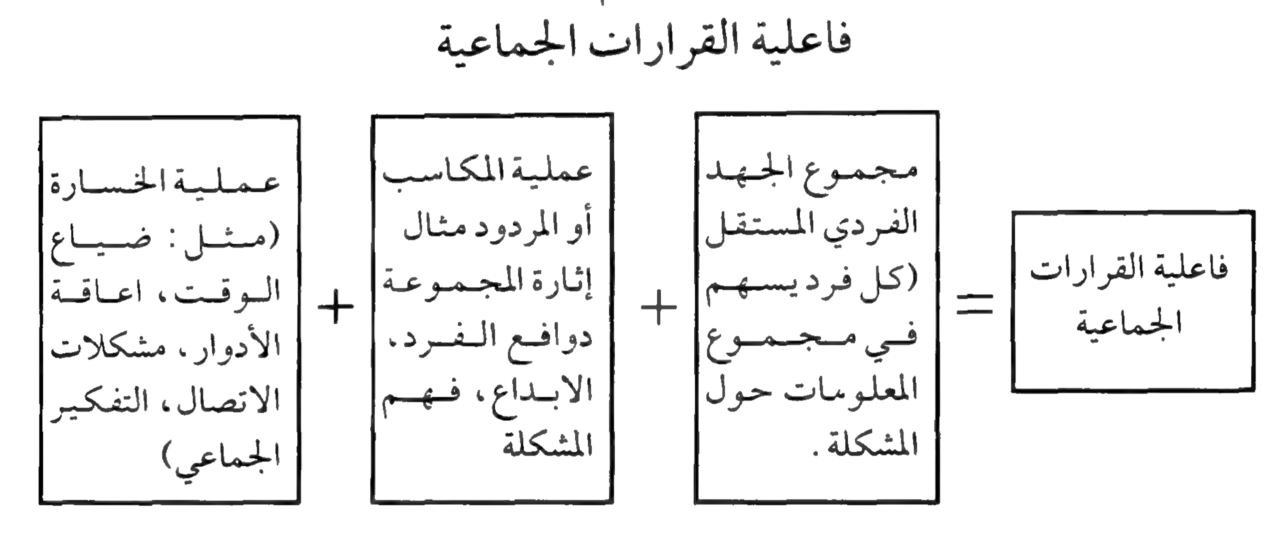


المصدر: Robert Tannenbaum and Waren H.Schmidt How to Choose a leadership Pattern, Harvard Business Review, March - April, 1958, p 96.

واستناداً لما سبق، فإن المشاركة في اتخاذ القرارات تضيف رضا إلى الوظيفة بعدة طرق فتؤمن استجابة جيدة وتساعد على الشعور بالمسؤولية وتفتح قنوات الإتصال بين القادة والمرؤوسين وتؤدي إلى الإستفادة القصوى من مهارات الموظفين وقدراتهم والشكل التالي يعكس الاستفادة من المشاركة في اتخاذ القرارات

الشكل رقم (٤)

فاعلية القرارات الجماعية



المصدر : G.W.Hill, Group versus Individual Performance : Arx N+1 heads better than one? Psycholagy Bulletin, 91, 1982, pp. 517 - 539.

اما بالنسبة لقرارات التفويض التي تكلمنا عنها في بداية هذا الجزء فإنها تعني هنا بأن القائد متخذ القرار يسمح للمجموعة أو المرؤوسين بإتخاذ القرارات فعلياً حيث تنقل سلطة القائد متخذ القرار إلى المجموعة وبمعنى آخر تعطى لهم الحرية بإتخاذ القرارات للمواقف التي تواجههم.

ويرى معظم القادة ان استراتيجيات التفويض في عملية اتخاذ القرارات من العوامل الرئيسية والمهمة في تحقيق النجاح وبالتالي تحقيق الأهداف.

ومثال ذلك يقول رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق رونالد ريجان حول التفويض ما يلي : (١٠)«أحط نفسك بأشخاص قديرين وفوض السلطات والصلاحيات وابتعد عن التدخل وفرض آرائك طالما أن قراراتهم تعمل على تنفيذ السياسة التي قررتها» وكما يقول ماكورميك(١١) وهو مدير تنفيذي ناجح ومؤلف كتاب «مالم تتعلمه في كلية هارفارد للإدارة حول التفويض ما يلي : غالباً ما يقوم القادة بالتفويض أو لايقومون بذلك لأسباب خاطئة فيتمسكون بالقيام بالمهام لأنهم يحبون القيام بها، أو يرغبون في القيام بها، أو يخافون من القيام بها ويتخلون « أو يتجنبون » القيام بهذه المهمة لأنهم يجدونها غير مقبولة أو دون مستواهم أو أنهم يرون أنها غير جيدة ».

ثامناً : بعض التطبيقات الإدارية لعملية اتخاذ القرارات الإدارية:

تناولنا في الأجزاء السابقة التعريف بمفهوم تحليل المشكلات واتخاذ القرارات، ومن هو القائد متخذ القرار، وكيف تتخذ القرارات، وخطوات عملية اتخاذ القرارات وحل المشكلات وأنواع القرارات، وأهمية المشاركة والتفويض في اتخاذ القرارات.

وبناء عليه، فإنه يمكننا تزويد القارئ ببعض النصائح التطبيقية والخطوط العريضة حول موضوع تحليل المشكلات واتخاذ القرارات على النحو التالي:

١ ـ توخ الحرص والحذر الشديدين عند تحديد المشكلة. ثم قيم الأهداف بدقة وكذلك المعايير حتى يتسنى لك تحديد الانحرافات ثم حاول تجزئة المشكلة المعقدة إلى اجزاء فرعية بمعنى مشكلات صغيرة حتى تستطيع معالجتها وحلها.

٢ ـ تجنب مأزق الحصول على قرارات مثالية ويجب أن تعرف أن الكمال لله وحده فالقائد قدرته محدودة وبالتالي اطلب الوصول إلى قرارات مرضية قريبة من المثالية

٣ ـ استخدم أسلوب التحالف أو الأئتلاف بمعنى استعمل الأسلوب الجماعي لمن يتأثرون من نتائج اتخاذ القرارات عندما تواجه مشكلات معقدة في بيئات عنيفة

٤ ـ استخدم أسلوب المشاركة في عملية اتخاذ القرارات من أجل تحسين عملية اتخاذ القرارات وتحقيق الفاعلية التنظيمية وأهداف التنظيم ولاتنس ان للمشاركة تأثيراً قوياً على خلق الرضا الوظيفي والإنتاجية وبالتالي تساعد في خلق ثقافة تنظيمية أو ما يسمى «بالتعليم التنظيمي» الذي يعكس خبرات ومهارات الآخرين

٥ ـ تعلم طريقة التفويض وهو العامل الرئيسي في النجاح الإداري وتجنب عمل كل شئ بنفسك

٦ ـ وأخيراً، تأكد أن نجاح المجموعة من مرؤوسيك ومعاونيك هو نجاح لك بالنهاية ونجاح لمنظمتك

فهم وحل المشكلة ورقة تمرين.

يقوم بعض القادة بإتخاذ قرارات إرتجالية وعفو اللحظة لحل المشكلات التي يواجهونها ويميل البعض إلى الإفراط في تبسيط المشكلة وذلك من خلال التفاعل مع أعراضها، ومنهم من يتخذ قرارات منطقية ومعقولة لحل المشكلات بعد فهمها والتعرف عليها.

والمطلوب منك في هذا النشاط ما يلي:

١ ـ فكر في مشكلة تواجهك في العمل. لخص هذه المشكلة ودونها على ورقة.
٢ ـ قم بتشكيل مجموعات رباعية من المشاركين واعرض المشكلة على هذه المجموعات في خمس دقائق فقط.
٣ ـ أطلب من المجموعات إعادة صياغة المشكلة المعروضة.
«بعد انجاز كل مجموعة مهمة إعادة صياغة المشكلة».
٤ ـ أطلب من المجموعات اختيار ممثل من بين أفرادها ليكونوا جميعاً مجموعة لصياغة المشكلة صياغة نهائية.
٥ ـ اطلب من مجموعة الصياغة النهائية، إعادة صياغة المشكلة
٦ ـ دون الصياغة النهائية للمشكلة على اللوح أو حاملة الأوراق.
٧ ـ قم بتشكيل مجموعات رباعية من المشاركين يختلف عن تشكيل المجموعات الرباعية السابقة
٨ ـ اطلب من المجموعات معالجة هذه المشكلة «بند رقم ٥» معالجة محددة وواقعية قدر الإمكان.

بعد انتهاء المجموعات من إيجاد الحل المناسب للمشكلة ناقش مايلي:

- هل الصياغات للمشكلة «سواء الصياغات التي قدمتها للمجموعات الرباعية الأولى أو مجموعة الصياغة النهائية» تقدم لك دليلاً عملياً على أهمية فهم المشكلة؟.
- هل أتاح لك هذا الأسلوب فهم المشكلة في كل مرة بطريقة مختلفة خاصة وأنك كنت في موقفين مختلفين من المشكلة؟
- هل قامت المجموعات بإتباع الخطوات العلمية في حل المشكلات؟.
- هل تعتقد أن مراحل عملية اتخاذ القرارات التي تناولها علماء الإدارة تتناسب مع المراحل التي اتبعتها المجموعات في حل هذه المشكلة؟.

المراجـــــع

١ محمد عبد الفتاح ياغي، حل المشكلات واتخاذ القرارات، عمان، مركز احمد ياسين، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، ص ١٨

٢ ـ محمد عبدالفتاح ياغي، اتخاذ القرارات التنظيمية، الرياض، مطابع الفرزدق التجارية، ١٩٨٨م، ص ١٤١

3 - C.H.Kipner and B.B.Tregoe, The Rational Model (N.Y. :Mc Graw - Hill Book Company, 1965.

٤ ـ محمد عبدالفتاح ياغي، المرجع السابق، ص ١٤٩

5 - W.F.Pounds, The Process of Problem Findings, Industrial Management Review, Vol. ii, 1969, pp, 1-19.

٦ محمد عبدالفتاح ياغي، مرجع سابق ذكره، ص ١٦٤

7 - R.Tannenbaum Managerial Decision Making, in R.Dubin (ed) Human Relations in Administration, 4th. ed., (Englewood Cllfs Prentice - Hall Inc. 1974, pp. 412 - 417

٨ ـ علي محمد عبدالوهاب، اتخاذ القرارات في المملكة العربية السعودية، منشورات معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٧٩م، ص ٤٢ ـ ٤٤

٩ ـ محمد عبدالفتاح ياغي، الاخلاقيات في الإدارة، عمان، مركز احمد ياسين، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، ص، ٢٤

١٠ ـ لمزيد من المعلومات ارجع إلى محمد عبدالفتاح ياغي، اتخاذ القرارات التنظيمية، مرجع سابق ذكره، ص ١٦٧ ـ ١٦٩

11 - R.R.Dowd, What Managers Can Learn from Manager Reagan, Fortune, September 15, 1986, p.33.

12 - M.H.Mc Cormack, What They don't teach you of Harvard Business School, New York : Bantam, 1984, p. 178.

تصورات تلاميذ كلية العلوم الشرطية في جامعة مؤتة لمعوقات عملية التدريب الشرطي: دراسة ميدانية

ثامر محمد محارمه[*]

الهدف الأساسي لهذه الدراسة الميدانية هو التعرف على تصورات تلاميذ كلية العلوم الشرطية في جامعة مؤتة لمعوقات عملية التدريب الشرطي بشكل عام، ولكل مجال من مجالاتها، وعلاقة هذه التصورات ببعض المتغيرات المستقلة تم تطوير إستبانة خاصة لغايات الدراسة وتوزيعها على عينة حجمها (٢٢٧) تلميذاً في كلية العلوم الشرطية في جامعة مؤتة، بعد جمع الاستبانات تمت مراجعتها وإدخالها إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي (NCSS)

توصلت الدراسة إلى أن تلاميذ كلية العلوم الشرطية في جامعة مؤتة يواجهوا معوقات متعددة في بعض مجالات عملية التدريب الشرطي، وتفاوت هذه المعوقات في درجة أهميتها، حيث أن المعوقات المتعلقة بأماكن التدريب احتلت الترتيب الأول، واحتلت المعوقات المتعلقة بأساليب التدريب الترتيب الثاني، والمعوقات المتعلقة بموضوعات التدريب الترتيب الثالث

كشفت الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة احصائية في تصورات تلاميذ كلية العلوم الشرطية لمعوقات عملية التدريب الشرطي بشكل عام

(*) أخصائي تدريبي بمعهد التنمية الإدارية - الدوحة - دولة قطر

تعزى لمتغير المعدل التراكمي، ولم تكن هذه الفروق ذات دلالة احصائية بالنسبة لمتغير التخصص، وكانت ذات دلالة عند بعض المجالات بالنسبة لمتغير المستوى الأكاديمي.

وبناءً على النتائج السابقة أوصت الدراسة بزيادة المساحات المخصصة للتدريب الشرطي، واستخدام أساليب تدريبية حديثة، ومراعاة التنسيق بين الدراسة الأكاديمية والتدريب الشرطي.

مقدمـــــة:

يعتبر التدريب مدخلاً أساسياً من مداخل التنمية الإدارية، بل ويعتبر المدخل الأهم لأنه يتعامل مع العنصر البشري الذي يعتبر المحور الأساس للتنمية، ولذا لا عجب أن نجد هذا الاهتمام بالمؤلفات والأبحاث والدراسات والمؤتمرات التي تتناول التدريب، وبإنشاء المعاهد والمراكز التي تعنى بعملية تدريب كافة الموظفين. ومما يزيد من أهمية عملية التدريب العلاقة الوثيقة التي تربطها بالعديد من المتغيرات التنظيمية

رغم اتفاق الباحثين على أهمية عملية التدريب إلا أنهم يختلفون حول تحديد المفاهيم المتعلقة بهذه العملية، وبشكل عام نستطيع القول إن عملية التدريب تشكل نظاماً متكاملاً يتألف من مجموعة من الأجزاء والأركان، وهذه العملية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الغايات والأهداف على مستوى المنظمة، وعلى مستوى الأفراد العاملين فيها، وتحاول التأثير في معارف وخبرات ومهارات وقدرات واتجاهات وسلوك العاملين، كل هذا من أجل الإسهام في تحقيق الأهداف بكفاية وفاعلية.

يلقى التدريب الأمني أهمية خاصة بحيث أن الجهاز الأمني يقع عليه مسؤوليات جسام، فهو المسؤول عن تحقيق الأمن والاستقرار وحماية الأموال والأنفس والأخلاق، وحراسة المرافق العامة، ومقاومة الجريمة وحراسة الحدود وضبط حركة القادمين والمغادرين، ولعل التزايد المستمر في عدد سكان واتساع المدن وارتفاع معدلات الجريمة، كلها عوامل أسهمت في زيادة أهمية الجهاز الأمني ونظراً للدور المتزايد للجهاز الأمني لابد من إعداد الكوادر العاملة في هذا الجهاز، والعمل على تدريبها وتنمية قدراتهاوتعريفها بكل ما هو جديد، حتى تستطيع القيام بالدور المطلوب منها بشكل أفضل، ولهذا قامت العديد من الدول بإنشاء مراكز خاصة تعنى بتدريب الكوادر الأمنية.

تعتبر كلية العلوم الشرطية في جامعة مؤتة في المملكة الأردنية الهاشمية أحد أبرز المراكز التي تعنى بتدريب وإعداد الكوادر الأمنية في الأردن، حيث تسعى هذه الكلية إلى إعداد وتأهيل الكوادر اللازمة للجهاز الأمني للعمل في مختلف مديريات الأمن العام.

بدأ التدريس والتدريب في كلية العلوم الشرطية منذ عام ١٩٨١م وتقبل الكلية سنوياً (٨٠) تلميذاً شرطياً، ممن أنهوا المرحلة الثانوية بنجاح، حيث يتم إعدادهم أكاديمياً وشرطياً من خلال عمليات التدريس الأكاديمي والتدريب الشرطي التي تستمر مدة ٤ سنوات يتخرج التلميذ بعدها برتبة ملازم ثان، حيث يلتحق بإحدى مديريات ومراكز الأمن العام.

تواجه عملية التدريب الشرطي في كلية العلوم الشرطية في جامعة مؤتة مجموعة متنوعة من المعوقات، وتؤثر هذه المعوقات سلباً على مخرجات الكلية من الضباط. إن معوقات التدريب حقيقة تواجهها كافة مراكز ومؤسسات التدريب، هذا ويمكننا النظر إلى هذه المعوقات من زوايا مختلفة، وتصنيفها وفقاً لمعايير مختلفة ولكن الحقيقة التي نريد أن نصل إليها أن التعرف إلى هذه المعوقات هو البداية الحقيقية لحلها والتغلب عليها.

تحاول هذه الدراسة الكشف عن أبرز المعوقات التي تواجه عملية التدريب الشرطي في كلية العلوم الشرطية في جامعة مؤتة، وتحديد طبيعة ومستوى تلك المعوقات، ودرجة تأثيرها على العملية التدريبية، وذلك لتقديم التوصيات اللازمة للحد منها

مشكلة الدراسة:

تشكل عملية التدريب نظاماً متكاملاً يتألف من مجموعة من الأنظمة الفرعية وهي المدخلات والعمليات والمخرجات والتغذية العكسية،

بالإضافة إلى البيئة . ولا شك أن نجاح العملية التدريبية وتحقيقها لأهدافها يعتمد على مدى التكامل بين هذه العناصر ومن خلال مقارنة واقع التدريب في كلية العلوم السرطية في جامعة مؤتة بالطموحات المتوقعة نجد أن هناك فجوة تعود إلى المعوقات التي تواجهها عملية التدريب في الكلية . فرغم الجهود المبذولة والأموال التي يتم انفاقها ، إلا أن النتائج ما تزال أقل مما هو مطلوب ومرغوب ، وذلك بفعل المعوقات المعتمدة التي تواجه العملية التدريبية في الكلية ، ولا شك أن هذه المعوقات رغم خصوصيتها إلا أنها معوقات تواجه معظم معاهد ومراكز التدريب الشرطي في الدول النامية

وبتسكل محدد فإن مشكلة الدراسة تدور حول التساؤلات الآتية

السؤال الأول ما هي تصورات تلاميذ كلية العلوم الشرطية في جامعة مؤتة لمعوقات عملية التدريب الشرطي بشكل عام ولكل مجال من مجالات المعوقات بشكل خاص؟

السؤال الثاني : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات تلاميذ كلية العلوم الشرطية في جامعة مؤتة لمعوقات التدريب الشرطي تعزى لمتغيرات التخصص المعدل التراكمي ، المستوى الأكاديمي؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من الموضوع الذي تعالجه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها . فتدريب وإعداد الشرطة من الأمور المهمة في المجال الأمني ، وخصوصاً إذا كنا نتحدث عن إعداد وتدريب ضباط الشرطة لأن هؤلاء هم القيادات المستقبلية للجهاز الأمني ، ومن هذا المنطلق نجد أن عملية التدريب في كلية العلوم الشرطية في جامعة مؤتة تكتسب أهمية خاصة لأن هذه العملية تسعى لإعداد ضباط الأمن العام في الجهاز الأمني الأردني ،

فالتلميذ الذي يتخرج برتبة ملازم ثان سوف يعمل في إحدى مديريات الأمن العام المتعددة.

تواجه عملية التدريب الشرطي في كلية العلوم الشرطية معوقات متعددة بعضها يتعلق بالمدربين وبعضها يتعلق بالبرامج التدريبية والبعض الآخر يتعلق بالامكانات والوسائل والأساليب. ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال سعيها لتحديد تصورات تلاميذ كلية العلوم الشرطية لأبرز المعوقات التي تواجههم في مجال التدريب الشرطي، وتحديد طبيعة تلك المعوقات ودرجتها. ولا شك أن حل أية مشكلة يحتاج إلى تحديد تلك المشكلة، وجمع المعلومات اللازمة عنها، وهكذا فهذه الدراسة ستحدد مواطن المشكلة والخلل، وستزود متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة لتصويب الأوضاع، ومعالجة مواطن الخلل، بهدف تفعيل عملية التدريب الشرطي في كلية العلوم الشرطية، مما يسهم في تحقيق الكلية لأهدافها بكفاية وفاعلية، ومن قدرتها على إعداد أفضل الكفاءات الشرطية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق أهداف متعددة من أبرزها:

١ ـ التعرف على معوقات تدريب التلاميذ في كلية العلوم الشرطية في جامعة مؤتة، وتحديد نوع تلك المعوقات، وعلاقتها بكل عنصر من عناصر العملية التدريبية.

٢ ـ الكشف عن مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية في تصورات التلاميذ في كلية العلوم الشرطية في جامعة مؤتة للمعوقات التي تواجه العملية التدريبية وفقاً للمتغيرات المستقلة الآتية: المستوى الأكاديمي، المعدل التراكمي، التخصص.

٣- التوصل إلى مجموعة توصيات يمكن أن تسهم في تطوير العملية التدريبية في كلية العلوم الشرطية.

٤- تزويد متخذي القرارات في جامعة مؤتة بالمعلومات اللازمة عن معوقات التدريب في كلية العلوم الشرطية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها.

فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة لاختبار صحة الفرضيات الآتية:

١- تواجه عملية التدريب الشرطي في كلية العلوم الشرطية في جامعة مؤتة معوقات متعددة من وجهة نظر التلاميذ الشرطيين وضمن كل مجال من المجالات الآتية: المدربون- تقويم التدريب- موضوعات التدريب- أساليب التدريب- مواد التدريب- أماكن التدريب

٢- توجد هناك فروق ذات دلالة احصائية في تصورات التلاميذ الشرطيين لمعوقات عملية التدريب الشرطي تعزى للمتغيرات المستقلة الآتية: (المستوى الأكاديمي، المعدل التراكمي، التخصص)

منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة، وتحقيق أهدافها واختبار صحة فرضياتها فإن منهجية الدراسة ستكون على النحو التالي

١- الأسلوب الأول مكتبي من خلال الرجوع إلى الكتب والمقالات والأبحاث والدراسات التي تناولت التدريب بشكل عام ومعوقات التدريب بشكل خاص.

٢- الأسلوب الميداني، من خلال توزيع استبيانات على أفراد مجتمع الدراسة

وجمع وتحليل تلك الاستبيانات للوصول إلى النتائج والتوصيات

عينة الدراسة:

نظراً لسهولة الوصول إلى كافة أفراد مجتمع الدراسة ولوجودهم في أماكن محددة، ولتعاون قيادة كليةالعلوم الشرطية مع الباحث فإن العينة ستشمل كافة التلاميذ في كافة التخصصات والسنوات باستثناء تلاميذ السنة الأولى، لأنهم من وجهة نظر الباحث لم تتح لهم الفرصة الكافية لتكوين تصورات واضحة ومحددة حول معوقات عملية التدريب الشرطي، وهكذا يكون جحم العينة (٢٢٧) تلميذاً. يبين الجدول رقم (١) خصائص أفراد عينة الدراسة.

الجدول رقم (١)

خصائص عينة الدراسة

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة
التخصص	قانون	٢٠٩	٩٢٪
	إدارة عامة	٠٠٨	٣٪
	انجليزي	٠١٠	٥٪
المستوى الأكاديمي	ثانية	٧٧	٣٤٪
	ثالثة	٧٦	٣٣٪
	رابعة	٧٤	٣٣٪
المعدل التركمي	أقل من ٦٠	٣٦	١٦٪
	٦٠ـ٦٩	٧٠	٣١٪
	٧٠ـ٧٩	٤٥	٢٠٪
	٨٠ـ فأكثر	٧٦	٣٣٪

نلاحظ من خلال الجدول أن غالبية أفراد عينة الدراسة من تخصص القانون، وهذا أمر طبيعي حيث أن الكلية ومنذ عام ١٩٩٣م أصبحت تقبل كافة التلاميذ في تخصص القانون فقط، ولذا نجد أن نسبة تلاميذ القانون بلغت ٩٢٪، وفيما يتعلق بالمستوى الأكاديمي، نجد أن التلاميذ موزعون بشكل عادل على مختلف السنوات الأكاديمية. أما بالنسبة للمعدل التراكمي فنجد أن ٣٣٪ من التلاميذ معدلاتهم أكثر من (٨٠)، وأن ٣١٪ من التلاميذ معدلاتهم ما بين (٦٠-٦٩)، وأن ٢٠٪ معدلاتهم ما بين (٧٠-٧٩)

أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات ومن أجل تصميم الاستبانة قام الباحث بما يلي

١ - مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت معوقات التدريب

٢ - الاستعانة بخبراتها السابقة من خلال تدريس مسافات متعددة في كلية العلوم الشرطية.

٣ - استطلاع آراء التلاميذ حول معوقات عملية التدريب

٤ - استطلاع آراء المدربين في كلية العلوم الشرطية

وبناءً على ذلك تم تصميم الاستبانة بصورتها الأولية، ومن أجل التأكد من صدقها واتساقها تم اجراء مايلي

١ - عرضها على تسعة محكمين، خمسة منهم يعملون مدرسين في كلية العلوم الشرطية، وأربعة منهم يعملون إداريين ومدربين في الكلية.

٢ - إجراء التعديلات اللازمة بناءً على آراء المحكمين وإعادة طباعة الاستبانة

٣ - اجراء دراسة استطلاعية على عينة عشوائية حجمها (٣٠) تلميذاً وتم الطلب إليهم ابداء آرائهم ومقترحاتهم بخصوص الاستبانة.

٤ ـ استخدام معادلة كرونباخ الفا للتأكد من الاتساق الداخلي للاستبانة، وبلغت قيمة الفا (٧٨٣, ٠) وهذا يشير إلى امكانية استخدام الاستبانة لهذه الدراسة.

هذا وقد تألفت استبانة الدراسة من ثلاثة أجزاء رئيسة:

الجزء الأول: المتغيرات المستقلة للدراسة: التخصص، المستوى الأكاديمي، المعدل التراكمي.

الجزءالثاني معوقات التدريب الشرطي ويشتمل على (٣٦) فقرة.

الجزء الثالث: أية معوقات أخرى.

الدراسات السابقة:

قام الباحث بإجراء مسح مكتبي للدراسات التي تناولت موضوع التدريب بشكل عام أو أحد جوانبه بشكل خاص، مركزاً على الدراسات التي أجريت في البيئة العربية نظراً لأن هذه البيئة لها معطياتها وخصوصياتها التي لابد من مراعاتها، وفي حدود علم الباحث فإن هذه الدراسة تعتبر أول دراسة تحاول التعرف على معوقات التدريب الشرطي في المملكة الأردنية الهاشمية.

قام علي جرادات بإجراء دراسة حول تقويم البرامج التدريبية في أكاديمية الشرطة الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى أن تقويم دورة القيادة الوسطى لا يتم ضمن المفهوم الشمولي، وإن كفاءة غالبية المدربين في نقل المعلومات بحاجة إلى تنمية[1]. قام محمد ياغي بإجراء دراسة بهدف تقويم البرامج

---

١ ـ علي توفيق جرادات، تقويم البرامج التدريبية: دراسة ميدانية على دورات القيادة الوسطى في أكاديمية الشرطة الملكية خلال الفترة (١٩٨٧ ١٩٨٢م)، رسالة ماجستير. الجامعة الأردنية، ١٩٩٣م.

التدريبية أثناء التدريب، وتوصلت الدراسة إلى أن ترشيح الأفراد المطلوب تدريبهم يعكس رغبة منظماتهم لا رغبات المرشحين، وإن استفادة المتدربين من التدريب تزداد إذا كان المتدربون منسجمين[١]

أجرى خبراء البنك الدولي دراسة حول التدريب في بعض الدول النامية، وقد أبرزت الدراسة بعض مشكلات ومعوقات التدريب في هذه الدول، والتي تشمل التركيز على النواحي النظرية، وعلى استخدام أسلوب المحاضرات والاعتماد على المراجع الأجنبية، وعدم اعطاء التدريب الأولوية اللازمة[٢]، قام علي الدرابكة بإعداد دراسة حول تنمية موظفي جهاز الخدمة المدنية الأردني، توصلت فيمايتعلق بمعوقات التدريب الإداري إلى عدم وجود أساليب علمية وموضوعية لتحديد الاحتياجات التدريبية، وضعف الاهتمام بتدريب القيادات العليا[٣]

قام التجاني شبور بإجراء دراسة حول تطبيقات التقويم والمتابعة لبرامج التدريب بمعهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية، توصلت إلى عدم استخدام الأساليب العلمية لتقويم التدريب، وإلى طغيان الجانب النظري على الجانب العملي، وإلى القصور في استخدام الوسائل التدريبية[٤]،

١ ـ محمد عبدالفتاح ياغي، تقويم البرامج التدريبية أثناء التنفيذ. دراسة ميدانية تطبيقية، مجلة تنمية الرافدين، العدد ٢ , ١٩٨٧م

2 - PAMUEL, P. Training for Public Administration and Management in Developing Countries-A Review, World Bank Staff Working. Paper No. 584, 1983.

٣ ـ علي أحمد الدرابكة، تنمية موظفي جهاز الخدمة المدنية الأردني الواقع والطموحات، رسالة ماجستير، الجامعةالأردنية، ١٩٩٢م.

٤ ـ التجاني الشيخ شبور، تطبيقات التقييم والمتابعةلبرامج التدريب بمعهد الإدارة العامة بالمملكة العربيةالسعودية، ندوة تخطيط وتنفيذ البرامج التدريبية، معهد الإدارة العامة، الرياض ١٤٠١هـ.

توصل محمد حسنين في دراسة ميدانية حول تحديد الاحتياجات التدريبية في القطاع العام الأردني، وإلى عدم الاهتمام بشكل عام بالتدريب، وإلى غياب خطة وطنية شاملة للتدريب الإداري، وقلة الامكانات الحالية والمستقبلية وعدم توافر حوافز كافية للمتدربين[١]

قام عبدالعزيز تقي وعلي عسكر بدراسة توصلت إلى أن معوقات عملية التدريب في الكويت تدور حول التركيز على الجوانب النظرية وعدم تفرغ المدربين وغياب التقييم المناسب لبرامج التدريب، وكثرة عدد البرامج المطلوبة، وعدم وجود أماكن مناسبة للتدريب[٢]، وقام عبدالباري درة بدراسة حملت عنوان «تحديد الاحتياجات التدريبية ضمن محتوى الإصلاح الإداري في الأردن» توصلت إلى أن تحديد الاحتياجات التدريبية يتم بصورة غير موضوعية، بالاضافة إلى انخفاض مستوى إعداد الخطط والبرامج التدريبية[٣]

أجرى محمد الطويل دراسة حملت عنوان «التنمية الإدارية في دول الخليج العربي بين اليوم والغد» توصلت فيما يتعلق بمشكلات التدريب إلى عدم تفهم القيادات الإدارية لأهمية التدريب، وعدم التحديد الدقيق للاحتياجات التدريبية، وعدم الربط بين سياسة التدريب وعدم التحديد

---

١ ـ محمد حامد حسنين، تحديد الاحتياجات التدريبية في القطاع العام الأردني ودور معهد الإدارة العامة في تلبيتها، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٨٧م.

٢ ـ عبدالعزيز تقي وعلي عسكر، التدريب كأداة لتنمية العنصر البشري في مجال العمل دراسة لواقع التدريب في الكويت، المجلة العربية للإدارة، مجلد ١١، العدد ٢ ١٩٨٧م

3 Durra A, Barr. Assessment of Training Needs Within the Context of Administrative Reform in Jordan, Nanpower, 1990.

الدقيق للاحتياجات التدريبية، وعدم الربط بين سياسة التدريب وحاجات الجهاز الحكومي[1]، وفي دراسة قام بها محمد كعبور حول «المشاكل الرئيسة في تقييم مدى فاعلية البرامج التدريبية»، توصل إلى أن نقص الوسائل العلمية المخصصة لتقويم التدريب وصعوبة تحديد المعايير، وغموض ردود فعل المشاركين، تعتبر أهم معوقات تقويم البرامج التدريبية[2]

قام حسن أبشر الطيب بإعداد ورقة تناولت بعض معوقات التدريب التي تواجهها مؤسسات التنمية العربية، والتي تشمل التوجه النظري في برامج التدريب، والقصور في تحديد الاحتياجات التدريبية، وعدم اهتمام القيادات الإدارية بالتدريب[3]، وقام محمد الطويل بإعداد ورقة حول «التجربة الخليجية في مجال التدريب الإداري ومشكلاته» وكان من أهم المعوقات التي أبرزتها الدراسة عدم فهم وإدراك أهمية التدريب في بعض دول الخليج العربي، وضعف الاهتمام بتحديد الاحتياجات التدريبية، وعدم شمولية التدريب لكافة القطاعات التي يحتاجها جهاز الخدمة المدنية[4].

أما محيي الدين الخطيب فقد أعد ورقة حول «برامج التدريب في العالم الثالث بين الشكلية واللاشكلية» أكد فيها على أن مشكلات التدريب في

١ ـ محمد عبدالرحمن الطويل، التنمية الإدارية في دول الخليج العربي بين اليوم والغد، مجلد الإدارة العامة، العدد ٥٠ ، ١٩٨٦م

٢ ـ محمد محمد كعبور، المشاكل الرئيسة في تقييم مدى فعالية البرامج التدريبية، المجلة العربية للإدارة، العدد ٧ ، ١٩٩٠م

٣ ـ حسن أبشر الطيب، دور مؤسسات التنمية الإدارية العربية في تطوير الإدارة، المجلة العربية للإدارة، مجلد ٩، العدد ٤ ، ١٩٨٥م

٤ ـ محمد الطويل، التجربة الخليجية في مجال التدريب الإداري ومشكلاته، مجلة الإدارة العامة، العدد ٦٥ ، ١٩٩٠

الدول النامية هي جزء من المشكلات الإدارية، وإن كان لهذه المشكلات طابع مختلف، ومن هذه المشكلات إحجام الكثير من الأفراد عن التدريب والافتقار إلى المواد التدريبية، وعدم وجود مقاييس موضوعية لحاجات الجهاز التدريبي[١]، قام عمر عثمان محمد بإعداد ورقة حول «سياسة التدريب الإداري في الدول النامية: المعوقات والحلول»، ومن بين المشكلات التي استعرضها عدم وجود سياسة تدريبية واضحة، وعدم ربط التدريب بالمسلك الوظيفي، وعدم توافر ميزانيات كافية للتدريب باعتباره مضيعة للوقت والمال[٢].

قام حسين ابراهيم بإعداد بحث حول «التدريب في مجال الشرطة» بيَّن فيها الأهمية الخاصة التي يكتسبها التدريب في المجال الشرطي لأن عمل الشرطة يتصف بالتحدي والصراع مع الإجرام وكشفت الورقة عن أهمية وضرورة اختيار المدربين والمتدربين، وعلى أهمية استمرارية عملية التدريب الشرطي. ومن أبرز المعوقات التي أشارت إليها الورقة الصعوبات المالية، وصعوبة سحب المتدربين إلى مواقع التدريب[٣].

في دراسة حول دور مدير التدريب في نجاح البرامج التدريبية، توصل محمد المنيع إلى أن فشل معظم البرامج التدريبية يعود إلى عدم تحليل البيانات الوظيفية والاعتماد على التفكير العابر مما يؤدي إلى ضياع الوقت والجهد[٤].

١ ـ محيي الدين الخطيب، برامج التدريب في العالم الثالث بين الشكلية واللاشكلية، المجلة العربية للتدريب، عدد ٤، ١٩٨٩.

٢ ـ عمر عثمان محمد، سياسة التدريب الإداري في الدول النامية: المعوقات والحلول، المجلة العربية للتدريب، عدد ٤، ١٩٨٩م.

٣ ـ حسين إبراهيم، التدريب في مجال الشرطة، المجلة العربية للتدريب، نيسان ١٩٩٢.

٤ ـ محمد عبدالله المنيع، دور مدير التدريب في نجاح البرامج التدريبية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد ٩، ١٩٩٥م

وكشف فهد الشعلان عن بعض معوقات التدريب، والتي تشمل عدم جدية الرؤساء في ترشيح الموظفين، وعدم الشعور بأهمية التدريب من قبل المديرين والموظفين وعدم التخطيط الشامل والدقيق لتقييم التدريب[١]

وقبل أن ننهي حديثنا عن الدراسات السابقة نود الإشارة الى توصيات مؤتمر «معوقات العملية التدريبية في الجهاز الشرطي» الذي عقد في الإدارة العامة لشرطة أبو ظبي خلال عام ١٩٩٧م وتتمثل أبرز التوصيات في[٢]

أ - ضرورة الاهتمام بتحديد الاحتياجات التدريبية وفقاً للأسس العلمية السليمة

ب - الاهتمام ببرامج تدريب القيادات الشرطية نظراً لدورها المهم.

ج - ضرورة تضافر الجهود للحد من معوقات التدريب الشرطي

د - العمل على بناء استراتيجيات محددة لعملية التدريب

هـ - تعميق ونشر الثقافة التدريبية

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

بعد جمع الاستبيانات تم مراجعتها واستبعاد الاستبيانات الناقصة وتم تفريغها على جداول مخصصة لهذه الغاية، وإدخالها إلى الحاسوب ومعالجتها احصائياً باستخدام البرنامج الاحصائي NCSS فيما يلي نتائج التحليل الخاصة بكل فرضية من فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى.

---

١ - فهد أحمد الشعلان، نحو تقييم أمثل لمخرجات التدريب، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد ١٩، ١٩٩٥م

٢ - الإدارة العامة لشرطة أبو ظبي، توصيات مؤتمر معوقات العملية التدريبية، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٦/ ٢/ ١٩٩٧م

«تواجه عملية التدريب الشرطي في كلية العلوم الشرطية في جامعة مؤتة معوقات متعددة من وجهة نظر التلاميذ الشرطيين وضمن كل مجال من المجالات الآتية: المدربون، تقويم التدريب، موضوعات التدريب، أساليب التدريب، مواد التدريب، أماكن التدريب».

من أجل التأكد من صحة هذه الفرضية تم احتساب المتوسطات الحسابية لاجابات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من الفقرات، وضمن كل مجال من مجالات المعوقات، فيما يلي نتائج تحليل البيانات الخاصه بهذه الفرضية وضمن كل مجال من مجالاتها.

المجال الأول: المعوقات المتعلقة بالمدربين:

بلغ عدد فقرات هذا المجال (٨) فقرات، وقد بلغ المتوسط الحسابي لاجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المجال (٢,٤٨)، وهو أقل من المتوسط المعياري(*)، وهذا يعني أن التلاميذ لا يواجهون مشكلة في مجال المدربين بشكل عام، وقد كان المتوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات هذا المجال أقل من المتوسط المعياري باستثناء فقرتين وهما «يركز المدربون على أسلوب المحاضرات» و «لا تتوافر مهارات اتصالية لدى المدربين» حيث بلغ المتوسط الحسابي لهاتين الفقرتين (٣,١٢) و (٣,٠٢) على التوالي. جاءت فقرة «التخصصات العلمية للمدربين لا تتناسب مع المواد التي يدربونها» في الترتيب الأخير حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٠١) وهو أقرب ما يكون

(*) المتوسط المعياري = ٣. وذلك على النحو التالي: مقياس الإجابة = موافق جداً (٥)، موافق (٤) محايد (٣)، غير موافق (٢)، غير موافق اطلاقاً (١).

$$\frac{٥ + ٤ + ٣ + ٢ + ١}{٥} = ٣$$

إلى إجابة غير موافق، وجاءت فقرة «يقوم بعض المدربين بالتمييز بين التلاميذ» في الترتيب قبل الأخير، يبن الجدول رقم (٢) المتوسطات الحسابية لاجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المجال

الجدول رقم (٢)

إجابات أفراد العينة على مجال (المدربون)

الفقـــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المدربون غير مؤهلين بشكل كاف	٢,٠٤	١,١٥
يركز المدربون على النواحي النظرية	٢,٩٢	٠,٩٨
يركز المدربون على أسلوب المحاضرات	٣,١٢	١,٠١
مقدرة المدربين على توصيل المعلومات متدنية	٢,٦٤	٠,٨٧
لا تتناسب تخصصات المدربين مع المواد التي يدربونها	٢,٠١	١,١٢
لا يتمتع المدربون بالقدرة على إدارة التدريب	٢,٠٦	١,٠٤
لا تتوافر مهارات اتصالية لدى المدربين	٣,٠٢	٠,٨٩
يميز المدربون بين التلاميذ	٢,٠٣	١,١٨
المجال ككــل	٢,٤٨	١,٠٣

نخلص مما سبق أن تلاميذ كلية العلوم الشرطية في جامعة مؤتة لا يواجهون معوقات فيما يتعلق بالمدربين بشكل عام حيث يتصورون أن المدربين مؤهلون بشكل كاف ولديهم مهارات في إدارة العملية التدريبية، وقدرة على توصيل المعلومات ولا يقوم المدربون بالتميز بين التلاميذ، ورغم هذا فالتلاميذ يعتقدون أن المدربين يركزون على أسلوب المحاضرات، ولا تتوافر لديهم مهارات اتصالية كافية.

المجال الثاني: المعوقات المتعلقة بتقويم التدريب:

بلغ المتوسط الحسابي لفقرات هذا المجال ككل (٢,٧٨) وهو أقل من المتوسط المعياري مما يعني أن التلاميذ لا يواجهون مشكلة بشكل عام في مجال تقويم التدريب. وقد اختلفت المتوسطات الحسابية لاجابات أفراد عينة الدراسة من فقرة إلى أخرى ففي حين أن متوسطات الفقرات «لا تتاح الفرصة للتلاميذ لابداء آرائهم بالتدريب» و «لا يوجد اهتمام كاف بتقويم التدريب» و «لا توجد مكافآت للتلاميذ المتميزين في التدريب» و «علاماتي في التدريب لا تعكس استفادتي من التدريب» كانت أعلى من المتوسط المعياري حيث بلغت (٣,٠٤) (٣,٠٤) (٣,٠٧) (٣,٠١) على التوالي، فإن المتوسطات الحسابية لباقي الفقرات كانت أقل من المتوسط المعياري، يبيّن الجدول رقم (٣) المتوسطات الحسابية لاجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المجال.

الجدول رقم (٣)
إجابات أفراد العينة على مجال (تقويم التدريب)

الفقــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
لا يوجد اهتمام بتقويم التدريب	٣,٠٤	١,١٥
لا تتاح الفرصة للتلاميذ لابداء آرائهم بالتدريب	٣,٠٥	١,٠٦
اختبارات التدريب صعبة	٣,٠٧	١,١٨
لا توجد مكافآت للتلاميذ المتميزين في التدريب	٣,٠٧	٠,٨٩
مقاييس النجاح في التدريب غير موضوعية	٢,٨٢	١,٠٠
علامات التدريب لا تعكس استفادتي	٣,٠١	١,١٥
اختبارات التدريب لا تتناسب مع الموضوعات	٢,٠٤	٠,٩٧
المجال ككـــل	٢,٨٧	١,٠٥

نخلص مما سبق أن التلاميذ لا يواجهون بشكل عام مشكلة فيما يتعلق بتقويم التدريب ، حيث يتصورون أن اختبارات التدريب تتناسب مع الموضوعات المطروحة ، وأن مقاييس النجاح في التدريب موضوعية ، رغم هذا فالتلاميذ يعتقدون أنه لا يوجد اهتمام كاف بتقويم التدريب ، حيث لا تتاح الفرصة للتلاميذ لابداء آرائهم بالتدريب ، ولا يتم مكافأة التلاميذ المتميزين ، وبالنسبة للامتحانات التي تكون في نهاية عملية التدريب فهي صعبة ولا تعكس مدى استفادة التلاميذ من التدريب .

المجال الثالث: المعوقات المتعلقة بموضوعات التدريب:

بلغ المتوسط الحسابي لاجابات أفراد عينه الدراسة على فقرات هذا المجال ككل (٣,٩٨) وهو أعلى من المتوسط المعياري، وهذا يعني أن التلاميذ الشرطيين يواجهون معوقات متعددة ضمن مجال موضوعات التدريب الشرطي بشكل عام. جاء معوق «لا يوجد تجديد ضمن التدريب الشرطي» في الترتيب الأول حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤,١٢)، في حين جاء معوق «يركز التدريب الشرطي على موضوعات تقليدية» في الترتيب الثاني حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤,٠٦) وجاء معوق «عدم ربط موضوعات التدريب بالواقع العملي» في الترتيب الثالث حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤,٠٣)، وجاء معوق «لا يتم تغطية كافة موضوعات التدريب» في الترتيب الأخير حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٧٢) وجاء معوق «لا ترتبط موضوعات التدريب بأعمال التلاميذ بعد التخرج» في الترتيب قبل الأخير حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٩٧) يبين الجدول رقم (٤) المتوسطات الحسابية لاجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المجال.

الجدول رقم (٤)
إجابات أفراد العينة على مجال (موضوعات التدريب)

الفقــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
لا ترتبط موضوعات التدريب بالواقع العملي	٤,٠٣	١,١٢
موضوعات التدريب لا تتناسب مع الأهداف	٣,٩٩	١,٠٥
لا تتم تغطية جميع موضوعات التدريب	٣,٧٢	١,١٦
يركز التدريب على أمور تقليدية	٤,٠٦	١,٠٠
لا يوجد تجديد في موضوعات التدريب	٤,١٢	٠,٩٨
لا ترتبط الموضوعات بأعمالنا بعد التخرج	٣,٩٧	١,٠٤
المجــال ككل	٣,٩٨	١,٠٥

نخلص مما سبق أن التلاميذ في كلية العلوم الشرطية يواجهون معوقات متعددة ضمن مجال موضوعات التدريب بشكل عام، حيث أن موضوعات التدريب تقليدية ولا يتم تجديدها وتحديثها، وهذه الموضوعات لا تتناسب مع أهداف عملية التدريب الشرطي، ولا ترتبط بالواقع العملي، ولا بواقع أعمال التلاميذ بعد التخرج

المجال الرابع. المعوقات المتعلقة بأساليب التدريب.

كانت متوسطات اجابات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات هذا المجال أعلى من (٤)، وهي أعلى من المتوسط المعياري، مما يعني أن

التلاميذ الشرطيين يواجهون مشكلات متعددة ضمن مجال أساليب التدريب، وكان المتوسط الحسابي لفقرات هذا المجال بشكل عام (٤,١٨)، جاء معوق «لا تتاح الفرصة للتلاميذ للقيام بالزيارات الميدانيه» في الترتيب الأول، في حين أن معوق «عدم الاهتمام باستخدام أساليب تدريبية متطورة» جاء في الترتيب الثاني، ومعوق «لا تتاح الفرصة للتطبيقات العمليه» في الترتيب الثالث والأخير يبين الجدول رقم (٥) المتوسطات الحسابية لاجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المجال.

الجدول رقم (٥)

إجابات أفراد العينة على مجال (أساليب التدريب)

الفقــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
لا تتاح الفرصة لاجراء التطبيقات العملية	٤,٠٥	١,٠٩
لا تتوافر فرص القيام بزيارات ميدانية	٤,٣٦	١,١٢
لا تستخدم أساليب تدريبية حديثة	٤,١٣	١,٠٠
المجــال ككــل	٤,١٨	١,٠٧

نخلص مما سبق إلى أن التلاميذ يواجهون معوقات متعددة ضمن مجال أساليب التدريب، حيث يتم استخدام أساليب تقليدية، دون محاولة استخدام الأساليب الحديثة، وكذلك لا يتم الاهتمام بالتطبيقات العملية والزيارات الميدانية.

المجال الخامس: المعوقات المتعلقة بمواد التدريب:

كان المتوسط الحسابي لاجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا

المجال أقرب ما يكون إلى المتوسط المعياري حيث بلغ (٢,٩٩) وهذا يعني أن اجابات أفراد عينة الدراسة أقرب ما تكون إلى اجابة (محايد)، وقد تفاوتت المتوسطات الحسابية لاجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المجال فقد جاء معوق «عدم توافر مواد علمية جاهزة للتدريب في الترتيب الأخير بمتوسط بلغ (٢,٠٤) مما يعني أن التلاميذ لا يواجهوا مشكلة بهذا الخصوص، وجاء معوق «عدد مواد التدريب الشرطي غير كافية» في الترتيب الأول بمتوسط بلغ (٣,٨٤) مما يعني أن التلاميذ يواجهون مشكلة في هذا الخصوص، أما معوقات «الإعداد العلمي لمواد التدريب غير كافي» و «عدم توافق أهداف مواد التدريب مع رغبات واحتياجات التلاميذ» فقد جاءت في الترتيبين الثاني والثالث على التوالي بمتوسطات بلغت (٣,٠٦) و (٣,٠٤) على التوالي يبين الجدول رقم (٦) المتوسطات الحسابية لاجابات أفراد عينةالدراسة على فقرات هذا المجال

الجدول رقم (٦)

إجابات أفراد العينة على مجال (مواد التدريب)

الفقــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مواد التدريب غير كافية	٣,٨٤	١,٠٦
إعداد مواد التدريب غيركاف	٣,٠٦	١,١١
لا تتوافر مادة جاهزة للتدريب	٢,٠٤	١,٠٠
لا تتوافق مواد التدريب مع حاجات التلاميذ	٣,٠٤	٠,٩٨
المجــال ككــل	٢,٩٩	١,٠٣

نخلص مما سبق أن التلاميذ يواجهون معوقات في مجال عدم كفاية مواد التدريب وعدم تناسبها مع حاجاتهم ورغباتهم، بالاضافة إلى نقص الإعداد لها، ولكنهم لا يواجهون مشكلة في مجال توافر مواد جاهزة للتدريب.

المجال السادس: المعوقات المتعلقة بأماكن التدريب:

كان عدد فقرات هذا المجال (٣) فقط. وقد كانت متوسطات اجابات أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرات عالية جداً، حيث بلغت (٤,٨٩)، (٤,٨٨)، (٤,٨٧) على التوالي. وكان المتوسط لفقرات هذا المجال (٤,٨٨)، جاء معوق «أماكن التدريب غير مناسبة» في الترتيب الأول ومعوق «عدم توازن عدد التلاميذ مع مساحات التدريب» في الترتيب الثاني، ومعوق «عدم توفر أماكن كافية للتدريب» في التريب الثالث، يبين الجدول رقم (٧) المتوسطات الحسابية لاجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المجال.

الجدول رقم (٧)

إجابات أفراد العينة على مجال (أماكن التدريب)

الفقــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
لا تتوافر أماكن كافية للتدريب	٤,٨٧	١,٠٦
أماكن التدريب غير مناسبة	٤,٨٩	١,٠٩
لا يوجد توازن بين عدد التلاميذ ومساحات التدريب	٤,٨٨	١,١١
المجـال ككـل	٤,٨٨	١,٠٨

نخلص مما سبق أن التلاميذ يواجهون مشاكل حقيقية وواضحة في مجال أماكن التدريب، حيث لا تتوافر أماكن مناسبة وكافية للتدريب والمساحات المخصصة للتدريب غير كافية.

المجال السابع. المعوقات الأخرى.

بلغ المتوسط الحسابي لفقرات هذا المجال بشكل عام (٣,٩٦) وهو أعلى من المتوسط المعياري، مما يعني أن التلاميذ يواجهون فعلاً مشاكل ضمن هذا المجال بشكل عام. وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لاجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المجال ما بين (٣,٠٣)، (٤,٩٦)، فقد احتل معوق «يشعر التلاميذ بالإرهاق أثناء التدريب الشرطي» الترتيب الأول، وجاء معوق «عدم وجود وسائل ايضاح سمعبصرية» في الترتيب الثاني بمتوسط بلغ (٤,٩٤)، واحتل معوق «التركيز على التدريس الأكاديمي أكثر من التدريب الشرطي» الترتيب الأخير، ومعوق «المدة المخصصة للتدريب الشرطي غير كافية» في الترتيب قبل الأخير بمتوسط بلغ (٣,٠٦) يبين الجدول رقم (٨) المتوسطات الحسابية لاجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المجال

الجدول رقم (٨)

إجابات أفراد العينة على مجال (المعوقات الأخرى)

الفقـــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المدة المخصصة للتدريب غير كافية	٣,٠٦	١,١٢
يتم التركيز على النواحي الأكاديمية أكثر من التدريب	٣,٠٣	١,٠٥
أهداف التدريب غير واضحة	٣,٨٤	١,١١
لا تتوافر وسائل سمعبصرية	٤,٩٤	١,١٨
يشعر التلاميذ بالإرهاق أثناء التدريب	٤,٩٦	١,٠٠
المجــال ككــل	٣,٩٦	١,٠٣

نخلص مما سبق أن التلاميذ يواجهون مشكلة واضحة فيما يتعلق بالإرهاق أثناء التدريب، حيث احتل هذا المعوق الترتيب الأول بين كافة المعوقات، وكذلك فالتلاميذ يتصورون أن المدة المخصصة للتدريب غير كافية، وأن أهداف التدريب غير واضحة، وأنه يتم التركيز على النواحي الأكاديميه أكثر مس التدريب الشرطي، وأنه لا تتوافر وسائل سمعبصرية.

يبين الجدول رقم (٩) المتوسطات الحسابية لاجابات أفراد العينة على كل مجال من مجالات المعوقات، وعلى معوقات التدريب الشرطي ككل.

الجدول رقم (٩)
المتوسطات الحسابية لمجالات المعوقات

الفقــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المدربون	٢,٤٨	١,٠٣
تقويم التدريب	٢,٨٧	١,٠٥
موضوعات التدريب	٣,٩٨	١,٠٥
أساليب التدريب	٤,١٨	١,٠٧
مواد التدريب	٢,٩٩	١,٠٣
أماكن التدريب	٤,٨٨	١,٠٨
المعوقات الأخرى	٣,٩٦	١,٠٩
المجــال ككل	٣,٦٢	١,٠٥

يلاحظ من الجدول أن تلاميذ كلية العلوم الشرطية في جامعة مؤتة يواجهون معوقات في مجال التدريب الشرطي ككل، حيث بلغ المتوسط الحسابي للتدريب الشرطي ككل (٣,٦٢) وهو أعلى من المتوسط المعياري أما بالنسبة لمجالات التدريب فإن التلاميذ يواجهون معوقات بشكل عام ضمن المجالات الآتية. الموضوعات، الأساليب، الأماكن، والمعوقات الأخرى، وبالنسبة لباقي المجالات فهم لا يواجهون معوقات بشكل عام

الفرضية الثانية

توجد فروق ذات دلالة احصائية في تصورات التلاميذ الشرطيين في كلية العلوم الشرطية في جامعة مؤتة لمعوقات عملية التدريب الشرطي بشكل عام ولكل مجال من مجالات المعوقات تعزى للمتغيرات المستقلة الآتية :

من أجل اختبار صحة هذه الفرضيه فقد تم استخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المتغير التابع (عملية التدريب الشرطي وكل مجال من مجالاتها) والمتغيرات المستقله (المستوى الأكاديمي، المعدل التراكمي، التخصص) وفيما يلي نتائج التحليل :

أولاً المتغير المستقل (المستوى الأكاديمي):

يبين الجدول رقم (١٠) قيم (F) المحسوبية بالنسبة للمتغير المستقل المستوى الأكاديمي، ومن خلال مطالعة الجدول نجد أن قيم (F) المحسوبة كانت أكبر من قيمها الجدولية، أي كانت ذات دلالة احصائية عند جميع مجالات معوقات التدريب الشرطي باستثناء ثلاثة مجالات وهي : أماكن التدريب، مواد التدريب، المعوقات الأخرى، وبالنسبة لمعوقات التدريب الشرطي ككل، فقد كانت ذات دلالة احصائية، حيث قيمة (F) (٣,٥٦) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند نفس المستوى من المعنوية ودرجات الحرية. وهذا يعني أنه كانت هناك فروق ذات دلالة احصائية في تصورات تلاميذ كلية العلوم الشرطية في جامعة مؤتة لمعوقات عملية التدريب تعرى لمتغير (المستوى الأكاديمي) بالنسبة لمعوقات عملية التدريب الشرطي ككل، ولكل مجال من المجالات الآتية :

- المعوقات المتعلقة بالمدربين.

- المعوقات المتعلقة بتقويم التدريب
- المعوقات المتعلقة بموضوع التدريب
- المعوقات المتعلقة بأساليب التدريب

بينما لم تكن الفروق ذات دلالة احصائية بالنسبة للمجالات الآتية ·

- المعوقات المتعلقة بمواد التدريب
- المعوقات المتعلقة بأماكن التدريب .
- المعوقات الأخرى

الجدول رقم (١٠)

تحليل التباين الأحادي لمتغير (المستوى الأكاديمي)

المجـــال	متوسط مجموع المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
معوقات تتعلق بالمدربين	٢,٠,٣٣	٥,٩١٩	٠,٠٥٧*
معوقات تتعلق بتقويم التدريب	١٣,١٤٨	٦,٤٧١	٠,٠٠١*
معوقات تتعلق بموضوعات التدريب	١٢,٨٥١	٥,٨٤٦	٠,٠٠١*
معوقات تتعلق بأساليب التدريب	٢,٠٣٣	٣,٩١٩	٠,٠٥٧*
معوقات تتعلق بمواد التدريب	٤,٠٧٢	٢,٨٧٢	٠,٠٢١
معوقات تتعلق بأماكن التدريب	٠,٥٥٧	٠,٣٨٢	٠,٥٣٩
معوقات أخرى	٤,٤٣٦	٠,٢٠٥	٠,٦٥٢
معوقات التدريب الشرطي ككل	٦,٢١٢	٣,٦٥٩	٠,٠٦٤*

(*) ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥

ثانياً: المتغير المستقل (التخصص):

يبين الجدول رقم (١١) قيم (F) المسحوبة ومستويت الدلالة بالنسبة لكل مجال من مجالات معوقات التدريب الشرطي وبالنسبة لمعوقات التدريب الشرطي ككل ومن خلال مطالعة الجدول نجد أن قيم (F) المحسوبة وبالنسبة لكل مجال من المجالات من جهة وبالنسبة لمعوقات التدريب ككل، من جهة أخرى، لم تكن ذات دلالة احصائية، حيث أنها أقل من قيمها الجدولية. ولعل هذا يعود إلى أن معظم التلاميذ من تخصص القانون، وهذا يعني أنه لا توجد هناك فروق ذات دلالة احصائية في تصورات تلاميذ العلوم الشرطية في جامعة مؤتة لمعوقات عملية التدريب الشرطي بشكل عام، ولكل مجال من مجالات المعوقات تعزى لمتغير التخصص

الجدول رقم (١١)

تحليل التباين الأحادي لمتغير (التخصص)

المجال	متوسط مجموع المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
معوقات تتعلق بالمدربين	٠,١٨٥	٠,١٤٦	٠,٧٠٤
معوقات تتعلق بتقويم التدريب	٢,٠٣٣	٠,١٧٦	٠,٦٧٦
معوقات تتعلق بموضوعات التدريب	٠,٥٥٧	٠,٣٨٢	٠,٥٣٩
معوقات تتعلق بأساليب التدريب	٩,٤٣٦	٠,٢٠٥	٠,٦٦٩
معوقات تتعلق بمواد التدريب	٠,٧٨٢	٠,٣٨٤	٠,٢٤٣
معوقات تتعلق بأماكن التدريب	٠,٨٦٢	١,٨٩٢	٠,٥١١
معوقات أخرى	٠,٦٣	٠,٤٠٢	٠,٤٠٢
معوقات التدريب الشرطي ككل	٠,٦٣٥	٠,٥١٢	٠,٤٠٢

ثالثاً: المتغير المستقل (المعدل التراكمي):

من حيث مطالعة الجدول رقم (١٢) والذي يبين نتائج تحلي التباين الأحادي (©ANOVAبالنسبة للمتغير المستقل (المعدل التراكمي) يبين لنا أن قيم (F) المحسوبة كانت أكبر من قيمها الجدولية ، وعند كل مجال من مجالات معوقات عملية التدريب الشرطي ، وعند معوقات عملية التدريب الشرطي ككل . فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة بالنسبة لمعوقات التدريب الشرطي ككل (٦,٥٧١)، وكانت أكبر قيمة لـ (F) عند مجال موضوعات التدريب حيث بلغت (١٦, ١٢)، وأقل قيمة لها عند مجال (أماكن التدريب) حيث بلغت (٣,٨٢) وهذا يعني أن هناك فروق ذات دلالة احصائية في تصورات تلاميذ كلية العلوم الشرطية لمعوقات عملية التدريب الشرطي بشكل عام، ولكل مجال من مجالات المعوقات تعزى لمتغير المعدل التراكمي

الجدول رقم (١٢)

تحليل التباين الأحادي لمتغير (المعدل الأكاديمي)

المجـــال	متوسط مجموع المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
معوقات تتعلق بالمدربين	٢,٠٣٣	٣,٩٣٩	٠,٠٥٤*
معوقات تتعلق بتقويم التدريب	١٢,٦٦	٤,٠٦	٠,١٠١*
معوقات تتعلق بموضوعات التدريب	٢٣,٠٣	١٢,١٦	٠,٠٠٠١*
معوقات تتعلق بأساليب التدريب	١٦,١٤	٩,٩٦	٠,٠٠٠١
معوقات تتعلق بمواد التدريب	١٧,٢٢	١٠,٤٢	٠,٠٠٠١
معوقات تتعلق بأماكن التدريب	٣,٠٠١	٣,٨٨٢	٠,٠٦٢
معوقات أخرى	١٣,١٣١	٥,٢٢	٠,٠٠٠١
معوقات التدريب الشرطي ككل	١٤,٢٢	٦,٥٧١	٠,٠٠٠١

(*) ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية.

١ ـ يواجه تلاميذ كلية العلوم الشرطية في جامعة مؤتة معوقات متعددة في مجال التدريب الشرطي بشكل عام، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاجابات أفراد العينة على جميع فقرات معوقات التدريب الشرطي (٦٢ , ٣)، وفيما يتعلق بمجالات التدريب الشرطي، فإن التلاميذ يواجهوا معوقات ضمن مجال موضوعات التدريب، أماكن التدريب، أساليب التدريب، المعوقات الأخرى، مع ملاحظة أن المعوقات المتعلقة بأماكن التدريب وأساليب التدريب قد جاءت في المراتب الأولى ضمن المعوقات التدريبية. ولعل هذا يعود إلى ضيق مساحات التدريب، وعدم تطوير أساليب التدريب الحديثة والخطط بين النواحي الأكاديمية والشرطية.

٢ ـ توجد هناك فروق ذات دلالة احصائية في تصورات تلاميذ كلية العلوم الشرطية لمعوقات عملية التدريب الشرطي ككل تعزى لمتغير المعدل التراكمي، ولم تكن هذه الفروق ذات دلالة احصائية بالنسبة لمتغير التخصص، وكانت هذه الفروق ذات دلالة احصائية عند بعض المجالات ولم تكن ذات دلالة عند مجالات أخرى بالنسبة لمتغير المستوى الأكاديمي.

وبناء على النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بمايلي:

١ ـ زيادة المساحات المخصصة لتدريب التلاميذ وتجهيز هذه المساحات بكل المتطلبات اللازمة.

٢ ـ تجديد موضوعات التدريب وبما يواكب المستجدات في الجهاز الأمني

٣ ـ تقديم مكافآت للتلاميذ المتميزين في التدريب الشرطي
٤ ـ أخذ آراء التلاميذ بعد انتهاء عملية التدريب الشرطي والاستفادة من هذه الآراء لتطوير عملية التدريب .
٥ ـ تخفيض عدد ساعات التدريب الشرطي أو زيادة فترات الراحة المتاحة للتلاميذ ، حيث أن معوقات الشعور بالإرهاق أثناء التدريب احتل المرتبة الأولى ضمن معوقات التدريب الشرطي
٦ ـ استخدام أساليب تدريبية حديثة كمناقشة الحالات والزيارات الميدانية وغيرها وعدم التركيز فقط على أسلوب المحاضرات
٧ ـ اتاحة الفرص أمام التلاميذ للقيام بالزيارات الميدانية واجراء التطبيقات ذات الصلة بمهام وأعمال جهاز الأمن العام
٨ ـ إجراء المزيد من الدراسات حول التدريب الشرطي في جهاز الأمن العام الأردني

□ مراجعات الكتب

اشكالية التدريب في العالم العربي

تأليف: مجموعة من المتخصصين

في مجال الإدارة والتدريب

عرض ومراجعة: أ.د. سعد أحمد الجبالي(*)

مقدمـــــة

يمثل هذا الكتاب حصيلة الملتقى العربي الأول للتدريب الذي نظمته الجمعية العربية للإدارة في الفترة مى ٥ـ٦ أبريل ١٩٩٥م بالقاهرة، وقد رأس الملتقى أ. د . علي السلمي رئيس الجمعية شارك فيه نخبة من علماء ورجالات الإدارة العربية، إضافة إلى صفوة مى مديري مراكز ومؤسسات التدريب العربية، والمدربين من ذوي الباع الطويل في هذا المجال. والجدير بالذكر أن مقر الجمعية هو مدينة القاهرة

عرض لمحتويات الكتاب

ركز الكتاب على ستة محاور رئيسية هي :

- علاقة التدريب بقضية الموارد البشرية.
- إعداد وتأهيل المدرب العربي.
- متطلبات التنسيق والتكامل بين مراكز ومؤسسات التدريب العربية.
- متطلبات نقل وتطويع نظم وأساليب متقدمة للمنطقة العربية.
- ربط التدريب باحتياجات المدير العربي.

(*) أستاذ إدارة وتنمية الموارد البشرية، معهد الدراسات العليا بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

ـ إعداد ميثاق لمهنة التدريب في العالم العربي .

وفي إطار تلك المحاور تضمن الكتاب إحدى عشرة ورقة علمية تناولت الموضوعات التالية :

ـ التوجهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية وأثرها على التدريب .
ـ دور التدريب في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية .
ـ ضمانات فاعلية التدريب .
ـ التدريب لتطوير الإدارة «التجربة المصرية» .
ـ إعداد وتأهيل المدربين العرب .
ـ التدريب : غياب المهنة والمهنيين .
ـ تطبيق مفاهيم إدارة الجودة الشاملة في التدريب .
ـ تحديد الاحتياجات التدريبية : نموذج مقترح لترشيد التدريب .
ـ متطلبات التنسيق والربط بين مراكز ومؤسسات التدريب العربية .

قضايا وأفكار حول محاور الملتقى

نقل وتطويع أساليب تكنولوجيا التدريب المتقدمة للمنطقة العربية

وقد اختتم الكتاب بمشروع ميثاق الشرف لمهنة التدريب الإداري في الوطن العربي الذي تمت مناقشته واقراره في جلسة العمل الختاميه للملتقى .

وفيما يلي عرض موجز لأهم النقاط التي وردت بالأوراق التي تضمنها الكتاب .

الورقة الأولى ـ التوجهات الحديثة في إدارة وتنمية الموارد البشرية.

إعداد أ . د عبدالعزيز مصطفى

أهم النقاط :

ـ تعريف إدارة الموارد البشرية بأنها وظيفة القيادة الإدارية العليا التي تهتم بجميع شؤون العاملين وتنظم علاقتهم بالمنشأة

ـ استبدال مسمى إدارة شؤون الأفراد بإدارة الموارد البشرية يعكس الاهتمام المتزايد بالعنصر البشري كأحد أهم الموارد الأساسية للمنشأة

ـ التأكيد على اعتبار إدارة الموارد البشرية من أهم واجبات القيادة الإدارية العليا في المنظمات نظراً لما أثبتته العديد من الدراسات من ارتباط وثيق بين نجاح المنظمات وكفاءة وفاعلية إدارة الموارد البشرية

ـ التوسع والنمو في نشاط إدارة الموارد البشرية بحيث يتضمن إلى جانب الأنشطة التقليدية أنشطة أخرى تتمشى مع المفهوم الحديث لإدارة الموارد البشرية ولعل من أهم هذه الأنشطة التنمية الإدارية والتطوير التنظيمي وغيرهما من الأنشطة ذات العلاقة بتهيئته البيئة التي تمكن الموارد البشرية في المنظمة من التعاون والتفاعل والاستمرار في المنظمة ، ويدخل في ذلك تخطيط وإدارة التغيير .

ـ ضرورة تحقيق التكامل والتفاعل بين مختلف أنشطة الموارد البشرية للإفادة القصوى من الموارد البشرية المتاحة في المنظمة .

ـ اعتبار نشاط التدريب أحد المرتكزات الأساسية في إدارة وتنمية الموارد البشرية .

ـ نقطة البدء في التدريب أيضاً هي تحديد العميل «المتدرب» وتحديد إحتياجاته التدريبية من معارف ومهارات واتجاهات .

ـ تطور مفهوم الجودة من نظرة ضيقة تحصرها في جودة السلعة من الناحية الإنتاجية « أي مطابقتها لمواصفات فنية محددة»، إلى مفهوم شامل يراها التطابق مع رغبات العميل والصلاحية في الاستعمال، كذلك التدريب تطور من نظرة ضيقة تحصره في تلقين معلومات إلى مفهوم شامل يراه عاملاً في تنمية شاملة للمورد البشري .

ـ الوظيفة الأساسية للجودة الشاملة زيادة القدرة التنافسية للمنظمة من خلال قبول العميل لما تقدمه المنظمة، وكذلك الوظيفة الأساسية للتدريب زيادة القدرة التنافسية للمنظمة من خلال الإنتاج المتميز، فلكي تتحقق الجودة لابد من التدريب، ولكي تتحقق فعاليات التدريب، لابد من ا لتزام الجودة.

ـ تقوم إدارة الجودة الشاملة على استثمار علاقة «المورد ـ عميل» على كل المستويات وفي جميع المجالات، داخل المنظمة وخارجها. كذلك التدريب حيث تتضح في إدارة التدريب أيضاً علاقة «المورد ـ العميل»، كالتالي:

* المتدرب «عميل» ـ المدرب «مورد».
* المدرب «عميل» ـ المدير « مورد».
* المدير « عميل» ـ المدرب «مورد».
* المدير « عميل» ـ المتدرب «مورد».
* المتدرب «عميل» ـ المدير « مورد».

فكما في إدارة الجودة الشاملة تتوقف كفاءة التدريب على إدراك واحترام واستغلال علاقات «المدير ـ العميل»، فلا يمكن ـ مثلاً ـ تصور

نجاح التدريب في احداث الآثار الإيجابية في الأداء، اذا لم يتقبل المدير «العميل» الأفكار الجديدة وتوجهات الأداء البديلة التي يقدمها المتدرب «كمورد».

- ينطبق مفهوم العملية في حالتي إدارة الجودة الشاملة، والتدريب بمعنى أن النتائج المستهدفة في أيهما «مخرجات» لا تتحقق إلا من خلال سلسلة من الأعمال «الأنشطة» يستخدم فيها موارد مختلفة «مدخلات» فحتى تكون النتائج ممكنة وهي تحقيق رضاء العميل، فلابد وأن تتوفر هذه القدرة على ارضاء العميل في كل جزء، وكل خطوة وكل مرحلة

- قدم الكاتب منهجاً متكاملاً يعبر عن مجمل الأنشطة في إدارة التدريب التزاماً بمفاهيم إدارة الجودة الشاملة، وهذا المنهج يتكون من العناصر التالية

* تحديد أهداف التدريب
* تحديد سياسات التدريب.
* دراسة وتحليل المناخ الخارجي.
* دراسة وتحليل المناخ الداخلي.
* تحديد العملاء
* تحديد إحتياجات العملاء.
* ترجمة احتياجات العملاء.
* دراسة امكانية تحقيق إحتياجات العملاء.
* تخطيط التدريب.
* تطوير المنتجات التدريبية.
* تصميم التدريب.

٤ ـ لم يغفل الملتقى أي طرف من الأطراف المهتمة بالعملية التدريبية من مدرب ومتدرب وإدارة تدريب والمنظمات المستفيدة من الخدمة التدريبية حيث أوضح ضرورة تكاملها لتحقيق المردود المتوقع من التدريب.

٥ ـ ولكن الملتقى لم يبرز بشكل كاف الاتجاه الى التخلي عن برامج التدريب الرسمية لصالح برامج التطوير الذاتي، وضرورة تبني المنظمات لها. حيث لم يعد في مقدور برامج التدريب الرسميه أن تواكب التطورات المتلاحقة في عصر المعلوماتية والانفجار المعلوماتي، وما يتطلبه من ثقافة معلوماتية، ومهارات التعلم الذاتي.

٦ ـ لم يبرز الملتقى بشكل كاف فيما قدم في البرنامج المقترح لإعداد وتأهيل المدربين العرب مهارات على جانب كبير من الأهمية. وهي مهارات تهيئة المتدربين للتدريب، ومهارات قيادة مجموعات التدريب، والمهارات ذات الصلة بالثقافة المعلوماتية والتكنولوجية ومهارات توجيه مجهودات التقدير الذاتي، والأمر الذي يدعو للتساؤل هو أن هذه المهارات وضعت كشرط مسبق للإلتحاق بالبرنامج المقترح، مع أنها ولاشك أجدر من غيرها بأن تضمن محتوى البرنامج المذكور.

ويبقى أن حصيلة الملتقى تمثل ولاشك نقطة تحول في مسيرة النشاط التدريبي العربي نحو المهنة والمهنية.

□ التقارير العلمية

تقريـر عن ندوة
الإعلام الأمني: المشكلات والحلول
الندوة العلمية الخامسة والأربعون

القاهرة ١٢ ـ ١٤/ ١٨/ ١٤١٨هـ الموافق (١٣ ـ ١٥/ ١٠/ ١٩٩٧م)

د. عادل عبدالجواد محمد الكردوسي (*)

مقدمـــة

عقد في جمهورية مصر العربية في الفترة من ١٢ـ١٤/ ٦/ ١٤١٨هـ الموافق (١٣ـ١٥/ ١٠/ ١٩٩٧م) الندوة العلمية الخامسة والأربعون بعنوان: «الإعلام الأمني · المشكلات والحلول» ونظمت الندوة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع جامعة الأزهر، وعقدت بقاعة المؤتمرات بمركز الشيخ صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، بجامعة الأزهر، بمدينة نصر، وحضر الندوة عدد كبير من الأساتذة والباحثين والمهتمين بالإعلام الأمني، بالإضافة إلى مشاركة وفود من الدول العربية، وهي. المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العراقية، دولة فلسطين، دولة الكويت، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية والجمهورية اليمنية. وفي نهاية الندوة تم استعراض التقرير الختامي وأهم التوصيات.

ويتناول هذا التقرير الهدف من الندوة وكلمات الافتتاح، ثم عنوان

(*) باحث مصري، دكتوره في علم الاجتماع

البحوث التي قدمت في الندوة وعرض مرجز لهذه البحوث مع إلقاءالضوء على توصيات الندوة

وتهدف هذه الندوة إلى التعرف على الإعلام الأمني بوجه عام والإعلام الأمني العربي وآثاره على وجه الخصوص، نظراً للدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في ظل ثورة المعلومات والاتصالات، والتحديات العالمية، في مختلف مجالات الحياة، ومنها مجال الأمن، نظراً لأن نجاح خطط التنمية يعتمد في جانب كبير منه على الإستقرار والطمأنينة وذلك يتوفر عن طريق الأمن.

الافتتاح:

تحدث كل من:

١ ـ أ. د. أحمد عمر هاشم، رئيس جامعة الأهر، وتحدث عن منهج الإعلام الأمني من وجهة نظر دينية، وأن الجامعة تلتحم بالمجتمع المصري والعربي والإسلامي لأن رسالتها عالمية، ومستمدة من عالمية الإسلام وأشار لأهمية موضوع الندوة في عصر السموات المفتوحة والبث الإعلامي الوافد، موضحاً ضرورة أن يبرز الإعلام الأمني أصول الصحوة الإسلامية الأولى، وقال يجب أن تتضافر مسيرتنا وعلى رجال الإعلام الدعوة للفكر المستنير من أجل هذا التحدي تحقيقاً لأمن الأوطان.

٢ ـ أ. د. عبدالعزيز بن صقر الغامدي رئيس أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، أشار إلى أن أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية باعتبارها جهازاً علمياً عربياً لمجلس وزراءالداخليةالعرب تسعى إلى الإرتقاء بالأجهزة الأمنية في الدول العربية عن طريق تقديم برامج دراسات عليا ودورات

تدريبية لرجال الأمن واجراء الدراسات والبحوث الأمنية وتنظيم الندوات واللقاءات العلمية لخدمة الأمن وقضاياه، ومنها هذه الندوة، وتهتم الأكاديمية بالدراسات العليا ـ الدبلوم والماجستير ـ في العلوم الشرطية والاجتماعية والإدارية والعدالة الجنائية والتشريع الجنائي الإسلامي . . الخ، وتهتم بدور التدريب الفكري مع إقامة عدد مس الدورات العلمية في مجال الجنائيات بمقر الأكاديمية بالتعاون مع العالم العربي والخارجي.

وتركز على الدراسات والبحوث من خلال مركز الدراسات والبحوث الذي ينهض بخدمة قضايا الأمن بالإضافة للتعاون مع أحد عشر مركزاً للبحوث تابعة للأمم المتحدة وتتشرف الأكاديمية بعد التعاون العلمي مع جامعة الأزهر إدراكاً بأن الإعلام الأمني موضوع مهم وتهتم به الأكاديمية.

وعرض لمساهمة الأكاديمية في مشاكل الأمن وحلولها وتعاونها مع الجامعات ومراكز البحوث العربية مس خلال توجيهات وزراءالداخلية العرب، حيث يتابع توجيه برامجها والإشراف عليها سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز ورير الداخلية السعودي، والرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب ورئيس مجلس إدارة الأكاديمية، الذي أعطى كل وقته واختصاصه للأمس فضلاً عن اهتمامه بهذا اللقاء

٣ـ أ د. محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر، بيں أن هذا اللقاء يتم في ظل العلم النافع والتعاون الصادق، حيث أنه بالتعاون على البر والتقوى نكون قد أدينا جانباً من الواجبات التي كلفنا الله بها.

وأشار إلى أن هذه الندوة التي هي من أجل نشر نعمة الأمس عن طريق

الإعلام الأمني جاءت في وقتها حيث أننا نقرأ ونشاهد ما يجري في العالم الآن من أعمال لا تقرها الشرائع السماوية ولا تقرها العقول الإنسانيةالسليمة ـ كالإرهاب والقتل والتطرف والافساد في الأرض ـ لذلك يجب مجابهة كل ذلك بالرأي السديد والحكم الشرعي السليم، لأن الأمة التي لا تجهر بالحق ولا تؤدي الشهادة وتشجع المنكرات والرذائل مصيرها إلى الزوال والضعف والهلاك.

ووضح أن نعمة الأمن من أهم النعم التي أنعم الله بها على عباده، مع تكاتف الجميع على نشرها، وهي النعمة التي اختارها سيدنا يوسف عليه السلام لوالده واخوته، لأنها النعمة التي يأتي عن طريقها الرخاء الصادق، مع تبادل المنافع بين الناس بالطرق التي أحلها الله سبحانه.

بالنسبة للمشكلات والحلول فعندما يسود الظلم ويكون بعض الناس عاجزين عن إزالته هنا لابد أن يتزعزع الأمن وأنه إذا أردت الأمان اعمل على نشر العدل بكل صوره وألوانه، ومن المشكلات عدم فهم الدين الإسلامي وأحكامه فهماً صحيحاً وسلمياً.

وفيما يتعلق بعصر الإعلان وكون العالم أصبح قرية صغيرة فالإعلام الذي نريده هو المعتدل الصادق الذي يضع الأمور في موضعها الصحيح، مع مراعاة أن كل شخص ملزم بحسب تخصصه للعمل بشجاعة ومراعاة المصلحة العامة ومراقبة الله لأن الكلمة أمانة.

٤ ـ د. حمزة بيت المال المشرف العلمي على الندوة، تحدث في كلمته العلمية «تطور الإعلام التخصصي» مبيناً أهمية وضرورة أن تتعاون المؤسسات الاجتماعية المختلفة لتحقيق الأمن الإعلامي، مشيراً لما حققته الدول العربية في مجالات الحياة من منجزات في هذا العصر مع أهمية دراسة

الأنماط الحديدة للجرائم مع الطرح الإعلامي الواعي لها بهدف توعية وبناء الفرد.

ووضح أننا في عصر المعلومات وللإعلام دور هام في مكافحة الظواهر غير السوية في المجتمع مع ضرورة العمل على تحقق المؤسسات الاجتماعية دورها في الأمن الإعلامي داخل المجتمع العربي الكبير.

عنوان البحوث والأوراق:

١ ـ بحث عن «الإعلام الأمني ـ المفهوم والتعريف» أ. د. علي عجوة.

٢ ـ بحث يتناول «الدور الديني والإعلامي في مناهضة الظواهر السلبية» أ. د. أحمد عمر هاشم.

٣ ـ بحث «دور الإعلام في مكافحة الجريمة والحد منها» للواء إبراهيم ناجي

٤ ـ بحث يلقي الضوء على «الأمن الوطني ودور وسائل الإعلام في ترسيخه» أ د حمود بن عبدالعزيز البدر.

٥ ـ بحث عن «الموقف الدولي الإعلامي في إقرار السلام والأمن» للواء رؤوف المناوي

٦ ـ بحث يهتم بـ «التوعية الأمنية · ما لها وما عليها» للأستاذ السيد عبدالرؤوف.

عرض مختصر (موجز) لبحوث الندوة:

أولاً: الإعلام ـ المفهوم والتعريف

قدم الأستاذ الدكتور علي عجوة بحثاً عن «الإعلام ـ المفهوم والتعريف» وبين اختلاف المفهوم العام للإعلام عن المفهوم التخصصي الدقيق الذي يعرف به الباحثون العمليات الإخبارية.

أما المفهوم العام للإعلام كما يعرفه غير المتخصصين فيشمل أنشطة

الإعلام الأمني جاءت في وقتها حيث أننا نقرأ ونشاهد ما يجري في العالم الآن من أعمال لا تقرها الشرائع السماوية ولا تقرها العقول الإنسانيةالسليمة ـ كالإرهاب والقتل والتطرف والافساد في الأرض ـ لذلك يجب مجابهة كل ذلك بالرأي السديد والحكم الشرعي السليم، لأنْ الأمة التي لا تجهر بالحق ولا تؤدي الشهادة وتشجع المنكرات والرذائل مصيرها إلى الزوال والضعف والهلاك.

ووضح أن نعمة الأمن من أهم النعم التي أنعم الله بها على عباده، مع تكاتف الجميع على نشرها، وهي النعمة التي اختارها سيدنا يوسف عليه السلام لوالده واخوته، لأنها النعمة التي يأتي عن طريقها الرخاء الصادق، مع تبادل المنافع بين الناس بالطرق التي أحلها الله سبحانه.

بالنسبة للمشكلات والحلول فعندما يسود الظلم ويكون بعض الناس عاجزين عن إزالته هنا لابد أن يتزعزع الأمن وأنه إذا أردت الأمان اعمل على نشر العدل بكل صوره وألوانه، ومن المشكلات عدم فهم الدين الإسلامي وأحكامه فهماً صحيحاً وسلمياً

وفيما يتعلق بعصر الإعلانْ وكون العالم أصبح قرية صغيرة فالإعلام الذي نريده هو المعتدل الصادق الذي يضع الأمور في موضعها الصحيح، مع مراعاة أنْ كل شخص ملزم بحسب تخصصه للعمل بشجاعة ومراعاة المصلحة العامة ومراقبة الله لأنْ الكلمة أمانة.

٤ـ د. حمزة بيت المال المشرف العلمي على الندوة، تحدث في كلمته العلمية «تطور الإعلام التخصصي» مبيناً أهمية وضرورة أن تتعاون المؤسسات الاجتماعية المختلفة لتحقيق الأمن الإعلامي، مشيراً لما حققته الدول العربية في مجالات الحياة من منجزات في هذا العصر مع أهمية دراسة

الأنماط الجديدة للجرائم مع الطرح الإعلامي الواعي لها بهدف توعية وبناء الفرد.

ووضح أننا في عصر المعلومات وللإعلام دور هام في مكافحة الظواهر غير السوية في المجتمع مع ضرورة العمل على تحقق المؤسسات الاجتماعية دورها في الأمن الإعلامي داخل المجتمع العربي الكبير.

عنوان البحوث والأوراق:

١ ـ بحث عن «الإعلام الأمني ـ المفهوم والتعريف» أ د. علي عجوة

٢ ـ بحث يتناول «الدور الديني والإعلامي في مناهضة الظواهر السلبية» أ د. أحمد عمر هاشم

٣ ـ بحث «دور الإعلام في مكافحة الجريمة والحد منها» للواء إبراهيم ناجي.

٤ ـ بحث يلقي الضوء على «الأمن الوطني ودور وسائل الإعلام في ترسيخه» أ. د. حمود بن عبدالعزيز البدر.

٥ ـ بحث عن «الموقف الدولي الإعلامي في إقرار السلام والأمن» للواء رؤوف المناوي.

٦ ـ بحث يهتم بـ «التوعية الأمنية: ما لها وما عليها» للأستاذ السيد عبدالرؤوف.

عرض مختصر (موجز) لبحوث الندوة:

أولاً: الإعلام ـ المفهوم والتعريف

قدم الأستاذ الدكتور علي عجوة بحثاً عن «الإعلام ـ المفهوم والتعريف» وبين اختلاف المفهوم العام للإعلام عن المفهوم التخصصي الدقيق الذي يعرف به الباحثون العمليات الإخبارية.

أما المفهوم العام للإعلام كما يعرفه غير المتخصصين فيشمل أنشطة

الاتصال الجماهيري التي تتم من خلال وسائل البث الجماهيرية، الصحافة والراديو والتلفزيون والتي انضمت إليها في أواخر هذا القرن شبكات المعلومات القومية والدولية.

أما التعريف العلمي الدقيق للإعلام هو نقل الحقائق والمعلومات الجديدة التي تهم أكبر عدد من الناس بطريقة موضوعية دقيقة وسريعة أو فورية كلما كان ذلك ممكناً أو ضرورياً.

ويشير مفهوم الدعاية إلى تلك الجهود المقصودة للتأثير في الغير لاقناعه بفكرة أو رأي، أو كسب تأييده لقضية أو شخص أو منظمة أو تغيير الآراء والاتجاهات السائدة نحو قضية معينة أو شخص بهدف تغيير سلوك الأفراد والجماعات أو خلق أنماط جديدة من السلوك.

وتعدد أنواع الدعاية إلى الدعاية البيضاء والدعاية السوداء والدعاية الرمادية، وتعتمد الدعاية على عدة علوم، وهي مرتبطة بالتطور العلمي والدراسة العلمية.

وأشار للفارق الأساسي بين الإعلام والدعاية ممثلاً في التوجه أو النوايا ومن ثم التأثير المستهدف من الرسالة الحالية، وهناك وظائف للإعلان.

فيما يتعلق بمفهوم الإعلان الأمني، يشمل المعلومات الكاملة والجديدة والهامة التي تغطي كافة الأحداث والحقائق والأوضاع والقوانين المتعلقة بأمن المجتمع واستقراره.

بالنسبة للتوعية الأمنية تستهدف إثارة الوعي لدى الجماهير بأي مشكلة أو قضية، لخلق الاحساس بها ووضعها في منطقة الشعور بالنسبة للفرد غير الواعي بهذه المشكلة ويسمي علماء النفس هذه العملية بالإدراك.

بخصوص الاقناع بالسلوك الأمني، يتطلب اتباع:

١ ـ استراتيجية التغيير، وهي تغيير السلوك السلبي إلى الايجابي، مع تبني الموقف الأمني للدولة

٢ ـ استراتيجية المشاركة وهي مشاركة الأفراد مع أجهزة الأمن فيما يخص التكامل بين وسائل الإعلام والأجهزة الأمنية، فإذا كان الإستقرار الأمني وحماية المجتمع من الجرائم هدفاً قومياً لمؤسسات الدولة والأفراد.فمن الضروري أن تتسق الجهود وتتكامل الامكانات لتحقيق الهدف الأساسي.

وإذا كان الإعلام الأمني هو إحدى شرائح الإعلام فينبغي أن تؤديها وسائل الإعلام باقتدار وكفاءة عالية وينبغي على الأجهزة الأمنية أن تقدم المعلومات الكاملة والدقيقة لوسائل الإعلام لتجنب الشائعات وحملات الهمس والمبالغات وما ينطبق على الإعلام الأمني ينسحب أيضاً على التوعية الأمنية والإقناع الأمني.

ثانياً: الدور الديني والإعلامي في مناهضة الظواهر السلبية

عرض الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم، بحثاً بعنوان «الدور الديني والإعلامي في مناهضة الظواهر السلبية بالنسبة للإعلام الإسلامي. أسسه وأهدافه، بيّن فيه أن الإعلام يتضمن تحقيق العلم بأنباء أو ثقافة أو فن أو غير ذلك لدى بعض اناس أو البيئات أو الدول.

وكان الإعلام في صدر الإسلام له وسائله المتاحة في هذا الزمن، فقد مكث الرسول صلوات الله وسلامه عليه يدعو إلى الإسلام سراً حتى نزل عليه قول الحق سبحانه وتعالى: ﴿فاصدع بما تؤمر واعرض عن المشركين﴾ (سورة الحجر، آية ٩٤)

وعرض لأسس الإعلام، وهي :

١ ـ المرسل وهو المتحدث من خلال وسيلة الإعلام الخاصة به وسواء كانت إذاعة أو تلفازاً أو صحيفة مع ضرورة التزام رجل الإعلام بالصدق والبعد عن الكذب .

٢ ـ المستقبل وهو المستمع أو المشاهد أو القارىء عليه تحري ما يفيد وينفع .

٣ ـ المادة الإعلامية وقد تكون خبراً، أو أحاديث، أو فنوناً، ويجب تحري الصدق وتخير موضوعاتها وأن تشتمل على نشر العقيدة الإسلامية وأن تدعو للقيم الفاضلة والآداب الراقية .

فيما يخص الإعلام الإسلامي وحرية التعبير فالإسلام دين الحرية والعقل والمنطق ولم ينتشر بالإكراه أو السيف بل بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن، ولا يبيح العدوان على الحريات وليس من الحرية الإعلامية أن يسيء البعض للدين الإسلامي .

فيما يتعلق بأهداف الإعلام الإسلامي ذكر :

١ ـ الدعوة إلى الإسلام ونشره في سائر بقاع المعمورة .

٢ ـ التوعية بسائر النواحي من منظور إسلامي .

٣ ـ بث البرامج الدينية الحية التي تلاحق مستجدات الحياة .

٤ ـ السمو بالفنون .

٥ ـ الوقوف على أخبار المسلمين في العالم .

٦ ـ نشر الوعي الصحي .

٧ ـ إظهار محاسن الدين الإسلامي .

٨ ـ الرد على الذين يسيئون إلى الإسلام .

بخصوص الدور الديني الإعلامي في مناهضة الظواهر السلبية، وذلك عن طريق تنفيذ برامج دينية ترتبط بواقع المجتمع ومن نماذجها. الأمية، وعرض للآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تدعو للعلم والقراءة واهتمام السلف بالعلم. حيث قاوم الإسلام جهل الناس بالقراءة والكتابة وعمل على محو الأمية وكان الرسول عليه الصلاة والسلام أول من وضع حجر الأساس في محوها حيث جعل فداء بعض الأسرى الذين لا مال لهم أن يعلموا أولاد المسلمين القراءة والكتابة

الرشوة وللدور الديني الإعلامي أثره في مناهضة هذه الظاهرة وعرض لتحريمها في القرآن والسنة النبوية الشريفة

التسول، للدور الديني الإعلامي أثره في بيان أنها ظاهرة سلبية تساعد على التواكل والقعود عن العمل والخمول والكسل وعرض لمنهج الإسلام في علاج التسول.

ظاهرة العنف والاغتيالات، وبين ضرورة دعوة الجماهير للمشاركة في مناهضة هذه الظاهرة مع شرح خطورتها ومشاركة العلماء من كل التخصصات لأجل درء هذه الأخطار مشيراً لتأكيد الإسلام على ضرورة حرمةالنفس والمال والعرض والنهي عن قتل النفس التي حرم الله قتلها

بالنسبة لظاهرة الإرهاب التي تظهر بين وقت وآخر في سائر الأوطان يلزم:

١ ـ مناهضة المفسدين والإرهابيين.

٢ ـ على جميع المواطنين وأبناء المجتمع الاسلامي تحقيق الايمان الصحيح الصادق مع عمل الصالحات.

٣ ـ أن تأخذ العدالة مجراها في كل الأوطان وفي كل زمان ومكان

٤ ـ على المواطنين أن يكون لهم موقف ايجابي .
٥ ـ عدم تمليك الأسلحة لعامة الناس .
٦ ـ ضرورة قيام اتفاقية تعاون أمني وميثاق شرف بين سائر الدول والحكومات لمقاومة الإرهاب وتصفية جيوبه في كل الدول .

فيما يتعلق بمناهضة الظواهر السلبية في الإعلام نفسه ومنها الصور لبعض مرتكبي الجرائم وكيفية ارتكابها والصور الخلعية للنساء الفاتنات العاريات في كثير من الصحف والمجلات . . الخ ، وكذلك الصحافة الصفراء وجريها ورء الثراء والجرائم الوهمية لأناس شرفاء وجاء القضاء وبرأهم .

وعرض لعقوبة حامل القلم غير الأمين في الإسلام مبيناً أن دور الإعلام أن يحافظ على ثوابت الأديان والشرائع ورموزها لأنه قيمة لأية نهضة بغير الشرائع والثوابت ، كما قال الرسول ﷺ «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً كتاب الله وسنتي» .

ثالثاً: دور الإعلام في مكافحة الجريمة والحد منها

بحث اللواء ابراهيم ناجي عن «دور الإعلام في مكافحة الجريمة والحد منها» بيّن أن رقي وتقدم المجتمعات وانتشار جوانب الحضارة يتطلب توافر مناخ من الأمن والطمأنينة يعم بهما الجميع دون تفرقة أو تمييز ، حيث أن الإعلام الأمني له أهميته لكبرى في مجال التوعية الأمنية ، ومكافحة الجريمة خاصة في هذا العصر الذي بات كقرية كونية صغيرة .

بالنسبة لمفهوم الإعلام الأمني بصفة عامة فالإعلام هو «الإخبار بالحقائق الصادقة من أجل اتخاذ موقف معين» .

فيما يخص نشأة الإعلام المتخصص ، حيث برز دور مؤسسات معينة

في المجتمعات كالإعلام العسكري والسياسي والثقافي والسياحي والاقتصادي والصحي والأمني الخ

أما مفهوم الإعلام الأمني فهو: «النسر الصادق للحقائق والثوابت الأمنية، والآراء والاتجاهات المتصلة بها، والرامية إلى بث مشاعر الطمأنينة والسكينة في نفوس الجمهور من خلال تبصرهم بالمعارف والعلوم الأمنية، وترسيخ قناعتهم بأبعاد مسئولياتهم الأمنية وكسب مساندتهم في مواجهة صنوف الجريمة وكشف مظاهر الانحراف.

فيما يتعلق بالوقاية من الجريمة، فالآراء اختلف حول تأثير وسائل الإعلام في السلوك الانحرافي أو الإجرامي، فهناك آراء تؤكد على وجود تأثير سلبي لهذه الوسائل في الانحراف والإجرام وأنها أحد الأسباب الرئيسة في انتشار الجريمة ويوجد رأي آخر ينفي التأثير السلبي لوسائل الإعلام أما الرأي الثالث فيقف موقفاً وسطاً بين الرأيين

أ ـ فيما يخص أساليب تناول الجريمة في الصحافة وتأثيرها في السلوك الإجرامي، فالاتجاه الأول، «حرية نشر أخبار الجريمة» ويرى أنصاره لابد من نشر الجريمة في الصحف دون أية قيود لأن نشر أنباء الجريمة يحقق الردع، لأنه يحمل توجيهاً للجريمة بأنها لا تفيد وأن نشر أخبار الجريمة يعد نوعاً من التنفيس وتطهير المشاعر من العدوان والرغبات الإجرامية المكبوتة.

الاتجاه الثاني «منع نشر أخبار الجريمة» ويطالب بمنع عن كل ما يتصل بالجريمة في الصحف والمجلات وحجتهم أن بعض أنواع النشر تفسد سير العدالة ويؤثر على القضاء مما يخل بحق المتهم في محاكمة عادلة أمام قضاء لم يتأثر لضغوط الرأي العام ونشر الصحافة قد يصبح أحد مسببات الجريمة وبخاصة حين تصور الصحافة المجرمين على أنهم أبطال

يناضلون من أجل رفع الظلم، أو اعادة الحق أو الدفاع عن الشرف والعرض

الاتجاه الثالث: «الاتجاه الوسط» يرى ضرورة أن يتقيد النشر بمواثيق أخلاقية لممارسة المهنة، وأن تودي الصحافة دورها الاجتماعي في الضبط والدفاع ضد السلوك الإجرامي، وعرض لمقترح توفيقي يقوم على عدة مقترحات لتحقيق التوازن في تناول الجريمة من خلال الصحف والمجلات.

ب ـ فيما يتعلق بأساليب تناول الجريمة في السينما والتليفزيون وتأثيرها في السلوك الإجرامي فالاتجاه المؤيد للتأثير بيّن أن عدة دراسات أكدت أن مشاهدة الأفلام السينمائية يعد أحد الأسباب الرئيسية للانحراف، حيث أن المراهقين يتأثرون بالأفلام التي تعرض مناظر السرقة وارتكاب الجريمة، وأن الدعاية الفاضحة تجذب المراهقين وتصيب عقولهم، حيث يختلط العنف مع الإحساس وتصبح الأفلام ذات خطر أخلاقي عليهم، ويؤكد الاتجاه وجود علاقة قوية ومباشرة بين برامج العنف في التلفزيون والسلوك العدواني «نظرية التعلم الاجتماعي Social Learning Theory» وتبين نتائج الدراسات أن الدراما الأجنبية تعد من أكثر المواد التي تساعد على نشر العنف لدى الأطفال.

الاتجاه المعارض للتأثير، وينفي وجود هذا التأثير وأن هناك اعتبارات أخرى كثيرة تدخل في إطار التأثير، بل الظروف النفسية والاجتماعية للمشاهد، ولا يقتصر الأمر على الأفلام ويؤكد هذا الاتجاه على عدم وجود تأثير لمشاهدة الأفلام على الانحراف وأن العوامل الأخرى التي يتحلى بها الفرد هي التي تدفعه إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم.

الاتجاه الوسط بين الاتجاهين يوضح أن إمكانات التأثير تزداد وتقل حسب استعداد الفرد وميوله وعلى هذا الأساس فإن السينما تعد أحد العوامل المساعدة والمهيئة للانحراف فهي ليست السبب الرئيسي كما يرى أصحاب الاتجاه الأول، وهي ليس لها تأثير على الانحراف كما يرى أصحاب الاتجاه الثاني، وأن التأثير المباشر يكون على أشخاص يكون لديهم ميول قوية قبل التعرض لوسائل الإعلام المختلفة، ثم عرض لبعض الاستخلاصات لتقويم أساليب تناول الجريمة في السينما والتلفزيون

ثم استعرض مسيرة مجلس وزراء الداخلية العرب في مجال العمل الإعلامي الأمني العربي مجسداً في الآتي:

١ ـ إنشاء المكتب العربي للإعلام الأمني.

٢ ـ ميثاق شرف الإعلام الأمني العربي

٣ ـ تشكيل لجنة إعلامية دائمة

٤ ـ تنظيم مؤتمر لمسئولي الإعلام الأمني العرب

٥ ـ إقرار الاستراتيجية الإعلامية العربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة

٦ ـ مشروع الخطة الإعلامية العربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة

٧ ـ الخطة الإعلامية العربية الموحدة لمكافحة ظاهرة المخدرات

٨ ـ إعداد مجموعة من خطط التوعية الأمنية.

٩ ـ إعداد مشروع الدليل العربي النموذجي للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة.

وعرض لمجموعة من التوصيات منها

١ ـ دعم أساليب التعاون والتنسيق بين الأجهزة الإعلامية والأمنية.

٢ ـ دعوة أجهزة الإعلام العربية بكافة أشكالها وصورها للالتزام بميثاق شرف الإعلام الأمني العربي الذي أقره مجلس وزراء الداخلية العرب.

٣ ـ تعميق دور الإعلام الأمني ويكون واقعياً معايشا للقضايا الأمنية التي تهم رجل الشارع العربي.

٤ ـ تحصين المجتمعات العربيه بقيم الدين الإسلامي وتعميق مفاهيم القيم والتقاليد الاجتماعية الأصيلة.

٥ ـ التوسع في انتاج برامج إعلامية أمنية مشتركة لتسهم في تحقيق الوعي الأمني للمواطن العربي.

٦ ـ السعي لتطوير أشكال الرسالة الإعلامية الأمنية.

٧ ـ تنظيم حملات توعية عربية ضد أشكال الجريمه وصنوف الانحراف والتوعية بالأساليب المناسبة للوقاية من الجريمه وحماية النفس والممتلكات

٨ ـ توسيع المساحه المخصصة للإعلام والتوعية الأمنية في وسائل الإعلام المختلفة.

رابعاً: الأمن الوطني ودور وسائل الإعلام في ترسيخه

كان بحث الأستاذ الدكتور حمود بن عبدالعزيز البدر عن «الأمن الوطني ودور وسائل الإعلام في ترسيخه» وبيّن فيه أن الأمن نعمة من نعم الله، وهو من الحاجات الأساسية للإنسان فالخائف لا ينعم بالعيش ولا يتمتع بصحته ولا يجني تمار أمواله من المتعة والراحة ثم عرض أنواع الأمن.

كما عرض للفكر المنحرف والفكر المستقيم مبيناً أن الأديان السماويه كلها تحث على الابعاد عن مواطن الشبهات، موضحاً أن الوقاية خير من العلاج.

وأشار للانتماء البشري والعقدي (العقيدة) والبيئي، والجغرافي، وبيّن أنه كلما اقتربت الأنظمة والقوانين من عادات المجتمع وتقاليده، كلما كانت

عملية الخروج عليها أقل وبالعكس تزداد المخالفات والجرائم كلما اتسعت الفجوة بين المتفق عليه اجتماعياً وما يجري سنه من أنظمة وعرض لعملية الضبط الاجتماعي كما صورها المصطفى عليه الصلاة والسلام «لتأخذن على يد الظالم ولتأطرنه على الحق أطراً» (الترمذي الحديث رقم ٣١٤٣)

وبالنسبة للأمن الوطني وهو الحالة التي يكون فيها الإنسان محمياً ضد أي خطر يتهدده أو هو إحساس يمتلك الإنسان يجعله متحرراً من الخوف من أي خطر يتهدده موضحاً أن السلوك خيره وشره لا يورث وإنما يكتسب

فيما يخص وسائل الإعلام والجريمة عرض لدخول وسائل الاتصال الجماهيري حيز الوجود بدءاً بالصحف المطبوعة في القرن الخامس عشر، ثم تبعها الراديو ثم التليفزيون ثم البث الفضائي ثم شبكات المعلومات

وبيّن أن الإعلام الصالح هو الوسيلة (أو الوسائل) التي تعتبر نفسها مؤسسة إنسانية وطنية تسعى إلى رفاهية البشر عامة، على عكس وسائل الإعلام غير الملتزمة، مبيناً أن إسرائيل مثلا تؤمن بأن الأخلاقيات الواقية من الزلل نسبية مقارنة بأخلاقيات العالم العربي المحيط بها، كما أن الديانة اليهودية المحرفة تؤمن بأن ليس لليهود على غيرهم من سبيل

وعرض لضجة الغرب مما تعرضه وسائله الإعلامية من إثارة وبخاصة تأثيرها على الأطفال والمراهقين وإثارة التطلعات والطموح

وأشار لأسباب العنف وتفسيره فسيولوجيا ونفسياً واجتماعياً والعنف الناجم عن سيطرة الغريزة وألقى الضوء على تأثير وسائل الإعلام على الدول النامية وضرورة تحصين هذه المجتمعات

واستعرض الأمن الوطني وأبعاده وهي البعد السياسي والبعد العقدي (العقيدة) والبعد الأخلاقي، والبعد الثقافي، والبعد الاجتماعي، والبعد التربوي.

وضح أن الافراط : هو المبالغة في عمل الشيء مثل عرض أمور الانحرافات الأخلاقية، لأن الدين الإسلامي يدعو إلى ستر العورات، وهذا لا يعني السكوب على التفسخ، بل لابد من المعالجة الواعية المقرونة بنية الإصلاح لا نية التشهير

أما التفريط : حيث تتناسى وسائل الإعلام الجرائم والمخالفات كلية فلا تذكرها وعرض لنظريتين تتنازعان تولى وسائل الإعلام نشر أخبار الحوادث، والجرائم، النظرية الأولى تؤيد نشر الجرائم والأحداث مطلقاً أما النظرية الثانية فترى حظر النشر لأنه يضر أكثر مما ينفع، والباحث يميل لطريق وسط بين النظريتين.

بالنسبة للشبكة العنكبوتية «انترنت» وخطورتها وأهميتها، وإنها خليط من المحلية والدولية وفيها الخير والشر، وتروج الفضيلة والرذيلة، وهي وسيلة اخبارية وإعلامية جبارة، ووضح ضرورة أن تتخذ وسائل الإعلام العربية مواقع على هذه الشبكة.

فى الخلاصة بيّن أن وسائل الإعلام لديها من التأثير ما لا يقاس به أي تأثير لغيرها من الوسائل حتى أنها وصفت بأنها القوة الرابعة أو (السلطة الرابعة)، وأشار لخصائص التليفزيون، والإذاعة، والصحافة، والسينما.

كما أشار إلى أن الوسائل الوطنية، والوافدة، مطلوب منها أن تسهم فى التوعية بأضرار الانحراف عن الصراط السوي، وليس على أجهزة الأمن وحدها، ولكن الخطر على المجتمع كله، بدءاً بالفرد نفسه، ومروراً بالأسرة التي ستفقد عائلها أو أحد أفرادها، أو كل أفرادها نتيجة الانحراف، ولأن الانحراف يعتبر غزواً من الداخل، ولا أحد يرضى به.

خامساً: الموقف الدولي الإعلامي في إقرار السلام والأمن

تناول اللواء رؤوف المناوي، بحثاً عن «الموقف الدولي الإعلامي في إقرار السلام والأمن»، مبيناً أن المهتمين بالإعلام يجمعون على مدى أهمية النشاط الإعلامي في توجيه الرأي العام من جهة ودعم إتخاذ القرار من جهة أخرى، وباختراع الأقمار الصناعية وشبكات الإتصال الدولية، تطورت الوسائل والوسائط، وأصبح للإعلام دوره الهام فى إقرار السلام والأمن الدوليين، بتوظيف الآلة الإعلامية الجبارة لترسيخ الشعور بالعدل وحقوق الإنسان. ويرى أن الإعلام هو التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير وروحها وإتجاهاتها في نفس الوقت

أشار للمؤتمرات التي عقدت بخصوص الموقف الإعلامي الدولي من قبل دول عدم الانحياز، منذ اللقاء الدولي بتونس ١٩٧٦

وعرض أهداف الموقف الإعلامي الدولي، وهي

١ - الإسهام في إقرار نظام اقتصادي دولي

٢ - مواجهة الاختراق الثقافي

٣ - التصدى للتحديات التقنية

٤ - إقرار حقوق الإتصال

٥ - دعم التعاون الدولي الإعلامي.

بالنسبة للواقع الدولي الإعلامي الراهن، فالتقنية تحتاج للقدرة البشرية التي تسعى لاستيعابها وتجاوزها والعمل على ضبطها وفقاً لمعايير العدالة والتوازن بما يعود بالفائدة على الإنسانية ككل

فيما يتعلق بالموقف الإعلامي الغربي، أشار لوضع بعض التصورات التي يبغي على البلدان المتقدمة الأخذ بها من أجل تضييق تلك الفجوة التي تهدد التناغم الإنساني والسلام والأمن الدوليين، وفقاً للمحاور التاليه:

١ ـ المحور السياسي.

٢ ـ المحور التقني.

٣ ـ المحور القانوني.

فيما يخص الموقف الإعلامي للدول النامية، بيّن أن حوالي أربعين دولة نامية ليس لها أية وكالات أنباء، وتوجد ٩ دول أفريقية ليس بها صحف يومية مطلقاً. مشيراً لضرورة إنشاء ما اصطلح على سميته بالنظام الدولي الجديد للمعلومات والإتصالات. ثم استعرض المحور السياسي، والمحور التقني، والمحور القانوني.

ومن خلال المؤتمرات المتتالية للأمم المتحدة واليوسكو، أشار لعدم وجود أي تطور ذي قيمة فيما يتعلق بإقرار المبادىء الاحدى عشرة التي سبق لمؤتمر اليونسكو الحادي والعشرين إقرارها في أكتربر ١٩٨٠م.

وبين أنه على الرغم مما وجه للائحة بلجراد من انتقادات، الا أن ثمة إجماعاً دولياً قد شملها باعتبارها نواة أساسية لإطار قانوني دولي ملرم أو ميثاق أو إعلان حقوق يكفله القانون الدولي، ومرجعية عند نشوب خلافات أو تجاوزات في هذا الصدد.

ثم عرض لمجموعة من التوصيات تشتمل على، أولاً، توصيات على مستوى التحرك الدولي المشترك فى مضمار الإعلام. ثانياً، توصيات على مستوى دعم الواقع الإعلامي الراهن.

سادساً: التوعية الأمنية: ما لها وما عليها

بحث الأستاذ السيد عبد الرؤوف بعنوان «التوعية الأمنية مالها وما عليها»، أشار للتوعية الأمنية وأهميتها وخطورتها وارتباطها بعدد من القضايا والاعتبارات الحيوية والخطيرة.

الأمن من مادة «أم ن» فى مختار الصحاح (الأمان) و (الأمانة) بمعنى، وقد (أمن) من باب فهم وسلم. و(أمانا) و (أمنة) بفتحتين (آمن) و (الإيمان) التصديق

والله تعالى (المؤمن) لأنه (آمن) عباده من أن يظلمهم

وقد تعدد ورود لفظ (أمن) ومشتقاته فى القرآن الكريم (٦٧ إشتقاقاً) ومعاني المادة كلها ترجع إلى الاطمئنان

وعرض لتعبيرات ذات دلالة خاصة مثل، الأمن الخارجي للوطن، والأمن الداخلي أو الاجتماعي، والأمن القومي، والأمن السياسي

بالنسبة للوعي، وضح أن المفهوم الشامل للأمن يتجاوز الأعمال التقليدية للشرطة، وأن الأمن الاجتماعي مهمة المجتمع كله، ومهمة النظام السياسي القائم، واحترام حقوق الإنسان وسيلة لتحقيق الأمن، والعمل بمبدأ الشورى وسيلة لتحقيق الأمن، والتربية الدينية للفرد والمجتمع وسيلة لتحقيق الأمن

والوعي في علم النفس. شعور الكائن الحي بما في نفسه وما يحيط به. ويرى الباحثون في علم الاجتماع أن المقصود بالوعي هو إدراك الفرد لنفسه كعضو في جماعة

فيما يخص التوعية الأمنية، فهي إثارة الوعي وتنميته تجاه قضية أو قضايا معينة بهدف تغيير الأنماط السلوكية أو تعديل إتجاهات الرأي العام

تجاه هذه القضايا من إتجاهات سلبية إلى إتجاهات إيجابية أو من تعاطف إلى رفض ومواجهه حسب طبيعة القضية وتأثيرها في المجتمع والموقف الذي يتعين على المجتمع إتخاذه منها.

وعرض أهداف الجهاز الإعلامي في جمهورية مصر العربيه وهي:

١ ـ تأصيل الانتماء الوطني وممارسة ديمقراطيه في إطار السياسة العامة للدولة، والتبصير بحجم المخاطر، مثل الارهاب والجريمة

٢ ـ تحقيق الأمن الإعلامي.

٣ ـ التفاعل الخلاق مع الرأي العام.

٤ ـ الانفتاح الواعي على العالم.

فيما يتعلق بعوامل النجاح وتشمل:

١ ـ التحديد الدقيق للمشكلة والهدف

٢ ـ تحديد الأولويات

٣ ـ المبادرة.

٤ ـ الموضوعية في طرح القضايا.

٥ ـ الكثافة.

٦ ـ الاستمرار.

٧ ـ التنوع.

٨ ـ المرونة.

وهذه العوامل كلها لا تحقق نتائجها المرجوة بغير قياس إتجاهات الرأي العام والحصول على التغذية المرتجعة Feed Back التي تمثل رجع الصدى وردود الفعل لدى الجماهير المستهدفة بالتوعية الأمنية والتي بغيرها تمضي حملات التوعية الأمنية الى نفق مظلم، وقد لا تحقق أهدافها بل وقد تؤدي الى نتائج عكسية.

بالنسبة لعوامل الفشل، ومن عوامل الفشل

١ ـ المبالغة

٢ ـ التبرير

٣ ـ الانفعال

٤ ـ التعميم

٥ ـ إجتزاء الحقائق.

ويمكن القول ان التوعية الأمنية، يجب أن يشارك فيها كافة الأجهزة في الدولة من تعليمية ودعوية وإعلامية وثقافية بل وصحية أيضاً

توصيات الندوة

١ ـ تؤكد الندوة على أهمية توضيح دور أجهزة الإعلام المختلفة في توصيل رسالة الإعلام الأمني إلى الجماهير متعاونة في ذلك مع الأجهزة الأمنية المتخصصة التي تعتبر المصدر الأساسي للمعلومات الأمنية

٢ ـ تؤكد الندوة على أهمية الإعلام الأمني في حث ممارسي الإعلام في العالم العربي على المشاركة بشكل إيجابي في إكمال مهمة الأجهزة الأمنية

٣ ـ التأكيد على تعاون المؤسسات الأمية مع المؤسسات الإعلامية للقيام بالدور المنوط بها اجتماعياً وذلك بتسيير حصول وسائل الإعلام على المعلومات الصحيحة والدقيقة حول القضايا الأمنية المختلفة

٤ ـ نظراً لأهمية الممارسة الفعلية والتعامل الشخصي في ترسيخ قيم ومفاهيم الأمن لدى المواطنين فإن تزويد خريجي كليات الأمن ومعاهدها له أهمية كبرى في تحقيق هذا الهدف ولذلك فإن من الأهمية بمكان أن تكون مواد

الإعلام أو الإتصال والعلاقات العامة وعلم النفس الجنائي مواداً أساسية في الدراسة بهده الكليات والمعاهد.

٥ ـ نظراً للتطور الهائل في دراسة علوم الإتصال وظهور دراسات متخصصة في إعلام متخصص فمن الأهمية بمكان أن تدرس مواد خاصة بالإعلام الأمني في كلياب ومعاهد الإعلام في الدول العربية.

٦ ـ الاهتمام بإنتاج برامج إعلامية أمنية توعوية «مطبوعة ومسموعة ومرئية» وذلك بالتعاون بين المؤسسات الأمنية والمؤسسات الإعلامية تشرف عليها أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

٧ ـ نظراً لأهمية موضوع الإعلام الأمني يوصي المؤتمرون بإنشاء دبلوم متخصص في الإعلام الأمني تتبناه أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية وتشرف عليه.

□ ملخص الأبحاث باللغة الانجليزية

Blueprints Of Police College Students At Mutah University Towards Police Training Obstacle

By: Thamer Mohamad Maharma

This Study decribes police training obstacles from students view point. at Mutah University police colloge. A special question aim is developed as a research tool for this study. A sample of (227) students is selected. A (NCSS) statistical package is used in data analysis.

Findings of this study show that students encounter many obstacles in police training. Obstacles are varies in its importance. Findings show that location of training is rated number one. However, training styles is rated number two and obstacles regard training subject is rated nmber three. Moreover findings show significant differences in students blueprints of training obstacles, in general, attributed to GPA, and educational level. No significant differences are found in students blueprint of training obstacles attributed to educational speciality.

This study recommends that police training should be increase in terms of numbers, and modern styles should be implemented, and coordination between academic requirements and police training should be taken in consideration in future.

Problem Analysis and Police Decision Making

By: Dr. Mohammad Abd Alfatah Yaghi

The paper underscores the importance of decision making and problems analysis in giant organizations, especially those entrusted with life saving and law enforcement institutions like the police force.

Most giant organizations operate within complex environments. Such environments produce challenges that tax time and resources of the given organization. This includes human, and material resources. The organizational behavior is likewise affected.

Understanding the process of decision making and problems analysis become the cornerstone in restructuring organizations.

Organization development is rendered possible only when decision processes receive their due attention the decision making process in the law enforcement agencies, like the police department, is intricately related to question of choices.. that is choice between a number of alternatives.

The three classes of decisions outlines in the decision hierarchy.. creative, problem solving or routine decisions - are bound up with this "syndrome". That is: in order to make an informed decision we should have well developed systems for problem identification, development of alternatives and among alternatives and a feed-back system loop.

Different models are utilized to develop a theoretical framework to make an informed decision such as Bound Rationality model, Garbage Can Model, Implicit Favorite Model.

The use of such models in programmed police decisions provide valuable opportunity for a rational choice which leads to an effective decision.

* The most important achievements of these experiments are: investment and saving rate rise, increasing the per capita income, more equity of income distribution, increasing the share of industrial sector share in the gross national product, rising of economic growth rate and monetary reserves, and great expanding of foreign trade.

*Foreign investment was the fundamental factor of the growth of manufactures production and exports of these countries. Beside this main factor, there have been some other factors such as: industrialization for export policy, governmental programs for structural changes, financial markets development and expanding, interesting of development and research activities, economic cooperation between these countries, etc.

*The most important useful lessons from these experiments are the necessity of development and expanding the Asian-Arabian economic relationships, expanding the commercial and economic Arabian interrelationships, interesting of human resources development inside the Arab World, and using governmental economic policies with obvious objectives such as: investment and saving rate increasing, equilibristic development, improvement the process of economic resources management, ...etc.

Aspects of Development Experiences of Asian Countries and useful lessons for the Arab Countries

By: Dr. Sayyed Shorbaji A.Moula

It is general accepted that the development experiences of so called the "Asian Tigers" and other newly industrializing countries of Asia have attracted the world attention. Only through three decades, there has been a fundamental change in these countries position on the world economy map, with a great shift away from under development and poor countries towards industrializing and rich countries.

As the most successful experiences have been concentrated in a relatively small band of Asian countries, many of economists have tried to transfer these experiences to other developing countries. In this study, an attempt is made to review theoretical and empirical aspects of these experiences to know how best to benefit from it in our Arab World. The study gave emphasis to a sample of some of the most successful countries, includes: Singapore, Taiwan, Hong Kong, South Korea, Indonesia and Malaysia.

This research is divided into three main chapters and introductory one. The latter presents a general framework about development policies in the economic thought. The first chapter deals with the general implications of the successful experiments of Asian countries, while the second chapter deals with this success causes and factors. The third and final experiences and how to benefit from it in the Arab area.

After we have discussed the general features of these experiments, a number of concluding comments can be made.

Principles of Social Work in the Social Institutions

By: Taleb Mehdi Sudani

The research attempts to provide a comprehensive theoretical study for the main characteristics of the social work in the Social Institutions.

It also Analyzes the fundamental levels of the social work which comprise the following:

- Administration and policy
- Human Resources
- Inmates
- Programs
- The physical aspect of the organization- Laws, Rules and Legal Regulation.

In addition, the researches tries to provide some guidelines for those who are interested in the social work as well as in the social institutions from theoretical and scientific point of view, such as Directors of the Social Institutions, Inspectors, Researchers and those who deal with inmates and correctional institutions.

Finally, this study aims at developing the social services in general, and the social work in particular, so that will correspond with the spirit of our decade.

the relationship between crude birth rates and the six explanatory variables are tested, by using the step-wise multiple regression model. The results indicate that fertility rates of the G.C.C states do not response to economic development, with its concomitant changes in social mobility, and increasing percentage of urban population. Furthermore, modernized lifestyle, leading to social changes is not instrumental in causing the inverse relationship between the extension of education to women and fertility.

A possible explanation for the observed results is that, those experiencing high socioeconomic transformation can afford more of everything, including larger family size. However, we must keep in mind that, fertility differentials of different types are probably not independent. Thus, the high level of fertility rates in the G.C.C. states can not yet be explained by any simple universally valid factor, or generalized description.

Fertility Indices for the Population of The Cooperation Council for The Arab States of the Gulf.

by: Dr. Asaad M. Atiyah

In the past two decades, the population of the cooperation council for the Arab states of the Gulf has, virtually, experienced a substantial increase in fertility. That is, an increase in the average number of children born per women living through the childbearing years.

Three interrelated indexes of fertility have been used to document the level of fertility in the Kingdom of Saudi Arabia, the United Arab Emirates, the Sultanate of Oman, the state of Kuwait the state of Qatar, and the state of Bahrain. The indexes are: The crude birth rate (C.B.R), the general fertility rate (G.F.R), and the age-specific fertility rate (A.S.F.R). The current spatial pattern of these countries crude birth rates vary from 31 in the United Arab Emirates to a high of 44 in the state of Kuwait. All other countries do not stand in marked contrast to this pattern.

Given a normally fecund population , fertility, by considerable degree, is determined by a complex of factors, and different groups within a population may respond to similar factor in different ways. Six independent variables are examined in this study. These are: infant mortality rate, percentage of urban population, percentage of national women aged between 15-49 years, total number of working women as teachers, total female university students, and total female students enrolled in adult education and combating illiteracy centers. Correlation coefficients among all of these variables are executed, and

Documents of Unknown Originator:Meaning and Content.

By: Dr. Riyad Fathallah Basala

The examination of the handwriting, printing, or typewriting on a document in addition to the paper itself, affords opportunities to develop useful information.

In handwriting system there are generally basic copy book formations and steps to follow in the making or each letter and number to emulate. These general copy book forms are the basic forms, or class features, of a writing system and generally they are standard writing procedure for a large portion of the population who have been taught that particular writing system.

The availability of typewriters makes their use very likely when a document is employed in the commission of crime. Kidnap and ransom notes, threatening letters, forged documents and bank robber notes limit the inquiry to those who have such kind of typewriter available. An associative evidence might has been developed if a specific machine involves in typing the question document.

The potential value of handwriting and typewriting evidence some times fail to identify a question document, other information could be developed by further examination of paper and ink analysis.

b) Determining the length of that additional period.

c) Rejecting and refusing any arguments presented after the additional period has expired.

4. The conclusion presents the main findings of the research, for example:

a) That I zar proved itself to be the most efficient procedure even though it has been refuted by many on an inapplicability ground.

b) That I zar provides a solution to the frequent disagreements regarding the length of the additional period (Chapter II. b.) by leaving the issue to the judge to decide upon based on sound considerations.

c)That I zar rejection of arguments presented after the expiration of the additional period (Chapt.II c.) proves to be very efficient in putting a term to long-term trials and repetitive delays of verdicts.

d) That I zar shows a great deal of advantage to be taken from today media and technological advances in many ways that do not go against the Sharia opinion.

The Judicial Warning and its effect in preventing renewal of Conflicts

by: Dr. Mohamed Abdullah Ould Mohameden

Subject: Al I zar (The judge making sure that all possible arguments have been submitted by both the defender and the plaintiff to defend their position eliminating, therefore, all chances of recurrence of further submission of arguments and closing the argumentation stage for good)

The research comprise the following Items:

1. an introduction
2. Chapter I
3. Chapter II
4. A conclusion

1. The introduction announces the structure of the research paper and presents the definition of I zar and its importance to the Islamic jurisprudence.
2. Chapter I studies the following points of interest:
   a) The detailed definition of I zar and related implications such as not allowing for any argumentation or cross-examination or recess after the verdict has been pronounced.
   b) The necessity of the application of I zar in all trial or dispute settlements.
   c) Limitations or the cases to which I zar cannot be applied.
3. Chapter II studies the following points of interest:
   a) Giving any of the two parties involved additional time to present more arguments in order to avoid possible claims or demands that not enough time was given to them to defend their positions.

SUMMARIES OF ARTICLES

Contents

ARAB JOURNAL FOR
SECURITY STUDIES & TRAINING

Issue No: 24
November 1997

ıblished by: Naif Arab Academy for Security Sciences - Riyadh
P.O.Box: 6830, Riyadh-11452, Kingdom of Saudi Arabia

إعـــلان

يـــرحـــب

مركز الدراسات والبحوث بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

بنشـــــر

الأعمال العلمية المتميرة للكتّاب والمؤلفين العرب في

تعرض كافة الأعمال العلمية المقدمة للنشر على اللج مية بالمركز للتقييم العلمي

يمنح المؤلف مكافأة مالية وفق لائحة التأليف والنش اديمية

شـــروط النشـــر:

أن يكون العمل العلمي متفقاً مع أهداف الأكاديمية

أن يكون جديداً لم يسبق نشره أو تقديمه لأي جهة

أن يكون مستوفياً كافة قواعد البحث العلمي المتعار

المصادر العلمية . وغيرها.

يقدم العمل المطلوب نشره مطبوعاً على الحاسب الآل

(الديسك) ٥ ,٣ بوصة.

ترسل الأعمال العلمية إلى العنوان التالي.

مركز الدراسات والبحوث ـ أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ب ٦٨٣٠ الرياض ١١٤٥٢
هاتف ٣٤٤٤-٢٤٦/ ١٢٤٥-١٢٤٠ فاكس: ٤٧١٣-٦ ملكة العربية السعودية

دن	٢ دينار	السودان	١٠٠ جنيه		
ارات	٢٠ درهماً	سورية	١٣٠ ليرة		
حرين	٢ دينار	الصومال	٣٠٠ شلن	مصر	٦ جنيهات
س	٢٠ديناراً	العراق	٢ دينار	المغرب	٢٤ درهماً
ائر	٢٠ ديناراً	عُمان	٢ ريال	موريتانيا	٢٠٠ اوقية
بوتي	٥٠ فرنكاً	قطر	٢٠ ريالاً	اليمن	٢٠ ريالاً
عودية	٢٠ ريالاً	الكويت	٢ دينار		

الاخراج الفني والطباعة ـ مطابع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ـ الرياض ـ هاتف : ٢٤٦٠٠٤٥

AB JOURNAL FOR
ECURITY STUDIES & TRAINING

he Judicial Warning and its effect in reventing Renewal of Conflicts. — by: Dr.M. A.Ould Mohameden

ocuments of unknown orginator:meaning nd content. — by: Dr. Riyad F. Basala.

ertility Indices for the opulation of the Cooperation Council r the Arab States of the Gulf. — by: Dr. Assad M. Atiyah.

rinciples of Social work in the ocial Institutions. — by: Taleb Mehdi Sudani.

spects of Development Experience of sian Countries and useful lessons for e Arab Countries. — by: Dr. Sayyed S. A. Moula.

roblem Analysis and Police ecision Making — by: Dr. Mohammad A. A.Yaghi.

lueprints of Police College Students at utah University Towards Police aining Obstacle. — by: Thamer M. Maharma.

Year
12

. No. 24 . November 1997 . Published by: Naif Arab Academy for Security Sciences - Riyadh